الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ وعلم الآثار

محمـــد الأميـــن العمـــودي ودوره في الإصلاح من خلال جـــريدة الدفـــاع

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث

إعداد الطالب: محمــد بــك
إشراف الدكتور: بوبكر حفظ الله

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د.يوسف مناصرية	أ. التعليم العالي	رئيســــــا	جامعة الحاج لخضر – باتنة
د.بوبكر حفظ الله	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا	جامعة الحاج لخضر – باتنة
أ.د.علـــــي اجقـــو	أ. التعليم العالي	عضوا مناقشا	جــامـعة محمد خــيضر – بــسـكرة
د.بوقريـــوة لميـــاء	أستاذة محاضرة –أ–	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر – باتنة
د.حماميد حسينة	أستاذة محاضرة –أ–	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر – باتنة

السنة الجامعية: 1430/1429هـ - 2009/2008 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثَى وجَعَلنَاكُم شُعوبًا وقَبَائلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُم إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية 13

الإهـــــــداء

أهدي عملي هذا إلى أبي وأمي وأبنائي الأعزاء

وإلى كل من ناضل وحارب ضد الاستعمار وأعوانه

في الجزائر الحبيبة.

محمد بك

شكر وعرفان

إن نعمة الله وفضله شملت أرجاء كونه، غير أن عمل المرء يحتاج لعونه وتوفيقه كما أن الحاجة للآخرين ضرورية لإتمام المشاريع والأعمال على أحسن وجه، ومنه أتقدم بالشكر الجزيل بعد توفيق الله وحسن عونه إلى الأستاذ المشرف الدكتور أبو بكر حفظ الله الذي قدم لي كل نصيحة ومساعدة وذلك من خلال تقويم وتصحيح فصول هذا البحث وتوجيهي بطريقة أكاديمية علمية في معالجة الأخطاء وفرز المعلومات الصحيحة وتوظيفها بإتقان كما انه قدم لي كتبا هامة أفادتني في انجاز البحث، وكما اشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث والذي أتمنى أن يكون لبنة من لبنات التاريخ الجزائري العريق وأخص بالذكر أساتذتي الكرام الذين أفادوني في الدراسة النظرية لهذه المرحلة البحثية الجامعية وأتقدم بالشكر أيضا إلى إدارة قسم التاريخ بجامعة باتنة التي منحتنا جميع التسهيلات وراعتنا بعطفها ولم تبخل علينا بشيء.

كما أوجه تحياتي لموظفي دور الأرشيف الوطني في الجزائر العاصمة والولائي في قسنطينة، والمكتبات العمومية، وأخص بالذكر المكتبة الوطنية بالحامة، ومكتبة الإعلام ومكتبة الجيش في قسنطينة، ومكتبة أبو القاسم سعد الله في وادي سوف، والمكتبات الجامعية خاصة المكتبة المركزية بجامعة باتنة.


المقدمة

المقدمــــة

يعد محمد الأمين العمودي شخصية فذة عاشت وعانت من قهر الاستعمار وسياسته الرهيبة ورغم ذلك فقد امتلك ناصية اللغة العربية والفرنسية وهذا مما جعلني أتحمس بجد لدراسة سيرة العمودي ونضاله من الميلاد إلى الاستشهاد وهو نجم من نجوم الحركة الإصلاحية وأقطابها الذين قدموا النفس والنفيس من أجل حماية الأرض والعرض وتحريك الحراك والنضال الوطني الفكري والسياسي والكفاحي.

وهناك العديد من الدراسات التاريخية التي تناولت موضوع الحركة الإصلاحية خاصة أشخاصها البارزين مثل ابن باديس والإبراهيمي والتبسي وكرست كلها نظرة تقليدية إلى رجال الإصلاح ورسمت لهم مجالا محددا هو الاهتمام بالدين واللغة العربية وإهمال للمجال السياسي، وهذه دراسة جمعت فيها شخصيتنا المحورية هذه نضالا فكريا وسياسيا وبقلمين فرنسي وعربي مبين، وعلى هذا الأساس جاء عنوان بحثنا كالآتي: محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع.

مبررات الخوض في هذا البحث:

إن دوافع الخوض في هذا البحث عديدة لكني أحاول حصرها في هذه النقاط:

- الرغبة الذاتية التي فرضت عليّ اختيار موضوعا يتناول شخصية كان لها حظها في النضال خلال فترة هامة من تاريخ الحركة الوطنية، والتي تبلورت ونضجت خلال الثلاثينات من القرن العشرين.

- أما الدافع الثاني فيمكن حصره في محاولة إبداء مشاركة أكاديمية في التاريخ الوطني ساهمت من خلالها هذه الشخصية الإصلاحية في مجابهة الاستعمار وأعوانه، ودافعت عن القضية الوطنية والشعب الجزائري.

- إبراز دور محمد الأمين العمودي الذي كان بمثابة شخصية منسية من طرف من كتبوا عن الحركة الوطنية وأقطابها، ونستثني في ذلك ما كتبه نور الدين ثنيو في رسالة الماجستير "الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات"، وأيضا ما كتبه بعض رفاق دربه في مجلة الثقافة.

- المساهمة في التعرف على الصحافة الأهلية الناطقة بالفرنسية وجريدة الدفاع نموذج ووسيلة اتصال ما بين رجال الإصلاح والنخبة المثقفة بالفرنسية، وقراءة الأحداث خلال هذه الفترة الهامة والتي تناولتها هذه الجريدة بصدق ووطنية.

- إضافة عمل أكاديمي للمكتبة التاريخية الوطنية، وذلك بالمساهمة في دراسة مستفيضة لهذه الشخصية ودورها الإصلاحي.

إشكالية البحث:

أما الإشكالية التي حددتها لدراسة هذا الموضوع التحليلي فكانت شخصية محمد الأمين العمودي ودوره في حركة الإصلاح من خلال مساهمته في النضال الفكري والسياسي والتي تجسدت بصورة أساسية في جريدة الدفاع التي أنشأها منذ مطلع 1934 والتي أفل نجمها قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية(10 جويلية 1939) بعد أن صدر منها 222 عدد.

وقد اقتضت مني هذه الإشكالية التطرق إلى الحركة الوطنية عامة والإصلاحية خاصة وإلى الصحافة الأهلية العربية والفرنسية خاصة التي جاد قلم العمودي وكتب فيها مقالاته البيّنة، وقد قمت بدراسة معمقة لصحيفة الدفاع لمحمد الأمين العمودي التي عالجت قضايا الأهالي من منطلق فكري إصلاحي.

محمد الأمين العمودي شخصية فذة ذات عطاء فكري نيّر ونضال وطني صادق، رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، حيث كبس الاستعمار على أنفاسها وصادر أملاكها وحرياتها وبالرغم من ذلك فقد شق العمودي هذا النفق المظلم وحاول باذلا ما لديه من طاقة وضع معالم تنير درب هذا الجيل الذي تعمدت فرنسا إلى تهميشه وتجهيله، فشارك في بناء صرح جمعية العلماء وكتب في جرائد وطنية منذ أن كان تلميذا في المدرسة الفرنسية الإسلامية بقسنطينة، وتناول قلمه مواضيع اجتماعية وسياسية منتقدا الاستعمار وسياسته في الجزائر، داعيا إلى وحدة الصف ومحاربة الخرافة والفساد والانحراف الفكري والأخلاقي، ويمكن صياغة إشكالية هذا البحث كالآتي:

- من هو محمد الأمين العمودي وما هي العوامل التي ساهمت في بناء شخصيته الإصلاحية ؟

- وما هي مجالات نضالها ؟ وما هو دورها في بناء مؤسسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ؟

- وكيف كان دور العمودي الصحفي والإصلاحي من خلال ما كتبه من مقالات في الجرائد الجزائرية العربية والفرنسية ؟

– وما هو دور جريدة الدفاع التي أنشأها وكابد من أجل بقائها فترة قاربت الخمس سنوات، وما هي المواضيع التي تناولها قلم العمودي دعما للحركة الإصلاحية والقضية الوطنية ؟

– وما هي المواقف والآراء السياسية والاجتماعية والثقافية التي مثلتها شخصية العمودي خلال فترة النضال والكفاح ضد الاستعمار وأعوانه ؟

أهداف البحث:

إن أهداف البحث يمكن حصرها في النقاط الآتية:

– المحافظة على الميراث التاريخي الذي مثلته هذه الشخصية الإصلاحية خلال فترة هامة من التاريخ الوطني.

– إبراز دور الصحافة الأهلية خاصة الناطقة بالفرنسية وجريدة الدفاع نموذجا.

– إبراز المسيرة التاريخية للحركة الإصلاحية ورجالها خلال فترة الثلاثينات التي شهدت أحداث كبيرة كان لها دور في توجيه مسيرة النضال والكفاح في الجزائر.

– محاولة استنطاق بعض رجال الإصلاح الذين مازالوا على قيد الحياة حتى نستطيع الوقوف على وقائع تاريخية ما زالت مبهمة وتطرح أسئلة وتبحث عن إجابات صحيحة.

حدود البحث:

إن بحثنا يتناول حياة شخصية محمد الأمين العمودي الذي عاش خلال الفترة 1890-1957 من الميلاد إلى الاستشهاد، وهي حقبة عرفت فيها الجزائر المستعمرة من طرف فرنسا أحداث كبيرة عايشها هذا الجيل الذي اكتوى بنار ويلاتها، وقد جمعت هذه الفترة ما بين حقبة أطبق فيها الاستعمار على البلاد وحقبة أخرى بدأ فيها الحراك الفكري والسياسي وظهر في شكل صحافة وجمعيات ونوادي وأحزاب كان لها دورها في المحافظة على مقومات الشخصية الوطنية والتصدي لسياسة التجهيل والتنصير التي حاول الاستعمار بكل الوسائل فرضها على الشعب الجزائري.

منهجية البحث:

إن التطرق إلى شخصية محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع جعلني أتبع منهجا محددا في هذه الدراسة إذ اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي وعلى المنهج التاريخي التحليلي وعلى المنهج المقارن، حيث تعرضت إلى سيرة هذه الشخصية البارزة وموقعها الفكري والسياسي ودورها في الحركة الوطنية والإصلاحية من خلال مواقفها وآراءها وكتاباتها التي عرضت العديد منها في بحثي هذا لإبراز معاضدة العمودي للإصلاح ومعارضته للتيارات الفاسدة.

قراءة في بعض المراجع والمصادر:

اعتمدت في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع التي أفادتني لإنجاز هذه الأطروحة أذكر كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" بجزئيه الثاني والثالث للمؤرخ أبو القاسم سعد الله وهو غني بالمعلومات التاريخية المستفيضة، وكتاب الأستاذ علي مراد "الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر خلال الفترة 1925-1940"، وقد صدر في الستينات باللغة الفرنسية، وترجم مؤخرا إلى العربية من طرف محمد يحياتن، ومنه استقينا معلومات مستفيضة عن الحركة الإصلاحية وأقطابها، ويعد مرجعا كلاسيكيا هاما للبحاثة والمؤرخين، وكتاب الدكتور أحمد الخطيب "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر" وقد تعرض للحركة الإصلاحية من خلال تراثها العربي من المصادر والمراجع الأكيدة، وكذلك كتب الدكتور محمد ناصر الذي تناول "المقالة الصحفية الجزائرية" وهي جزءان صدرت منذ السبعينات، وكذلك كتابه "الصحف العربية الجزائرية" وقد تناولت كتابات العمودي العربية ومواقفه السياسية والاجتماعية وأسلوبه التحليلي الدقيق.

ومن الرسائل الجامعية التي كان لها باع كبير في هذا البحث رسالة الماجستير لنور الدين ثنيو "قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات" تحت إشراف أحمد صاري، معهد الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1996-1997.

المقالات التي كتبتها شخصيات عرفت محمد الأمين العمودي على قرب مثل "شخصيات منسية" لحمزة بوكوشة، "الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته" لمحمد الصالح رمضان، "جوانب نضالية من حياة الشهيد محمد الأمين العمودي" لأحمد بن ذياب.

الرواية الشفهية من أشخاص شاركوا في الحركة الإصلاحية، وآخرين من عائلة العمودي.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها للإحاطة بهذا البحث كتابات العمودي ورجال الإصلاح في الجرائد العربية مثل: البرق، النجاح، الإصلاح، الشهاب الجحيم، البصائر، وفي الجرائد الناطقة بالفرنسية مثل الإقدام، صوت الأهالي، الدفاع، التي أشرف العمودي على تأسيسها وتمكينها من البقاء فترة زهاء خمس سنوات.

خطة البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على خطة منهجية علمية تتكون من مقدمة ثم فصل تمهيدي يتناول أوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال فترة الثلاثينات، وثلاثة فصول جاء الأول بعنوان "العمودي سيرة ونضال" وقسمته إلى مبحثين، الأول تناولت فيه سيرة العمودي من حيث المولد والنشأة والعائلة والعوامل التي ساهمت في بناء شخصيته، أما المبحث الثاني فتناولت من خلاله شخصية العمودي النضالية والعملية اعتبارا أنه وكيل شرعي ومترجم وشاعر وأديب وصحفي.

أما الفصل الثاني فقد عنونته "العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع" وقسمته إلى ثلاثة مباحث، الأول تناولت فيه العمودي عضو مؤسس لجمعية العلماء وأوضحت دوره في الدفاع عن الجمعية، والثاني تناولت فيه العمودي ومشاريع فرنسا خلال فترة الثلاثينات وما كتبه العمودي في جريدته الدفاع عن الجمعية والقضية الوطنية، وأما الثالث فقد عرضت فيه العمودي والمؤتمر الإسلامي الذي تبلور في جوان 1936 ورئاسته لشبيبة المؤتمر الإسلامي ودوره في تنشيط الشباب وتوجيهه ميدانيا وتربويا.

والفصل الثالث بعنوان " العمودي مواقفه وآراءه من خلال جريدة الدفاع " وقسمته إلى مبحثين الأول شمل المسائل السياسية التي تهم الفرد والمجتمع الجزائري، وقد ركزت عن قضية التجنيس وأحداث 05 أوت 1934 والتي مثلت صراعا بين الأهالي والإدارة والجالية الإسرائيلية، والثاني تضمن القضايا الاجتماعية والثقافية وركزت على قضية تعليم المرأة ودورها في حياة المجتمع، وقضية الطرقية والمسألة الدينية وحركة التبشير في الجزائر هذه القضايا تناولها العمودي في مقالات طويلة في جريدته الدفاع.

وأنهيت بحثي بخاتمة جامعة تتبعها الملاحق وقائمة المراجع والمصادر وأخيرا الفهارس.

صعوبات البحث:

إن الباحث الجزائري في مجال التاريخ يعاني من استمرار سيادة الكتابة الكلاسيكية لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ويشعر الباحث أن هناك مسافة تفصله عن الدراسات والبحوث العميقة في الخارج والتي تزخر بها المكتبات العمومية والخاصة ولابد للباحث أن ينتهج دراسة تحليلية ويطلع على أهم المراجع والمصادر التي تتناول حيثيات الموضوع.

وقد اعترضت سبيلي عدة صعوبات يمكن أن أوجزها في صعوبة الإطلاع على المادة الخبرية في المكتبة الوطنية متمثلة أساسا في الإطلاع على الميكروفيلم الذي يخص جريدة الدفاع والجرائد الإصلاحية التي كتب فيها العمودي، ترجمة دقيقة شاملة لما كتبه العمودي في جريدة الدفاع والجرائد الفرنسية الأخرى نظرا لكثرة المادة الخبرية التي كتبت بقلم صحفي ذو باع طويل وعميق في التحليلات الاجتماعية والسياسية، التناقض الذي وجدته في بعض المراجع خاصة الإنشائية منها حيث يصعب فرز المعلومات الصحيحة منها، الكتابات التي تناولت فكر العمودي ودوره الإصلاحي وكتاباته الصحفية نادرة وهذا شكل عبئا على انجاز البحث، الفترة التي تناولتها غنية بأحداثها يصعب على الباحث إيجازها واختصارها في عناوين محددة ومعلومات مقتضبة.

الفصل التمهيدي

أوضاع الجزائر في الثلاثينات

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر في الثلاثينات

أولا:الوضع السياسي

إن المتتبع للنشاط السياسي في الجزائر يلحظ انه كان في مطلع القرن العشرين ضعيفا جدا بسبب القوانين الاستثنائية الرادعة المسلطة على الجزائريين ومع ذلك الحركات السياسية التي كانت في الواقع بذورا للنهضة الجزائرية الحديثة صنفها كثير من المؤرخين إلى محافظين طالبوا بالمساواة في التمثيل النيابي والضرائب ودعوا إلى الجامعة الإسلامية وعارضوا التجنيس والتجنيد الإجباري وطالبوا بإلغاء قانون الأهالي والعودة إلى نظام القضاء الإسلامي واحترام التقاليد الجزائرية وإصلاح التعليم وحرية الهجرة نحو الخارج [1]، أما النخبة فقد تركزت مطالبها على المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي والتمثيل النيابي الكامل للجزائريين والاندماج مع فرنسا.[2]

يحث العمودي هذه الجماعة بالتشبث بالمبادئ السامية وتحدي الصعاب :"هناك حقيقة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار هو أننا لا نلزم منتخبينا المستقلين على الحصول على حقوق أكيدة ومباشرة نحن نطلب منهم بالدفاع عنها بكل ما أوتوا من قوة وعدم الفشل عند بروز المصاعب ".[3]

وأوحت الإصلاحات التي جاء بها جورج كليمنصو في 4 فيفري 1919 والتبديلات الكبرى التي حققتها الحرب العالمية الأولى بقيام نشاط سياسي بين الجزائريين من سكان المدن وكان الزعيم البارز لهذه الحركة الأمير خالد[4] الذي حاول دون جدوى أن يوحد بين حركة المقاومة في الأرياف التي تلاشت منذ هزيمة 1871 وبين وطنية حضرية لا تزال في طور النشوء[5]، وكان قد تزعم وفدا جزائريا ذهب إلى مؤتمر الصلح بباريس سنة 1919وقدم عريضة مطالب إلى الرئيس الأمريكي ويلسون wellson لتطبيق المبادئ المعروفة باسمه وكون الأمير خالد الحزب الإصلاحي والذي نشط في الجزائر.[6]

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط1، دار الآداب، بيروت، مارس1969، ص160.

(2) أبو القاسم سعد الله: نفس المرجع ص177.

(3) La Défense, N° 101, 17 Avril 1936.

(4) الأمير خالد (1875-1936) هو حفيد الأمير عبد القادر كان له دور كبير في الحركة الوطنية الجزائرية وساهم في إنشاء نجم شمال إفريقيا .

(5) جوان غلسبي، الجزائر الثائرة، تعريب ختيري حماد، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت 1961، ص55- 56.

(6) نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990، ص47.

وقد احتوت الرسالة التي بعث بها إلى رئيس الوزراء الفرنسي "هيريو"[1] برنامج المطالب الأساسية كالآتي:

- تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة مساوية لنسبة الكولون.
- إلغاء كامل القوانين الاستثنائية والإجراءات المتخذة ضد الجزائريين فقط وإلغاء المحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية ونظام المراقبة الإدارية مع عودة كاملة وصريحة إلى القانون العام.
- المساواة في المسؤوليات والحقوق مع الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.
- دخول الجزائريين إلى كل المراتب المدنية والعسكرية دون تمييز.
- تطبيق قانون التعليم الإجباري وحرية التعليم على الجزائريين.
- حرية الصحافة والاجتماع.
- فصل الإسلام على الدولة الفرنسية.
- العفو العام.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والمالية الفرنسية على الجزائريين.
- الحرية المطلقة للجزائريين للعمل في فرنسا.[2]

ورغم اعتدال هذه المطالب إلا أن المعمرين لم يستسيغوا خط مبدأ المساواة، كما أن رئيس الحكومة رفض حتى مجرد قبول هذه المطالب.[3]

ويتعرض العمودي إلى المفارقة التي تريد فرنسا تثبيتها في الجزائر وتمثلت في تناقض الواقع الجزائري السيئ مع ما نصت عليه معاهدة 1830 والقرار المشيخي 1865"ما تحتاج له الجزائر للعيش بسلام تحت السيادة الفعلية لفرنسا هو سياسة تحررية تتضمن عدالة كاملة إذ أنه لاشيء يكون حسنا ودائم في الجزائر مادام الأهالي بعيدين عن جميع الوظائف والحقوق فمعاهدة 05 جويلية 1830 قد ضمنت لهم حرية ممارسة الشعائر الدينية مع المحافظة على أحوالهم الشخصية كما أن دستور 1848

[1] أدوار هيريو الزعيم الراديكالي (اليساري)، رئيس فرنسا 1924م.
[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص417-418.
[3] صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة (محاضرات ألقاها سنة 1963-1964)، مطبعة الرسالة،ص 24.

أعتبر الجزائر أرضا فرنسية، ونتيجة لذلك من حق المسلمين أن ينالوا حقوقهم السياسية والانتخابية"، ويرى العمودي أيضا :"لقد أقررنا بأننا نكون فرنسيين ولا يعتبر ذلك نقيصة إذا كنا محافظين على ديننا وهويتنا ونبقى كذلك خاضعين للشريعة الإسلامية فيما يخص مسائل الأحوال الشخصية ونتحدى كل من يستطيع أن يبرهن لنا بالحجج الدامغة بأن ممارسة الحقوق السياسية المرتبط بميزة المواطنة الفرنسية لا تتلاءم مع الحفاظ بالحالة الشخصية المتمثلة في المكانة الدينية المضمونة من طرف معاهدة 1830 والقرار المشيخي 1865، إن السيد Flandin عرض الأسباب وذكر أن الأهلي المسلم وهو معلن أنه فرنسي في أي بلد يحل به وهو تحت الحماية الفرنسية حيث أن جنسيته تضمن له الاحترام عند الحكومات الخارجية، لكنه يفتقده في بلده الجزائر، ويمكننا أن نؤكد أن هذا الشعب الذي ضمنت له فرنسا الاحترام في الخارج يعتبر الشعب الأكثر تعاسة على الأرض، وعندما نطالب بمعاملة أكثر إنسانية ويرتبط ذلك بالخدمات التي قدمناها والتضحيات التي بذلناها من أجل فرنسا تسن ضدنا إجراءات وعقوبات صارمة ونحن لم نخاطب إلا فرنسا وقد توجهنا بالنداء لتحسين ظروفنا ومعالجة آلامنا التي نعاني منها و لم نتوجه يوما نحو أية أمة أخرى لتتدخل لصالحنا، ورغم نوايانا الحسنة وشرعية وسائلنا وصراحة خطابنا وجهت إلينا الاتهامات بأننا نثير الشغب ونعمل ضد الوجود الفرنسي في الجزائر حيث أننا نتلقى الدعم من الخارج، وعلى فرنسا أن تعلم إن كان هناك تحرك ضدها في هذا البلد لن يكون إلا من طرف فرنسيين سيئين منحتهم فرنسا ثقتها وشرفها وإدارتها وهم لا يخدمون إلا مصالحهم ويضطهدون الأهالي متجاوزين كل القوانين، ونحن نطالب فرنسا بتنفيذ ما تعهدت به لضمان حقوقنا وحريتنا ونحن نقول أننا فرنسيون ولا نقول شيء آخر، وعلى فرنسا أن تطبق سياسية أكثر حرية وإنسانية ونذكرها بأنه لاشيء دائم سيكون في الجزائر مادام الأهلي محروما ومبعدا عن كل الحقوق والوظائف. [(1)]

وهذا مما دفع الأحزاب والجمعيات الأهلية كي تناضل وتطالب بتقويم ومعالجة المشاكل المختلفة التي يعاني منها الواقع الجزائري كل حسب قناعته ووسائله وأهدافه وهي كالآتي:

[(1)] La Défense, N° 20, 08 Juin 1934.

1- نجم شمال إفريقيا:

بدأ نجم شمال إفريقيا كجمعية تعمل من أجل الدفاع عن مصالح العمال المهاجرين المغاربة في فرنسا سنة 1924م، وبرز كحزب سياسي في مارس 1926. تزعمه في البداية الحاج علي عبد القادر[1]، وترئسه شرفيا الأمير خالد الذي أدى دورا في نشأته عن طريق توعية وتجنيد العمال المهاجرين بالمحاضرات والخطب والمقالات الصحفية[2]، وجعل الحزب غايته الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا المادية والمعنوية، وغدا أحمد مصالي الحاج[3]، في عام 1927 رئيسا له[4] وسرعان ما سيطر العمال الجزائريون على النجم وقد جمع حينها الحزب أفكار متناقضة ماركسية ووطنية وإسلامية وكانت تسعى لتحقيق هدف الاستقلال واستعادة السيادة[5].

وقد تخلص الحزب في نهاية مرحلة التأسيس من العناصر الشيوعية وتعرض للحل في 20 نوفمبر 1929 وتغير اسمه إلى النجم المجيد وقد صدرت جريدة الأمة 1930 لنشر الأفكار وتوسيع القاعدة العمالية والشعبية. وبداية من 1933 عرف باسم جديد "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" وفي 6 فبراير 1935 وابتسم الحظ له واعترف له بشرعية النشاط وبتولي الجبهة الشعبية السلطة في فرنسا ازداد تألقا وشعبية بعد خطاب مصالي في 02 أوت 1936[6]، يقول مصالي " لن نقبل، بأي شكل ولأي سبب وبأية حجة أن يكون بلدنا مرتبطا بفرنسا. إننا نناضل كل تمثيل برلماني في باريس"[7]وازداد عدد أعضاءه ليصبح 11 ألف شخص انتظموا في سبعة فروع بفرنسا وتم تأسيس 31 فرعـــــا جديدا

(1) من مدينة معسكر وكان شيوعيا.

(2) الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص9.

(3) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص33.

ولد أحمد مصالي الحاج سنة 1898 في تلمسان من أسرة فقيرة تلقى تعليما إبتدائيا محدودا، قاتل في الحرب وعاد إلى الجزائر سنة 1921، ثم رجع إلى فرنسا سنة 1921 وتقلب في مهن متواضعة كان يثقف نفسه بالحضور مستمعا بمعهد الدراسات الشرقية وفي بعض الجامعات الفرنسية، انظم إلى الحزب الشيوعي في بداية نضاله، تزوج فرنسية شيوعية.

(4) جوان غليسبي: المرجع السابق، ص 57.

(5) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 34.

(6) عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، ط 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص 63-69.

(7) نور الدين حاطوم:"أصالة الثورة الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 84، الجزائر، السنة 14، ص 29.

بالجزائر في شتى أنحاء البلاد ونتيجة لمواقف الحزب وخصومته مع النواب والشيوعيين، تعرض للحل في 27 جانفي 1937[1] وفي 11 مارس 1937 نشأ حزب الشعب الجزائري وكانت الأحداث الجارية بالجزائر فرصة سانحة لنقل النشاط الوطني لها، وكانت جريدة الأمة تتابع الأحداث وتفضح سياسة فرنسا الإجرامية (قمع وتزوير للانتخابات...) وكانت الاحتجاجات قائمة ضدها واتبع الحزب أسلوبا تكتيكيا مراعاة للجو السياسي في البلاد ونشاط التنظيمات الوطنية الأخرى وقد ركز بمطالبته على الإصلاحات الفورية واتبع سياسة التحالف مع بعض الأحزاب السياسية والهيئات الموجودة في الجزائر. وشهدت إيديولوجيته تطورا حتى أصبح ناضجا إذ انه أعلن بعض مبادئها سنة 1927 ثم عن جميع مبادئها في 1933 وأخيرا أفصح عنها بتفصيل سنة 1936 وفقا للمناخ السياسي في كل طور، واتبع حزب الشعب أسلوبا تكتيكيا جديدا ناجحا يتماشى مع ظروف الجزائر[2] وقد قدر للحزب أن يلعب دورا هاما في تقرير مصير وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية إلى حرب الاستقلال[3].

2- الحزب الليبرالي (دعاة الإدماج):

من الوجهة الرسمية كان يسمى "فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين" وتأسست في 11 سبتمبر 1927 في الجزائر العاصمة وهي امتداد طبيعي لحركة الشبان الجزائريين بجناحيها[4] حيث ارتبط ميلاده بانتخابات سنة 1919 التي أفرزت التيار اليبرالي خسر الانتخابات وآخر إصلاحي فاز فيها تحت زعامة الأمير خالد. لكن الفرصة المنتظرة جاءت بعد نفي هذا الأخير 1923 ومباركة الكولون للعناصر الإدماجية ووصول موريس فيوليت إلى الجزائر حاكم عام عليها سنة 1925[5].

وكانت كتلة النواب [6] تحت رئاسة الدكتور ابن التهامي ومن أشهر أعضاءها المثقفين: بالحاج، الزناتي والفاسي وطاهرات، والليشاني وفرحات عباس والدكتور ابن جلول... وقد اجتمع بعضهم حول

---

(1) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 37.

(2) عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ص 70، ص 75.

(3) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 424.

(4) الأمين شريط: المرجع السابق، ص 19.

(5) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 400- 401.

(6) كتب العمودي في مقاله "المنتخبون والانتخاب" سيرورة العملية الانتخابية في الجزائر التي تميزت بالعراقيل التي تضعها الإدارة أمام رجال الإصلاح ونشطاء الحركة الوطنية وتعمد إلى عملية نمح التسهيلات والدعم لجماعة بني وي وي الخاضعة لسياستها.ينظر La Défense, N°67, 04 Jui 1935

جريدة التقدم، والتي بقيت تعبر عن أهداف هذه الجماعة (منذ ماي 1923 إلى فيفري 1931)[1] التف آخرون حول مجلة " لي فوادي هامبل" (أصوات المتواضعين).

ويرى العمودي أن الحكومة في باريس قد أوعزت للإدارة في الجزائر كي تتبع سياسة الضغط والتخويف تجاه المعارضة والمنتخبين المستقلين الشرفاء الذين لا يرتبطون بأية ثقة مع الحاكم العام وأعوان الإدارة خاصة أن هناك إجراءات بدأ تطبيقها لخنق هذه الأصوات التي ضاقت ذرعا من تجاوزات هذه الإدارة[2].

وكان الهدف الرئيسي لهذه الجماعة تحقيق الإدماج التدريجي للشعب الجزائري تحت قيادة النخبة المثقفة ثقافة فرنسية، يقول عباس أمام الوزير رينييه "لم يبق شيء في هذه البلاد إلا الاتفاق على سياسة الإدماج وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي..."[3] وأهم مطالب الحزب هي التمثيل النيابي في البرلمان وتحقيق المساواة وإلغاء قانون الأهالي وتحرير الهجرة وترقية التعليم وتطبيق القوانين الاجتماعية العادلة وإعادة تنظيم الهيئات الانتخابية وتصحيحها[4]، ومن الموضوعات التي شغلت النخبة خلال فترة الثلاثينات الوضع الاقتصادي الصعب في الجزائر، إذ تركت الأزمة الاقتصادية العالمية آثارا سيئة على البلاد وتمثلت أساسا في غلاء المعيشة والبطالة[5].

وقد أكد التيار الليبرالي الطابع الفرنسي النهائي للجزائر وأرسلوا الوفود إلى باريس لطرح المطالب غير أن فشلهم في تحقيق برنامجهم المعتدل في التعليم والتجنيس والتمثيل النيابي قد حط من قيمتهم في أعين الأهالي[6] ونلاحظ أن آراء النخبة كانت تتميز بالاعتدال وبالاستعداد للتصالح مع الفرنسيين من أجل تحقيق المطالب وعينت وفدا ذهب إلى فرنسا في نوفمبر 1933 وقابل وزير الداخلية ألبير ساروا وأعلن عن تشكيل لجنة لدراسة الوضع إلا أن النتيجة كانت مخيبة[7].

---

[1] أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص 43-44.

[2] La Défense, N° 37, 09 Novembre 1934.

[3] نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 43.

[4] أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 43.

[5] ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001، ص 211.

[6] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)،ج2، ص 409.

[7] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 205.

وقد بقيت جماعة النخبة بعيدة عن الفكرة الوطنية الحقيقية وهي استقلال الجزائر. و لم ينتبه هؤلاء إلى دور الجماهير في تحريك وتفعيل العمل السياسي إلا بعد دخول النجم ثم حزب الشعب الجزائري وبعد المؤتمر الإسلامي ومشاركتهم فيه ثم فشل مشروع بلوم فيوليت الذي مثل بلورة لمطالبهم، وعند زيارة وزير الداخلية رينيه إلى الجزائر علقت النخبة آمالا عريضة على هذه الزيارة لإحداث تغيير كبير في الوضع الجزائري وكانت فرصة لإعلان المطالب، وقد أعلن العمودي في جريدة الدفاع الأهداف التقليدية للنخبة وأكد على ضرورة حياد الانتخابات وعلى أن الإصلاحات السياسية هي الحل الأفضل للمشكلة الجزائرية[1].

وأنشأ فرحات عباس في جويلية 1938 حزبا جديدا تحت اسم "الاتحاد الشعبي الجزائري للكفاح من أجل حقوق الإنسان والمواطن" وكان شعاره"من الشعب وإلى الشعب" واتخذ من العمل الجماهيري أسلوبا له[2]. يقول عباس "يجب أن يكون حقل عملنا في الأسواق والمقاهي والقرى وفي كل مكان" فنحن نريد أن تحتفظ الجزائر بطابعها الخاص ولغتها وحضارتها وتقاليدها..." أما الدكتور ابن جلول فقد ناصب المؤتمر الإسلامي العداء وابتعد عن حلفاءه السابقين وتمسك بسياسة التقرب من فرنسا وقام بتأليف التجمع الجزائري الفرنسي الإسلامي [3].

وفي سنة 1939 كثرت وفود النواب والنخبة على باريس وكانوا يطالبون السلطة الفرنسية تنفيذ وعودها وإنجاز الإصلاحات، لكن الرد كان سلبيا حيث كانت مهتمة بطائفة أخرى تمثلت في القياد والأغوات والموظفين ورجال الطرق[4]، وكانت كتلة النواب ترى أن أسباب المعضلة الجزائرية تكمن في النواحي الاجتماعية والاقتصادية لا في العملية الاستعمارية ذاتها[5].

---

(1) ناهد إبراهيم دسوقي: نفس المرجع، ص 216.
(2) الأمين شريط: المرجع السابق، ص ص 21-22.
(3) جوان غيلسبي: المرجع السابق، ص ص 66-67.
(4) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج3، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص ص 83-85.
(5) عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص 139-140.

والملاحظ أن التيار الإدماجي المعتدل على مر السنين سيضطر لإخلاء المكان لأحزاب وكتل الحركة الوطنية الأخرى ذات أهداف ومبادئ أكثر تشددا وأوثق صلة بجماهير الشعب المندفعة للتحرر والاستقلال[1].

3- جمعية العلماء:

لقد كان العلماء يرون أن الحركة الإصلاحية ولدت بعد الحرب العالمية الأولى كان أهم العوامل التي ساهمت في هذا التطور: تأثير الحركة العبدوية وتأثير مجلة المنار وكتب رجال الإصلاح والثورة التعليمية التي قام بها ابن باديس وتراجع مكانة وقداسة الطرقية والمرابطية، وعودة أبناء الجزائر المخلصين الناضجين فكريا ودينيا من الحجاز فكانت يقظه سادت الجزائر وشملت جميع مظاهر الحياة الجزائرية[2].

ويجب أن نشير إلى أن مفهوم العلماء في الجزائر يختلف عن مفهومه في بقية العالم العربي الإسلامي فبينما العالِم هناك يهتم بالشؤون الدينية التقليدية، أما في الجزائر فهو مهتم بالحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد ويسعى لتحقيق أهداف قومية واضحة[3]، ولذا فإن الإصلاح الديني في الجزائر أسبق في الوجود من الجمعية وكانت احتفالات فرنسا المئوية المهينة التي هزت الشعور الوطني، هي السبب المباشر لإنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931 عقد الاجتماع التأسيسي بالعاصمة بنادي الترقي ولبى الدعوة 72 عالما بالحضور وتم سن القانون الأساسي للجمعية وانتخاب الهيئة الإدارية وانتخب ابن باديس غيابيا للرئاسة والإبراهيمي نائب له وللكتابة العامة محمد الأمين العمودي ولمساعدته العقبي والأمانة المالية للميلي والأستاذ إبراهيم بيوض مساعد له[4].

(1) توفيق برو: "جنون الاستعمار وجرائمه"جلة سيرتا: العدد 7/6، قسنطينة، السنة الرابعة رمضان 1402 جويلية 1982، ص 10.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)،ج2، ص 444.

(3) By B. Saadallah, The Algerian Ulamas, 1919-1931،المجلة التاريخية المغربية: العدد 2، تونس، جويلية 1974 ص 152.

(4)عبد الكريم بو صفصاف:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ص ص101-102.

وترأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس وكانت تشرف عليها نخبة من العلماء المثقفين ثقافة عربية متينة نذكر من بينهم الإبراهيمي والتبسي والميلي والعقبي والمدني والعمودي والزاهري[1]، ضمت الجمعية في عضويتها اتجاهات مختلفة كان بعضها إصلاحيا مجددا وكان البعض الآخر يمثل المحافظين (كان رؤساء زوايا 06 طرق صوفية هامة في البلاد أعضاء مساعدين في المجلس الإداري للجمعية).

يقول الإبراهيمي: "فانتخب المجلس الإداري من رجال أكفاء جمعتهم وحدة المشرب ووحدة الفكرة"[2].

وأعلنت جمعية العلماء أنها تمتنع عن أية ممارسة سياسية وحددت أهدافها في بعث الثقافة العربية الإسلامية وتنقية الدين من البدع والخرافات ومحاربة الطرق الفاسدة والإلحاد والتبشير والإدماج وإحياء الروح الوطنية.[3]

يقول الإبراهيمي: "يا حضرة الاستعمار إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصلاح عقائده وتفهم حقائقه وإحياء آدابه وتاريخه وتطالبك بتسليم مساجده وأوقافه إلى أهلها وتطالبك باستقلال قضائه... وتطالبك بحرية التعليم العربي... وتعمل لتوحيد كلمة المسلمين في الدين والدنيا..."[4]

وقد لخص الشيخ محمد خير الدين سنة 1935 أهدافها بما يلي:"إحياء الإسلام بإحياء القرآن والسنة وإحياء اللغة العربية، وآدابها وإحياء التاريخ الإسلامي، وأثار قادته"[5]

ويتفق الكتاب أن الهدف البعيد للجمعية كان سياسيا وقد طرح ابن باديس الكيان الجزائري (خلال فترة الثلاثينات) وشارك العلماء في المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وكانت قد سرت بوصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم في فرنسا وقد أصدرت مشروع بلوم فيوليت في 29 ديسمبر 1935.[6]

---

(1) أنيسة بركات: "الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر"مجلة التاريخ، الجزائر، النصف الثاني من سنة 1980، ص 52.

(2) مجلة اللغة العربية، العدد 21، 1966، ص ص 143-144.

(3) Reve Africaine Publiée par la Soiciété Historique Algerainne 1947, Les Ulémas, P 260-276.

(4) أنيسة بركات: "الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر"، ص 54.

(5) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج3، ص90.

(6) أنيسة بركات: "الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر"، ص ص55-56.

وكان للعلماء خصوم ألداء فبالإضافة إلى الإدارة الفرنسية هناك المرابطون والنخبة والنواب أحيانا والمبشرون ووظفت وسائل عدة لتحقيق أهدافها مثل النوادي والصحف والمدارس والاحتجاجات وإرسال الوفود، واحتجوا بالقلم واللسان على الإجراءات الاضطهادية مثل منشور ميشال 1933 وقرار رنييه 1935 وقرار 08 مارس 1938[1].

وقد حققت الجمعية نجاحا ملحوظا على المستوى الجماهيري وأصبح لها 150 فرعا في العمالات الثلاث وأنشأت الجمعية الكشافة الإسلامية التي أصبحت بمثابة مدرسة للتربية الدينية والوطنية وقدر عدد مدارس الجمعية سنة 1938 بـــ 85 مدرسة في عمالة قسنطينة و68 مدرسة في عمالة الجزائر أما الكتاتيب القرآنية فقد بلغ عددها سنة 1934 بـــ 2542 .

وكان للعلماء والجمعية جرائد إصلاحية مثل المنتقد 1925 والشهاب 1925والشريعة المحمدية والسنة النبوية، والصراط النبوي1933 وجريدة البصائر 27 ديسمبر 1935 والإصلاح (العقبي) الوفاق (الزاهري) الدفاع (العمودي)[2]، أحد الجرائد الفرنسية الكبرى كتبت يوما أنه لا يوجد في الجزائر مكان إلا وزع فيه ابن باديس نادي أو جمعية منها نادي الترقي 1927 الذي مثل مقرا للجمعية وملتقى للدروس والمحاضرات والعديد من الملاحظين الفرنسيين قالوا أن العلماء أعطوا نهجا جديدا للوطنية فكان ابن باديس والعلماء يحفظون الشعر والأناشيد الوطنية وأوجدوا طرقا جديدة ناجعة للتدريس في المساجد والمدارس والنوادي منتقدين الطرق التعليمية التقليدية لتدريس الشريعة الإسلامية قرآن وسنة... وأدخل تدريس مادة التاريخ الوطني(الجزائري) سنة1920 وأصبح الطلاب مرتبطين بالماضي العريق لبلدهم وأصدر الميلي كتاب تاريخ الجزائر الذي صدر جزءه الأول سنة 1928 إبرازا للهوية الوطنية والاطلاع على الأخطاء وإعادة بعث الأمة الجزائرية وعارض العلماء الإدماج والهوية الدخيلة وكتبت جريدتي الشهاب والمغرب أن الجزائريين فخورون بجذورهم وهاجموا الأصوات الداعية لتمجيد أوربا.

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3،المرجع السابق، ص ص99-100.
[2] عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق ، ص 136-143.

4- الحزب الشيوعي:

ظهر الحزب الشيوعي- قسم الجزائر- عقب الحرب العالمية الأولى وكان قد ربط دعوته في بداية أمره بشخص الأمير خالد والآراء الماركسية التي تدعو إلى مناهضة الإمبريالية وحرية البروليتاري الأهلي في شمال إفريقيا- الجزائر- .

عقد الحزب مؤتمره التأسيسي الأول في مارس 1925 وصار بداية من 1926 أكثر تنظيما بفضل عضوية عناصر جديدة مثقفة فرنسية وجزائرية وأصدر الحزب- الاتحاد الشيوعي الجزائري- جريدة الصراع الاجتماعي للدفاع عن آراءه وتوسيع قاعدته الشعبية. وكان يرى أن استقلال الجزائر مرهون بتحرير فرنسا من أيدي البرجوازية، إن تحرير الجزائر سيبقى متوقفا على تحرير فرنسا. وقد أصدر برنامج إصلاحي في أكتوبر 1934 تضمن سبع نقاط شملت مجالات الحياة الجزائرية منها المساواة في الحقوق السياسية وفصل الدين عن الدولة، وحرية الصحافة والهجرة إلى الخارج وطالب بتحسين وضع العمال وإلغاء الضرائب واهتم بالمسائل التعليمية وضمان حقوق المرأة وشارك في 1936 في المؤتمر الإسلامي وكان مؤيدا للجهة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت.

وفي شهر أكتوبر 1936 اتخذ اسم الحزب الشيوعي الجزائري وعقد مؤتمره التأسيسي الأول في 17 و 18 أكتوبر[1] ورغم استقلاله الرسمي بقي تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي مرددا أفكاره وآراءه والملاحظ أنه بدأ يغير بعض مواقفه تدريجيا بعد الحرب الثانية، ففي سنتي 1934-1935 سيغير الحزب الشيوعي بصفة جدية سياسته الداخلية، وقد تلقى الحزب صعوبة كبيرة للتقرب من الجماهير المسلمة المرتبطة بالثقافة الإسلامية ومحيطها العربي الإسلامي أكثر من الماركسية والأممية العالمية.[2]

وهو الحزب الوحيد الذي عارض الاستقلال مهما كان شكله معتبرا ذلك مشروعا برجوازيا واستنكر انتفاضة 8 ماي 1945 واعتبرها تدبيرا فاشيا وشارك أعضاءه في قمعها بشدة مما أدى إلى تخلي العديد من المناضلين المسلمين عنه. ولكسب الأنصار أصدر في جويلية 1946 مشروعا احتوى

---

(1) يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 21-26.

(2) الجلالي صاري ومحفوظ قداش: المقاومة السياسية (1900-1954)، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 28.

استقلال ذاتي للجزائر إداري ومالي وتبقى إقليما مشاركا في الاتحاد الفرنسي (أي لا تعد جزء من فرنسا ولا تشكل دولة ذات سيادة)[1].

ويحث العمودي في مقاله هذا على تجنب الصراع الانتخابي والتكاتف لتحقيق الأهداف الوطنية بعد الانتخابات التي فاز فيها عشرة متنافسين من قائمة "تمزالي" و اثنان من قائمة "شكيكن" وكان معظمهم من المثقفين الذين كانت تنقصهم التجربة ولكنهم أذكياء وعلماء، إنه طريق جديد هذا الذي انتقاه المنتخبون المسلمون لمن يمثلهم في المجلس البلدي بالعاصمة، فمن الواجب نسيان الخلافات والعمل سويا لتحقيق الواجبات وذلك عن طريق الاتحاد حيث يعملون كرجل واحد من أجل صالح الشعب، ونذكرهم بأنه في هذه الظروف القاسية التي نمر بها فإن البقاء متفرقون يعني ذلك خيانة للشعب المسلم الذي تعب من الصراعات، إنه يريد منذ الآن رجالا فاعلين يخدمونه ويدافعون عليه وليس العمل لتحقيق مصالحهم الشخصية، الشعب المسلم يحب السلم والعمل المستمر في تحسين أحواله وتخفيف معاناته وهذا لا يتحقق إلى بالوحدة إننا لا نسعى إلى إبراز الأخطاء بل أننا نذكر بالواجب كلما ارتأينا أنه يجب التذكير.[2]

يقول العمودي : "منذ زمن طويل ونحن متأكدون من فكرة أن كل أولائك الذين يتكلمون ويتصرفون باسم الشعب سواء كانوا أوربيين أو فرنسيين، إن المندوبين الماليين والنواب والمحاسبين باستثناء بعض المفكرين وكتاب دون الكلام عن الموظفين والإداريين والذين كلهم فقدوا ثقتنا وتقديرنا ولن نخدع بالأفكار والنوايا والمشاعر التي تتحكم في هؤلاء المترفين والذين لا يشغلهم إلا هدفا واحدا وهو الحفاظ إلى الأبد وبأي ثمن على مصالحهم العديدة والدنيئة نداءات التهدئة والوفاق بين الأعراق المختلفة المتعايشة على ترابنا لكن ذلك لن يتم أبدا مع هؤلاء السادة الذين يعتبرون كل كلام وكل تحرك صادرين من الأهالي مثل فعل عدائي أو يمس بالسيادة الفرنسية .

رأينا وأشرنا إلى كيف تمكنوا من السيطرة على وزير الداخلية إلى درجة أنه أنبئوه في المهمة الأساسية والوحيدة من سفره ورأينا كيف استطاعوا أن يجعلوه يصدق أن الجزائر المسلمة التي تعاني من المشاكل

(1) مجلة المصادر، ع 11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2005، ص 172-173.
(2)La Défense, N° 64, 17 Mais 1935.

الكثيرة بسب الاستعمار وهذه هي الحقيقة لكن المغالطة التي وصلت إليه هي أن المعارضة الأهلية والحركة الإصلاحية بمختلف مؤسساتها وصحفها هي علة المرض والصحافة هي الوسيلة الأكثر تأثير في الضغط على الحكام وتوجه الرأي العام الفرنسية, ألم ينجحوا ولكثرة تكرارهم، إن تواجد الصحف المسلمة يجلب أسوء المخاطر للاستعمار الفرنسي في جعل الرأي العام والحكومة تتقبل هذه الأفكار وبدا ذلك في تصريح بعض الأعضاء السياسيين كضرورة للحد من حرية الصحافة في الجزائر.

و من الحجة قولنا أن المعني بالأمر ليس إلا صحفنا وبصفة أكيدة أن تخضع لنفس المصير الذي خضعت له تلك الصحف الناطقة بالعربية التي تم تعطيلها بمجرد قرار إداري بسيط.

أليس من المفاجئ أن بعض الجرائد التي تدين خاصة بحياتها وقوتها وسلطتها إلى القانون 1881 وتوافق على أن يكون هذا القانون بصورة ما متجاوز لسبب وحيد أن بعض الدوريات النادرة استعملته من أجل الدفاع في حدود القانون الأكثر صرامة والحقيقة الخالصة أن مصالح ستة ملايين نسمة معدومي الحقوق ومبعدين عن الوظائف؟

الحكومة المركزية بملاحظتها خطورة هذه الإجراءات ترددت حتى الآن في تقريرها إلا أنها اتخذت قرار مستلهم من هذه الطلبات المتعددة، إلا أن هذا القرار يبدو أنه لم يرض أولائك الذين يريدون إلغاء حتى حق التنفس، التهجم تواصل بعنف كما يدل ذلك رغبة صرح بها السيد zean mohammed في المجلس العام بقسنطينة، اعتبارا للاضطرابات الخطيرة التي حدثت في الأوساط العامة كنتيجة تجاوز بعض المنشورات حدودها ونشاطها.

تقر السلطات العمومية أنها لن تبق مدة طويلة دون أي حراك أو نشاط بدعوة حرية الصحافة لا يمكن تحريفها اعتبارا أيضا بأن القانون الخاص بالصحافة هو النص الوحيد الذي يمكن أن يخبر ويعاقب المخالفات وإثارة الشغب ولا يسمح بأية مبادرة ذات جدوى للإدارة لأن النيابات العامة لا تريد متابعة محرري المقالات على أنها مدعاة للمساس بالنظام العام .

وفي هذا المقال يعرض العمودي باختصار سياسة الاستعمار المتمثلة أساسا في تمزيق المجتمع الجزائري وفصل قاعدته الشعبية عن قيادته النيابية والمثقفة والعاملة في الميدان الإصلاحي، حيث يقول في كلمتين "هل يمكننا القول أن السيد "ميو" تم اختياره المدير للشؤون الأهلية لأنه يطبق بنجاح و أكثر منهجية ومثابرة من أي أحد آخر مبدأ ، "سياسة فرق تسد" في هذا الجانب من البحر المتوسط حيث يزرع الانقسام بين العلماء والمنتخبين و بين العرب و القبائل و يتم تقسيم كل شيء وفي كل زمان إذا علمنا بهذا ونغض الطرف ونترك الأمر يحدث.

- لا يهم إن كانوا حافظو ا أولا على مكانتهم الشخصية : ... فإنهم فرنسيون إذ لا يسحب منهم هذه الصفة أي نص مواطنين فرنسيين ونتيجة لذلك فإنهم بإمكانهم المطالبة بحقوقهم السياسية و تسجيلهم في القوائم الانتخابية ".[1]

ثانيا:الوضع الاجتماعي والثقافي

[1] La Défense, N°60, 19 Avr 1935.

كان الشعب الجزائري يعيش حياة اجتماعية هادئة وبسيطة وعندما دخل الاستعمار كان كالعاصفة الهوجاء التي دمرت كل شيء، فالأملاك صودرت وساد الاستعباد الجميع وانهارت القيادات السياسية والدينية التي قادت الحرب ضد فرنسا وعجزت تركيبة المجتمع عن الصمود أمام التدفقات البشرية الأوروبية الدخيلة فتفككت وانتشر البؤس والفقر والجهل في المدن والأرياف وتراجعت الحرف اليدوية أمام هجمة المصنوعات الأوروبية والفرنسية[1].

عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا سريعا نتيجة لتدني نسبة الوفيات وارتفاع نسبة النمو الطبيعي التي قدرت بنحو 3% وقدر حينها عدد السكان بحوالي ست ملايين شخص وتميز المجتمع بقوة وفتوة ديمغرافية[2] (أكثر من 52% دون 20 سنة) في حين قارب عدد الأوروبيين حوالي 900 ألف شخص منهم 79% ولدوا بالجزائر وضمت الجالية الإسرائيلية التي كان عددها 140 ألف سنة 1954[3].

جدول تطور عدد سكان الجزائر خلال (1931-1954)[4]

السنة	عدد الجزائريين	عدد الأوربيين	المجموع
1931	5026300	875700	5902200
1936	5570100	939500	6509600
1948	6660000	909700	7869700
1954	7840000	971100	8811200

نلاحظ الزيادة السريعة لعدد سكان المسلمين والنمو البطيء بالنسبة للأوربيين في الجزائر.

ولأول مرة في تاريخ الاحتلال يتفوق عدد الأهالي في المدن الكبرى على السكان الأوروبيين وشكلوا أحياء فقيرة على أطراف المدن. كما عرفت الأرياف والبوادي تراجع عدد المعمرين بسب

(1) أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، ص 81.

(2) من الملاحظ أن تدني نسبة الوفيات بين المسلمين إذ هبطت من 25في الألف إلى 15 في الألف من عام 1901-1950 رغم البؤس والأمراض وفي المقابل الولادة كانت مرتفعة بصفة مطردة وهي تزيد عن 40% منذ الحرب. ينظر هنري كلود وآخرون: "الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي" ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، ص ص 128-130

(3) شارل روبير أجيرون: "تاريخ الجزائر المعاصرة" ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص ص124-129.

(4) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 2007.

تراجع عدد الوافدين من فرنسا وأوروبا بعدما تبين استحالة التكيف والتعايش مع الوسط الجزائري المليء بالتناقضات العميقة[1]،وكانت نسبة سكان المدن ضئيلة وبلغت حوالي 11% سنة 1931 [2].

وحسب دراسة أجراها أحد الاجتماعيين عن ظاهرة الجيزات المختلطة أظهرت العزلة الاجتماعية بين المعمرين والجزائريين، حيث أن الأوربيات في الجزائر لا يقبلن الزواج من الجزائريين، وأن معظم حالات الزواج المختلطة التي بلغت 750 حالة سنة 1936 كانت بين الجزائريين وفرنسيات من سكان فرنسا ذاتها[3].

وعندما اندلعت حرب التحرير كان يوجد مليون ومائة وخمسون ألف جزائري لا تقل أعمارهم عن الخامسة عشر عاما يعيشون الأرياف ولا يمتلكون أرضا زراعية وكانوا خماسين وعمال زراعيين يعملون بأجور زهيدة يتقاضى الواحد منهم 315 فرنك في السنة رغم ارتفاع تكاليف المعيشة[4] وهي حسب أجيرون "تقل عن الدخل الناتج من استخدام قطعة صغيرة أو حتى عن الحصة في المشاركة الزراعية" وحسب فرحات عباس "تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف لأربعة عشرة ساعة عمل مرهقا في اليوم"[5].

إن هجرة الجزائريين إلى الخارج لعبت دورا مهما في تسريع التقدم الفكري والسياسي في الجزائر واتخذت مسارين نحو العالمين العربي والإسلامي وتم اندماج المهاجرين في هذا الوسط الذي عاشوا فيه وكانت هجرة دائمة في الغالب ومسار آخر نحو فرنسا طلبا للعمل وبدأت منذ بداية الاحتلال وتكاثفت بعد ذلك خاصة أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لحاجة فرنسا لليد العاملة والمجندين الجزائريين والملاحظ أن عدد المهاجرين يزيد عن العائدين في الغالب، وكانت الهجرة نحو فرنسا مرتبطة بالوضعية الاقتصادية في الجزائر وفرنسا ارتفاعا وانخفاضا

---

(1) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينيات، رسالة ماجستير تحت إشراف أحمد صاري، معهد الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1996-1997، ص 20.

(2) أحمد الخطيب : المرجع السابق، ص ص 83-84.

(3) محمد السويدي: المرجع السابق، ص 39.

(4) عبد الكريم بو الصفصاف: "الثورة الجزائرية ودورها في إزالة الاستعمار من القارة الإفريقية"، مجلة سيرتا، ع 7/6، السنة الرابعة، رمضان 1402هـ/ جويلية 1982، قسنطينة، ص 28.

(5) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 83 .

والجدول الأتي يوضح لنا حركة المهاجرين خلال فترة الثلاثينات :[1]

السنة	المهاجرون	العائدون
1930	40630	43877
1931	20874	32950
1932	14950	144485
1933	16684	15083
1934	12013	15354
1935	13915	12195
1936	27200	11222
1937	46562	25622
1938	34019	36063
1939	34419	32674

إن هناك أسباب مختلفة للهجرة الجزائرية منها الملامح الاضطهادية للحكم الفرنسي والأحـــوال الاقتصادية القاسية والمراقبة الشديدة للمؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإصدار قـــانون التجنيـــد الإجباري الذي أدى إلى هجرة جماعية[2].

بعد ظهور الأممية الثالثة وانتشار الأفكار الشيوعية عقب الحرب العلمية الأولي أخذت العناصر التي كانت قبلا تشجع هجرة العمال وتحرض الناس عليها تبدي تخوفا من أن يتحقق اتصال بالتيارات السياسية المختلفة ويحدث تحولا لدى العمال المسلمين فيصبحون يشكلون خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر[3].

ومن ميزات هذه الهجرة أن كانت مؤقتة ومثلت فئة الشباب أكثر من الفئات الأخرى واقتصارها على الرجال دون النساء وكانت تلقائية غير منتظمة في غالب الحيان وكان المهاجرون يعيشون حياة

[1] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص 16-23 .

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)، ج2، مرجع سابق، ص ص 141-143.

[3] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 26 .

بائسة ويد عاملة بسيطة واحتياطية لقطاعات الإنتاج في المهجر[1] ورغم ذلك فقد وفرت آفاق عيش أفضل أمام العمال المهاجرين مقارنة بالعمال في الجزائر، حيث أن معدل الأجور تراوح ما بين 35و40 فرنك في فرنسا بينما في الجزائر 15 فرنك فقط سنة 1934[2].

وكما كان للمهاجرين الجزائريين في الشرق دور في حركة القومية الإسلامية والقومية العربية كان لهم دور في فرنسا عندما أنشئوا أول حزب سياسي جزائري وطني ثوري منظم[3]، إن هذا التطور السياسي مثل أمرا خطيرا مما حدا بالسلطة الفرنسية إلى محاولة فرض رقابة على المهاجرين بواسطة مصلحة خاصة تحت إمرة Godin وتحت غطاء حماية الأهالي ومساعدتهم وحددت جملة من الأهداف فحواها منع أي نشاط ذو طابع سياسي يقوم به المهاجرين[4]

لقد كانت المرأة محرومة من التعليم فلا يسمح لها بدخول الكتاتيب والمدارس خاصة في الأرياف وأصبحت نتيجة لذلك فريسة سهلة للخرافات والبدع[5] وقد كتبت إحداهن واصفة وضعية المرأة المأسوية في الجزائر مبرزة مهمتها ودورها الحقيقي في النهضة "فنحن نساء الجزائر لنا معتقلان معتقل الاستعمار الذي شيد بيت الأفكار المسمومة حول المرأة المسلمة ومعتقل الجامدين الذي شيدوه بالعادات والتقاليد الموروثة عن أبائهم الجاهلين لا عن الإسلام والمعتقل الثاني اخطر من الأول لأنه تكأة ووسيلة للمعتقل الأول افتحوا عن باب معتقلكم فلولا هذا المعتقل لما بقي الاستعمار يعيش من دمائنا إلى الآن أتركونا نتعلم كل لغة ونمارس كل فن و نخوض في كل أمر يهم مجتمعنا أفسحوا الطريق لنصف أمتكم نجاهد معكم حتى تنتصروا كما انتصر أجدادكم الأولون بفضل إشراكهم لنسائهم في جهادهم..."[6]

وقد بذلت جمعية العلماء جهودا مضنية لترقية وتعليم المرأة وإزالة حجاب الظلام عن عقلها وقلبها وتوعية المجتمع بدور المرأة في النضال والنهضة الجزائرية .

---

[1] عبد الحميد زوزو: نفس المرجع، ص ص 31 -32 .

[2] عبد الحميد زوزو: تاريخ الأوراس أبان فترة الاستعمار 1837-1937، ج2، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 24.

[3] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، مرجع سابق، ص 152-153 .

[4] عبد الحميد زوزو: تاريخ الأوراس أبان فترة الاستعمار 1837-1937، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[5] Augustin Bernard: L'Algerie dans histoire des colonies francaise et l'expansion de la France dans le monde ,societé de l'histoire national, paris., P P 491-493.

[6] جريدة المنار:العدد 4/7،الجزائر، السنة الثالثة 1953 .

الطرق الصوفية التي حادت عن جادة الطريق خاصة بعد هيمنة الاستعمار عليها لها دورها السلبي في بث الجهل والخرافات وتخدير الناس وقد دعت إلى تقديس الأولياء ونسبت لهم الكرامات الخارقة للعادة[1] ورغم انتشارها وحضوتها المادية والمعنوية، إن التطور الثقافي الذي واكب الحرب العالمية الأولى وما نجم عنه من ظهور نخب ومؤسسات ثقافية جديدة ساهمت في تراجع سلطة الأشراف والأولياء وتقلص ثروتهم وعدد الأتباع، وفي هذا المقام يقول شكيب أرسلان[2]:"إنه من الأسباب الموضوعية التي كانت من وراء بقاء دوام الاستعمار الغربي الصليبي في ديار المسلمين يعود إلى الخيانات الروحية حيث كانت الطرق الصوفية العين الساهرة على حماية مصالح الاستعمار بما يلقاه شيوخ الطرق الصوفية من تبجيل وهذا بعد شراء ذممهم بدراهم بخسة "[3].

ومع بروز الحركة الإصلاحية والنهضة التي عرفتها الجزائر منذ مطلع القرن العشرين والتي تبلورت عقب الحرب العالمية الأولى في شكل جمعيات ومؤسسات سياسية وثقافية تراجعت مكانة رجال الطرق والزوايا في المجتمع الذي عرف عيوبها ومساوئها[4]، وإن الشيء الذي يميز فترة الثلاثينات هو تكاثر عدد الجمعيات والنوادي الثقافية وقد أدرك العلماء المصلحون أهمية دورهما في النهضة الوطنية فعملت جمعية العلماء على فرض نفسها على أغلبها بهدف توجيهها عربيا وإسلاميا (ففي عمالة قسنطينة لوحدها قدر عددها للنوادي بـــ 16 ناديا و 11 جمعية سنة 1937) .

وتأتي عمالة قسنطينة في المقدمة مقارنة بعمالتي الجزائر ووهران وفي دراسة قدمها أغستين بارك المكلف بالشؤون الإسلامية لدى الحكومة العامة ذكر أن عدد هذه النوادي والمرافق الثقافية بلغ عددها سنة 1938 حوالي 150[1].

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 85 .

[2] شكيب أرسلان(1869-1946) سياسي عربي من لبنان مناضل للاستعمار الأوربي كان له أثره على الحركة السياسية في البلاد العربية وكانت له علاقات وطيدة مع رجال جمعية العلماء ونجم شمال إفريقيا.

[3] محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصرة دراسات ووثائق، ط1، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، دار بن كثير بيروت، 1422هـــ-2001 م، ص ص 102-103

[4] أحمد مسعود: "الحركة الوطنية الجزائرية بين النضال القيادي والنضال الجماهيري"، المصادر، ع11، الجزائر، السداسي الأول 2005، ص ص 186-187 .

[1] أحمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص ص 117-120.

وإذا كانت نسبة التمدرس في المستويات المختلفة قد زادت لكنها بقيت ضعيفة وهذا دليل على سفه سياسة التحضير التي رفعتها فرنسا، ففي سنة 1930 كان عدد تلاميذ المدرسة الابتدائية 60000 تلميذ أي 5% وقد ارتفع العدد والنسبة إلى 110000 تلميذ أي 8.8% وكان التعليم الثانوي يحتضن سوى 1358 تلميذ جزائري في عام 1940 والتعليم العالي 89 طالب جزائري في نفس العام كما كان عدد الإطارات الجامعية قليلا وساهم ذلك في انتشار الأمية التي تجاوزت 90% خلال فترة الثلاثينات[2]، وهذا الوضع يثير الأسى، بعد أن كانت الجزائر في بداية الاحتلال تتجاوز نسبة المتعلمين فيها 40% من السكان وهذا بشهادة الجنرال دوماس أصبح وبعد قرن من الاحتلال الوضع الثقافي متردیا نتيجة لسياسة التجهيل التي طبقها الاستعمار[3]،وبقيت اللغة العربية أجنبية في عقر دارها رغم أن دستور 1947 أعتبرها لغة رسمية (نظريا فقط)[4]

وقد أثبتت الإدارة أيضا عجزها على حل المأساة الصحية وهي نتيجة للبؤس الفظيع، إن التجهيز الصحي للجزائر يبقى غير كافٍ بصورة فاجعة وخصوصا عند أخذنا لشروط المعيشة بعين الاعتبار إن المصالح الرسمية قد عكفت على معالجة الأوبئة التقليدية : الجدري، التفيوس .. التي كانت تصيب المسلمين والأوربيين على السواء إن عدد الأطباء كان قليل أدنى من متوسط عدد الأطباء المخصص للمستوطنين بسبع مرات أي طبيب واحد لكل عدد تجاوز ستة آلاف جزائري كما أن عدد الذين يستطيعون العمل في الأرياف هم فقط من الموظفين عددهم لا يتجاوز 144 طبيبا من وزارة الصحة يساعدهم 159 مساعدا وهناك تقلص كبير في عدد القابلات ...ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار انعدام الشروط الصحية ونقص كبير في عدد الأسِرة فقد قدرت بأقل من 25000 سرير في الجزائر وهذا مما أجبر الأهالي الفقراء إلى اللجوء إلى الحجامين و العقاقيرين والمجبرين تبعا للثقافة التقليدية السائدة[1].

دور جمعية العلماء في المجال الثقافي :

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 136-137 .

[3] محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص ص 98-99.

[4] عبد الكريم بو الصفصاف: "الثورة الجزائرية ودورها في إزالة الاستعمار من القارة الإفريقية"، ص 32.

[1] هنري كلود وآخرون: المرجع السابق، ص ص 126-127.

لم يدري قادة الاستعمار الفرنسي حين كانوا يهدمون المدارس ويشردون العلماء والطلبة كم من قيم حضارية و مجهودات فكرية إنسانية كانت قد زرعت في تلك المؤسسات[2]

فقامت جمعية العلماء التي كانت تسير على هدى الحركة الإصلاحية الإسلامية وتؤمن بأن نشر الإصلاح الديني والفكري لا يمكن أن يتخذ سبيله إلى أذهان الناس إلا إذ كان برفقة تعليم صحيح مفيد والذي يشتمل على مبادئ القراءة والكتابة على دراية التاريخ الإسلامي وقد اعتبرت كتابات الميلي والمدني بداية موفقة في هذا المضمار لإبراز الشخصية الوطنية والدفاع عن خصائصها الحضارية[3].

وفي فترة الثلاثينات كانت تعج بالنشاط الثقافي والإصلاحي ساهمت فيها الجمعية بقسط وافر لتعرف بمبادئها ونشر أفكارها الإصلاحية وكان التعليم هدفا رئيسيا من أهدافها فأشرفت على إعداد المعلمين واختيار البرامج التعليمية وتأمين الكتب وإنشاء المدارس والتي بلغ عددها سنة 1935 70 مدرسة تضم غرفة أو غرفتين وهناك عدد قليل منها يضم غرفا متعددة، مدارس الجمعية موجودة في الجزائر وتلمسان و قسنطينة وكان عدد المتمدرسين فيها حوالي 30000 تلميذ وتلميذة وقد واصلت الجمعية مسيرة نضالها التعليمي رغم المعيقات الإدارية الاضطهادية والتي كان منها منشور ميشال فيفري 1933 وإجراءات اللجنة الحكومية للشؤون الإسلامية والتي عرضت في شهر ماي 1934 وكذلك مرسوم رينيه الصادر في تاريخ 30 مارس 1935 "اتخاذ إجراءات مشددة ضد الذين يخرقون الأنظمة أو يتظاهرون ضد السيادة الفرنسية"[4].وأخذ خصوم الجمعية يثيرون الإدارة فبدأت منذ 1937 بتطبيق إجراءات تعسفية للحد من نشاط الجمعية في المجال الثقافي والتعليمي[5] وأصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم 13 جانفي 1938 الذي يقضي "بتشديد المراقبة الإدارية على الجمعيات والتجمعات والنوادي" وتم صدور مرسوم إجرامي في 8 مارس 1938 (قرار شوطان وزير الداخلية الفرنسي) وقد أدى فعلا إلى تراجع التعليم العربي الحر فترة استمرت إلى غاية اندلاع الحرب، وقد نص على إغلاق المدارس

[2] نور الدين حاطوم: "أصالة الثورة الجزائرية ": مرجع سابق، ص 21.

[3] By B. Saadallah, The Algerian Ulamas, 1919-1931، المجلة التاريخية ، مرجع سابق، ص ص 138–150.

[4] أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 200 .

[5] أحمد الخطيب :نفس المرجع، ص 204.

العربية الحرة التي لا تتمتع برخصة عمل ومنع كل معلم من مزاولة التعليم في المدارس المرخصة إلا بعد الحصول على رخصة تعليم من السلطات المسؤولة واعتبار أن اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر .

ورغم ذلك فقد صمدت الجمعية أمام هذه القوانين العقابية الرهيبة وأبقت على بعض مدارسها ونشاطاتها التعليمية ووجدت مؤازرة من فئات الشعب وقيادته وازداد عدد التلاميذ إقبالا على مدارسها فعدت في قسنطينة مثلا بـــ 800 تلميذ وتلميذة في المدرسة الابتدائية وناهز عدد طلاب المرحلة الثانوية فيها 70 طالبا.

كما استغلت الجمعية المساجد والنوادي والمرافق العامة لنشر التعليم وتوعية الجماهير ومن الأمثلة الدالة الحركة التعليمية التي باشرها ابن باديس في الجامع الأخضر قسنطينة والشيخ العقبي بالمسجد الكبير بالعاصمة وعندما أغلقت الإدارة الاستعمارية المساجد الرسمية في وجه العلماء نشطت العناصر الخيرة وبنت عدة مساجد، يقول الإبراهيمي: "فأنشأت بمالها بضعة وتسعين مسجدا في سنة واحدة في أمهات المدن والقرى".[1] وامتد نشاط الجمعية إلى فرنسا حيث تقيم جالية جزائرية كبيرة وقد رأت ضرورة اتخاذ الوسائل الناجحة لحمايتها من الذوبان والانسلاخ عن عروبتها وإسلامها وبدأت عملها الدعائي هناك منذ بداية الثلاثينات في فرنسا، وتمكن الشيخ الفضيل الورتلاني ومجموعة من العلماء من تأسيس ثلاثين مركزا للجمعية في باريس وبدأ النشاط التهذيبي والتثقيفي بإلقاء المحاضرات التوجيهية ودروس الوعظ والإرشاد وتلقين أبناء العمال الجزائريين مبادئ اللغة والدين الإسلامي والتاريخ الإسلامي والوطني [2]

وبذلك جمعية العلماء قامت بدورها المنوط بها في تصحيح العقيدة الإسلامية في نفوس المســـلمين ونشرت التربية والثقافة بين كل أفراد الأمة للخروج بهم من التخلف الذهني والفكري ونشرت التوعيـــة الاجتماعية والسياسية بين الخاصة والعامة وربطت أجزاء الوطن في وحدة ثقافية وقومية و ناوأت بذلك

[1] أحمد الخطيب: نفس المرجع، ص ص 207-208.

[2] نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص ص 66-67.

الاستعمار وأعوانه ومخططاته المجرمة التي أساسها التجهيل والمسخ [1] . والعمودي يصف حالة المجتمع المزرية في رسالة مفتوحة إلى الحاكم الجديد فيقول : "شعبكم مولاي يموت جوعا هكذا قال Fénelon في أحد أشهر رسائله الشعرية الموجهة إلى الملك شمس ولست أنا فنلون لستم أقل مسؤولية عن مصير الستة ملايين من رعاياكم.. إذا لا يمكنكم تجاهل الوضعية ليس لي حق أو واجب كوني مناضل عادي لكن مناضل صريح ونزيه أقول لكم كامل ما أعلمه وأدركه عن هذه الوضعية السائدة حتى تتمكنوا من تكملة معلوماتكم الوثائقية وكذا محاولة الفصل عن دراية في المشاكل المعقدة التي ننتظر لها حلا.. أقول لكم بكل حرية وما أقوله تعبير دقيق للواقع المعاش شعبنا يكاد يموت سيدي الحاكم إذا لم تتخذوا على الفور إجراءات جذرية عاجلة لوضع حد لهذه الوضعية المأساوية التي يعاني منها الشعب منذ عدة سنوات أستطيع أن أؤكد لكم أنه في حوالي سنة سيقضى عليه ولا يصبح له وجود غير أننا لا نريده أن يموت ولا نتركه يموت.. لقد عقدنا العزم وأقسمنا بأن ندافع عنه وسندافع عنه لن نتراجع أمام أي كان لقول وإسماع الحقيقة عن مصيره المأساوي وسنواصل الاحتجاج والتنديد والاعتراض والمطالبة حتى نصل إلى حل هذه الفاجعة المرعبة والتي نحضر لها واعين لكننا عاجزون اليوم كالأمس نتوجه إليكم سيدي الحاكم العام لأنه لدينا ثقة كبيرة فيكم عبرنا عنها عند مجيئكم إلى بلدنا والتي جددها مفاوضاتنا أمام رئيس المجلس ووزير الداخلية، والكثير من البرلمانيين..."[2].

ثالثا:الوضع الاقتصادي

[1] محمد الطاهر فضلاء: دعائم النهضة الوطنية ، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 89 .

[2] La Défense, N°118, 11 sep 1936.

ارتكز اقتصاد الجزائر خلال فترة ما بين الحربين على صناعة إستخراجية وتحويلية خفيفة وعلى زراعة تتميز بثنائية بادية ، كما خلفت الرأسمالية الاستعمارية نشاطات اقتصادية موجهة بشكل عام نحو التصدير خاصة القطاع الزراعي الحديث الذي ينتج الكروم والحمضيات.

1- الزراعـــــــــة:

- الزراعة الأهلية:

إن الفلاح الجزائري البسيط الذي يمتلك قطعة صغيرة من الأرض يبيع قسما قليلا من إنتاجه لاقتناء ما يحتاجه ويدفع ما عليه من ضرائب. [1]

كانت الملكية الإسلامية منذ 1930 قد تجمعت على حساب الملكية الصغيرة وتجزأت في الوقت نفسه على حساب الملكية المتوسطة، ففي سنة 1950 كان هناك 438483 ملكية مساحة الواحدة منها أقل من 10 هكتار، و 167170 ملكية مساحة الواحدة منها 19 هكتار و 16580 ملكية مساحتها الوسطية 66 هكتار و 8499 ملكية مساحة الواحدة منها 200 هكتار، ومن خصائص هذه الزراعة أن الأرض تحتاج إلى استراحة مدتها عامين تتحول فيها إلى مراعي كما أن الوسائل كانت بسيطة إذ أن معظمها كان يعتمد على المحراث الخشبي البسيط، وكانت هناك محاولة لإدخال وتعميم الوسائل الحديثة بداية من سنة 1937 لكن النتيجة كانت ضعيفة، وكان دخل الفلاح السنوي ضعيفا قدر بـ 22000 فرنك وشهد الريف تزايدا لعدد العاطلين حيث قدر بأكثر من 400 ألف عاطل ونتج عن ذلك هجرة سكان الريف إلى مناطق الصناعة والمدن في الداخل ونحو فرنسا.

وقد ساهم الفلاحون كقوة عمل مؤقت في القطاع الحديث وهذا لدعم ظروفهم الخاصة وقطاعهم الفلاحي التقليدي والذي اعتمد على وسائل زراعية قليلة الإنتاج ويتوزع أساسا على قطاعي الحبوب وتربية الماشية (في سنة 1930 كان المعمرون يستخدمون 428032 عاملا زراعيا وكان العمال الدائمون يمثلون 1/6).

---

[1] عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص ص 156-158.

كانت الزراعة الأهلية مخصصة للإنتاج المعاشي في الغالب وقدرت المساحة المخصصة للحبوب بـ 2500000 هكتار منها 1300000 شعيرا والباقي قمحا، وقدر إنتاج زيت الزيتون بـ165000 هكل سنويا خلال فترة الثلاثينات بسبب استحواذ المعمرين على 3 ملايين شجرة زيتون من 8 ملايين شجرة كانت موجودة سنة 1936، كما أن محصول التين تناقص أيضا وقدر عدد الأشجار بـ 7125000 كان المعمرون يملكون منها 145000 شجرة سنة 1935 وشهدت الثروة الحيوانية تراجعا في العدد حيث قدر عدد الأغنام بـ 9500000 رأس(1931) وعدد الأبقار بـ 792000 رأس (1937)، ومع الزيادة السكانية أصبح الإنتاج الزراعي عاجز عن توفير الغذاء للسكان.[1]

يقول العمودي واصفا وضعية الفلاح الأهلي التعيس: "حيث أنه كان يإن تحت وطأة الضرائب والديون مهملا منسيا من طرف الإدارة فأصبح فريسة للمنتهزين والمستغلين الذين لم يكن لهم أي وازع وبعض الممثلين كانوا جد متأثرين من هذه الوضعية المأسوية التي كان يعيشها الأهالي فطلبوا لقاء الحاكم العام لشرح هذه المشاكل والبحث عن علاج لها، لكن طلبهم رفض بطريقة مهينة من طرف الحاكم العام".[2]

- زراعة المعمرين:

تبين الإحصائيات الرسمية أنه خلال قرن من الاستيطان الرسمي أشرف النظام الفرنسي على بناء 928 قرية إستطانية ووزع على المعمرين الأوروبيين ما مجموعة 1498223 هكتار .[3]

لقد خلقت الدولة الاستعمارية الشروط التشريعية والقضائية لنهب الجزائريين المسلمين فأعادت توزيع القسم الأكبر والأكثر خصوبة من الأراضي المصادرة منها أراضي البايلك والأوقاف والأحواش وشجعت هذه التشريعات على شراء الأراضي من الأهالي، وعلى سبيل المثال نذكر القرار المشيخي 1863 وقانون وارني 1873 وقانون 1897 وقانون 1926، وكان الهدف منها الاستيلاء على

[1] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص ص 41-42.
[2] La Défense, N° 09, 09 Mars 1934.
[3] Augustin Bernard: Op cit, P P497-498.

أراضي الأهالي ومنحها للمعمرين للاستيطان والزراعة [1]، حيث أن النظام الفرنسي أقام منذ 1934 972 قرية ونصب 150000 معمر ساعدهم على استثمار 1650000 هكتار أي ما يعادل 70% من مجموع الملكية الأوروبية أما الباقي فقد حصل عليه الأوروبيين بالشراء والتحايل، وتوسع الأوروبيون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب التي هي الغذاء الأساسي للسكان وقدرت مساحتها سنة 1934 بـــ 387551 هكتار[2]، أنتجت 60 مليون هكل من النبيذ صدر معظمه إلى فرنسا إضافة إنتاج الفاكهة حيث قدر إنتاج البرتقال بـــ 8 مليون قنطار ومثلها من الليمون إضافة إلى كميات كبيرة من الخضار والحبوب والدخان والتبغ.[3]

2 – الصناعـــــــــة

– الصناعة الأهلية:

إن الصناعة الأهلية التي كانت تشغل قبل الاحتلال الفرنسي فئة مهمة من الأهالي وتسد حاجاهم وتعوض كثير من البضائع الأجنبية فقد اضمحلت تحت أثقال الضرائب وعراقيـــل الإدارة الاســـتعمارية ومنافسة المعمرين الذين منحوا تسهيلات كبيرة من الإدارة .إضافة إلى منافسة البضائع الفرنسية والأجنبية التي منحت الأسواق الواسعة ذات منافسة محلية ضعيفة، إن الحرف التقليدية كانت تؤمن العمل لربـــع السكان العاملين في بدء الاحتلال قد تراجع إنتاج هذه الحرف بسبب منافســـة المنتجـــات الصـــناعية المستوردة.[4]

وقد احتكر هؤلاء المعمرون المواد الأولية الجزائرية وجعلوا الغرف التجارية و الفلاحيـــة تحـــت تصرفهم المطلق والصادرات و الواردات تمر بقناهم فقبضوا بذلك على دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد لخدمة مصالحهم وأغراضهم الاستعمارية على حساب الأهالي في أغلب الأحيان فانتشرت البطالة والفقر المدقع كما أن عدد كبير من العمال المهاجرين في فرنسا لم يحض بفرصـــة عمـــل فتكدســـت حشودهم في أماكن غير ملائمة وفتكت بهم الأمراض لسوء المعيشة و انعدام النظافة وفقدان الإســـعاف

(1) هنري كلود وآخرون: المرجع السابق، ص ص 70-72.

(2) عبد الحميد زوزو : الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 ، ص ص 39-40 .

(3) زاهر رياض: استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1965 م، ص 244.

(4) سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، ط2، دار الحداثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص 49.

الطبي وأثر ذلك على حالة عوائلهم بالجزائر فكثر عدد المتشردين والمتسولين والآفات الاجتماعية الضارة بالمجتمع.

إن المسلمين العاطلين على العمل محرومون من أية إعانة والأكثر من ذلك أنهم يرغمون على دفع الضرائب وبيع متاعهم مما زاد في شقاءهم وانتقال عدد منهم إلى الخارج فكان جزاء أمة شاركت في الحرب إلى جانب فرنسا الفقر والموت والتشريد في الداخل والخارج.[1]

– الصناعة الحديثة:

إن الصناعة في بلد مستعمر مثل الجزائر كانت بسيطة تتعلق بتصريف المواد الأولية وسد الحاجيات الغذائية والسكنية للسكان، إن الصناعة الثقيلة لم يكن لها وجود وغاية ما هناك صناعة غذائية و فلاحية تخدم الزراعة الأوربية و ورشات معملية.

حيث يقوم الإنتاج المعدني على استخراج مادتين رئيستين هما الفوسفات والحديد قدر إنتاج الأول بـ 850 ألف طنا سنة 1930، والثاني تضاعف إنتاجه ليصل إلى 200 ألف طن سنة 1928، أما الصناعة التحويلية الخفيفة فتتركز مؤسساتها في كبريات المراكز الحضرية وتتمثل أساسا في صناعة المواد الغذائية حوالي 500 مطحنة وعدة مصانع للعجائن ومصانع المربيات وزيت الزيتون والأسماك، أما صناعة البناء فتأخذ مكان محترما هاما فبين سنتي 1919-1925 تم بناء 3226 عمارة في كبريات المدن الثلاث، أما الصناعة التعدينية فلا تتعدى بضعة مشاغل بسيطة ومشاغل أخرى اهتمت بصناعة تحويل الخشب والأثاث وأخرى لتعليب الخضر والفواكه والتبغ والكبريت وصناعة الأسمدة الكيماوية.[2]

(1) جريدة المنار العدد 04، الجزائر، السنة الأولى 1951، ص 4 .

(2) Augustin Bernard: Op cit, P P 480-486.

والجدول التالي يبين لنا تطور عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين(1933-1937)

السنة	عدد المؤسسات الصناعية	عدد العاملين
1933	443	35924
1934	471	37396
1935	523	42469
1936	524	39272
1937	516	39304

وقد كانت تشغل يد عاملة فنية أوربية في الغالب وكانت اليد العاملة الأجنبية تشكل منافسا خطيرا لليد العاملة الأهلية في المجالين الصناعي والزراعي[1]

ومن الناحية المالية رغم استقلال الجزائري المالي سنة 1900 إلا أنها بقيت تعتمد على سندات الاكتتاب العامة الصادرة عن السلطة العامة في السوق الفرنسية بعد حصولها على ترخيص برلماني فكان الرأسمال الرسمي ضعيفا جدا في الجزائر قبل 1939 وتمثل الاستثمارات العامة 20% من الاستثمارات المحققة خلال الفترة 1900 و 1940 والملاحظ أنه لم تتوفر الشروط الحقيقية لتشكل سوق الرساميل في الجزائر قبل 1939 وقد استمر مصرف الجزائر يلعب دورا ثانويا لمصرف مركزي.[2]

3- التجـــــارة:

كانت التجارة الداخلية والخارجية في يد الفرنسيين والأجانب الأوروبيين ومرتبطة أساسا بفرنسا، وكانت الصادرات الزراعية تمثل 85% من القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر خلال الفترة (1919-1928) خمور 40% - حبوب 15% - ماشية 15% - تبغ قطن روح العطر 08% - خضار وفاكهة 06% - م غابية 05% - زيت زيتون 03% - خضار مجففة 03% - من مجموع الصادرات الزراعية. [3]

[1] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص ص 43-44.
[2] عدي مهدي، المرجع السابق، ص 177-178.
[3] عدي مهدي: نفس المرجع، ص ص 156-158.

وكانت صادرات الجزائر إلى فرنسا كبيرة سنة 1954 تمثلت في 400 ألف طن من البرتقال و الفواكه الأخرى و300 ألف طن من الحديد و650 ألف طن من الفوسفاط.[1]

قدر حجم التبادل مع الخارج سنة 1930 بـ 10 ملايير ونصف المليار من الفرنكات لكنه شهد انخفاض إلى غاية 1936 بسبب الأزمة الاقتصادية وشهد انتعاشا من جديد منذ 1937 حيث كان حجم التبادل 6794 مليون فرنك منها 3330 مليون فرنك للواردات 3464 مليون فرنك للصادرات[2]، ثم تطورت أرباح التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا قدرت سنة 1948 بـ 1287 مليون فرنك ازدادت بعد ذلك وهي أرباح اعترفت بها 24 شركة تمارس الشطر الأكبر من نشاطها في الجزائر[3].

وكان الميزان التجاري في حالة عجز شديد إذ لم تكن الصادرات تمثل سوى 70% من الواردات (حوالي 1955)[4]، إن النظام التجاري الجزائري يمثل خسارة مستمرة في الثروة الإجمالية وذلك باحتفاظه بعجز متزايد في الميزان التجاري قدرت بـ 18 مليار فرنك سنة 1938، إن النظام الاستعماري بإقامته منذ بداية عهده الاحتكار التجاري قد حول التجارة الجزائرية التي كانت مكيفة وفقا لحاجات البلاد إلى نظام تجاري خاضع للاستيراد وهو نظام يفتح الأسواق الجزائرية للمشروعات الرأسمالية في فرنسا وقد ساهم في شل الإنتاج الصناعي الجزائري وارتفاع تكاليف المعيشة واستنزاف ثروات البلاد[5].

وفي هذا المقال يتحدث العمودي عن الجرائم الكبيرة والدماء الكثيرة التي سفكت من طرف الإدارة الاستعمارية في تونس والجزائر، وسبب هذا الاضطهاد هو محاولة العمال التظاهر والإضراب للمطالبة بحقوقهم المهضومة، وما كان من الإدارة إلا ترقية رتب الجنود وزيادة رواتبهم نتيجة لقيامهم

(1) عبد الكريم بو الصفصاف: "الثورة الجزائرية ودورها في إزالة الاستعمار من القارة الإفريقية"، ص ص 29-30.
(2) عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص 43.
(3) عبد الكريم بو الصفصاف: "الثورة الجزائرية ودورها في إزالة الاستعمار من القارة الإفريقية"، ص 30.
(4) سمير أمين: المرجع السابق، ص 56.
أنتجت الجزائر سنة 1958 3 مليون طن من الحديد و 600 ألف طن من الفوسفاط، و 12000 طن من الزئبق، و 11000 طن من الزنك و 300 ألف طن من الفحم وكانت تمثل 11 % من جملة صادرات الجزائر. ينظر إلى سمير أمين: المرجع السابق، ص 49.
(5) هنري كلود وآخرون، المرجع السابق، ص ص 100-101.

بهذا العمل الشنيع في متلوي بتونس وسيدي بلعباس بالجزائر، حيث كان العمال يموتون جوعا، وعذبوا من طرف الشرطة بوحشية فظيعة، رغم أن هذا الحدث حدث في فترة حكومة الجبهة الشعبية التي علقنا عليها الآمال الكبيرة، وقد ذهب مندوبونا إلى باريس للنظر والتحقيق، وقد تم استقبالهم للنظر في هذه الوضعية البائسة علهم يجدون علاجا لها، ورغم ذلك بقيت جريمة القتل والتجويع قائمة تحت أبصار أناس ليس لهم وازع ولا شفقة.

رغم أن هذه الحكومة اليسارية التي على رأسها بلوم منذ عشرة أشهر وهي تدعي إنصاف العمال وهذا الشعب المقهور، والسؤال المطروح لماذا يحدث هذا في منطقة الشمال الإفريقي البائسة، ونحن على يقين أن من يضطهدنا لا يمثل مبادئ الجمهورية الفرنسية بل أنه يتجاهلها، إن الحكومة الحالية التي وعدت بإجراء إصلاحات تغير الوضع الاجتماعي وقد منحناها ثقتنا وكل آمالنا، لكن استمرار هذه المسرحية سيجعل عمرها قصيرا، ونحن نأسف لمنتخبينا غير الشرفاء الذين أظهروا طمعهم وعدم اكتراثهم بإخوانهم الذين استجابوا لرجال السلطة الانتهازيين الذين يحكمون أقدار فرنسا.[1]

– الصحافة الأهلية ودراسة أوضاع الجزائر:

(1) La Défense, N°141, 19 Mars 1937.

- الصحافة الأهلية و دراسة أوضاع الجزائر :

تناولت الصحافة الأهلية أوضاع الجزائر وانتقدت سياسة الإدارة المطبقة فيها منذ احتلالها، ونعني بالصحافة الأهلية[1]، تلك التي كان يتولى المسلمون الجزائريون تحريرها وتوزيعها إداريا وماليا وقد جاءت في فترة متأخرة، ولا نشك أن نشاط الصحافة الأوروبية في الجزائر كان لها أثر في توجيه الأهالي الجزائريين إلى الميدان الصحفي للمطالبة بالحقوق التي يتمتع بها المعمرون[2].

أما ذوي الثقافة العربية فقد اقتحموا هذا الميدان الإعلامي الهام مستفيدين من الصحافة العربية التي كانت تفد بطرق شتى إلى البلاد وقدمت أسلوبا شرقيا تأثر به رجال الإصلاح وبدا ذلك في جرائدهم[3].

في سنة 1881 أصدرت فرنسا قانونا بشأن حرية الصحافة بفرنسا نص على إن كل جريدة أو نشرة دورية يمكن أن تكون موزعة على الجمهور بدون رخصة مسبقة أو كفالة مادية وقد نصت المادة من هذا القانون على أن يكون نافذ المفعول في الجزائر أيضا، وفي 04-02-1919 صدر القانون الذي منح بعض الحرية النسبية للأهالي فسارع الجزائريون إلى استخدام الصحافة العربية كوسيلة من وسائل النهوض والبعث القومي والوطني[4]

ويبدو أن حكومة باريس سمحت للنخبة المثقفة بإنشاء الصحف وقد كان معظمها من الأهالي المتخرجين من المدارس الفرنسية ،منذ بداية القرن 20م فتم صدور جريدة الحق ثم المغرب 1903 المصباح 1904 وغيرها[5]، وكانت الصحف الخمسة التي برزت قبل 1907 وفي فترة مبكرة تتخذ موقفها من الأحداث حسبما تقتضيه المصلحة الاستعمارية أو الوجود الفرنسي في الجزائر فجريدة الحق مثلا كانت معادية للانتفاضات التي شهدتها الجزائر في نهاية القرن 19م بأسلوب أشد قسوة من أسلوب

(1) أنظر المصادر، ع11، ص 225 يقول الدكتور زهير أحدادن (و لم يظهر للجزائريين أي دور في مجال الصحافة إلى في أواخر القرن 19 عندنا أصدر سليمان وسمر جريدة الحق في عنابة بتاريخ 30جويلية 1893 باللغتين العربية والفرنسية.

(2) مليكة سلامي: "الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال"، مجلة التاريخ، يصدرها المركز الوطني للدراسات التاريخية،عدد 21، النصف الأول من سنة 1986، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986 ، ص 153 .

(3) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 71 .

(4) مليكة سلامي، "الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال"، ص 159-160 .

(5) كرليل عبد القادر: "نشأة الصحافة في الجزائر"، المصادر، ع11، السداسي الأول، 2005، ص 226 .

الصحافة الاستعمارية نفسها[1]، وتعددت أسماء الصحف وتنوعت مواضيعها وأغراضها سواء الصادرة باللغتين الفرنسية والعربية أو باللغة العربية في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى، والجدير بالذكر أن أهداف هذه الجرائد كان يغلب عليها الاهتمام بالجانب الاقتصادي داعية الأهالي إلى العناية بالزراعة والتجارة والصناعة حتى لا يبقى المجال مفتوحا للمعمرين فقط أما المجالات الأخرى الدينية الثقافية فكانت ثانوية والصحف التي خاضت المجال السياسي كانت مؤيدة للسياسة الفرنسية في الجزائر في معظم طروحاتها ورغم ذلك تعرضت للمضايقة والتعطيل[2]، وقد ظهرت الصحافة الوطنية الجزائرية في بداية القرن العشرين ضعيفة الإخراج وضعيفة الأسلوب غير أنها اهتمت بالقضايا الوطنية فكانت صحافة نضال مستمر ضد الفساد والاضطهاد خاصة قانون الأهالي البغيض.[3]

وعرفت الصحافة العربية في الجزائر بعد ذلك تطورا في شكلها ومضمونها بأسلوب فصيح وظهر ذلك بوضوح في العديد من الجرائد مثل الإقدام والنجاح بفضل الكتاب الذين تخرجوا من معاهد الشرق مثل بن باديس و العقبي والإبراهيمي، و الحافظي الأزهري والعمودي والميلي وغيرهم وهم الذين أبدعوا وكتبوا المقالات التحليلية خلال فترة الثلاثينات وقد مثلت الشهاب والبصائر مدرسة بيانية تعبيرية ذات خصائص فنية[4] فالشهاب تميزت بأسلوبها القوي العربي المبين وإخراجها يعتبر مقبولا عموما أما البصائر خاصة في مرحلتها الثانية تمثل مدرسة ذات قواعد وأصول[5] .

عقب الحرب العالمية الأولى تجددت روح بعث صحافة وطنية أكثر إصرارا على نشر الوعي السياسي والديني فصدرت النجاح سنة 1919 والإقدام سنة 1920 والصديق سنة 1920 .[6]

---

(1) زهير إحدادن: "مساهمة الصحافة في كتابة التاريخ"، مجلة التاريخ، عدد 23، الجزائر، النصف الأول من سنة 1987، ص 89.

(2) كرليل عبد القادر: "نشأة الصحافة في الجزائر"، المصادر، ع11 ، ص 229 .

(3) الزبير سيف الإسلام: تاريخ الصحافة في الجزائر، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985 ، ص ص 94-95 .

(4) عبد الملك مرتاض: "أسلوب الصحافة العربية في الجزائر"، لمجلة الثقافة، العدد 34، السنة السادسة، شعبان/رمضان 1396هـ، أوت/سبتمبر 1976م ، ص ص 36-37.

(5) مليكة سلامي، "الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال"، ص ص 160-162.

(6) انظر الملحق رقم: 01، أحمد الخطيب : المرجع السابق، ص-ص 78-79.

وفي 1925 بدأت الحركة الإصلاحية تنتظم بزعامة ابن باديس وتجمعت النخبة المثقفة الإصلاحية حول(المنتقد) وتعززت بجريدة (الجزائر) التي أصدرها الزاهري ولقد ظهر توالد عجيب للصحف الجديدة في الجزائر في سنة 1925 وأيضا خلال فترة الثلاثينات (1930-1939)[1] .

ومن المؤكد أن الصحافة كانت وسيلة ناجعة وظفتها الجمعيات الثقافية والدينية والسياسية لنشر مبادئها وأفكارها وتوسيع قاعدها الشعبية والمطالبة بالحقوق وحسب سعد الله فإن عبارة الصحافة الوطنية في العهد الاستعماري تعني الصحافة المعبرة عن الاتجاهات الوطنية سواء منها المتطرفة أو المعتدلة وسواء كانت باللغة العربية أو الفرنسية.[2]

ومن حيث المبادئ التي ارتكزت عليها الصحافة الجزائرية فمن خلال ما صدر من صحف ومجلات في فترة الثلاثينات يتضح أنها كانت مهتمة بتوعية الشعب وتثقيفه وإطلاعه على أسرار السياسة الداخلية والخارجية كما أهتم البعض الآخر منها بالذات بالدفاع عن المصالح الوطنية والمطالبة بحقوق المسلمين الجزائريين وإطلاعهم على ما تنشره الصحافة المكتوبة بالحرف الفرنسي سواء كانت تصدر على المعمرين أو النخبة الجزائرية الفرنسية فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكانت جريدة La Défense للعمودي نموذجا حيا بداية من مطلع 1934،كما ظهرت الجرائد الإصلاحية التي حاربت أعداء الدين وكشفت صفات المنافقين والمفسدين إلا أن بعض الصحف كانت تضع مصلحتها المادية فوق كل اعتبار ولم يكن لها مبدأ واضح واتجاه معين ومنها جريدة(النجاح) التي ساندت الطرقية ضد حركة ابن باديس وهذا وقد سعت بعض الصحف على توحيد القوى الوطنية وأعربت عن اتجاهها الوطني رافضة التجنيس ومطالبة بتمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي ومقاومة نزعة المعمرين العنصرية في حين كانت بعض الصحف تدعو إلى إعطاء الثقة في بعض دعاة الاندماج وقد نجد جريدة الميدان اهتمت بإحياء النزعة الوطنية السياسية في نفوس القراء (دافعت عن مبادئ حزب الدكتور محمد الصالح بن جلول).

---

[1] عبد الملك مرتاض: "أسلوب الصحافة العربية في الجزائر"، ص 44.- انظر الملحق رقم:05، أحمد الخطيب : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985ص-ص 78-79.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 87 .

وكانت مناهضة لكل الأحزاب الأجنبية شيوعية، متفرنسة وكانت تريد إنشاء حزب وطني[1].

وتلحظ أن الصحافة الأهلية كانت إلى غاية الحرب العالمية الثانية كانت تتسم بالمرونة والولاء إزاء الوجود الفرنسي بكيفية تختلف حسب الأهواء والقناعات وكانت تكتفي بالمطالبة ببعض الحقوق وتكشف عن بعض الحقائق البشعة التي تقوم بها السلطة وأعوانها ضد الأهلي غير أن تغيرا حدث بعد سنة 1930 مع ظهور جريدة الأمة بالفرنسية وتوزيعها ساهمت في بلورة الأفكار والمطالب الحقيقية ودفع الشعب ليلعب دوره كقوة سياسية بدل النخبة المهادنة للاستعمار.

وتغطية الصحف للإحداث السياسية خلال فترة الثلاثينيات وما بعدها يجب أن نفرق بين الصحافة المكتوبة بالعربية والأخرى المكتوبة بالفرنسية فإن الأولى يظهر عليها المقالات التي تهتم بالدين والأخلاق والأدب والفنون وتتجنب السياسة قدر طاقتها أما الثانية فلها مضمون سياسي وحملت بين صفحاتها عبء كبيرا ونلمس هذه الظاهرة على بداية الصحف التي كانت تصدر بالحرف الفرنسي (في الغالب) أو كانت مزدوجة وقد استمرت هذه الحالة حتى بعد الحرب العالمية الأولى فجريدة الأمير خالد "الإقدام" كانت مزدوجة والأساس فيها هو القسم المكتوب بالفرنسية وجريدة La Défense التي كان يصدرها العمودي كانت أكثر تعبيرا عن المواقف السياسية من جريدة الأمة التي كان يصدرها أبو اليقظان وأكثر تعبيرا من جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء خلال نفس الفترة وإذا أخذنا مثالا العدد من الشهاب المؤرخ بـــ3 جوان 1935نجد أنه يتضمن 72 صفحة منها 44 للقضايا الدينية والأدبية و 16 للسياسة الداخلية و 12 للسياسة الخارجية. وجريدة البصائر المؤرخة في 11-11-1938 العدد يضم 08 صفحات فيها نصف صفحة تتحدث عن الجمعيات الإسلامية ونصف آخر تحدث عن أخبار العالم الإسلامي وهذه النسبة القليلة من الأخبار السياسية هي حظ جميع الصحف الأخرى المكتوبة بالعربية.

وكتب العمودي مبينا الضرر الناجم عن الدعاية الصحفية المغرضة المدعومة من طرف المعمرين ضد مصالح الأهالي مبرزا ضرورة وجود صحافة أهلية تعبر عن حقيقة الوضع في الجزائر: "كان في شمال

[1] ملكية سلامي: "الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال"، ص ص 174-181.

إفريقيا حملة معارضة لفرنسا وقد كنا من الأوائل الذي سارعوا إلى إدانتها فالرجال الذين منحتهم فرنسا ثقتها ومازالت قد خدعوها و لم يفكروا في الحفاظ إلا على مصالحهم الشخصية، قرأنا مؤخرا في يومية جزائرية معلومة من طرف الحملة الألمانية والتي انتشرت في بلدان إفريقيا الشمالية أنها ستكون مغمورة بعدد لا يحصى من المنشورات المطبوعة موجهة للسكان الناطقين باللغة العربية وهدفها إثارة الشغب والفوضى بين المسلمين، وهي موجهة ضد الوجود الفرنسي والإمبراطورية الفرنسية ، إن هذه الأفكار لا تشكل لنا حدثا مفاجئا فقد اعتدنا على الأكاذيب التي تصدر يوميا من طرف صحافة خادعة ومرتشية عندما نكون في بلد مصيره موكل للأشخاص ذوي أغراض سيئة فنفقد في هذه الحالة حتى حق التعجب، فليس لدينا أبدا في شمال إفريقيا خاصة في الجزائر حملة تهدف إلى الضرر بالوجود الفرنسي، ولقد قلنا ونكرر ذلك أن لدينا من الأدلة الكافية أن هؤلاء الكتاب الانتهازيين والذين أثاروا هذه الحملة الخطيرة فهم لا يتواجدون لا في ألمانيا ولا في تركيا ولا في إيطاليا فهم موجودون في الجزائر ويدعمون التمرد ضد فرنسا "[1].

وقد نجد بعض الجرائد مثل النجاح فهي تشبه الصحف الاستعمارية فهي تسجل ما تقوم به الإدارة الاستعمارية ولا نجد فيها الشيء الكثير عن حالة المسلمين ونشاطهم السياسي. ويرجع السبب في هذه الظاهرة إلى الخطة التي تعتمدها كل جريدة وهي في الغالب البعد عن السياسة والالتزام بالوعظ والإرشاد سواء كانت ملك لصاحبها مثل جرائد أبي اليقظان أو تابعة لجمعية مثل جرائد جمعية العلماء وجرائد الزاوية العلوية وإضافة إلى أن تعطيل هذه الجرائد يتم بقرار من وزير الداخلية اعتبارا أن العربية لغة أجنبية بينما الصحف الفرنسية لا يمكن ذلك إلا بحكم[2].

وقد اتفق المؤرخون والكتاب على أن الصحافة العربية (الأهلية) في الجزائر اضطهدت شر اضطهاد يقول الدكتور إحسان حقي: " حرية الصحافة مصونة في بلاد الجزائر مادامت هذه الصحف تسبح بحمد فرنسا وما دامت تصدر باللغة الفرنسية وأما إذا كانت صحيفة عربية أو أرادت أن تقول

(1) La Défense, N°43, 21 Décembre 1934.

(2) زهير احدادن: "مساهمة الصحافة في كتابة التاريخ" ، مرجع سابق، ص ص 90-93.

الحق فسيف الظلم مسلط عليها ولا تعدم الحكومة ألف حيلة للقضاء على الصحيفة أو على صاحبها أيضا. ولذا فإنه لم توجد صحيفة واحدة يومية عربية في الجزائر[1].

وقد كتب محمد السعيد الزاهر في جريدة الشهاب:"كانت صحافتنا العربية: هي فرنسية من حيث القانون ولكنها حرمت الحرية التي تتمتع الصحافة الفرنسية بها فللسلطة الإدارية أن تعطل أية جريدة عربية في الجزائر، بسبب أو بلا سبب، وفي الغالب تعطلها لأمر تافه جدا، قد يكون السبب كلمة تقولها الجريدة، فلم يحسن المترجم نقلها إلى الفرنسية..".

فقد أغلقت السلطة جريدة الجزائر للزاهري بسبب ترجمة كلمة النهضة بالثورة وقد اعتبرت لغة الضاد لغة أجنبية في مقر دارها يقول الإبراهيمي: "... فهل آن الأوان لإلغائه، والتنفيس عن الصحافة العربية وإعطائها حقوقها الطبيعية.."[2].

وتعرضت الصحف الإصلاحية للمصادرة وصدر في حقها قرارات جائرة:

وهذه قائمة موجزة للصحف التي تعرضت للحل والتعطيل

الحق: نشأت خلال سنة 1894 عطلها الاستعمار خلال سنة 1895.

الجزائر: لعمر راسم سنة 1908 و لم يصدر منها إلا ثلاثة أعداد.

الفاروق: لعمر بن قدور الجزائري صدرت في 1913 أوقفها الاستعمار في السنة الثالثة من نشاطها.

ذو الفقار: لعمر راسم وعاشت سنة ونيف.

الإقدام: للأمير خالد عطلها الاستعمار في سنة 1923.

الجزائر: لمحمد السعيد الزاهري في صيف 1925 عطلها الاستعمار بعد أن صدر منها ثلاثة أعداد على الأكثر.

المنتقد: لعبد الحميد بن باديس 1925 عطلت بعد أن صدر منها ثمانية عشر عددا فقط.

---

[1] عبد الملك مرتاض: "نضال الصحافة العربية في الجزائر قبل الثورة"، العدد 39، الجزائر، السنة السابعة، جمادي الثانية ، رجب 1397 ه يونيو يوليو 1977، ص 59 .

[2] عبد الملك مرتاض: "نضال الصحافة العربية في الجزائر قبل الثورة"،نفس المرجع، ص63.



صدى الصحراء: لأحمد بن العابد العقبي صدرت في سنة 1925 وعطلت في سنة 1926 و لم يجاوز عمرها سنة واحدة.

البرق: للزاهري صدرت سنة 1927 عطلت بعد فترة صغيرة.

صحف الشيخ إبراهيم أبي اليقظان: وادي ميزاب – المغرب – النور – البستان – النبراس – الأمة – الفرقان[1].

السنة المحمدية: أصدرت هذه الصحيفة هيئة جمعية العلماء ولكنها لم تعمر إلا ثلاثة أشهر ويومين إثنين.

الشريعة المطهرة: هي ثانية جرائد جمعية العلماء وتعطلت و لم يزد عمرها عن أربعين يوما فقط.

الصراط السوي: هي ثالثة جرائد العلماء وتعطلت و لم يزد عمرها عن أربعة أشهر ويوما واحدا.

الجحيم: كانت مناوئة للطرقية وعطلت و لم يصدر منها إلا سبعة أعداد فقط.[2]

وفي هذا السياق نشير للاضطهاد الاستعماري للصحافة العربية في الجزائر كتب الإبراهيمي: " وكانت كلما أغمد الظلم لسانا منها، سل الحق لسانا لا ينثلم ولا ينبو ".

وقد كتب العمودي مبينا الظلم والاضطهاد الذي تعرضت له الصحافة الأهلية: "لزمن طويل ونحن نعتقد أن أولائك الذين يتكلمون ويتصرفون باسم السكان الأوربيين والممثلين والنواب الصحافيين طبعا باستثناء بعض المفكرين والكتاب الشرفاء، فكلهم فقدوا ثقتنا وتقديرنا ولن نخدع بالأفكار والنوايا والمشاعر التي تتحكم في هذا العالم من المترفين والذين لا يندفعون إلا لهدف واحد وهو الحفاظ وإلى الأبد وبأي ثمن على المصالح العديدة الدنيئة، نداءات التهدئة والوفاق بين الأعراق المختلفة والمتعايشة في هذا البلد، لن يكون هناك وفاق مع هؤلاء السادة الذي يعتبرون كل كلام وكل تحرك من طرف الأهالي فعلا عدائيا أو ضد السيادة الفرنسية، لقد رأينا كيف أنهم تمكنوا من توجيه وزير الداخلية والذي غير نظرته للوضع في الجزائر ، إن هؤلاء الإداريين الذين يخول لهم موقعهم بعدم السماح للمسلمين برفع شكواهم والتعبير عن آرائهم بحرية، وقد منح وزير الداخلية سلطات واسعة للحاكم العام، وقد صرح

---

[1] فوزي مصمودي: تاريخ الصحافة والصحافيين في بسكرة وإقليمها من 1900إلى 1956، تصدير أبو القاسم سعد الله، ط1، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص ص 103-132.

[2] فوزي مصمودي: نفس المرجع، ص ص 174-177.

بأن ما يهمه هو أن يتفادى انتقادات وهجمات صحافة ما وهو يعني بذلك الصحافة الإسلامية الناطقة بالفرنسية والتي سمحت لنفسها بأن توضح وتشير إلى مسؤولية فرنسا والموظفين في إحداث هذه التجاوزات والمظالم، من جانب آخر الانتقادات التي تجرأت هذه الصحافة على صياغتها فهي مصنفة رسميا على أنها أفعال معادية للدولة الفرنسية والوجود الفرنسي في الجزائر، وهذه تعتبر الوسيلة الأكثر تأثيرا على الحكام وتوجيه الرأي العام الفرنسي ألم ينجحوا ولكثرة تكرارهم أن تواجد الصحف المسلمة يجلب أسوأ المخاطر للاستعمار الفرنسي مما جعل بعض أعضاء البرلمان يصرحون بضرورة الحد من انتشار الصحافة في الجزائر، والمعني بالأمر ليس إلا صحفنا ومن المرجح وبصفة أكيدة أن تخضع لنفس المصير الذي خضعت له تلك الصحف الناطقة بالعربية والتي تم تعطيلها بمجرد إجراء إداري بسيط، أوليس من المفاجئ أن بعض الجرائد التي تدين بحياتها وقوتها إلى القانون 1881 وتوافق على أن يكون هذا القانون بصورة ما متجاوز لسبب وحيد بالنسبة لبعض الصحف التي دافعت عن مشاكل الأهالي الذين يشكلون 06 ملايين نسمة معدومي الحقوق، التهجم ضد صحافتنا يرجع إلى شهر ماي 1934 عندما اجتمعت لجنة إدارية في باريس عندما أصدرت مشاريعها الثلاثة للتضييق على الأهالي، المشروع الأول تمثل في إخضاع الشعائر الإسلامية للرقابة الأمنية، والثاني إيقاف التعليم بالعربية، والثالث وضع حد لجميع الصحف المسلمة سواء الناطقة بالعربية أو الفرنسية على حد سواء، إن المنتخبين الأوربيين واليهود وبعض الأعيان وجهوا خطابات موحدة إلى الحكومة المركزية مطالبين بالتضييق على الأصوات المسلمة بواسطة إجراءات استثنائية تحد من حرية الصحافة، فاتخذت هذه الأخيرة قرارا يبدوا أنه لم يرضي أولائك الذين يريدون إلغاء حتى حق التنفس، التهجم تواصل بعنف كما يدل على ذلك الاقتراح الذي عرضه السيد جان مورينو في المجلس العام بقسنطينة بعد الاضطرابات التي حدثت والتجاوزات التي نشرت من طرف الصحافة، وأكد أن السلطات العمومية لن تبقى مدة طويلة دون أي حراك بدعوى أن حرية الصحافة لا يمكن مسها". (1)

(1) La Défense, N°61, 26 Avril 1935.

الفصل الأول

العمـــودي سيرة ونضال

المبحث الأول: حياته ومكانته

المبحث الثاني: حياته العملية والنضالية

الفصل الأول : العمودي سيرة ونضال

المبحث الأول : حياته ومكانته

1- مولده ونشأته:

اتفق الكثير من الكتاب والمؤرخين والمعاصرين له أن محمد الأمين العمودي ولد بواد سوف سنة 1890[1]، فحسب الرسالة التي بعث بها إلى الزاهري وهذا مقطع منها :"أما حياتي فحياة كل مسلم جزائري، حياة لا يأسف على أمسه ولا يغتبط بيومه ولا يثق بغده ...تلك حياتي من يوم عرفت الحياة وها قد دخلت السابعة والثلاثين من عمري و لم أظفر بعقد هدنة مع الدهر ..." وهي مؤرخة ببسكرة في 14 جويلية 1927 فإذا أجرينا عملية طرح بسيطة وجدنا أن ميلاده كان سنة 1890 وهذا ما يثبت ما وصلنا إليه.[2]

وعلينا أن نذكر في هذا المجال أن بعض الكتاب والمعاصرين له ذكروا سنوات مغايرة لميلاده لكنها قريبة من سنة 1890 فمثلا الشيخ : حمزة بكوشة أثبت أنه ولد بوادي سوف حوالي سنة 1891[3]، وقد ثبت في كتاب "نماذج من الشعر الجزائري المعاصر" أنّ ميلاده كان نحو سنة 1892 وكذلك ذكر الأستاذ الشيخ الطاهر بن عيشة وحسب سجل التسجيل الفرنسي كانت سنة 1892 هي سنة ميلاده رقم التسجيل المدني 1751 ببلدية الوادي، واسم والده هو الأمين بن يوسف بن عمر بن عبد الله بن بلقاسم العمودي، وأمه مبروكة بنت علي عبيدي.[4]

وعائلته كما قال في ترجمته التي احتواها كتاب شعراء الجزائر في بداية عهدها قبل أن يتنكر لها الزمان تمتعت بقسط وافر من الجاه والمال والرفعة "نشأت بوادي سوف في عائلة كان لها مقام معتبر وحظ من النعيم الذي جرت العادة بتسميته نعيما ثم دارت عليها الدوائر وتوالت عليها النكبات .."

وهذه العائلة وفدت على وادي سوف من منطقة الجريد التونسي القريبة منه[5] حيث أن الجد الأول

---

(1) أحمد ذياب:"جوانب نضالية من حياة الشهيد محمد الأمين العمودي"، مجلة الثقافة ، العدد 86 ، الجزائر، 1985، ص 226.

(2) محمد الأخضر عبد القادر السائحي: محمد الأمين العمودي الشخصية المتعددة الجوانب، ط2، دار هومة، الجزائر، 2001، ص ص 29-30.

(3) حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، مجلة الثقافة، عدد 6، الجزائر، ذو القعدة، 1391 هـ، جانفي1972،ص 47.

(4) نور الدين ثينو: المرجع السابق، ص 116- حفناوي قصير: الأستاذ الأمين العمودي حياته ونشاطاته المختلفة، ط1،م مزوار، الوادي،2008، ص12.

(5) حمزة بوكوشة :"شخصيات منسية"، ص 46

لعائلة العمودي ولي صالح دفين المسجد العتيق بنفطة بالجنوب التونسي وهو محل تقدير سكان المنطقة[1] وقد ذكر الشيخ إبراهيم العوامر في مؤلفته "الصروف في تاريخ الصحراء و سوف" أن أولاد الـداب وأولاد العمودي أتيا في القريب من نفطة ومعلوم أن نفطة من الجريد التونسي وهي تبعـد عـن وادي سوف مائة كيلو متر تقريبا[2] .

وترجع أصول عائلة العمودي من اليمن حيث جاءت مع القبائل العربية المهاجرة واستوطنت إفريقيا وكان لها دور رائع في التاريخ الإسلامي والحركة الثقافية يقول الأستاذ الطاهر بن عيشة عنها " وعائلة العمودي ضاربة في تخوم التاريخ الإسلامي ومنها خرج أعلام كثيرون في المشرق والمغرب وأصل العائلة من حضر موت قدم بعض أفرادها لإفريقيا بعد الفتح الإسلامي مباشرة ، ومن أبرز العلماء الذين أنجبتهم هذه العائلة: الشيخ أبو قاسم العمودي الذي مازال ضريحه محل إجلال وتبرك في مدينة – توزر- بالجنوب التونسي وقد ترجم له أبو العباس الدرجيني في كتابه "طبقات مشايخ المغرب "[3].

2- تعليمه :

نشأ العمودي يتيما إذ توفي والده وهو حدث صغير[4]، وكان الفقر قد ألم بعائلته وقد ذكر هذا عندما تحدث عن نفسه "نشأت بوداي سوف في عائلة كان لها مقام معتبر وحظ من النعيم الذي جرت العادة بتسميته نعيما ثم دارت عليها الدوائر وتولت عليها النكبات .."[5] ، فربته أمه وكفلـه عمـه، والأيتام إذا وجدوا الكفاية والرعاية زاد ذلك اعتمادهم على أنفسهم وإبراز ما يتمتعون به من قدرات[6] ويذكر العمودي في ترجمته الذاتية " تربيت في أحضان أم حنون وعم أشفق عليّ من نفسي وتعلمـت بالمكتب الفرنسي الابتدائي وبالمكتب القرآني .."[7].

---

[1] محمد عبد السلام العمودي: " مدونة محاضرة تخص محمد الأمين العمودي"، الجزائر ، 6 أكتوبر 1997.

[2] إبراهيم العوامر: الصروف في تاريخ الصحراء و سوف، تعليق الجيلاني العوامر، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشـر والتوزيـع، الجزائر، 1977، ص ص 307-308 . – لقاء مع الأستاذ المحاسب محمد الطاهر العمودي بحضرة الأستاذ علي غنابزية في يوم 20 جوان 2008.

[3] محمد الأخضر عبد القادر السائحي، المرجع السابق، ص 29.

[4] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 115.

[5] محمد الأخضر عبد القادر السائحي، المرجع السابق، ص 29.

[6] سعد بن بشير العمامرة وأحمد بن الطاهر منصوري: أعلام من سوف في الفقه والثقافة والأدب، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص51.

[7] محمد الأخضر عبد القادر السائحي، المرجع السابق، ص 29.

لقد درس وحفظ العمودي في صباه مثل أقرانه القرآن الكريم بالمدرسة القرآنية حيث تلقى مبادئ اللغة العربية والفقه الإسلامي على يد عمه الشيخ عبد الرحمان العمودي[1]، ثم التحق بمدرسة التعليم العام في 1902/10/01 - حسب التسجيل المدرسي رقم 370- وهي المدرسة الابتدائية الرسمية الوحيدة ببلدة الوادي وكانت تسمى حينها مدرسة الأهالي، وهي مقر مدرسة ميهي محمد بالحاج اليوم[2]، وربما أنّ وظيفة والده ساعي إداري مكنته من الالتحاق بهذه المدرسة[3] وتخرج منها حاصلا على الشهادة الابتدائية في دورة ماي 1905.

بعدها التحق بثانوية بسكرة فمكث فيها قليلا إذ غيرة مزاجه الثائر جنا عليه فطرد منها[4] وعندما بلغ من العمر 16 سنة دخل المدرسة الفرنكو إسلامية بمدينة قسنطينة وهي ذات تعليم مزدوج عربي وفرنسي ومتخصصة في إعداد القضاة و الوكلاء الشرعيين والمترجمين ملحقين بالمحاكم.[5]

وقد كانت المدارس الثلاث الرسمية رغم ما فيها من أساتذة فضلاء وعلماء أجلاء في ذاك الحين مثل الشيخ عبد القادر المجاوي والشيخ عبد الحليم بن سماية والشيخ محمد السعيد بن زكري والشيخ المولود بن الموهوب وآخرون،كانت الإدارة تسند تنفيذ البرامج المرسومة إلى أساتذة فرنسيين نتيجة لذلك كانت علاقة الإدارة ببعض التلاميذ النبهاء غير جيدة مثل العمودي،كان حانقا على تصرفاتها الخرقاء التي هي من وحي السياسة الاستعمارية في الجزائر وقد حكى عن هذه المدرسة نثرا وشعرا فقال " تعلمت فيها ما كان يتعلمه معي نيف وأربعون تلميذا وما حصلته وما حصله أولائك التلاميذ إنما هو من مزايا الصدف ومن فضل الله ولا مزية ولا فضل لأحد من أبناء حواء في ذلك علي أبدا"[6]،ودون ذلك شعرا في قصيدة "نار عصيبة التهاب" منها هذه الأبيات :

---

[1] وقد كان عالما زاهدا متصوفا متميزا بكثرة تجواله، فكان كل ما حط بمكان سعى إلى نشر العلم فيه، كما عمل بسلك القضاء بكوينين، توفي بوادي سوف سنة 1327 هـــ-1910م. ينظر موسى بن موسى: الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها(1900-1939) ماجستير إشراف د أحمد صاري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 119.

[2] سعد العمامرة والجيلاني العوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، دت، ص75.

[3] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص115.

[4] زهير احدادن: معجم مشاهير المغاربة، ص 360- حفناوي قصير: المرجع السابق، ص8.

[5] عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام وقضايا ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 187.

[6] حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص 47.

في قسنطينة قضيت شبابي.. في عناء ومحنة وعـــذاب.

وخطوب تحل بعد خطوب .. ومصاب يجيء بعد مصاب.

وما تكشفه هذه القصيدة وغيرها أنه عنيد عصامي يشق الصعاب للوصول إلى الهدف المنشود والنبيل[1] وقد بيّن العمودي سبب نقمته وتمرده فقد ذكر في قصيدته السابقة الذكر قلة المال وخيانة الأصـــحاب والرفاق وتقريع الشيوخ له حتى أصبح الامتحان كلقاء الأعداء في ساحة القتال ويوم الحساب وأنصـــف من عاضده وشتم من وقف في طريقه.[2]

مكث العمودي في مدرسة قسنطينة أربع سنوات و لم يتمكن نتيجة لمعيقات شتى من الالتحاق .بمدرسة العاصمة لقضاء سنتين يتم فيهما دراسته في القسم العالي فيحصل بذلك على إجازة التعليم العالي فاكتفى بالأولى التي مكنته من أن يشتغل مناصب مثل عون قاضي أو وكيل لدى المحاكم الشرعية أو عدلا بمحكمة القاضي.[3]

ويمكن أن نستشف أنه رغم صدامه مع نظام هذه المدرسة التي يشرف عليها فرنسي حاقد والمشاكل التي وقفت دون حراكه لكنه استطاع أن يتحصل على ثقافة واسعة عميقة مزدوجة إسلامية وفرنسية شرعية وقانونية حقوقية وأظهر ذلك نبله ونباهته . وقد بين ذلك محمد الطاهر فضلاء حيث قال :"إلاّ أن روح اليقظة عندما يتوهج نورها في النفس الإنسانية لا يمكن لكل مناهج الاستبداد أن تعطل مسيرتها تعطيلا كاملا وكل ما تستطيع فعله في هذا الحال ، هو تكدير الجو بالنقع، لمنع هذا الوهج من الوصول إلى أهدافه في أسرع ما يمكن وهو كل ما وقع بالنسبة للطالب النابغة محمد الأمين العمودي عندما دبرت الإدارة الاستعمارية بالاتفاق مع بعض الطامعين من الطلبة وبعض الطامعين من الأساتذة تلك المكيدة التي استهدفت إسقاطه في الامتحان النهائي وهو ما سجله في أولى قصائد شعره وثنى فيه بالقصيدة التي مطلعها :

---

(1) نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 116.

(2) حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص ص 48-49.

(3) محمد عبد السلام العمودي"مدونة محاضرة تخص محمد الأمين العمودي"، ص ص 01-02.

حالي استحال، وفاقني الأقران .. مذ غاب عني الأصفر الرنان ..[1]

3- أسرته الصغيرة:

لما استقر العمودي في بسكرة أتم نصف دينه وتزوج زيجته الأولى من فاطمة بنت أحمد جواد ورزق بأحمد، ثم تزوج مرة ثانية بالمسماة خدوج من باتنة، وكان والدها ترجمانا، ثم تزوج من منطقة المسيلة، وفي تونس تزوج السيدة فريدة مشوش، حيث رزقه الله منها بمحمد وخالد وكمال ومراد وفتحي ورشيد وبنت واحدة هي ليلى.[2]

4- عوامل نبوغه وصموده :

تضافرت عوامل عدّة ساهمت في تزكية وتذكية هذه النفس الأبيّة والتي قدمت الكثير ولم تنــل حقها من الدراسة والعرفان إلاّ القليل حتى عدت من الشخصيات المنسية عندما تذكرها رفيق دربها بمقال جمع فيه مختصرا عن حياة الأديب الشهيد محمد الأمين العمودي ويمكن إيجاز هذه العوامل :

- احتضان عمه عبد الرحمان له وهو من علماء وأعلام سوف فمكنه من ثقافة عربية إسلامية قد ساهم في تربيته وبذر روح الحس الوطني فيه ..[3]

- حظه من التعليم الفرنسي الذي منحه فصاحة وعلما ومنهجا سليما في معالجة القضايا والمشاكل بروية متفحصة قادرة على معرفة مكان الداء ووصف العلاج لأسقام الأمة .[4]

- مطالعته الواسعة عندما شب والتحق بمدرسة قسنطينة رغم العقبات والمكائد التي حيكت ضده فكما ذكر بنفسه بأن لا فضل لابن حواء عليه في ما تعلمه في تلك المدرسة ودل ذلك على صموده ونبوغه ويقول عنه أحمد توفيق المدني في كتابه "حياة كفاح-الجزء الثاني " .. وقد تحدثت الأوساط الأدبية عن شعره وعن أدبه وعن فصاحته النادرة باللغتين العربية والفرنسية ..".[5]

---

(1) محمد الطاهر فضلاء:"محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، الندوة الفكرية الثالثة، الوادي، أيام 02،03،04 ماي 1990، ص ص5-25.

(2) محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص 28- حفناوي قصير: المرجع السابق، ص 15.

(3) عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص29.

(4) نور الدين ثنيو: المرجع السابق، ص 17.

(5) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح(مذكرات) في الجزائر 1925-1954،ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977، ص 356.

- العلماء والشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم والذين عايشهم ونشط معهم أدبا وصحافة ومن هؤلاء العقبي و الزاهري وابن باديس والتبسي والإبراهيمي، هذا الجيل الذي أثر كثيرا في شخصيته مما جعل منه يبذل ما لديه سواء عندما كان في بسكرة[1]، أو بعد انتقاله إلى العاصمة كأمين عام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورئيس للوكلاء الشرعيين وقلمه له أثر في الصحافة العربية والفرنسية في جل الصحف التي صدرت بعد الحرب العالمية الأولى مثل الإقدام والنجاح والجحيم والدفاع ...

- النهضة الفكرية والسياسية التي شهدتها الجزائر منذ مطلع القرن 20 م وبروز المؤسسات الثقافية من نوادي وجمعيات وأحزاب وصحافة مزدوجة وقد تنوعت مشاربها ومناهجها ومطالبها بين الإدماج والإصلاح والاستقلال.[2]

– سياسة فرنسا التي تمثلت في الإخضاع ثم الإدماج وابتزاز الثروات وتسخير الطاقات وتدمير معالم الشخصية العربية الإسلامية للجزائر حيث سيطر الكولون واليهود على مقدرات وخيرات البلاد وقد عانى الشعب الجزائري من القوانين الجائرة مثل قانون الأهالي وقانون التجنيد الإجباري وقانون الغابات[3].

5- الواقع الثقافي في وادي سوف (البيئة التي نشأ فيها العمودي):

تميز الوضع الثقافي بوادي سوف بحركية فاعلة ويعود ذلك لعدة أسباب منها تأخر احتلاله 1882 وقربه من تونس فكان له الأثر البالغ في إنعاش الحياة الثقافية بسوف، وبرزت ملامح هذا الوضع في نشاط الطرق الصوفية وأهمها القادرية والتجانية و العزوزية، تشييد المساجد وقد بلغ العدد الإجمالي لها في نهاية القرن التاسع عشر حوالي 36 مسجدا، وتضاعف العدد خلال النصف الأول من القرن العشرين، وجود المكتبات وقد اختلفت من حيث طبيعتها ومهامها، مثل مكتبة سيدي سالم العزوزية،

---

(1) محمد الصالح رمضان:" الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته "، الثقافة،عدد 43، الجزائر، السنة الثامنة، صفر- ربيع الأول 1398هـ- فبراير- مارس 1978 م، ص ص 18-19.

(2) أنيسة بركات: "الحركات السياسية خلال سنة 1936 "، ص ص 49-50.

(3) رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 100.

إضافةً إلى المكتبات الفرنسية منها مكتبة بيرو عرب ملحقة الوادي ومكتبة الحامية العسكرية بالوادي والمكتبات الخاصة بالمعمرين واليهود والكنيسة.

والتعليم ببلدة سوف انقسم إلى: التعليم القرآني الذي كان منتشرا بفضل المؤدبين والزوايا وقد عبرت على ذلك المستشرقة الفرنسية"سيللي ميللي" حيث قالت: " ليس من الغريب أن نجد واحد مقابل عشرة يحفظ القرآن كله بوادي سوف، بينما في باقي إفريقيا الشمالية فإن هذه المعرفة محصورة في الطلبة وبعض الخواص بنسبة واحد من الألف"، وكانت هذه المدارس والكتاتيب متواضعة في بناياتها وأثاثها وأدواتها ومواد تدريسها وقد تواجدت المعاهد الإسلامية التي كانت تلقن علوم الشريعة واللغة للطلبة وكبار السن، وكانت الزوايا والمساجد عامرة بعدد كبير من الشيوخ والعلماء الذين قاموا بدور هام في التعليم ونشر الوعي، أما التعليم الفرنسي فكان محاولة من طرف الإدارة لإعداد عدد من الموظفين الصغار من أبناء سوف، وقد تم فتح أول مدرسة سنة 1896 وأطلق عليها اسم مدرسة الأهالي، ووصل عدد التلاميذ فيها 278 سنة 1900، إضافة إلى مدارس أخرى في كوينين وقمار.[1]

6- استشهاده:

لقد حظي محمد الأمين العمودي بنهاية مشرفة لكل مجاهد، جعل نصب عينيه عزة الجزائر، فرغم أنه تخلى عن مجال السياسة وانعزل عن الحياة السياسية والإعلامية، إلا أن يد الغدر تمكنت منه، وهو ما سجله الأستاذ محمد الأخضر عبد القادر السائحي في كتابه بعد جمع للمعلومات التي تفيد الطريقة أو الكيفية التي تم استشهاده فيها، إذ تحدث أحمد العمودي الابن البكر عن استشهاد والده في ندوة الموقار مساء يوم 29 نوفمبر 1977 بعد أن حدد أخوه كمال بأنهم عثروا عليه قرب السكة الحديدية عند قرية (العجيبة) في 10 أكتوبر 1957.[2]

كان يوم الخميس حيث كان الشهيد متجها إلى عمله بمحكمة الجزائر، حيث تم إخبار عائلته في الغد بواسطة الدرك، حيث يقول أحمد العمودي: " والسبب في ذلك هو أن شيخ بلدية البويرة كان من الفرنسيين الرافضين للحرب ضد الشعب الجزائري، وكان يعرف النشاط الصحفي للشيخ العمودي، فبينما كان مقررا أن يلقى ضمن مجموعة الأبرياء الذين اغتالتهم الأيدي الآثمة من الاستعماريين على

[1] موسى بن موسى: "إرهاصات الحركة الإصلاحية بوادي سوف في مطلع القرن العشرين- قمار نموذجا"، من كتاب العلامة المصلح محمد الطاهر التليلي، تقديم أبو القاسم سعد الله، مطبعة مزوار، الوادي، 2006، ص ص 41-45.

[2] محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص31.- انظر الملحق رقم 02.

الطريقة البشعة المتمثلة في حفرة كبيرة تلقى فيها جميع الجثث، فلما عرف شيخ البلدية المذكور بأن الأمين العمودي من بين حصيلة حفير ذلك اليوم رفض التصريح للدرك بالدفن الجماعي وأمرهم بالاتصال بأسرته...".[1]

بهذه الطريقة تعرفت أسرة الشهيد أن اليد الحمراء التي اختطفته، إذ أنها لم تقض عليه تماما عند تقاطع طريق السيارات مع السكة الحديدية قرب قرية العجيبة، ولكنهم رموه هناك بعد أن ضربوه ضربة قاتلة على قفاه، ونقل إلى مستشفى البويرة، ولم تنفعه الإسعافات فتوفي رحمه الله. وهذا ما يفند الخبر الذي أذاعته السلطات الاستعمارية بأن الشهيد محمد الأمين العمودي قد رمى بنفسه من القطار، وهو يحاول الفرار فأطلقوا عليه النار وأردوه قتيلا. فكانوا يعللون به كثيرا من اغتيالاتهم وجرائمهم حتى لا يجرأ على سؤالهم أو محاسبتهم حاكم ولا قاض ولا مسؤول.

وعن آخر أيامه يقول الشيخ حمزة بوكوشة: " في آخر أيامه توالت عليه العلل واعترته حركة الارتعاش وكاد يصاب بالشلل، وهو في حاجة إلى الراحة والاطمئنان، ولكن قلة المال وتكاليف العيال قضت عليه بالخروج من منزله بحي سانتوجين (بولوغين حاليا) إلى المحكمة الشرعية بالجزائر في أيام عصيبة كانت (اليد الحمراء) تختطف من تجده من المسلمين الجزائريين وتهوي به في مكان سحيق، فلم تمهله هو الآخر على كبر سنه والأمراض التي كانت تتعاوره فخطفته وسطت عليه ودفن بمقبرة حي سانتوجين تغمده الله برحمته التي وسعت كل شيء".[2]

ويعتبر السبب الحقيقي لعملية خطف واغتيال الشهيد حسب الأستاذ الطاهر بوشو، تحريره وترجمته للتقرير الذي قدم في ملف القضية الجزائرية للأمم المتحدة عن التعذيب الهمجي والأساليب الوحشية التي كانت السلطات الفرنسية تستعملها ضد الشعب الجزائري. فحسب الأستاذ الطاهر بوشو الذي يقول: " والقضية تعود إلى الملف الذي قدمه الأخ عبد القادر شندرلي إلى لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة سنة 1957 والمتضمن لحقائق دامغة كشفت الستار عن مخازي التعذيب في مراكز الموت التي كانت القوات الفرنسية تستعملها للاستنطاق مدعمة بأسماء المعذبين وأمكنة التعذيب وأسماء الضباط القائمين بالإبادة والتصفية الجسدية لمناضلي جبهة التحرير الوطني وغيرهم من المواطنين، والسجون والمحتشدات وكل ما يثبت مخازي الاستعمار، ويزيح الستار عن جرائمه النكراء وأساليبه الوحشية التي

[1] محمد الأخضر عبد القادر السائحي: نفس المرجع، ص31.
[2] حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص61.

فاقت أعمال البرابرة"[1]، وهو كذلك رأي السيد: أحمد خراز أحد أصدقاء صبا الشهيد، حيث يؤكد أن سبب اغتياله هو كتابة للتقرير المرفوع إلى الأمم المتحدة والذي علمت به السلطات الاستعمارية.

لقد كانت المعلومات تجمع بواسطة مناضلي جبهة التحرير الوطني ويقدمها الشيخ الصديق مصباح إلى الشهيد محمد الأمين العمودي في تقرير أفحم الدبلوماسية الفرنسية وأكاذيبها، فانتصرت بفضل التقرير القضية الجزائرية بحصولها على حق التسجيل في دورة الأمم المتحدة الحادية عشر (جانفي-فيفري 1957)، ومن يومها شرعت السلطات الفرنسية في بحث مدقق عن صاحب التقرير، ونتيجة لهذا البحث والتحقيق ألقي القبض على الشيخ الصديق مصباح، إذ عمدت السلطات إلى مفاجئته وتفتيش بيت الشهيد العمودي عدة مرات، يقول السيد الطاهر بوشو الذي لم يفهم إلا بعد اغتيال الشهيد محمد الأمين العمودي لماذا كان بيته عرضة للتفتيش المستمر: " لست أدري بأي طريقة توصلوا إلى أن صاحب الملف هو الشيخ العمودي، وقد أكد لي الشيخ مصباح بعد الاستقلال أن العمودي هو صاحب التقرير بنصيه العربي والفرنسي، أما المعلومات الواردة فيه، فهي من جمع مناضلي جبهة التحرير الوطني".[2]

لقد حمل على عاتقه قضية أمة أراد أن تكون موحدة على اختلاف المشارب والمناهل، وقاد الإصلاح بلغة الأعداء حتى يصل إليهم في ديارهم وبلغتهم، واهتم بالشباب المثقف الذي زرع فيه المبادئ الصحيحة التي فجرت بعد ذلك الثورة التي أثمرت الاستقلال.[3]

إن أعداء الوطن لم ينسوا للأستاذ محمد الأمين العمودي ماضيه المشرق واسمه اللامع فقرروا أن يعدموه ونفذوا ذلك بالفعل، حيث نجحت منظمة اليد الحمراء الإرهابية في اغتياله وشرفته من حيث لا تدري بوسام الشهادة، فلقد كانت "هذه المنظمة وراء العديد من الجرائم وكانت تتألف من كبار رجال الإدارة العسكرية ومن كبار مجرمي الجالية الفرنسية اليهودية الذين أيقنوا نهايتهم على أرض الجزائر، فأرادوا التنكيل بكل الطاقات الحية التي يمكن أن تكون لها الكلمة القوية في بناء مستقبل الجزائر".[4]

---

[1] محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص33.

[2] محمد الأخضر عبد القادر السائحي: نفس المرجع، ص34.

[3] كان موقف العمودي من الثورة واضحا، فقد أيدها وشارك فيها ودفع ضريبة موقفه هذا باستشهاده رغم أن الحركة الإصلاحية كانت مواقفها غير واضحة حيث أعلن الإبراهيمي من القاهرة دعمه للثورة، وكذلك فعل بعض الشيوخ مثل التبسي وحوحو في الداخل، بينما تأخرت الأكثرية في دعمها للثورة حتى سنة 1956. ينظر: محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 181-191.

[4] حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص62.

لقد ذكر فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" أن محمد الأمين العمودي كان من الذين وقعوا على بيان فيفري 1943 والذي اجمعت عليه معظم تيارات الحركة الوطنية، وهذا يدلل على استمرار العمودي رغم المحن التي مر بها من سجن وفقر على درب النضال ورس الصفوف لمواجهة الاستعمار، ويفند ما ذهب إليه بعض الكتاب من أنه ترك السياسة نتيجة للظروف الصعبة التي أحاطت به. ينظر: فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال. ص170.

المبحث الثاني: حياته العملية والنضالية

1- العمودي والصحافة

أعتبر العمودي صحفيا ماهرا وقلما مؤثرا مارس الكتابة في أعمدة الصحف الجزائرية بالعربية والفرنسية منذ أن كان تلميذا بالمدرسة الرسمية بقسنطينة وقد دخلها وعمره 16 سنة وشملت كتاباته الأمور الأدبية الشؤون الاجتماعية والقضايا السياسية خاصة الجزائرية منها وربما كان ذلك من الأسباب الداعية لرسوبه وعدم تمكنه من مواصلة الدراسة بالعاصمة كتب العمودي في النجاح في بداية عهدها قبل أن تغير نهجها وكتب في الأقدام التي أنشأها الأمير خالد بالعربية والفرنسية[1] وكتاباته في الإقدام ذات الوجهة الإصلاحية الوطنية عندما كان يصدرها السيد الصادق دندن بالجزائر وكتاباته بالفرنسية بمثابة حلقة من حلقات نضاله[2].

وبعد انتقاله من محكمة فج مزالة إلى محكمة الزيبان ببسكرة كان أحد أعمدة الأدب والصحافة مع زمرة من الفتية نشطاء الإصلاح بالمدينة وإقليمها فكانت مجالس العلم والأدب والشعر ومن أقطابها العقبي ومحمد العيد آل خليفة والعمودي وآخرون وكان نشاطهم الثقافي والأدبي له آثاره الفعالة في صحف ذلك العهد منها جريدة المنتقد والشهاب وصدى الصحراء[3]، وفي صحف جمعية العلماء المسلمين الأولى وجريدة البصائر وأيضا في الجزائر الجمهورية Alger Republicain وكانت تقدمية تصدر يوميا بالفرنسية.[4]

وقد برز قلم وفكر الأديب والكاتب الاجتماعي محمد الأمين العمودي جليا متدفقا بالحس المرهف الوطني والاجتماعي نتيجة لمعايشته لهموم بسطاء الناس في المحاكم وعلماء وأدباء ذوي ثقافات متنوعة.[5]

---

[1] محمد الصالح رمضان: "الأديب لشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص18.

[2] حمزة بوكوشة: "شخصيا منسية"، ص 55.

[3] محمد الطاهر فضلاء: " محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع "، ص14.

[4] محمد الأخضر عبد القادر السائحي، المرجع السابق، ص ص 78-79.

[5] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 117.

وما عتم العمودي أن أصبح نتيجة لثقافته الواسعة وجرأته من رجال الصحافة البارزين الذي فضح قلمه الاستعمار وأعوانه[1]، فلا تكاد تخلو صحف الجزائر ما بين الحربين (1919-1939) العالميتين الأولى والثانية من مقال له قاتل أو عمود يضرب به عدوه وأعداء الأمة[2] فقد كتب في مختلف الصحف الجزائرية وحتى التونسية بالقلم العربي والفرنسي وفي مختلف الأغراض السياسية والاجتماعية والأدبية مغتنما الظروف والمواقف معلقا عليها ودارسا لحيثياتها ونتائجها القريبة والبعيدة وقد كتب في الصحف التالية :

- في "النجاح" في عهدها الأول[3] وهي الجريدة التي صدرت بقسنطينة يوم 14 أوت سنة 1920 اشترك في تحريرها وإدارتها السيدان عبد الحفيظ بن الهاشمي و مامي إسماعيل واستمرت إلى غاية سنة 1957 وكانت مناهضة للإصلاح والحركات السياسية الوطنية[4].

- وكتب في جريدة "الإقدام" للأمير خالد والتي كانت تصدر بالعربية والفرنسية منذ عام 1919 إلى أن أوقفتها الإدارة سنة 1923 وكانت تدافع وتطالب بالحقوق وإلغاء القوانين الجائرة تحقيق المساواة لمسلمي شمال إفريقيا[5] .

- وكتب في جريدة الإصلاح برز العدد الأول منها في الثامن سبتمبر 1927 بمدينة بسكرة وأصدرها الشيخ الطيب العقبي وقد فتحت منذ البداية جبهة واسعة وكانت له مساجلاته الشعرية والحوارات الأدبية مع كبار الأدباء والشعراء وخاصة حواراته مع الشيخ الحافظي[6]، وقد فضح الطرق الصوفية الفاسدة المتعاملة مع الاستعمار وهذا ما جعل جريدة البلاغ الجزائري لسان حال الطريقة العلوية تتصدى للجرائد الإصلاحية، وكان محمد الأمين العمودي من أهم الأقلام المتحمسة وبرزت مقالاته في الأعداد

[1] أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 356.

[2] خليفة بن قارة: "الصحفي الذي لم يمت محمد الأمين العمودي 46 عاما بين التناسي والنسيان "، مدونة الندوة الفكرية 16 محمد الأمين العمودي ، الوادي أيام 08، 09، 10 أكتوبر 2003، ص 39.

[3] علي غنابزية:"مساهمات علماء سوف في الحركة الصحفية الوطنية مابين 1920-1938"، مجلة البحوث والدراسات، العدد الأول، ربيع الأول 1425 هـ أفريل 2004م، ص 132.

[4] مفدي زكرياء: تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، جمع وتحقيق أحمد حمدي مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر 2003 ، ص70.

[5] عمر بن قينة: المرجع السابق، ص 188.

[6] محمد الطاهر فضلاء: " محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع "، ص 14.

التالية : 4، 5، 8، 10، 11، 14 فقد كان قلمه متميزا بأصالة الرأي وعمق التفكير محاولا إثارة الكتاب والصحافيين لمعالجة الموضوعات الجادة التي تمس الجانب الاجتماعي من حياة الأمة الجزائرية مثل مقاله عن التجنس.[1]

– وكتب في صدى الصحراء : التي كان رئيس تحريرها أحمد بن العابد العقبي وتأسست ببسكرة عام 1925، وتعتبر أول جريدة أسبوعية إصلاحية تصدرها هذه المدينة وقد شارك العمودي في تأسيسها وكان من أبرز كتابها[2] ، وكانت ذات نزعة وطنية إصلاحية واضحة في أول عهدها وبعد انحرافها فقدت قيمتها الأدبية والفكرية (حيث صدر العدد 15 في 25 سبتمبر 1934 بعد فترة 8 أعوام من التوقف) وهاجمت جمعية العلماء ورجال الإصلاح[3].

– وكتب في جريدة الجزائر التي أصدرها محمد السعيد الزاهري (1899 -1956) سنة 1925 وهي جريدة إصلاحية جريئة ناقدة للأوضاع المأساوية في الجزائر فكان مآلها التوقف بعد صدور ثلاث أعداد منها فقط[4].

– وكتب في جريدة المنتقد والتي صدرت بقسنطينة يوم الثاني من جويلية 1925 وهي تصدر يوم الخميس من كل أسبوع[5] وقد دلت منذ البداية على نهجها الإصلاحي وهي تختلف عن سابقتها من حيث سلاسة الأسلوب ومتانة اللغة وعمق الأفكار (وعطلت بأمر حكومي بعد أن دامت أربعة أشهر (29 أكتوبر 1925) أصدرت خلالها ثمانية عشر عددا[6].

– وكتب في الشهاب التي خلفت المنتقد وأصدرها ابن باديس وصدر عددها الأول في 12 نوفمبر 1925 واستمرت إلى غاية أوت 1939[7].

---

(1) محمد ناصر: الصحف العربية الجزائرية 1847-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 85.

(2) علي غنابزية: "مساهمات علماء سوف في الحركة الصحفية الوطنية مابين 1920-1938"، ص 133.

(3) محمد ناصر، المرجع السابق، ص ص 62-65.

(4) أحمد بن ذياب:" جوانب نضالية من حياة محمد الأمين العمودي"، ص 226.

(5) مفدي زكرياء، المرجع السابق، ص 86.

(6) محمد ناصر، المرجع السابق، ص ص 54-55.

(7) انظر الملحق رقم:03، الشهاب: العدد 38، م2، السنة الثانية، 1344-1345هـ/1926-1927م، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت/ 1421هـ-2001م، ص ص 94-95.

- وكتب في جريدة الجحيم والتي ساهم في تأسيسها مع الزاهري وهي جريدة تأسست بقسنطينة في 30 مارس سنة 1933 كرد فعل على جريدة المعيار " المهاجمة لجمعية العلماء[1]، وقد ضجت الأوساط الثقافية وحتى الإصلاحية من أسلوب الجريدتين فحجز العدد السابع من جريدة الجحيم وعطل صدورها بقرار من وزارة الداخلية[2]، ويذكر الأستاذ محمد الصالح رمضان في مقاله: "ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أن جريدة "الجحيم" لم تكن تتكلم باسم جمعية العلماء كما كانت "المعيار" إنما كانت باسم من لهم غيرة عليها يدافعون عنها، و لم يكن ابن باديس ولا العقبي ولا الميلي و لا التبسي راضين عنها، كان على رأس هذه الجريدة الأمين العمودي والسعيد الزاهري، فرسا الرهان في هذا الميدان اللذان أظهرا براعة نادرة في ردع الخصوم بالنقد والتجريح نظما ونثرا في قوالب أدبية مختلفة من نكت ونوادر وقصص وطرائف فيها الجد والهزل والدعابة والسخرية يمتزج فيها الخيال والواقع حتى لا تكاد تفرق بينهما .."[3]، وكتب في صحف جمعية العلماء وهي: السنة النبوية وتعتبر جريدة جمعية العلمـــاء الأولى صدر العدد الأول منها في الفاتح مارس سنة 1933كل يوم اثنين، وصدر عددها الأخير بعد تعطيلها بقرار من وزير الداخلية في 22 جوان 1933[4]، الشريعـــــة صدر العـــدد الأول من هذه الجريدة في 17 جويلية 1933 تصدر يوم الاثنين من كل أسبوع وهي بمثابة نسخة أخرى من جريدة السنة لذا عطلت بقرار وذلك يوم 1933/08/29 بعد أن صدر منها سبعة أعداد[5]، الصراط السوي ظهر العدد الأول منها في الحادي عشر من شهر سبتمبر من سنة 1933 وعطلت في الثامن من جانفي 1934 بعد أن صدر منها سبعة عشر عددا ودل ذلك على نوايا السلطة الحاكمة وما تحمله من حقد ضد الجمعية وجرائدها [6]، وكتب في جريدة البرق وهي جريدة أسبوعية صدرت بقسنطينة في السابع من مارس 1927 وكان العمودي

(1) علي غنابزية: " مساهمات علماء سوف في الحركة الصحفية الوطنية مابين 1920-1938"، ص 133.
(2) محمد ناصر: المرجع السابق، ص 134.
(3) محمد الصالح رمضان: " الأديب الشهيد محمد الأمين العمودي كما عرفته"، ص18.
(4) محمد ناصر: المرجع السابق، ص ص 130-132
(5) محمد ناصر:نفس المرجع، ص 150.
(6) نفسه، ص 181.

من أبرز كتابها وكان يوقع كتاباته "سمهري" فضحت الإدارة وأعوانها من جرأتها فتعرضت للتوقيف في سبتمبر 1927[1].

- وكتب في جريدة Alger Republicain (الجزائر الجمهورية) وهي التي كانت تصدر من العاصمة بالفرنسية[2].

ثم أنشأ في مطلع سنة 1934 جريدة الدفاع **la Défense** وتولى العمودي رئاسة تحريرها وكانت تصدر كل يوم جمعة باللغة الفرنسية ودامت خمس سنوات للدفاع عن التيار الإصلاحي ومجابهة الطرف الآخر وعرفت ممارسات الاحتلال وسياسة إدارة تجاه الشعب الجزائري المغلوب على أمره[3] يقول عنها محمد الطاهر فضلاء أنها "جريدة وطنية، تكتب بالفرنسية مقالاتها الوطنية الصادقة والعمودي بها هو ذلك القلم السيّال المناضل الذي هو مرتبط بعقيدة الوطن الإلهية وبالمبادئ القومية والملية لا يبغي بها بديلا مهما كانت الإغراءات والاضطهادات.[4]

- أهم مقالات العمودي في الصحف العربية

1- المقالة في الاتجاه الديني:

الموضـــــوع	الجريـــــدة	العـــدد	تاريخ النشر
التجنس والتفرنس	الإصـــلاح	06	1929/10/03
الجمعية الدينية	الإصـــلاح	14	1930/09/25
إلى الأخوين بيضاوي وتأبط شرا	البـــــرق	06	1927/04/11
رجال البلاغ	البـــــرق	17-10	1927/05/09
لبيك لكن على شرط	الشـــــرق	113	1927/09/02

(1) محمد ناصر: المرجع السابق ، ص ص 83-85.

(2) محمد الصالح رمضان: المرجع السابق، ص 18.

(3) خليفة بن قارة: " الصحفي الذي لم يمت محمد الأمين العمودي 46 عاما بين التناسي والنسيان "،ص38-40. ينظر الملحق رقم:04 وثيقة اعتماد جريدة الدفاع للأمين العمودي.

(4) محمد الطاهر فضلاء: " محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع "، ص21.

2- المقالة في الاتجاه الاجتماعي:

الموضـــــوع	الجريـــــدة	العـــدد	تاريخ النشر
أخطـــار المدنيـــة	البـــــرق	03	1927/03/21
المرأة المسلمة في الجزائر	الإصـــلاح	08	1929/11/28
كلمة عن السفور	الإصـــلاح	11	1930/11/23
الحركة الإصلاحيـــة	الإصـــلاح	05	1929/10/03

3- المقالة في الاتجاه السياسي:

الموضـــــوع	الجريـــــدة	العـــدد	تاريخ النشر
بيــــان وإيضـــاح	الإصـــلاح	10	1930/02/02[1]

- برنامج جريدة الدفاع:

كانت جريدة الدفاع أول تجربة في حقل الصحافة الإصلاحية الناطقة باللغة الفرنسية ومن قِبل رجل عضو في المجلس الإداري لجمعية العلماء، كانت للعمودي بحكم ثقافته وشخصيته الخارقة علاقات مع العديد من الشخصيات المثقفة ومن جملة هؤلاء شخصيات فرنسية خاصة أولائك الذين كانوا يدافعون عن الأهالي ولهم دراية بعالم النشر والصحافة أمثال فيكتور سبيلمان وجو غلاريت (محمد الشريف) الذي كان صاحب الامتياز لجريدة الدفاع، وهنري بيرنيه وكان يكتب بانتظام وصاحب فكرة الدعوة إلى إنشاء حزب إسلامي جزائري، ومن أصدقائه أيضا محمد بن حورة الذين كان يوقع مقالاته باسم مستعار "أبو الحق".[2]

ومن الحيثيات والأسباب التي دفعته إلى إصدار جريدة الدفاع، كتب بنفسه يقول:" يتفق الجميع على أن قضية الأهالي لم تحظ بالدفاع المطلوب في حين أن أقل من مليون أوربي رغم تباين مصالحهم

[1] محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية(نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931)، م2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيـــع ،الجزائـــر،1978، ص ص 241-262.

[2] نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، مرجع سابق، ص ص 122-123.

يتمتعون بعدد وافر من الجرائد، أما نحن المسلمون ست ملايين فقد تخجل من ذكر عدد الصحف التي ترغب في إسماع صوتنا والتعبير عن مطالبنا... حقوقنا وتطلعاتنا "[1]، فوسط هذه المفارقات وبغية تذليلها استطاع العمودي أن ينشأ منبرا يدافع فيه عن مصالح المسلمين، فعلى أثر احتفالات المائة عام من الاحتلال بدأت الصحافة الأهلية تترك مكانها للصحافة الإصلاحية والوطنية المطالبة بحق المواطنة والمشاركة في الشؤون العامة وفيها أخذ التيار الإصلاحي صورته كمؤسسة خاصة بعد ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي لم تتمكن من الإنفراد بجريدة تعتبرها لسان حالها، إذ عمدت السلطات الفرنسية إلى مصادرة ثلاثة عناوين في سنة واحدة وهي الشريعة والسنة والصراط، فصدور جريدة الدفاع في هذا الوقت جاء ليعبر عن استمرارية مهنية وعن قطيعة تاريخية على مستوى لغة التعبير عن مطالب الشعب الجزائري في الصحافة صياغة وانجازا، وقد لاحظ العمودي بأن المجال الذي يعيش فيه المسلم بدأ يتقلص نتيجة الإجراءات والقرارات التي خلقت حالة اجتماعية ونفسية سيئة، مما جعله يبحث عن منبر حر يلتجأ إليه أصوات مازالت تبحث عن أرضية مشتركة للحال السياسي والاجتماعي، فجريدة الدفاع كما أرادها جريدة إصلاحية لسان حال مصالح وحقوق المسلمين الجزائريين وتدعو إلى ترقيتهم المادية والمعنوية وتفضح تجاوزات الإدارة الفرنسية وتنبه المنتخبين المسلمين لعدم أداء مهام التمثيل الحقيقي للشعب، فقد جاء في مستهل العدد الأول من جريدة الدفاع "أن الجريدة تتوخى المساهمة في ترقية الشعب الجزائري ماديا ومعنويا وأنه لن تكون المهمة هينة وسهلة، فلابد من تحمل المصاعب الشاقة خاصة إذا كنا نعرف أن الجهاز الإداري الفرنسي أوقف نفسه شخصيا على دعاة الإصلاح المسلمين... إن كل المحرومين من الكلمة يجدون في هذه الجريدة منبرا حرا لبسط أفكارهم في صورة صحفية حتى لو لم نكن نؤيدها... إننا دعاة التفاهم لا تنتابنا أية أفكار مسبقة وسوف نبذل ما في وسعنا من أجل إقامة علاقات حسن الجوار مع غيرنا فوق هذه الأرض الطيبة دون تمييز في العرق أو الدين".[2]

ومن خلال المصطلحات التي وردت في فقرات الافتتاحية يمكننا تحديد المجموعة البشرية التي نصب العمودي الدفاع عنها والتعبير عن مطالبها، هي أولا الشعب الجزائري الذي حرِم من جميع

---

(1) La Défense, N° 01, 26 Jan 1934.

(2) Ibid.

الحقوق وأعتبر مجرد أهالي، كما دافع عن مقومات هذا الشعب اعتبارا أنه شعب مسلم يريد المحافظة على إسلامه وتراثه وتقاليده الاجتماعية ويأبى الاندماج في الكيان الفرنسي، وأن ما يطلبه من الدولة الفرنسية حقوقه السياسية التي تجعله في مصاف المواطنين الفرنسيين:"هو توسيع إطار الحريات ومنحنا الحقوق السياسية، وإجراء إصلاحات حقيقية تمكننا من الحريات الكريمة، والتطور في إطار نظامنا الإسلامي وتقاليدنا وحضارتنا".[1]

- تجربة منبر صحفي:

لم يرد العمودي لجريدة الدفاع أن تكون جريدة إخبارية لإعلام الرأي العام عن نشاط الحركة الإصلاحية، وإنما حرص منذ البداية أن تكون منبرا حرا للرأي يعتني بآراء النخبة المسلمة والصديقة للأهالي، وقد اتسعت الجريدة إلى العديد من الأقلام الصحفية، كما حث العمودي المثقفين بالفرنسية على الكتابة فيها، ونشر فيها مجموعة من المقالات المترجمة عن شيوخ الجمعية وعرف بالنشاط الإصلاحي وشخصياته، كان العمودي يكتب معدل مقال واحد كل أسبوع يرِّد عادة في صورة افتتاحية يعبر فيها عن قضايا جزائرية متعددة بأسلوب واضح ينِم عن ثقافة واسعة تمحورت حول مطالب تحسين الوضع الجزائري السقيم، منذ إصدار العدد الأول اكتسبت جريدة الدفاع مصداقية ورحبت بها دوائر مثقفة ولقيت اهتماما من طرف الأهالي، وكانت الإدارة الفرنسية تتابع مقالات العمودي وتعدها مقياسا لقياس درجة الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الأهالي.

لم يهتم العمودي كثيرا بما كان يجري في الخارج، فقد تعلق في الوضع الداخلي لأنه كان يرى أن إلحاح الواقع السيئ لا يترك للمثقف الجزائري مجالا للخوض في مسائل بعيدة عنه، والفرصة الوحيدة التي كتب فيها العمودي عن خبر دولي كبير هي مؤتمر ميونيخ للنظر في مشكلة مقاطعة السويدت وما نتج عنها، وقد قارن بين سكان هذا الإقليم الذي كانت تقطنه أقلية ألمانية تحت السلطة التشيكية، حيث كانت تعاملهم الحكومة معاملة إنسانية بينما الأهالي لم يحظوا بمثل هذه المعاملة في ظل السيادة الفرنسية.

[1] La Défense, N° 01, Op, cit.

انتظمت جميع مقالات العمودي تحت عناوين الدفاع عن حياة المسلمين وطرح الحجج على شرعية المطالب والتعليق على قرارات وإجراءات الإدارة الفرنسية والرد على أفكار ومواقف بعض الشخصيات الفاعلة من الحياة السياسية والاجتماعية والدفاع عن الحركة الإصلاحية وإفحام المؤسسة الطرقية ورفض طروحات التيار الإدماجي الذي ابتعد عن المقومات الوطنية.

تعتبر جريدة الدفاع تجربة رائدة ساهمت في بلورة وعي النخبة المسلمة والصديقة للأهالي، وقد استقطبت جل التيار الإصلاحي وساهمت فيه خاصة النخبة المثقفة بالفرنسية، ولعل أهم مبادرة قامت بها الجريدة كانت الدعوة إلى تأسيس حزب سياسي إسلامي وعرضها لمجموعة آراء بعض الشخصيات المسلمة تحت عنوان"مطالبنا" عاصرت جريدة الدفاع أهم الأحداث السياسية في الجزائر خلال فترة الثلاثينات، ولعل أهمها انتفاضة قسنطينة في أوت 1934، خصص لها العمودي سلسلة من المقالات تحت عنوان"La Tragédic Constantinoise"وضح فيها حيثيات هذا الحال وآثارها على العلاقات بين اليهود والأهالي، المؤتمر الإسلامي الأول والثاني، حيث خصصت له الدفاع مقالات عريضة تناولت فكرة المؤتمر والنتائج التي تمخضت عنها، حيث نشرت آراء وأفكار حول المؤتمر الإسلامي لمختلف الإتجهات الفكرية والتيارات السياسية، وتحدثت عن الاجتماعات واللوائح واللجان التي صدرت عنها، تابعت تداعيات وأصداء المؤتمر لدى الأوساط الأهلية والفرنسية وسعت إلى التشبث بتجربة المؤتمر وتأييد مطالبه والرد على خصومه، كما ناصرت جريدة الدفاع قضايا الأهالي وما حل ببعض رموزه مثل اعتقال الطيب العقبي بعد اتهامه بتدبير اغتيال المفتي ابن دالي، واعتقال عبد العزيز بن الهاشمي مقدم الطريقة القادرية بوادي سوف، والملاحقات القضائية والاعتقالات التي تعرض لها قادة حزب النجم وحزب الشعب الجزائري وعلى رأسهم أحمد مصالي الحاج، كما أنها انتقدت محاكمة العمودي وصديقه جو غلاريت بعد اتهامهما بنشر مقالات تدعو إلى إحداث الشغب.

توقفت جريدة الدفاع مثل مثيلاتها الإصلاحية في خريف 1939 نتيجة للحرب العالمية الثانية والمشاكل التي وضعتها الإدارة الفرنسية، واعتقل العمودي نفسه بسبب محاضرة ألقاها في مدينة بسكرة حول "الإسلام والحياة المعاصرة" و لم يفرج عنه إلا في شهر جانفي 1940.[1]

– وقفة متفحصة مع أسلوب العمودي الصحفي :

– وقد تمكن العمودي رغم أنه يعد من أدباء وشعراء عصره أن يكون في أسلوبه الكتابي قريبا من الخصائص الكتابة الصحفية[2] ويعود ذلك لما يتمتع به العمودي من ثقافة واسعة ونباهة وإدراك عميقين واهتماما بالمعنى المباشر، فاستطاع بذلك من أن يوازن بين أسلوبه ومعانيه بدقة وأدرك أن هناك فروقا كبيرة بين القصيدة الشعرية والنصوص النثرية التي تتطلب عاطفة شاعرية وديباجة لفظية، وأما المقالة الصحافية فهي تتطلب من الصحافي معرفة بالمجتمع وأحواله .

– عد أسلوب تحليلي حيث تميز بالمنطق والموضوعية ودل هذا دلالة جلية على ما يمتاز به العمودي من رصانة عقلية وهدوء نفسي فهو يقدم عقله ومنطقه إذا درس قضية ما، والموضوعية التي تميز بها جعلته يفضل تفسير الأشياء على حقيقتها الواقعة دون مواربة وتضليل ومبالغات، فهو يرغب ويجد في بحث المشاكل والمسائل الاجتماعية وغيرها من جميع وجوهها دون اعتبار للعواطف والعواصف .

– وقد اتخذت الموضوعية عند العمودي طابعا يكاد يميزه عن أترابه وبقية الكتاب فهو عندما يعرض قضية اجتماعية مثل التجنيس أو السفور والحجاب أو تعليم المرأة .. فإنه لا يتهرب البتة من الواقع رغم انتماءه إلى الحركة الإصلاحية مفضلا طرح المشكل لدراسته وبحث أسبابه ومسبباته وآثاره من جميع الجوانب ورصد مساوئه ومزاياه مفضلا أن يسمع آراء الآخرين ولا يطمئن إلى الأحكام العابرة ولا يثق برأي الأفراد، وهو كذلك يعتمد على الواقع المحسوس يشتق منه الدليل ولا يرضى بهذه الشواهد الموجودة في الكتب رغم قدرته اللغوية والقانونية[3].

---

[1] نور الدين ثنيو: قضيا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، مرجع سابق، ص ص 122-128.

[2] عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية في مصر، دار المفكر العربي، مصر، 1964، ص19.

[3] محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها وتطورها أعلامها من 1903-1931، المجلد2، مرجع سابق، ص ص 169-173.

– الشدة مع خصومه الطرقيين يصل به الحال إلى التهكم الموجع والإسفاف في الكلام خاصة عند تعقيبه على بعض محرري جريدتي البلاغ والمعيار، فإنه لا يتورع أن يمس الأشخاص في أعراضهم ويتهمهم بالانحراف الخلقي، والشذوذ يرميهم بكل كبيرة، وقد أنشأ مع زملائه جريدة الجحيم للرد عليهم، فكتب في جريدة البرق في العدد السادس منها، مقال بعنوان إلى الأخوين بيضاوي وتأبط شرا[1] فيقول: " .. إني أوصيكما بآكد إلحاح وألح تأكيد بالثبات في العمل والإغلاظ في القول ، ومقابلة كل قاس بما هو أقسى منه، وكل مقذع بما هو أقذع وإن تحمل على الخرافيين والأفاكين الحملة العنيفة التي تليق بهم وأن لا تأخذنا بهم رأفة في الدين .." ولكنه اتبع أسلوب أقل شدة وأكثر مرونة قبل تأسيس جمعية العلماء لجمع الصف وتوحيد الجهود.[2]

ويقول علي مراد في كتابه الحركة الإصلاحية : " فإنشائه جريدة La Défense كان يروم توسيع نشاطه الاجتماعي والسياسي توسيعا حرا .. خدم القضية الوطنية الإصلاحية بالدفاع العارم من مبدأ الشخصية العربية الإسلامية .. وأدان بقوة جميع الإساءات الرامية إلى مسخ الشخصية العربية الإسلامية للجماعة الإسلامية الجزائرية وتنصيب نفسه ناطقا للمذهب السياسي والثقافي للحركة الإصلاحية الإسلامية، كان العمودي من الصحافيين المسلمين القلائل ذوي الثقافة الفرنسية الذين ساهموا وبقوة في مجابهة الدعايات اللائكية الفرنسية التي صادفت قبولا وهوى في نفوس الشبان المثقفين ذوي الأصول الإسلامية الجزائرية.[3]

---

[1] هو الاسم المستعار للميلي (بيضاوي)، والآخر محمد سعيد الزاهري (تأبط شرا).

[2] علي غنابزية: "مساهمات علماء سوف في الحركة الصحفية الوطنية ما بين 1920-1938"، ص 134-135.

[3] علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925إلى1940، ترجمة محمد عيتاني، ط1، دار الحكمة، 2007، ص 131.

وكان العمودي عن طريق مقالاته الرصينة العربية والفرنسية يرد على دعاة الإدماج والذوبان في فرنسا مثل " La Voix indigène " للزناتي، " La voix des humbles " للأستاذ العربي طاهرات وعلى الصحافة الاستعمارية المغرضة مثل "L'echo d'Alger" " La Depêche Quotidienne" "Depêche de Constantine" " فأبلى حسنا بأسلوب راقي بأدلة من الواقع والسياسة والثقافة وتعرض للمضايقات والسجن.(1)

لقد انفرد العمودي بأسلوب جديد حيث عالج به مسائل المجتمع الجزائري الأهلي في علاقته بالوجود الفرنسي، ويعد هذا الأسلوب اصطلاحا للكتابة العربية في ذلك الحين فنجده قد ابتعد عن الإنشاء والاستطراد والتمهيد المطنب والخطاب الديني وأبقى عل النص الذي يحمل في طياته الأفكار واضحة ممكنة التطبيق في واقع الحياة، آرائه وكتابته بفضل أسلوبه التحليلي الموضوعي حظيت باهتمام الخاص والعامة من الجزائريين والفرنسيين وغيرهم من اختلاف وتباين قناعاهم وثقافتهم.(2)

2- العمودي الشاعر(3) :

لقد جادت قريحة العمودي بالشعر منذ شبابه فبعد أن انتقل إلى قسنطينة للدراسة في المدرسة الإسلامية الفرنسية وجد تعسفا إداريا وعتابا من أدباءه وأساتذته لفقره وحاجته فضاقت نفسه خاصة بعد أنه تعرض إلى حواجز منعته من مواصلة دراسته في العاصمة كما ذكرنا آنفا وهو الذي فاق في مسابقة أجرها إحدى الصحف التونسية مدير المدرسة الرسمية ومفتي قسنطينة الذين دخلوا جميعا في مباراة أدبية فاز بها مع الفائزين.(4)

(1) محمد الصالح رمضان :" الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص 19.

(2) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، مرجع سابق، ص 118.

(3) إن محمد الهادي السنوسي قد ترجم لأغلب شعراء عصره وذكر نبذا من أشعارهم وسيرهم وجرى احتفال بالشاعر وكتابه في بسكرة يوم 4 فيفري 1927 وحضر الاحتفال عدد من الأدباء ومنهم الشعراء الذين احتواهم الكتاب مثل محمد الأمين العمودي ومحمد العيد والعقبي وسعيد الزاهري وعمر العنق ومحمد الطاهر بن الشيخ حمدان الونيسي وغيرهم، وعدّ كتاب شعراء الجزائر في العصر الحاضر سندا لحركة الإصلاح والنهضة الأدبية والثقافية في الجزائر في الفترة مابين الحربين إذا كان إحساس هؤلاء الشعراء عميقا بالوطنية متشبثين بتراثهم وسعيهم لتحقيق الحرية والرفاه لمجتمعهم .وقد جمع هذا الكتاب مابين شعر الشيوخ وشعر الشباب وكان تكوينهم ووظائفهم متنوعة. ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، ج8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص ص229-232.

(4) خليفة بن قارة: " الصحفي الذي لم يمت محمد الأمين العمودي 46 عاما بين التناسي والنسيان "، ص38-40.

وقد لبث العمودي حانقا على هذه المدرسة وقد خلد ذلك في شعرا فقال:

في قسنطينة قضيت شبابي .. في عناء ومحنة وعـــــذاب.
وخطوب تحل خــطوب .. ومصاب يجيء بعد مصاب .

ذاكرا أسباب تبرمه من هذه المدرسة (من قصيدة نار عصيبة التلهاب):

عفت أحــوال كل مدرســة مذ قلّ مالي وخانني أصحابي
ورمــاني مشائخــي بدنايــا وأمور يجل عنها إنتســابي.
كان للامتحان قبــلا دخــولي كدخول الإمام للمحــراب
صار لي الامتحان أصعب مذ يو م لقاء العداء يوم الحســاب
لا أرى فيه منصفا يظهر الحق جليــــاء يهتدى الصواب [1]

أن القصيدة وغيرها تبين أنه عنيد عصامي لا يخضع ولا يستكين للمصاعب معتمدا على صبره وطموحه العميق العريض.[2]

فالفاقة وقلة المال وخيانة الأصحاب وعتاب الشيوخ والأساتذة كلها أسباب تضعف الهمم وتقتل المواهب والنبوغ ونجد العمودي في هذه الأبيات يعرّض بأعدائه ومدح أصدقاءه إذا يقول :

يا إلاهي نكث قواهم وأفســد سعيهم وأرم مابنوا بالخــــراب
وأحاشى من قد حماني إذ لست من الظاليــــــن ما يظلم دابي
كل شكري لمن يواتيه شكــري وعقابي لمستحق العتــــــــاب .
قلت للشامتين عرضـــــى أني هزبري مهنــــد الأنيـــــاب
وقصــارى قولي لمن لم يهبنــي لا يضر السباع نبح الكــــلاب [3]

[1] محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص ص 94-95.
[2] نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص ص 116-117.
[3] حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص ص 48-49.

إنّ المكيدة التي تعرض لها العمودي بهدف إسقاطه في الامتحان النهائي وبتدبير من الإدارة مع بعض الطامعين من الطلبة والأساتذة جعلت نبضاته الشعرية تتفجر في هذه الأبيات[1] التي تضمنتها قصيدة بعنوان "حالي استحال" والتي مطلعها:

حالي استحال وفاقني الأقـــران   مذ غاب عني الأصفر الرنان[2]

وفي هذه القصيدة ظهر نبوغه في الشعر وشخصيته التي لا تلين بعد أن فضح المتآمرين والمنتفعين والعاقبة التي تنتظر هؤلاء وبين طريق الإيمان الراسخ والعمل الصادق الجاد لتحقيق ما يرنو إليه المرء.[3]

والعمودي الذي استقر في وظيفته بعد تخرجه ككاتب عدل فوكيل شرعي وقبلها كمساعد ترجمان شرعي، نجده تضير نفسه مما تبقى من مساحة في العدالة والقضاء حيث سيطر القانون الفرنسي ولم يبق للشريعة الإسلامية سوى نطاق ضيق يخص الأحوال الشخصية زواج وطلاق وميراث تحت إشراف المحاكم الفرنسية ومراقبتها الصارمة، فهجا مهنة الوكيل الشرعي بقصيدة طويلة ذكر فيها حالة ووضع الوكيل الشرعي في هذه المحاكم الأهلية المتواضعة التي عاشت ظرفية عسيرة[4]، قال العمودي:

عدلت عن العدالة في بلاد   رأيت فيهـــا العدل لا يســـود

ونجده أيضا عندما أراد أن يثبت للقاضي قدرته ومكانته فنظم له قصيدة عنوانها " رواية زوجين يتحاكمان أمام القاضي"[5]، إن العمودي الذي بدأ شعره في ريعان الشباب والذي كان أكثره ذاتيا وعرف بأنه شاعر البؤس، إن هذا الضجر والقلق الذي أبداه العمودي نثرا وشعرا جعلت الرجل يعيش فترة شبابه خاصة عندما رأى الأصدقاء ينفضون من حوله، وساهم هذا في زيادة حرمانه ومعاناته ظمأه العاطفي شوقا لذات الخلخال، فتهاوت هذه الإرادة الصلبة أمام ضراوة الشقاء وشدة الحرمان، فمضت تستسلم لاحتساء الخمر في لحظات تيه وضعف، قالت شاعرية العمودي أبيات شعر من قصيدة عنوانها "الطبيعة الساحرة" :

---

(1) محمد الطاهر فضلاء: "محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع "، ص ص11-12.

(2) انظر الملحق رقم:05، صالح خرفي: المرجع السابق، ص ص103-104.

(3) محمد الطاهر فضلاء: المرجع السابق، ص 12.

(4) محمد الطاهر فضلاء: نفس المرجع، ص 13.

(5) انظر الملحق رقم: 06، محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص 99.

أشياء حل حلالهـــن حـــلالي نقر الكؤوس ورنة الخلخال
لا تكثر التعنيف وأرفق بي فقد ينبيك عن حالي لسان الحال[(1)]

فسرعان ما خاض الشعر الاجتماعي الساخر[(2)] يقول الأديب أحمد بن ذياب عنه "من بين الشخصيات الفذة والمناضلين الأوائل فيما ينيف عن ربع قرن، ذلك الشاعر الساخر والمصلح الاجتماعي الطموح ، والسياسي الجريء ..."، وهو إذا يتناول آفاق المجتمع وانتقاد الأوضاع بطريقة قاسية صريحة مبينا فيها الفوارق الاجتماعية تبعا لظروف الأفراد التي تجعل من هذا وزيرا وذاك حقيرا:

نفسي تريد العلا والدهر يعكسها بالقهر والظلم إن الدهر ظلام
إن حل عام جديد قمت أسألــه قلي لمـــاذا أتيت أيها العـــام [(3)]

فعندما كان بمدينة بسكرة كان فيها وكيلا شرعيا آخر مخادعا همه جمع المال على حساب بسطاء الناس، وما كان العمودي أن يغفر له طمعه الذي هو سمة اتصف بها العديد من المغرضين وأعوان الإدارة مما فاقم في بؤس الناس فنظم قصيدة عنوانها "أمر دبر ليلا"[(4)].

وعندما عالج قضية الزواج المختلط وثمرته من الأولاد وكيف تكون ومآلها في قالب شعري ساخر وذلك قوله في ابن لصديقه الدكتور سعدان من زوجته الفرنسية يسميه أبوه بـــ محمد الصالح وتدعوه أمه بـــ موريس، واختلفت آراء المسلمين والأوربيين في مستقبل هذا الطفل الذي بدت عليه بوادر الذكاء لكن تعاورت عليه تربيتان مختلفتان.[(5)]

حي الطبيب ولا تنسى قرينته فهو السليمان والمادام بلقيس
لـــه غلام أطـــال الله مدتـــه تنازع العرب فيه والفرنسيس
لا تعذلوه إذا ما خان ملتـــه فنصفه صالح والنصف موريس[(1)]

---

(1) عمر بن قينة: المرجع السابق، ص 190. – انظر الملحق رقم:06، محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص98.
(2) أحمد بن ذياب: "جوانب نضالية من حياة الشهيد محمد الأمين العمودي" ص ص227-230.
(3) محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص 108.
(4)حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص ص 53-54. انظر الملحق رقم:07، حفناوي قصير: الأستاذ الأمين العمودي حياته ونشاطاته المختلفة، ط1،م مزوار، الوادي،2008، ص88-89.
(5) محمد الصالح رمضان:" الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص ص 12-13.
(1) خليفة بن قارة: " الصحفي الذي لم يمت محمد الأمين العمودي 46 عاما بين التناسي والنسيان "، ص39.

وقد غدا الشطر الأخير للتندر وجرى مجرى الأمثال في مثل هذه الأحوال.[2]

وهو يذكر الرجال وينوّه بخصالهم العظيمة ووطنيتهم الفذة الهادفة إلى تغيير الأوضاع المأساوية في الجزائر بسبب الاستعمار وسياسته فيمدح في ذلك الأمير خالد ويظهر نسبه الطيب وفضله الكبير علـــى الجزائر منذ قدومه لها من الشرف، وكيف لا وهو الذي بث روحا جديدة في النفوس الخـــائرة لتجابــه الواقع المرير الذي يعج بالرزايا والأمراض، وفي القصيدة تحت عنوان "الأمير خالد" قـــال العمـــودي في مطلعها:

رجل الجزائر يا عظيم الشـــان أنت الأمير المسلم الحقـــاني
حييت من بطل، تعاظم قـــدره يا زينة الأقوام و الأوطـــان
أهلا بمقدمك، الذي ابتهجت له منا القلوب، ومترل الفرقان
وتباشرت بك أمة، عملـــت بما أوليتها من سابق الاحسان
واهتزت الأرجاء من أقطارنـــا طربا، فعم الخير كل مكـــان
وأغلظت أعداء البـــلاد وشانئا فليخسأ الملعون ذاك الشـــاني
طوبا لنا، ولنا السعـــادة والهنـــا بابن الرسول المصلح المتفاني
يا خالدا أبقيت ذكـــرا خالـــدا يفنى الزمان وليس هو بفـــان[3]

ودل هذا على حسه الوطني الصادق ودعوته إلى الأخذ بنهج ومطالب الحركة الإصلاحية الواعية.

وعندما أقتيد إلى السجن بربروس بعد اندلاع الحرب أوضح حالته كسجين سياسي، وكان جماعة شباب المؤتمر جلهم من باعة السمك يرسلون إلى العمودي وزميله في السجن الشيخ فرحات سمكا، فصور هذا في بيت شعري ساخر فقال:

إن دام هذا الحال يا فرحات لاحوته تبقى ولا حوات

وهو يدل على ظرفية الجزائر الصعبة أثناء الحرب وبعدها.[1]

---

[2] كتب العمودي في هذا المقال لإبراز مدى الحيف الذي لحق بصديقه الدكتور سعدان في هذه الانتخابات المحلية البلدية فذكر:

أثناء الانتخابات البلدية في بسكرة، مجموعتان تعارضتا وتنافستا أنصار البشا آغا ابن قانة، وهو أحد الأعوان الإدارة وقد تسبب أنصاره وأشياعه في القيـــام بأحداث خطيرة أثناء عملية الانتخاب فالناخبون لم يستعملوا الخلوة (المكان الخاص بالناخب) هذا مما أدى إلى المساس بحرية الانتخاب، والمجموعة الثانية هي قائمة الدكتور سعدان وهو من رموز الحركة الوطنية العاملة في الساحة ويجد دعما من رجال الإصلاح وله شعبية واسعة ورغم الاحتجاجات الكبيرة ضـــد هذه التجاوزات الخطيرة لكن الإدارة التعسفية سجلت انتصار أنصار الباشا آغا بن قانة. ينظر: La Défense, N° 145, 16 Avr 1937

[3] انظر الملحق رقم:08، صالح خرفي: المرجع السابق، ص ص 48-49.

[1] حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص 60.

والحقيقة أن معظم شعر العمودي الذي ذكرناه آنفا كان نسجه في معظمه في فترة شبابه، وهو ذو وزن عظيم في ميدان الإصلاح الاجتماعي والسخرية من الأوضاع القائمة التي يعاني منها المجتمع ومازالت نماذج أخرى من أشعاره منسية، وإن كان قد ذكر رفقاءه بعضها.[2]

ورغم أن العمودي عد من شعراء الجزائر الحاضرة وشهادات رفقاءه و نشطاء الإصلاح يقرون بذلك فالأستاذ أحمد بدوي يقول عن شاعريته: ".. لقد كان أديبا مطبوعا يجري مع سليقته في كل ما يكتب أو ينظم مما يدل على أن محصوله من الثقافة وافر.." و محمد صالح رمضان يقول عنه:".. ومن هذه النماذج وغيرها يبدو أن العمودي يترع عن سليقة عربية صميمة وتربية إسلامية أصيلة، وذوق أدبي رفيع..."[3] ، والشاعر محمد الأخضر السائحي يقول عنه: ".. أقول إنه أبرع الأدباء الجزائريين على عهده في صياغة النكتة وسرعة البديهة، وأنه أكثرهم ظرفا وأدقهم ملاحظة.."، وأحمد بن ذياب يقول عنه أيضا: ".. من بين الشخصيات الفذة والمناضلين الأوائل فيما ينيف عن ربع قرن، ذلك الشاعر الساخر، والمصلح الاجتماعي الطموح..."[4] ، ويذكر الدكتور صالح خرفي: "وللشاعر الساخر الأمين العمودي قطعة أخرى في شعراء الجزائر تدل على مدى انطلاقه وتحرر فكره رغم قربه الشديد من الحركة الإصلاحية".

أما العمودي فإنه يذكر عن نفسه: " إني لست شاعرا كما تظن ويظن الذين قرءوا لي شيئا مما نظمته في رثاء حالي وبكائي لما حل بي من مصائب ونكبات لما عصفت بي عواصف الحوادث، وصب عليّ الدهر من أنواع البؤس والشقاء ما حرك لي كل ساكن وأنطقني مرغما"[5]

وإذا كانت المأساة مدعاة للتشاؤم في مواقف فهي حافز على العمل الايجابي في مواقف أخرى وباعث على الاستعجال به والحرص عليه فالعمودي ندب نفسه للدفاع عن الجزائر وشعبها وتقويم أوضاعها عن طريق الشعر والصحافة والخوض في السياسة. [6]

– تطور الشعر الجزائري بعد الحرب العالمية الأولى:

[2] أحمد بن ذياب: "جوانب نضالية من حياة الشهيد محمد الأمين العمودي"، ص 227-230.

[3] محمد الصالح رمضان:" الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص 15.

[4] محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص ص47-51.

[5] محمد الصالح رمضان: " الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص 15.

[6] صالح خرفي: المرجع السابق، ص 47.

إن أبرز ما تمخضت عنه الحرب بالنسبة للجزائريين ذوي الاتجاه العربي الإسلامي، تلك النهضة الفكرية والاجتماعية والتي بدأت مع بداية أول حركة إصلاحية في الجزائر سنة 1925 متأثرة بمبادئ الحركة الإصلاحية التي عرفها الشرق العربي منذ القرن 19م، خاصة مصر التي عرفت استقطابا للأدباء والعلماء، تلك إذا هي المنابع الأساسية لهذه الحركة الأدبية في إذاعتها وتقويمها وتوجيهها لنشطاء الإصلاح مثل: ابن باديس والعمودي وشيوخ جمعية العلماء وغيرهم، وكان الشعر قد أخذ نفسا جديدا ساهمت الصحافة في نشره فوجد إنتاج غزير من الشعر وظهرت في العشرينات أسماء كثيرة تساهم في تغذية الشعر وتؤيد الحركة الإصلاحية ومنه نستشف أن الطليعة التي تأثرت بالمدرسة الشرقية هي التي جسمت انطلاقة الشعر بعد الحرب وعبرت عن معاناة الشعب وحاجاته، بل منها ما قدم دراسة نقدية للشعر العربي وبذلك شهد الشعر الجزائري تطورا كبيرا في محتواه ووظيفته ودوره في الحياة، وقد احتوى كتاب "شعراء" نماذج لفحول الشعراء في هذه الفترة ومنهم شاعرنا العمودي.[1]

وتعتبر هذه الفترة أزهى الفترات نشاطا للحركة وكانت أغزرها شعرا، والشعر الذي ساءه هذا الانحطاط والجمود دعا إلى العودة إلى منابع الإسلام النقية، وقد أثرت المدرسة الإصلاحية السلفية على بقاء طابع المحافظة والتقليد للعديد من نماذج الشعر.[2]

أصبح الشعر خلال فترة ما بين الحربين متعدد الأغراض يتماشى مع الوضع الجزائري ويستلهم وجدانه الجماعي، فكان أن ظهر الشعر الوطني والإصلاحي والاجتماعي والسياسي، كما شهد الشعر تطورا ملحوظا في ناحيته الفنية واكتسب التعبير نوعا من الانطلاق والحيوية.[3]

(1) محمد ناصر: "الشعر الجزائري قبل سنة 1925"، مجلة الثقافة، العدد 48، السنة الثامنة، ذو الحجة-محرم، 1398-1399هـ- ديسمبر 1978، ص111.

(2) صالح خرفي: المرجع السابق، ص47.

(3) محمد ناصر:"الشعر الجزائري قبل سنة 1925"، ص 111.

3- العمودي الوكيل الشرعي والمترجم:

يقول عنه أحمد توفيق المدني: "وامتهن صناعة المحاماة الشرعية بالجنوب والشمال فأشتهر وذاع صيته"[1]، وكان العمودي قد تمكن رغم المكائد أن يجتاز الامتحان وأخذ اقتدارا شهادته كوكيل شرعي[2]، وتولى العدالة بفج مزالة وهي قريبة من قسنطينة، ولم يملأ عين القاضي لقلة خبرته وصغر سنه إذ كان يعهد بكتابة الرسوم وتسجيلها لعون المحكمة وكلما حاول العمودي أن يقوم بذلك صرفه بلباقة وشغله بأمر آخر، وفي ذات يوم رفعت قضية أمام المحكمة طلبت فيها زوجة الطلاق من زوجها لإعساره فحكم لها القاضي بالطلاق، فنظم العمودي قصيدة في ذلك أعجبت القاضي الذي أصبح يجله ويعرف قيمته[3].

استقال العمودي من العدالة وعمل مترجما فكان مساعد الترجمان الشرعي لبلدة "برنيل" "وادي الماء"، وانتهى به المقام أخيرا بمدينة بسكرة، حيث أصبح وكيلا شرعيا وكان الإقبال عليه عظيما، حيث أنه يدافع في القضايا العدلية للمحاكم الشرعية لمدينتي باتنة وبسكرة، وكثيرا ما يترل ضيفا بالقنطرة على أصدقاءه وكان بعض الناس يحتاجه في الوكالة وبعضهم في الاستشارة أو الوساطة[4]، وبعد تأسيس جمعية العلماء انتقل إلى العاصمة وفتح مكتب بها كوكيل شرعي ونتيجة لصيته وخبرته اختير رئيسا لجمعية الوكلاء الشرعيين، ونتيجة لنشاطه المعارض للسياسة الاستعمارية أبعده زملاءه عن هذا المنصب وأوقفته الحكومة عن العمل كوكيل شرعي 06 أشهر وأمرته بالانتقال إلى آفلو، فاستقال من الوكالة وتفرغ إلى العمل الصحفي وجريدة الدفاع.[5]

لقد تحدثت الأوساط الأدبية عن أدبه وعن فصاحته النادرة باللغتين العربية والفرنسية، وبعد أن تولى العدالة بفج مزالة لم يطب له البقاء في المحاكم الشرعية، فاستقال واشتغل بالترجمة فكان مساعدا للترجمان الشرعي ببلدة برنيل، لكنه سرعان ما تركها بعد أن ضاقت نفسه الطموحة، فانتقل إلى بسكرة

---

(1) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 356.

(2) محمد الطاهر فضلاء :"محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، ص ص5-25.

(3) حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص ص 49-50.

(4) محمد الصالح رمضان: "الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص11

(5) حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص56.

ومارس المحاماة ونشط في الصحافة[1]، حيث أكسبته ثقافته وخبرته ومعاشرته للأهالي الذين لازمهم في قضاياهم ومرافعاقم إحاطة واسعة بالواقع الاجتماعي الصعب الذي كان يعيشه المجتمع الجزائري.[2]

وقد قام العمودي خلال فترة عمله هذه بالترجمة الفورية المباشرة بين المواطنين وأعوان السلطة والإدارة، وكان الترجمان الشرعي يطلب منه فرنسة المطالب والشكاوى والعقود وغيرها التي يتقدم بها المواطنين.[3]

وعندما تأسست جمعية العلماء انتقل إلى الجزائر العاصمة واختير أمين عام للجمعية نتيجة لقدرته ومعرفته الجيدة باللغة الفرنسية[4]، قال عنه الشيخ عبد الحميد بن باديس عندما عزم وفد المؤتمر قاصدا باريس لتقديم المطالب: " لا أرضى بغير العمودي ترجمانا لي، فهو الذي يستطيع تبليغ أفكاري وترجمة كلامي إلى المسؤولين الفرنسيين، وينقل إليّ كلامهم بأمانه وإخلاص، فالأمين العمودي لساني الأمين الذي لا أبغي به بديلا".[5]

وحسب ما ذكره حمزة بوكوشة أنه لما سجن أثناء الحرب ترك وراءه عائلة ليس لها من يعولها وقد ساءت حالها فاضطر إلى مهادنة العدو، وتعهد بترك السياسة وأن يترجم مقالات من الفرنسية إلى العربية لتنشر في نشرة أيام الحرب واسمها "الدليل"، ويقول عنه محمد الصالح رمضان بأنه بارع في الترجمة بالعربية والفرنسية.[6]

---

(1) حمزة بوكوشة:"شخصيات منسية"، ص 52.

(2) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، مرجع سابق، ص 117.

(3) انظر الملحق رقم:09، محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص 91-93.

(4) بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج1، دار المعارف، الجزائر، 2006، ص 426-427.

(5) محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص ص72-73.

(6) محمد الأخضر عبد القادر السائحي: نفس المرجع ، ص ص74-75.

الفصل الثاني

العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع

المبحث الأول: العمودي عضو مؤسس لجمعية العلماء

المبحث الثاني:العمودي ومشاريع فرنسا في الجزائر خلال الثلاثينات

المبحث الثالث: العمودي والمؤتمر الإسلامي

الفصل الثاني: العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع

المبحث الأول: العمودي عضو مؤسس لجمعية العلماء

عرفت الجزائر يقظة عامة شملت الفترة التي سبقت تأسيس جمعية العلماء ومست مناحي الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قال الشيخ الإبراهيمي: "بعد شعور الأمة بسوء الحال والشعور بالفساد وهو أول مراحل الإصلاح"، وفي هذا المناخ أراد العلماء ذوي الإتجاه الإصلاحي أن يلعبوا دورا نشيطا على غرار الحركات والمؤسسات الجزائرية العاملة في ذلك الحين، ففكروا منذ سنة 1924 في إنشاء جمعية دينية تجمع شملهم وتوحد جهودهم لكن هذا المشروع لم ينفذ واقعا إلا بعد سنوات نتيجة للصراع الذي كان بين الإصلاحيين والمحافظين[1] إن إنشاء جمعية كان ضرورة لتنظيم جهود علماء الإصلاح في هيئة لها نشاطها على مستوى القطر الجزائري بعد أن مثل الإصلاح رواد وأعلام مثل صالح بن مهنا وعبد القادر المجاوي وعبد الحليم بن سماية[2].

وكان العمودي الرجل الكاتب والمصلح الاجتماعي أحد أعلام هذه الجمعية التي عرفت من برنامجها في مقال كتبه الشيخ ابن باديس حينها في جريدة المنتقد، العدد الأول ومنه: "نحن قوم مسلمون جزائريون في نطاق مستعمرات الجمهورية الفرنساوية ولأننا مسلمون نعمل على المحافظة على تقاليد ديننا التي تدعو إلى كل كمال إنساني، تقاوم كل معوج من الأخلاق وفاسد من العبادات، ونحارب على الخصوص البدع التي أدخلت على الدين الذي هو قوام الإخلاص فأفسدته، ننتقد الحكام والمديرين والنواب والقضاة والعلماء وكل من يتولى شأنا عاما"[3]، لأول مرة في تاريخ الجزائر تنظم حركة إصلاحية دينية تهدف إلى إيقاظ المجتمع الجزائري أساسه التمسك بثوابته ومقوماته الوطنية وقد تجمعت هذه الحركة حول صحيفة "المنتقد" لتحقيق الإصلاح ومقارعة الطرقية (اعتقد ولا تنتقد)[4]، فما هو دور العمودي في إنشاء جمعية العلماء ومواقفه الإصلاحية فيها ؟.

---

(1) عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص99 .

(2) محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص ص 109-130.

(3) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص119.

(4) محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص: 86 .

لقد دعا العمودي مع نشطاء الإصلاح إلى إنشاء تنظيما فاعلا يقوم بمهام إصلاح حالة الأمة المسلمة في الجزائر ويقوّم الوضع المادي والمعنوي للشعب الجزائري والعمودي أثبت مشاركاته في تأسيس جمعية العلماء ثم في صياغة قراراتها وتنفيذها والدفاع عنها خاصة في جريدته الدفاع[1].

تأتي سنة 1924 حيث تم اللقاء بين الشيخين ابن باديس والإبراهيمي وإتفق على تأسيس جمعية باسم "الإخاء العلمي" وهذا الاسم الذي اقترح أيضا لإنشاء جمعية من طرف جماعة منهم ابن باديس حيث تم تدارس برنامج العمل المشترك وكلف الإبراهيمي بوضع القانون الأساسي لكن جملة من الظروف والأسباب أخرت إنشاءها منها الدعوة التي تزعمها العقبي العمودي و الزاهري ضد الطرقية ورجالها[2].

ومع بداية الثلاثينات أخذت فكرة إنشاء الجمعية تتجسد وتتضح ملامحها ومعالمها وكانت جريدة الإصلاح لصاحبها الشيخ العقبي تدعو وتحث على ذلك والعمودي كتب مقالا عنوانه الحركة الإصلاحية في جريدة الإصلاح العدد 4 داعيا إلى ضرورة التسريع بتأسيسها لدفع وتنشيط النضال، ففي سبتمبر من سنة 1930 عرض العمودي رؤيته في مقال كتبه في هذه الجريدة رسم فيه ملامح وخصائص جمعية دينية تجمع شتات علماء الجزائر وتوحد الأرضية الصلبة للتصدي للمؤامرة الكولونيالية الهادفة لبقاء الاحتلال والاستغلال، وتقدم العمودي بهذا الاقتراح بناء على طلب الشيخ الصوفي (اسم مستعار) وهو صاحب المبادرة بضرورة تأسيس جمعية وترك أمر تحديد الملامح التنظيمية والقانونية وكذا كيفية تسييرها إليه، يقول العمودي: "نحن بلا ريب ولا خلاف أمة دينية قبل كل شيء وما سبب انحطاطنا وتقهقرنا إلا انحرافنا عن الدين الصحيح ومخالفتنا لتعاليمه الصحيحة والإعراض عن تطبيق قواعده الصحيحة وكوننا أمة دينية قبل كل شيء وكون سبب انحطاطنا في أمور ديننا والإصرار على فعل ما ينهي عنه، حقيقتان متفق عليهما جميع العقلاء والبصراء، الذين لهم إطلاع على أحوالنا والإلمام بالوسائل والشؤون التي تتعلق بنا"[3]، ويجيب بذلك العمودي عن بيان واضح ينم فعلا عن فهم بين وسليم لواقع الجزائر وهو يعرف

---

(1) نور الدين ثنيو: "محمد الأمين العمودي والإصلاح الوطني مظاهر من جهوده الإصلاحية"، الندوة الفكرية الرابعة محمد الأمين العمودي، الوادي، 30 أفريل- 03 ماي 1991، ص11-12 .

(2) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ج1، ص ص 165-166 .

(3) الإصلاح: عدد 14، 25 سبتمبر 1930، ص ص 119-120 .

الأمة الجزائرية بأنها أمة دينية جزء من محيطها العربي الإسلامي الذي تأخر بسبب الابتعاد عن العقل والنقل والعلم والدين[1]. ويضيف العمودي في نفس المقال "تلك هي الفوضى بعينها ولا أعلم ضررا أكثر ولا مصيبة أعظم على الإسلام والمسلمين من الفوضى في الدين ولا طمع في إصلاح هذه الأمة والنهوض بها إلا بعد أن يعود الإسلام إسلاما واحدا وأن تحسم مادة الفروع التي فرعتها تلك الطوائف ولا سبيل إلى إدراك هذه الغاية الجميلة إلا تأسيس جمعية دينية، تكون لها اليد العليا والكلمة الفاصلة في جميع المسائل التي لها مساس بالدين والعقائد والأحكام وغير ذلك."، وهو يدعو إلى أن يكون في الجسم الجزائري تنوعا لا تضاد واختلافا لا خلافا والحل الوحيد هو الرجوع إلى الإسلام الصحيح وأصوله المتينة وإنشاء إطار ديني يجمع فسيفساء وعلماء الأمة الجزائرية ، وأي فهم مشوه للدين الإسلامي يؤدي لا محالة إلى تشتت الأمة وضياعها وإن هذه الصفة هي التي تعيشها الجزائر وبناء عليه تبرز المقارنة لدى العمودي كالآتي: كيف يعيش المسلمون وضعا منحطا رغم درايتهم أن آية ذلك هو ابتعادهم عن أحكام الدين الإسلامي وهو الدواء الوحيد الذي لهم به إزالة لذلك الداء الأقبح[2].

والعمودي يرى أن مكمن الداء يكون كبيرا إذ بدأ بالنخبة المثقفة التي لها تأثير واسع على العامة "إن مرد الداء كله إلى تشرذم المسلمين إلى طوائف وشيع، فكل فئة تفهم الدين على شاكلتها وتحارب في ذات الوقت الآخرين اعتقادهم، ولا يجري هذا على مستوى العام من الذين لم يتلقوا مبادئ الدين وعلومه وإنما على مستوى النخب وهو عين البلاء.."[3]،والجمعية التي تجمع التيارات والمذاهب الدينية المختلفة إصلاحيين ومحافظين سنة و إباضية .. تكون دينية صرفة شكلا ومضمونا ووظيفة ومنهجا وهدفا..[4]، وهو يرى أن الإسلام هو جوهر الأمة الجزائرية ماضيها وحاضرها ومستقبلها

و يقول العمودي "إن فوضى العامة السائدة تابعة لفوضى العلماء الذين هم في نظر العقلاء بمترلة الرأس من الجسد والراعي من الرعية على أن أنجع علاج لهذا المرض الفتاك، جمع كلمة العلماء المفكرين وتأسيس جمعية منهم وتحت إشرافهم، هدفها إسداء النصائح الدينية للعموم بعد تمحيصها وإجماعهم

(1) نور الدين ثنيو: "محمد الأمين العمودي والإصلاح الوطني مظاهر من جهوده الإصلاحية"، ص 13 .
(2) الإصلاح عدد 14، 21 سبتمبر 1930، مرجع سابق .
(3) الإصلاح العدد 14، نفس المرجع.
(4) نور الدين ثنيو: "محمد الأمين العمودي والإصلاح الوطني مظاهر من جهوده الإصلاحية"، ص 14 .

عليها، وتأديب كل من شذ عنهم ممن يمتهن مهنتهم الشريفة"[1]، والعمودي يبسط الشروط الواجب توافرها في الذين يحضرون الاجتماع " أن يكون من ذوي علمية وغيرة دينية وشهامة وطنية"، وأن الغرض الذي تأسست من أجله الجمعية محددا واضحا وعند انعقاد المؤتمر الديني هذا يوضع القانون الأساسي لها ويعيّن لها هيئتها الإدارية، ويجب حصر النقط التي يكون لها النظام والبحث والحكم البات فيها، .بمعنى وضع حدا فاصلا بين الإسلام الصحيح السليم والإسلام الدخيل العقيم، يقول العمودي: "وأعظم نقطة كما لا يغرب على بال كل مسلم هي وضع حد بين الإسلام الصحيح والدخيل في أصول الدين وقواعده" ويكاد يكون ما كتبه العمودي إظهار ملامح هذه الجمعية ووظيفتها[2].

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم الثلاثاء السابع عشر من شهر ذي الحجة 1349 الموافق للخامس من مايو سنة 1931 بالجزائر العاصمة، وقد شملت 72 عالما وشيخا جزائريا مثلوا أنحاء مختلفة من البلاد وذوي اتجاهات دينية، وكان فيهم المصلحون وفيهم المحافظون[3]، واتخذت المحل الثقافي الإسلامي "نادي الترقي"[4]، مقرا لها تعقد فيه اجتماعاتها وتقيم مؤتمراتها السنوية وتمارس منه نشاطها وحازت على رخصة الاعتماد من عمالة الجزائر في 22 ماي 1931[5]، كان الاجتماع الأول صبيحة يوم الثلاثاء بصفة جمعية عمومية لدفع القانون الأساسي وعينوا للرئاسة المؤقتة الشيخ أبا يعلي الزاوي وللكتابة الأستاذ العمودي ودل هذا على الثقة والمقدرة لأنهما خريجا المدرسة الفرنسية الإسلامية ووافق عليه الحضور، وفي مساء ذلك اليوم تم انتخاب الهيئة الإدارية عن طريق الاقتراح فتمثلت:

- عبد الحميد بن باديس رئيسا، وانتخب غيابيا وحضر جلسة يوم الخميس وعرضت عليه الأعمال السابقة فوافق عليها.

---

(1) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ج1، ص 178.

(2) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي، ص ص 120-121 .

(3) إن هذه المجموعة ضمت رجالا لهم نفس الثقافة، فالبشير الإبراهيمي خريج مدرسة دمشق والطيب العقبي الصحفي البارع في المدينة المنورة ومبارك الميلي المؤرخ الجزائري الذي أرخ للتاريخ الوطني والعربي التبسي ومحمد خير الدين التاجر البسكري والأمين العمودي الوكيل الشرعي والصحفي، إضافة إلى ذلك عدد كبير من شيوخ الزوايا وعلى رأسهم الشيخ بن عليوة. ينظر: Mostéfa Haddad: L'emergence de L''Algerie moderne,T1, 1ere édition, I.Guerfi Batna, 2001, P 154

(4) نشأ نادي الترقي على يد نفر من الجماعة الصالحة المصلحة في سنة 1345 هـ ، 1926 م وانتخب السيد محمود بن ونيش رئيسا له فكان مجمعا للعلماء العاملين على محاربة الآفات الخلقية والتغريب وكل ما ينشره الاستعمار من رذائل في الوسط الجزائري المسلم. (أنظر محمد علي دبوز: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر ، 1391-1971، ص 93.

(5) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي، ص 36 .

- محمد البشير الإبراهيمي نائب له.
- محمد الأمين العمودي كاتبا عاما للجمعية.
- الطيب العقبي نائبه.
- مبارك الميلي أمينا عاما للمال.
- إبراهيم بيوض نائبه.
- المولود الحافظي عضو مستشار.
- مولاي ابن الشريف عضو مستشار.
- الطيب المهاجي عضو مستشار.
- السعيد اليجري عضو مستشار.
- حسن الطرابلسي عضو مستشار.
- عبد القادر القاسمي عضو مستشار.
- محمد الفضيل اليراتني عضو مستشار(1).

وقد اشتمل القانون الأساسي(2) على أربعة وعشرين فصلا تتضمن أهداف الجمعية واتجاهاتها(3) ووسائل عملها ومنهجها الإصلاحي والتنظيمات المالية والإدارية، كما اشتملت على الأساليب التي تتبعها في معالجة القضايا المستجدة على الصعيد الوطني بين الأعضاء وقد نص القانون الأساسي على محاربة الأمراض الاجتماعية مثل: الخمر والميسر والبطالة والفجور، بعد أن حدد الشكل القانوني للجمعية وأضفى عليها الصبغة الدينية والأدبية ونص على إبعادها من خضم السياسة وبجانب هذا القانون وضع

(1) Charles Robert Ageron : Histoir de L'Algerie contemporaine 1871-1954, tome 2, 1 édition, presses universitaire de France, Paris, 1979, P P 323-328.

انظر الملحق رقم10: صورة للعمودي مع أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

(2) يقول الإبراهيمي "وضع هذا القانون على قواعد من العلم والدين لا تثير شكا ولا تخيف...".

(3) ولقد ضمت الجمعية في عضويتها اتجاهات مختلفة ويبدو أن إدخال رجال الدين المحافظين كان مجرد تكتيك ويتضح ذلك من أن المناصب الهامة في الجمعية قد شغلها الاصلاحيون أما رؤساء الزوايا كانوا يمثلون ست طرق هامة في الجزائر فإنهم كانوا أعضاء مستشارين فقط. ينظر عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص 102.

للجمعية لائحة داخلية تشتمل على مائة وسبع وأربعين مادة تنظم علاقتها مع غيرها من الجمعيات والأحزاب وتحدد مهام الأعضاء فيها.[1]

وقد أوضح الشيخ ابن باديس دعوتها ورسالتها في مقال كتبه في جريدة البصائر تحت عنوان "دعوة جمعية العلماء المسلمين والجزائريين وأصولها[2]".

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعية الدينية الموحدة كما رسمها ووضعها العمودي كالآتي:

- جمعية العلماء : هي جمعية دينية.
- جمعية العلماء : تبنت هيئة إدارية هي المجلس الإداري الذي ضم 13 عالما إصلاحيا ومحافظا.
- جمعية العلماء : تبنت قانونا أساسيا ونصت في بنوده على تصفية ما شاب الدين الإسلامي النقي من شوائبه وبدع وخرافات[3].

وحقيقة الأمر إن تحقيق أمل وحدة علماء الأمة كان ضعيفا لو لا الواقع المرير الذي كانت تعيشه الأمة الجزائرية والواقع أثبت بما حدث أن انضمام رجال الطرق الصوفية إلى الجمعية عند تأسيسها كان مؤقتا ولتحقيق أغراض وأهداف لم تكن غائبة عن رجال الإصلاح[4]، وفي الاجتماع العام الذي انعقد في 24 ماي 1932 حيث تأكد رجال وشيوخ الزوايا لا يخدم أغراضهم الآنية والمستقبلية وهكذا انشطرت الجمعية إلى جمعيتين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت رئاسة الشيخ ابن باديس وعضوية المصلحين وجمعية علماء السنة الجزائريين[5]، ووضعت تحت رئاسة الحافظي وعضوية المحافظين والطرقيين التي أعلن عنها يوم 15 سبتمبر 1932[6]، ومنه انطلقت جمعية العلماء تسعى سعيا حثيثا موظفة جميع الإمكانيات والوسائل المتاحة لنشر الوعي والتعليم والتصدي لسياسة فرنسا وأعوانها ويمكن القول أن

---

(1) عبد الكريم بو الصفصاف: نفس المرجع، ص ص 104-105 .

(2) صحيفة البصائر : العدد 71، السنة 2، جوان 1934 - أنظر محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص 112-114 .

(3) نور الدين ثنيو: "محمد الأمين العمودي والإصلاح الوطني مظاهر من جهوده الإصلاحية"، ص 15 .

(4) عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص 106-108.

(5) وكانت تدعو إلى أهداف مماثلة تقريبا لأهداف جمعية العلماء وهذا بالنظر النصوص القانونية، وكانت معادية لحركة الإصلاح وأصدرت جريدة الإخلاص في 1932/12/14، عندما فشلت هذه الجمعية في أداء المهمة المناطة بها حلت في نوفمبر 1935، ينظر علي مراد : المرجع السابق، ص ص 173-174.

(6) Charles Robert Ageron : Histoir de L'Algerie contemporaine 1871-1954, tome 2, .Op, cit, P P: 329-330.

هذه الوسائل قد خضعت للظروف رغم أنها ظلت في جوهرها واحدة وهي المسجد والمدرسة والنـــادي والصحافة، فالمسجد كان للوعظ والإرشاد لفهم الدين الإسلامي وتعاليمه الصحيحة، المدرسة كانـــت لتربية وتعليم النشء والجيل الجديد الذي هو أمل الأمة في دحض الاستعمار، النادي لنشر الوعي والتعليم العربي الإسلامي عن طريق الدروس والمحاضرات والمســـامرات والمســـرحيات والأشـــعار والأناشـــيد، والصحافة كانت لنشر المبادئ والأهداف والدعوة إلى اليقظة، والدفاع عن الجمعيـــة ضـــد أعـــداءها المتربصين بها سواء كانوا من الإدارة ورجال الطرق والإدماج، وقد أضيفت إلى ذلـــك خـــلال فتـــرة الثلاثينات وسائل أخرى مثل الاحتجاج والمقابلات وإرسال الوفود والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة وغيرها[1]، والمشاركة في المؤتمرات التي كانت تعقد على الصـــعيد الجزائـــري وأبرزهـــا المـــؤتمر الإسلامي الجزائري الأول والثاني بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم[2].

كانت الحركة الإصلاحية تعبير صادق عن الحاجات الملحة للمجتمع الجزائري في مـــا يتصـــل بالنشاط الثقافي والعلاقات الاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية والأحوال السياسية ممـــا يجعـــل الحركـــة الإصلاحية التي عبرت عنها جمعية العلماء بعمق وأصالة بمثابة مشروع مجتمع يقوم على إحيـــاء القـــيم الحضارية ويهدف إلى تجديد النظرة إلى الحياة بعد أن عرف الشعب الجزائري منذ فترة طويلة جمودا ثقافيا وتراجعا حضاريا من هذا المنطلق تصبح الحركة الإصلاحية الجزائرية من خلال واقع جهود جمعية العلماء ضرورة تاريخية وظاهرة صحية حاول الشعب من خلالها تجاوز واقعها المأساوي.

وفي هذه الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر منذ 1931 وإلى 1956 مر عمل جمعية العلماء الإصلاحي وجهدها التربوي بأربع مراحل غلب على كل واحدة منها طابع خـــاص فالمرحلـــة الأولى (1931-1935) أثبتت الجمعية خلالها ذاتها على الساحة الجزائرية ووضعت أسس دورها الإصلاحي والتعليمي ، المرحلة الثانية تنتهي سنة 1945 جمعت فيه العمل الإصلاحي مع النضال السياسي ، المرحلة الثالثة عادت فيها لتؤكد على العمل الإصلاحي التربوي وتنتهي الأخيرة باندماجها في العمل الثوري [3].

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ج3، ص 95 .

(2) ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 252 .

(3) ناصر الدين سعيدوني: منطلقات وآفاق مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإســـلامي، بـــيروت، 2000 ص ص: 220 – 224 .

العمودي نشاطه ودفاعه عن جمعية العلماء

عرفنا أن سنة 1931 شهدت ميلاد جمعية العلماء التي تقلد فيها العمودي منصب أول كاتب عام لها (1931-1935) لما له من السبق في معرفة اللغتين العربية والفرنسية ولما له من الخبرة في أساليب الترجمة منها وإليها، كم كان العمودي مخلصا في أداء ما أنيط به من مهمة لتنشيط وتحديد العلاقة بين الجمعية و الأمة وبينها وبين الإدارة والحكومة العامة، من بعد انتقاله من منصبه كأمين عام للجمعية ووثوق العلاقة بينه وبين العقبي التي شابها شيء من الدخن في أواسط الثلاثينيات وقد استمرت ودية بعد الانتقال من بسكرة إلى العاصمة. [1]

والعمودي كان من القلائل الذين دخلوا ميدان السياسة، وكان حينها يضطلع بمهمة الكاتب العام للجمعية، فقد كتب في الصحف الإصلاحية مقالات سياسية نقدية للوضع الجزائري وأسس جريدة الدفاع سنة 1934 وكان من أبرز أقلامها وقد دافعت عن الجمعية والحركة الإصلاحية، وقد تألفت لجنة إدارية مكونة من الشيوخ ابن باديس و الإبراهيمي و العمودي و العقبي و الميلي و بيوض ورغبة منهم في تفعيل النشاط و تجنب الصدام مع الإدارة، صرحت الجمعية بأنها ليست سياسية و أنها تريد أن تكون مهمتها الإرشاد الروحي و التربوي .[2]

كان العمودي من أقطاب النهضة الوطنية التي عرفتها الجزائر عقب الحرب العالمية الأولى و إلتف حول الصحافة الإصلاحية "المنتقد، الشهاب، الإصلاح" مع جماعة الإصلاح"بن باديس، الإبراهيمي الميلي ، محمد العيد، الزاهري، التبسي" و أعطى هؤلاء دفعا كبيرا للنهضة، وكان العمودي يرى أنه لا يمكن فصل مصير الإسلام عن مصير البلاد والجزائريين، كتب العمودي مواضيع بالغة الأهمية لم تكن مطروقة في الصحافة الإصلاحية خاصة قبل المؤتمر الإسلامي الأول، خاصة أن الجمعية فرضت طوقا عن نفسها بعدم ممارسة السياسة [3]، وهذا بخلاف التيار الإدماجي والوطني.

---

[1] محمد الطاهر فضلاء : "محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، ص ص 05-25.

[2] محفوظ قداش و الجيلالي صاري: المرجع السابق, ص 26.

[3] تنص المادة الثالثة من القانون الأساسي للجمعية أن كل معاطاة للسياسة أو أي تدخل في قضية سياسية ممنوعة منعا باتا في الجمعية. ينظر: Mostéfa Haddad: Op cit, P P169-170.

وكانت القضية السياسية الجزائرية قد نوقشت خاصة من زاوية التجنس، وكان الشعب يرفض رفضا باتا أن يصبح فرنسيا مسيحيا وأظهر رجال الإصلاح والنهضة الجزائرية التناقض بين الإسلام والتجنس حيث يصبح خاضعا للقانون المدني الفرنسي لا القانون الإسلامي ويصرح حينها العمودي بأنه يعارض التجنس الفردي وأدان المتجنسين[1] وأيده في ذلك العقبي وينشر العمودي مقالا ضافيا يهيب فيه برجال الإصلاح لمعالجه هذه القضية بصفة جماعية لا فردية " بل يجب عليهم أن يبحثوا في التجنس ولياقته وحليته أو حرمته ومنافعه ومضاره من حيث تعميمه وتطبيقه على سائر الشعب"[2]

في مقالات عدة نجد العمودي مدافعا عن جمعية العلماء كجهاز تنظيمي وعلى أعلامها وشيوخها من السهام الجارحة التي شنتها الإدارة و أعوانها، ففي مقاله العلماء و السياسة يقول[3] :" أن العلماء يتهمون بالاشتغال بالسياسة و الخروج عن دائرة البرنامج الديني الذي رسمته لنفسها.

كانت هذه التهمة من طرف الإدارة و أتباعها للحد من نشاط العلماء و القضاء على الجمعية وهو يذكر حادثة وقعت في 1932 بإدعاء أحد شيوخ المديرية الرسمية أن الإسلام لا يتجاوز عتبة المسجد وهي فكرة اعتقد بها بعض المثقفين و النشطاء في الحركة الوطنية دون فهم لكنهها وخطرها.

و الشيء الآخر تأويل الأعمال الخيرية التي يقوم بها العلماء من أجل الوطن و الأمة كفتح المدارس و نشر العلم و تقديم المساعدات بأنها تدخلا في شؤون السياسة و انتهاك لحرمة الدين.

ونحن نرى (العمودي) أن العلماء هم أولى الناس عامة و خاصة باقتحام ميدان معركة التغيير والنضال وكشف الأمراض التي يعاني منها المجتمع و مساوئ الإدارة وبدع الطرق وجمودها وعليها أن توظف أجدى الوسائل و أثمرها لتحقيق الإصلاح.

وهو يدعو إلى وحدة صف العلماء و العاملين في نطاق الحركة الوطنية ويأسف على أن جماعة من النشطاء يبتعدون عن العلماء و يتعللون بعلل واهية وهذا ليس في صالح الأمة و الوطن الجزائري.

---

[1] محفوظ قداش و الجيلالي صاري: المرجع السابق, ص 25.

[2] العمودي: "التجنس والتفرنج" الإصلاح العدد 6, 24 أكتوبر 1929. نقلا عن ابن العقون المرجع السابق, ص ص 168-169.

[3] la Défense, N° 137, 19 fév 1937 انظر الملحق رقم:11

وهو يثبت قاعدة أصيلة الترابط بين الجزائر والشرق العربي وتأثر الجزائر بحركة النهضة التي شهدها الشرق وبين أيضا أن الطبقة المثقفة هي التي تقود الجماهير للخروج من ظلمتها العاتمة ويحدد نطاق نضالها إذ يقول : "هم طبعا أحق من كل أحد بإرشاد الأمة وتهذيبها وتربيتها والدفاع عن حقوقها ومصالحها إذا اقتضى الحال ذلك, لماذا يستنكر على علمائنـــا ما هو حق معترف به لزملائهم في سائر الأوطان الأخرى ؟ بودنا لو يوجد عندنا رجل يجيبنا جوابا منطقيا عن هذا السؤال."

هذا المقال واضح العبارة و الدلالة ونموذجا يدافع فيه العمودي عن الجمعية و يتحدى ويتصدى إلى الأيادي السوداء و الحمراء التي عبثت بمصير الجزائر و شعبها.

وحقيقة الأمر أن العلماء وإن أعلنوا في القانون الأساسي أنهم لا يحبذون العمل في ميدان السياسة غير أن مواقفهم و كتاباتهم كانت تثبت غير ذلك، إذ أنها شاركت في الحياة السياسية حيث أن الجمعية قامت بحركة نشيطة دعت فيها إلى مقاطعة البضائع اليهودية ومحاربة فكرة منح الجنسية الفرنسية للجزائريين ففي مقال سياسي نشرته الشهاب في عدد جويلية 1935 أن الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا الجنسية الفرنسية و لن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم إلا إذا أخذوا الجنسية، إنهم يفضلون الموت في فقر وفي جهل محرومين من كل شيء ، عميان لا يتكلمون فذلك أحسن لهم من العيش بعد التخلي عن هويتهم الإسلامية، إن التنكر للقوانين الإلهية من أجل التمتع في الدنيا والحصول على الجنسية يعتبران جريمة نكراء، وكانت سياسة العلماء قائمة على المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية دون التخلي عن الأحوال و الجنسية الإسلامية الجزائرية [1]، إن إدانتهم القاطعة للتجنس هي التي جرت بصفة خاصة عداء الإدارة للعلماء فبالنسبة لتوفيق المدني التجنس يعني التخلي عن الجنسية و اللغة و نبذ التاريخ و التقاليد الأصلية و تبني جنسية فرنسية دخيلة كما أن ابن باديس أدان من كانوا يتخلون عن خصوصيتهم القومية و الإسلامية و نعتهم بالمرتدين، كان ذلك حدثا سياسيا هاما [2].

---

(1) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر ، مرجع سابق، ص 252.

(2) كما كان العلماء معارضين للتطبيع و الإدماج مع المستعمر وهو بمثابة خطة لانتزاع هوية الجزائر الإسلامية العربية فجريدة " LES VOIX DES HUMBLES" نشرت في 4 سبتمبر 1930 " إن رئيس جمعية الإدماج وأتباعه تعرضوا للاهانة و الاحتقار من قبل الفرنسيين فكانوا ينظرون إليهم على أنهم بشر من الدرجة الحضيض (الثانية) فأحد العلماء أخذ هذه الحادثة كدليل قاطع على أن الإدماج مع المستعمر لا يجدي نفعا و هكذا كتبت جريدة الشهاب أن الجزائريين فخورون بجذورهم وقد هاجموا الأصوات الداعية لتمجيد أوروبا. ينظر "by B. Saadalla: " The Algerian ulamas

و تمكن العلماء بين 1930- 1945 من فتح زهاء سبعين مدرسة، وقد نافست هذه الثقافة العربية الثقافة الفرنسية كما أن النشاط الثقافي والديني ساهم في توعية الشعب وتذكية حسه الوطني وإحياء التراث الحضاري العربي الإسلامي في الجزائر، ومثّل هذا عملا سياسيا تجاوز الإطار الثقافي والديني الذي التزمت به الجمعية رسميا في قانونها الأساسي[1].

وفكرة الكيان الجزائري عرضها الشيخ ابن باديس على الملأ وهو طرح سياسي، وقد قال بأن الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض، بل أنه كان يخطط لإعلان استقلال الجزائر وكيف لا والجمعية رفضت تأبيد فرنسا في هذه الحرب.

إن كتابات ومقالات رجال الإصلاح كانت تبرز المواقف السياسية من ذلك كتابات الميلي والمدني عن تاريخ الجزائر فكتاب تاريخ الجزائر لمبارك الميلي الذي صدر في سنة 1932 و الذي كان موجه للشباب وعامة الشعب الجزائري كان لدعم الشعور الوطني و القومي لدى الجزائريين[2].

وكان الإصلاح الديني و الاجتماعي يستأثر باهتمامات الكثير من الكتاب رغم أن حيزا من المقالات الصحفية كانت تتحدث عن قضايا الوطن العربي و الإسلامي، إن مطالبة العلماء بجعل اللغة العربية رسمية إلى جانب الفرنسية أخذ منحا وطابعا سياسيا، وكان شعارهم في المدارس " الإسلام ديني والعربية لغتي و الجزائر وطني " ومن هذه العبارة يتضح أن حركة العلماء كانت إسلامية عربية، وكانت متعاطفة مع الحركات السياسية منددة بالاستعمار والظلم و الاضطهاد وبرز ذلك خاصة في كتابات المدني و أبي يقظان.

إن الإدارة التي توجست خيفة من نشاط الجمعية فبعد أن مزقت صفها تحت رعاية الحاكم العام السيد كارد "GARDE" احتدم التوتر بينهما خاصة بعد صدور منشور ميشال المؤرخ في 16 فيفري 1933 و الذي طلب فيه الأمين العام لولاية الجزائر من جميع المسؤولين أن يمنعوا أنصار جمعية العلماء من القيام بأي نشاط ثقافي سياسي أو ديني، وصودرت صحف الجمعية، وجاءت مظاهرات أوت

(1) محفوظ قداش والجيلاني صاري: المرجع السابق, ص ص 26 – 27.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3, ص ص 91 – 92.

1934 ضد اليهود التي أثبتت وطنية الجمعية وتمتعها برصيد سياسي قوي فصدر مرسوم رينيه يوم 30 مارس 1935 الذي يمنع القيام بأي مظاهرات تمس بالسيادة الفرنسية[1].

وقد كتب العمودي مقالات مطولة في جريدة الدفاع ترصد هذه الأحداث و هذه نماذج منها دل على أنه سخر قلمه دفاعا عن الجمعية و علمائها و الجزائر و شعبها: "النوايا الحقيقية للإدارة الجزائرية أصبحت منذ الآن معروفة فإن تواطأ منتخبينا من كل الأطياف فلنضاعف نشاطنا إذا كنا نريد إنقاذ القليل من الحرية و الكرامة التي تبقت لنا، ما نطلق عليه اليوم ليس إلا تكرار للذي سبق عرضه في عددنا الأخير في طبعتنا الخاصة 27 ماي 1934 لكن هذا التكرار حسب رأينا مهم لأنه من شأنه أن يدل على الخطورة القصوى للإجراءات التي تهددنا ولابد من مضاعفة النشاط واليقظة من أجل إيقاف تحقيقها، لم نعد نجهل مفهوم النيابة الذي يملكونه ولا أهدافه النيابية وما هم قادرون على فعله، يتحولون إلى متواطئين مع الذين سلبوا حرياتنا, نوابنا الماليين لم يخرجوا من نطاق دورهم المنوط بهم.

نطبع في هذا العدد تقرير المناظرة التي حدثت في المقاطعة العربية بغية وضع قراءنا موضع يجعلهم يقيموا عمل أولئك الذين وضعوا فيهم ثقتهم ولكن ما يبعث على الحزن أيضا هو أن أغلبية المنتخبين اتبعوا نهج النواب الماليين الأوربيين، ليس بموافقتهم على سياسيات الإدارة وتصرفاتها بل التزامها الصمت تجاه كل المآسي التي مر بها شعبنا، إن تواطأ هؤلاء المنتخبين تقريبا يساوي تواطأ الآخرين فيما يخص النواب الماليين المعمرين.

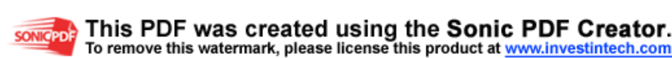
إن ضرورة وجود حكومة قوية ذات سلطة دون خلل تجلت لنوابنا وعبروا عنها بكتمان، إذا سيأتي في هذا البلد نظام مستوحى من الأحداث التي أدت إلى ظهور مسيودي ميري و رياح الدكتاتورية التي هبت على أوربا القديمة". [2]

في هذا المقال يتحدث العمودي عن تواطأ المنتخبين الجزائريين مع الإدارة رغم أنهم كانوا ممثلين للأهالي في المجالس المحلية واللجان المالية، لكنهم لم يحركوا ساكنا تجاه تعسف الإدارة، وهذا ما جعل التيارات الوطنية والإصلاحية تنتقد نهجهم وأسلوبهم في معالجة المشاكل التي يعاني منها الشعب الجزائري.

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص253 - 257 .

[2] La Défense, N° 19 , 01 juin 1934. انظر الملحق رقم12



" أمام التصرف غير المقبول من طرف منتخبينا والذين لم نعد نعتمد عليهم فإن واجبنا قد حدد وهو أن نوضح بصفة بينة لهؤلاء المنتخبين أننا بإمكاننا الاستغناء عنهم والاعتماد على أنفسنا بالدفاع عن مصالحنا في هذه الساعة العصيبة.

أصبح من اليقين أن الشعب الجزائري المسلم ليس له من يعتمد عليه إلا نفسه للدفاع عن مصالحه والوصول الأكيد لمطالبه الأكثر شرعية أشدنا في هذه الجريدة التي كانت جريدة تعاون حر وشرعية صادقة بين حكامنا وبين الندرة من منتخبينا المستقلين على هذا التعاون نؤسس أجمل أمانينا وأمالنا، ولاشك أن الذين يتلاعبون بأصواتنا لا يمكن أن يهتموا بقضيتنا وتأخير تحقيق الإصلاحات التي تعتبر ضرورية في تحسين ظروفنا المادية منها و المعنوية، فهم ضعفاء وغير منتظمين وليسوا مستعدين للنضال ومن الحكمة والكياسة تقليل عدد أعداءنا وبالمقابل رفع في حدود الموافقة لكراماتنا حظوظا في النجاح، لاشيء أكثر فائدة لقضيتنا من توافق عادل شرعي بين الممتلكين للسلطة ونوابهم المكلفين بعد انتظار طويل ودون نتائج لم يتسنى لنا تسجيل إلا إفلاسنا و خيبة أمل مرة أخرى.

كما لاحظنا أن حكامنا و منتخبينا لم يتفقوا إلا على تكميم أفواهنا و الادعاء على أننا لسنا جديرين بالتطور ولا أهلا للعناية.

إذا فلقد كنا مجبرين على القول أنه ليس لنا ما ننتظره من هؤلاء، من الواجب الحماية من خطر ناتج عن مؤامرة سرية فعلية ومستمرة لقادتنا وأولئك الذين يستخدمون عنوانهم كممثلين للشعب لتنمية ثرواتهم الخاصة وللحصول لهم ولعائلاتهم المقربين على الوظائف.[1]

العمودي يرى ضرورة توظيف ما لدينا من إمكانيات للدفاع عن قضيتنا العادلة خاصة بعد أن اتضح تبعية معظم نوابنا المنتخبين وتعاملهم مع الإدارة خدمة لمصالحهم على حساب القضية الوطنية.

وفي هذا المقال يعرض العمودي مرافعة قضائية وحكما صدر عن المحكمة، يبرر العاملين في النشاط التعليمي العربي، ويحث العمودي على التمسك به لمقارعة الأعداء الذين يقفون ضد نشاط الجمعية التعليمي والاجتماعي:

---

[1] La Défense, N° 10 , 30 Mars 1934.

قدر صدر في شهر أكتوبر الأخير من المحكمة الجناحية بوهران حكم يتعلق بقضية التعليم العربي الحر بالجزائر- ولهذا الحكم أهمية لا تنكر، وبودنا لو تقتدي المحاكم الأخرى بمحكمة وهران في جميع المسائل الإسلامية عموما، وفي مسألة التعليم العربي خصوصا.

ننشر اليوم نص هذا الحكم ونعلق عليه بما يأتي مع الوعد بالكتابة مرة أو مرارا أخرى في هذا الموضوع المعتبر وبالإدلاء بحجج دامغة قانونية وسياسية على أن الاضطهادات والتضييقات التي يكابدها الآن معلمو اللغة العربية بالمكاتب الحرة من المظالم التي تمر الأيام والليالي ولا يوجد لها مبرر

-صرحت المحكمة الوهرانية بأن القانون الدولي المؤرخ بــ 30 أكتوبر سنة 1886 المنظم للتعليم الابتدائي بالمكاتب الرسمية والحرة لا يتعلق إلا بالمحلات الحرة التي يتعلم فيها الأوربيون ما يمكنهم تعلمه بالمكاتب الابتدائية الرسمية، وبعبارة أوضح لا يعد جناية في نظر القانون الدولي المذكور إلا فتح مكتب حر يعتبر التعليم الذي ينشر فيه مزاحما أو مخالفا لبرنامج التعليم الجاري به العمل في المكاتب النظامية الدولية، وعندما نعود إلى الكتابة في الموضوع -إن شاء الله- نبيّن ما يقصده واضعو القانون المذكور وقد أصابت المحكمة في الحكم ببراءة المتهمين مستندة على أن التعليم بمركز الإصلاحية "عربي بحت- والعربية غير داخلة في برنامج التعليم الرسمي وعلى أن ناشريه غير أوربيين ومزاوليه غير أوربيين".

- قانون لانديجينا المؤرخ بــ 15 جوليت سنة 1914 منسوخ بقانون 4 فيفيري 1919 ولا يسوغ لقاضي الصلح تطبيقه على كل من هو مقيد بقوام الانتخاب.

وها هو نص الحم المذكور

حيث أن الأمر الصادر من السيد قاضي الاستنطاق بوهران يوم 12 جوليت سنة 1935 يقتضي إحالة المسميين الزاهري محمد السعيد ولد البشير وسعد الهاشمي علي ولد بوشاقور على المحكمة الجناحية بتهمة فتح غير قانوني لمكتب حر .

وحيث أن الواقع يشهد بأن دروس اللغة العربية ألقيت خارج أوقات التعليم بالمكاتب الرسمية وتلقاها بمحل الجمعية الإصلاحية فريق من الأولاد الصغار ومن الكهول.

وحيث أن هذا التعليم يزاوله المسلمون خاصة الأعداد قليلا من الأوربيين، وحيث أن التهمة الموجهة على الشخصين المذكورين تتعلق بفتح وإدارة مكتب حر بغير مراعاة الموجبات المنصوص عليها بالفصلين 37 و 38 من القانون الدولي المؤرخ بــ 30 أكتوبر سنة 1886 وبالفصلين 49 و51 من الأمر الدولي المؤرخ بــ 18 أكتوبر سنة 1892.

وحيث أن التهمة تتعلق في آن واحد بفتح مكتب حر للتعليم الابتدائي الخاص بالأوربيين (قانون 30 أكتوبر 1886) وبفتح وإدارة مسلم جزائري لمكتب عربي حر بغية رخصة من عامل العمالة (أمر 18 أكتوبر 1892).

وحيث أن المتهمين: الأول سعد الهاشمي بصفته رئيس سابق للجمعية الإصلاحية والثاني الزاهري محمد كأستاذ مكلف بالدروس المذكورة-إجابا بما مفاده أن الموجبات المنصوص عليها بالقانونين المشار إليهما لا نلزمهما مراعاتها لأن التعليم الذي قاما بنشره لم يقصدا به سوى فعل الخير ولم يزاوله سوى الكهول من المشتركين في الجمعية والصغار من أبناء أولئك المشتركين وأن اجتماع التلاميذ كبارا كانوا أم صغارا بهذه الصفة ولهذا الغرض لا مقابلة ولا شبه بينه وبين فتح مكتب.

وحيث-فيما يخص تطبيق القانون الدولي المؤرخ بـــ 30 أكتوبر سنة 1886 أن عدد الأوربيين الذين حضروا دروس الإصلاحية تافه جدا بحيث لا يسوغ اعتباره بحال- وحيث- علاوة على ذلك- أن اللغة العربية غير داخلة في مواد برنامج التعليم بالمكاتب الابتدائية الرسمية- وبناء على ذلك فمن يمعن نظره بإنصاف في نفس التهمة يجدها غير ثابتة ولا مؤسسة على ما قرر في قانون 1886.

وأما ما اعتبره الاتهام مخالفة للأمر الدولي المؤرخ بـــ 17 أكتوبر سنة 1892 فليس للمحكمة الجناحية حق النظر فيه لأن تلك المخالفة من المسائل الداخلة تحت حكم قانون "لانديجينا" كما هو مبيّن تحت عدد 6 بالجدول الأول الملحق بالقانون الدولي المؤرخ بـــ 15 جوليت سنة 1914 ولا نظر فيها إلا لقاضي الصلح دون غيره.

فبتلك الأسباب ومن أجلها حكمت المحكمة الجناحية حكما علنيا حضوريا معقبا

- ببراءة سعد الهاشمي علي ولد بوشاقور و الزاهري محمد السعيد ولد البشير من تهمة فتح مكتب حر حسب منطوق القانون الدولي المؤرخ بـــ 30 أكتوبر 1886 وبأن لا عقاب ولا خطأ عليهما من أجل ذلك.
- وبأن لا نظر لها في التهمة الناشئة عن مخالفة الفصلين 49 و 51 من الأمر الدولي المؤرخ بـــ 17 أكتوبر سنة 1892 انتهى نص الحكم.

والذي نشير به على إخواننا في كافة أنحاء القطر هو أن يتمسكوا كل التمسك بهذا الحكم الصريح وأن يطلبوا بكل إلحاح الرجوع إليه والعمل به مهما أشكل الأمر واحتدم الخلاف بين الإدارة والقائمين بنشر التعليم العربي في القطر الجزائري العربي المسلم.[1]

---

[1] الشهاب: ج12،م11، غرة ذي الحجة، 1354هـــ/ مارس 1936م، ص 750-752.



وفي دفاعه عن شيوخ الجمعية ونشاطها اتهم العمودي الإدارة بافتعال حادثة اغتيال المفتي كحول وتوقيف الشيخ العزيز الطيب العقبي وإلقائه في غياهب السجن دون جريرة، والهدف من ذلك ضرب المؤتمر الإسلامي والحد من نشاط الجمعية، وهذا يظهر النوايا الحقيقية للإدارة التي أرادت التضييق على الرجال المصلحين ووقف الحركة الاحتجاجية التي استفزت رجال الإدارة وأرقت نومهم.[1]

إن هذه الإدارة قد عاقبت الشيخ العقبي عندما أصدر ميشال قرارا في 23 فيفري 1933 يمنع العقبي من إلقاء الخطب ودروس الوعظ في المساجد الرسمية في الجزائر رغم تظاهر عدد كبير من الأنصار ضد هذا القرار، ثم ترأس السيد ميشال دون وازع ديني ولا أخلاقي الهيئة التي تخص الشؤون الإسلامية رغم معارضة العديد من الناس وتجلى ذلك في التوقيعات والبرقيات التي أرسلت إلى الحكومة العامة والحكومة المركزية.

إن هذه التدابير رغم عدم قانونيتها وأخلاقيتها وجدت دعما مباشرا من طرف الحاكم العام وهذا يزيد في تعاسة السكان المسلمين الذين ألفوا وعودا كاذبة لعلاج المشاكل التي يعانون منها خلال هذه المدة التي ناهزت الخمس سنوات.[2]

والشيخ الميلي تضرر أيضا من تعسف الإدارة وظلمها، فالسيد ميرونت الذي كان يدعي أنه صديقا للأهالي ومتفهما للمسألة الدينية في الجزائر، والذي كان يراه ممثلا في المرابطية ورجالها الذين يمثلون الموظفيين الرسميين أئمة ومفتين ومدرسين و حزابة، نحن نعرف وبكل أسف أن شخصية ميرونت كانت دائما تختار توظيف الرجال الذين يعطون وفائهم وإخلاصهم ويبرهنون على ولائهم وارتباطاتهم لشخص مدير شؤون الأهالي، إن الذين يعرفون ميرونت هم يدركون أن رجال الدين هؤلاء ما هم إلا عيونا للإدارة تنقل التقارير إلى رجال الشرطة والأمن، إن هذا الرجل وظف عملائه لمحاربة جمعية العلماء التي وجدت عداء من طرف جمعية علماء السنة الطرقية الذين تحول رجالها إلى رجال استخبارات يكتبون التقارير إلى أسيادهم حول كل ما يحدث في المجتمع الأهلي، ونحن نعرف الكثير عن حقيقة هؤلاء التعساء ومنهم إمام بلدة ميلة والذي تميز بتصرفاته السيئة تجاه الصديق المحترم الشيخ مبارك الميلي الذي قضى سنوات في مدينة الأغواط في التدريس ووجد ترحابا من أعيانها وسكانها، وأدار هناك مدرسة قرآنية ونتيجة لنشاطه تشكلت زمرة مثقفة، وكنتيجة للطلب الملح من طرف مواطنيه في بلدة ميلة عاد إلى موطنه الأصلي لإكمال مهمته التعليمية ومحاربة البدع، وقد سرت ميلة به ووجد دعما من طرف سكانها الذين استقبلوه بحرارة وفيها جدد نشاطه

(1) La Défense, N°117, 28 Out 1936.
(2) La Défense, N°149, 14 Mai 1937.

وبدأ دروسه الدينية في أحد مساجدها، وهذا مما أزعج عيون الإدارة وأرق نوم السيد ميرونت خاصة وأن الشيخ الميلي هو من العناصر البارزة في جمعية العلماء وكان هذا كافي للإدارة حتى تصب حقدا وحربا قذرة عليه، فالتحقيق العاجل الذي تمكنا من قراءته تبّين أن إمام ميلة هذا الذي كان تحت إشراف ميرونت كان يراقب وينقل التقارير إليه، وكان مكلف بوضع العراقيل أمامه والتضييق عليه، إن هذا الإمام الذي أظهر إخلاصه لسيده ميرونت لم يهمل شيئا لتبرير مهمته وإرضاء سيده والذي لم يستطع إخفاء حقده واشمئزازه من الدور التربوي والروحي لعلمائنا، يمكننا القول أن نقول أن هذا الإمام هو من رجال الدين الرسميين الذين ترضى عنهم الإدارة والسيد ميرونت، إن هذا الإمام لإكمال مهمته القذرة نشر الأكاذيب بين الناس ضد صديقنا الميلي وهذا حرك أعيان بلدة ميلة وساكنيها وكتبوا عريضة إلى الإدارة وأكدوا براءة الميلي وطالبوا بمعاقبة هذا الإمام الكاذب وطرد كل الخونة وعدم التعرض لشخص الميلي بأي سوء والسماح له بمواصلة أعماله التربوية والتعليمية.[1]

إن هذه الجرأة التي تميز بها العمودي في كتاباته دفاعا عن الجمعية وأقطابها تبيّن إخلاصه ودفاعه عن القيم والمبادئ الإسلامية والوطنية وتصديه للإدارة وأعوانها وعيونها، يقول محمد الطاهر فضلاء: "أما العمودي فقد أخلص دينه لله وضحى بكل متاع الدنيا من أجل مبادئه وفي خدمة أمته، ولو كان العمودي من الذين يبيعون آخرتهم بدنياهم لاستطاع بكفاءته وثقافته وذكائه أن يتسنم ذرى الوظائف الإدارية في العهد الاستعماري ولكنه آثر جانب أمته ووقف معها في محنتها وجابه الفقر والحرمان والطغيان وفتح وحده واجهة للدفاع عن الجزائر في عقيدتها ولغتها وكرامتها وشخصيتها لم يستسلم و لم يضعف و لم يحن هامته و لم يطلب من المخلوق الغفران ".[2] وفي خطاب له وسط جمهرة من الناس في مدينة مستغانم أوضح العمودي المساوئ التي لحقت بالشعب الجزائري جراء سياسة الاستعمار[3]

وكتبت مقالات كثيرة بأقلام بارعة في جريدة الدفاع تدافع فيها عن الجمعية وشيوخها ونشاطها الإصلاحي وتتصدى لأعدائها سواء من الإدارة أو أعوانها.[4]

المبحث الثاني : العمودي ومشاريع فرنسا في الجزائر خلال الثلاثينيات

(1) La Défense, N°09, 23 Mars 1934.

(2) محمد الطاهر فضلاء: التحريف والتزييف في كتاب حياة كفاح، ط1، نشر دار البعث، قسنطينة، 1402هـ/1982م، ص ص271-272.

(3) انظر الملحق رقم:13، الشهاب: م10، السنة العاشرة، ربيع الأول 1355هـ/1936-1937م، ص 377.

(4) انظر الملحق رقم 14: نورالدين ثنيو: جمعية العلماء الجزائريين، فهرس موضوعي تحليلي للوثائق المتعلقة بجمعية العلماء في الدوريات والأرشيف المحفوظ في مركز أرشيف ولاية قسنطينة، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي للمكتبيين، إشراف الأستاذ عبد الكريم بجاجة المدير العام لمركز الأرشيف الوطني، 1994، ص ص 100-104.

شهدت الجزائر خلال فترة الثلاثينيات حركات دينية و سياسية ذات مشاريع متنوعة ومناهج وأهداف مختلفة متعاونة أو مهادنة أو مضادة للإدارة والوجود الاستعماري حينها، وساهم ذلك في خلق تحولات عميقة في الوعي والذهنية الوطنية، فالسيد كارد ترك للقادة والمسئولين الحرية المطلقة للتصرف فيما يخص إدارة الأهالي، وقد ارتكبت أبشع الأخطاء، وكانت تتم في ظل اللامبالاة , أن لم تكن بإيعاز من الحاكم العام و أمره، الانتهاكات تمت في حق حرية العبادة الإسلامية، فلقد رأينا القوة الأمنية تمنع المصلين من الدخول إلى المساجد بحجة الحفاظ على الأمن والنظام الذي لم يفكر أحد في زعزعته كما أن هناك مدارس قرآنية تمت بدون رحمة و بصفة لا مسؤولة إغلاقها.[1]

فمن جهة لوحت بعدة مشاريع إصلاحية مثل مشروع فيرنوت ومشروع كيطولي ومشروع فيوليت ومشروع دوروكس، ووعدت الشعب الجزائري و قياداته بإصلاحات جوهرية في مجالات عدة ومن جهة أخرى أصدرت مناشير وقرارات قمعية للتضييق على نشاط الحركة الوطنية خاصة جمعية العلماء، ودبرت اغتيال مفتي الجزائر المدعو كحول لإجهاض مشروع تكتل أطياف الحركة الوطنية في مشروع المؤتمر الإسلامي وزجوا بزعمائها و نشطائها في غياهب السجون وسنحاول بداية قراءة التدابير التعسفية تجاه الحركة الوطنية.[2]

ومما جاء في مقال للعمودي" أصدقاء و أعداء فرنسا" : " أعداء فرنسا هم الذين يتحدون ويعترضون هذا الظلم و الجور، وهم أولائك الذين يطالبون بالحريات والحقوق حتى في إطار السلطة الفرنسية، الذين يعتقدون ويؤمنون بان التفاهم والأخوة بين الأجناس المختلفة والسلام بين الأفراد لا يتحقق في الجزائر إلا عندما يأتي اليوم الذي تعود فيه العدالة لصالح كل العناصر التي تشكل الشعب الواحد... فهم أولائك المخربين والمجرمين والمثيرين للشغب وهم الذين ضد فرنسا ... و هم الذين يعتنون بمحاربتهم و تطبيق القانون الصارم عليهم وحرمانهم من حريتهم" .[3]

فأعداء فرنسا في مفهوم العمودي هم أولائك الذين يعارضون فرنسا ويريدون الحد من ظلمها الذين يطالبون بالحريات ولا يروقهم الوضع المتردي فتعتبرهم فرنسا أعداء تتصدى لهم بمختلف الوسائل

[1] La Défense, N°7, 09 Mars 1934.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص ص 16-20.

[3] La Défense, N°177 , 09 Fév 1938.

و تسلط عليهم كل ألوان العذاب وتحرمهم من ابسط الحقوق، بل حتى الذين يعتقدون يقينا في فرنسا الديمقراطية والحرية ويأملون في حقوقهم في إطار القانون الرئيسي اعتبرهم فرنسا (خاصة المعمرون) أعداء لها.[1]

إن مشاريع الإصلاح التي عرضتها فرنسا بقيت دون تنفيذ بينما القوانين الجائرة دخلت فورا حيز التنفيذ فجمعية العلماء عندما تحولت إلى قوة مؤثرة قررت الإدارة الاستعمارية 1932 الحد من نشاطها ومنعها من فتح أية مدرسة حرة إلا بعد موافقتها، وحاولت تمزيقها [2]، وحدث هذا عندما انشطرت الجمعية إلى قسمين بعد الإعلان على إنشاء جمعية علماء السنة الجزائريين [3]، ورغم ذلك فقد استمرت الجمعية جاهدة لتحقيق أهدافها الدينية والسياسية خاصة و إن الأفكار الوطنية كانت تشدهم شدا وتوحد بين اتجاهاتهم وطريقة عملهم ووظفت جميع إمكانياتها المتاحة أنذلك، يقول الشيخ الإبراهيمي: " من الغلط أن يقال أن جمعية العلماء جمعية دينية يجب أن ينحصر في الإصلاح الذي عرفه الناس ومن فروع هذا الغلط ما رماها به بعض مرضى العقل و صرعى الجهل من أنها خرجت عن مدارها حين زجت نفسها في بعض شؤون الحياة غير الدين".[4]

و يرى العمودي أنه ساد البلاد ضيقا وضيما كبيرا خلال فترة الحاكم العام كارد وهو من الشخصيات الاستعمارية التي وقفت دون أي إصلاح أو بناء في الجزائر وساهم في تدهور أوضاعها، وبيّن خصائص هذا الحاكم ومساوئه على الجزائر وشعبها المسلم: "منذ قدومه إلى الجزائر كارد أول لما لوحظ عنه احتقاره العميق لمقوماتنا و ازدراءه وقلة اهتمامه بالمسالة الأهلية الخاضعة لتصرفه وأوامره، فهو يرى أن هذا الشعب المسلم في الجزائر ما هو إلا عبارة عن قطيع بشري وكمّ مهمل، وهو على رأس

---

(1) La Défense N°177 ,Op cit.

(2) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1968، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 253.

(3) قام الحاكم العام السيد كارد بمحاولة تمزيق الجمعية بهدف إضعافها واحتوائها، ونجح في مسعاه في الاجتماع الثاني للجمعية سنة 1932. ينظر عمار بوحوش: نفس المرجع، ص 253.

(4) نصر جويلي:"جمعية العلماء المسلمين بالجزائر بين الدين والدولة"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 49-50، تونس، جوان 1988، ص ص107.

إدارة تسلطية، لا يسعى إلا لتحقيق أغراض شخصية وأبهة وامتيازات، وهو يتأثر بحاشية حانقة ابرز أشخاصها مدير شؤون الأهالي السيد ميرونت وهو بذلك أصبح الحاكم الأقل تفهما لعقلية و مشاعر و آمال الأهالي والأقل استعدادا لدراسة المشاكل الحيوية والجوهرية.

هذا الحاكم المتسلط المكابر يعتقد انه يعطي الحل الأكثر منطقية و الأكثر فائدة إزاء قضية الأهالي و ذلك بتوزيعه في سنوات فائتة بعض الوجبات من الكسكس للفقراء و المساكين في العاصمة أو بإعلانه بواسطة ميروت أو من طرف النواب الماليين أن يكونوا أوفياء له متفانين في خدمته، وكأن الحاكم العام يحب العرب ويعمل على التحسين الجذري و الفوري لوضعهم المأساوي.[1]

في السادس عشر والثامن عشر من فبراير سنة 1933 بادرت الإدارة الأهلية بإصدار منشروي ميشال[2]، ويمثلان تعليمات إدارية موجهة إلى رجال الأمن والإدارة في جميع أرجاء البلاد لفرض مراقبة شديدة على نشاط العلماء ومنعهم من القيام بالإرشاد الديني وتعليم اللغة العربية بدعوى أنهم ينشرون مبادئ الوهابية السلفية، وهم بذلك يعملون على اجتثاث الوجود الفرنسي من الجزائر خاصة أن للجمعية نشاط سياسي غير معلن وهي على ارتباط و اتصال وثيق بأحزاب سياسية معارضة مثل : الحزب الدستوري التونسي، ولاحظ المنشور ولاء المرابطين ورجال الزاويا لفرنسا وأنهم قلقون من استقطاب جمعية العلماء لأبناء و شباب المدارس القرآنية.[3]

يقول العمودي : " شيئا فشيئا تتحدد نوايا الإدارة الجزائرية وتؤكد عزمها بالقيام بضربة قاضية على ما تبقى من حرياتنا الهزيلة وكبح الحركة الثقافية والفكرية التي مازالت فتية في أوساطنا، وتريد الإبقاء على حالة الركود و الظلامية والبؤس والفوضى، كل شيء يسخر من اجل إبقاء وتقوية ما يسميه حكامنا بالسياسة الجزائرية ونحن الذين نسمي الأشياء بأسمائها فهي أكثر الأنظمة الاستعبادية القائمة اليوم[4].

---

[1] La Défense, N°7, 09 Mars 1934.

[2] هو السيد: فيرنان جول ميشال، وكان يشغل منصب الأمين العام لولاية الجزائر. ينظر سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)،ج3، ص20.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 254.

[4] بين العمودي طبيعة الصراع الموجود في الجزائر بين إدارة تسلطية وفئات المعمرين واليهود الذين استأثروا بالوظائف والمال والجاه على حساب الأهالي والقيادات والهيئات الوطنية وبرز ذلك جليا في توزيع الثروة والقوانين المطبقة والتمثيل في المجالس. انظر: La Défense, N°95, 28 Fév 1936.

هذا ما يفسر الإجراءات التعسفية الموجهة ضد حرية الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية (الإصلاحية) وتعمل في نفس الوقت على إضعاف حركة ونشاط العلماء الإصلاحيين وحرمانهم من الدخول إلى المساجد التي يدرسون فيها القيم و الفضائل الحقيقية للدين الإسلامي الذي يدين الممارسات التي يقوم بها الطفيليين المشعوذين الانتهازيين .

وفي الأخير مُنع التعليم الحر باللغة العربية ووضعت اليد على المدارس القرآنية للإبقاء على الطرق التدريسية القديمة و التي كانت عقيمة مضرة .[1]

كما يقول العمودي كذلك :" إن ممارسة الشعائر الدينية ستكون منذ الآن تحت مراقبة الأمن والشرطة وهي تهدف إلى منع العلماء و الدعاة من الدخول إلى المساجد واحتكارها فقط من طرف رجال الدين الموظفين".[2]

وجاءت ثلاث قرارات تحرم الشعائر الدينية بمدينة الجزائر من الانتفاع بمساجد الدولة وتخص الأئمة و المفتين باحتكار الوعظ والإرشاد، وعهدت برئاسة المجلس الاستشاري المحدث إلى ميشال وكان الإجراء الثاني يتعارض مع السنة المحمدية التي تجيز لكل مسلم مثقف المخاطبة وتفسير القرءان واكتسى الإجراء الأخير وقاحة سافرة، حيث يمنح و يسمح بحق التدخل في الدين لشخص من غير المسلمين.[3]

أن الكاتب العام لعمالة الجزائر أمر بن صيام رئيس لجنة الشعائر الدينية أن يمنع الشيخ الطيب العقبي الذي اكتسب شهرة في الجزائر عامة والعاصمة خاصة بفضل علمه وإخلاصه وثقافته في خدمة الدين و الوطن من وعظ الناس في المساجد الرسمية.[4]

وبناء على ذلك قامت السلطات بحملة مسعورة مناوئة للعلماء فصادرت صحفهم مثل السنة والشريعة و الصراط وأغلقت المدارس ولاحقت الأساتذة و المربين واعتبرت الصحافة العربية في الجزائر

---

(1) La Défense, N°19, 01 Juin 1934.

(2) La Défense, N°18, 25 Mai 1934.

(3) شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير، ترجمة المنجي سليم، ط3، الدار التونسية للنشر، 1976، ص ص134-137.

(4) عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص 152.

كصحافة أجنبية [(1)]، إن هذا الوصف القانوني للغة العربية رغم مطابقته التامة للتشريع الفرنسي صدم بقوة مشاعر الإصلاحيين المتمسكين بالقومية العربية.[(2)]

وفي 27 فيفري صدر مرسوما وضع المساجد تحت تصرف استشارية للمذاهب تحت رئاسة الكاتب العام ميشال، وقد كتب العمودي معبرا عن سخطه عن هذه الوضعية : "إن دخول المساجد أصبح محرما على المسلمين الأحرار و أن الشعائر الدينية أضحت تسير من طرف المسيحيين"، وكتب أيضا : "يجب أن نضيف أن المسلمين يتحلون باحترام بالغ لمساجدهم و التي هي بالنسبة إليهم أماكن مقدسة وهم ليسوا في حاجة لأوامر ونصائح من أي شخص غريب عن هذا الدين".[(3)]

أظهرت الجمعية تماسكا متحدية هذه الإجراءات ووجدت سندا قويا من طرف فئات المجتمع وبعض القيادات السياسية والحزبية، ففي 24 مارس جرت مظاهرات عنيفة شديدة بالعاصمة ضد منع الشيخ الطيب العقبي من إلقاء الخطب والتدريس في الجامع الجديد ، وقد استعملت السلطات قوات عديدة في تفريقها وكذلك التجمع الكبير الذي نظمه العلماء في مدينة قسنطينة يوم 16 ماي 1934 احتجاجا على هذه الإجراءات القمعية.[(4)]

و قد كان العمودي حاذقا عندما طلب من العلماء يقظة مستمرة إلى ما تنوي هذه الإدارة فعله فكتب يقول : "ميزة خطورة الإجراءات التي تستهدفنا، تحليل مختص للمشاريع المعدة من طرف اللجنة الوزارية، كيف تم استغلال ضعف الشعب فالكثير من قراءنا و أصدقاءنا الأوروبيين ليسوا مخطرين بهذه القرارات الهامة، نحن ندين لهم بإعطائهم نتيجة التحقيق الصغير الذي قمنا به ونأسف على هذه الإجراءات التي تجاوزت كل قوانين الجمهورية الفرنسية وأسست لنظام غير شرعي، ولكن كل العالم في هذا الجانب من البحر المتوسط مدركا لعدم شرعية الاقتراحات الخاصة بالمسالة الأهلية وقد نشرتها جريدة صدى الجزائر يوم 05 ماي 1934 وطبعت بجريدة الدفاع في 12 ماي 1934 وتركزت في

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3، ص 22.

(2) علي مراد: المرجع السابق، ص 179.

(3)La Défense, N°18, 25 Mai 1934.

(4) كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة، 1930-1945، رسالة ماجستير، تحت إشراف: حماد حسين، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ جامعة قسنطينة، قسنطينة، ص 99.

نقاط ثلاث هي: المسالة الثقافية : ممارسة الشعائر الدينية ستكون منذ الآن تحت مراقبة الشرطة و منع العلماء والدعاة الدخول إلى المساجد و احتكار أماكن العبادة للموظفين الرسميين، إن الإسلام لم يعرف رجل الدين وإن المساجد لله وكل مسلم له الحق لمعرفة هذا الأمر وبمعرفته لكل ما يمت بهذا الدين عقيدة وأخلاقا، ومن جانب آخر هذا المبدأ تم احترامه خلال مائة سنة فارطة في كل المساجد بالجزائر و غيرها من البلدان المسلمة .

إن التنظيم الجديد وقع فيه تناقض مطلق مع هذا المبدأ و يعرض الحرية الدينية لخطر حقيقي فكان يكفي عبارة تم سوء فهمها وترجمتها بأن تكون مدرجة في تقرير للشرطة وان تجد أكثر الإجراءات عنفا وعرقلة شاملة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، يجب أن نضيف لهذا أن المسلمين يتحلون باحترام بالغ لمساجدهم والتي بالنسبة لديهم أماكن مقدسة والذين ليسوا في حاجة لأوامر أو نصائح من أي شخص تمنعهم من القيام بالشعائر.(1)

إن قرار فيفري 1933 أثار النواب الجزائريين في مختلف المجالس المحلية وشكلوا وفدا سافر إلى باريس في جوان 1933، لكنه رجع خائبا وحدثت استقالات جماعية في 03 جويلية 1933، فدعا الحاكم العام السيد كارد النواب إلى استرداد استقالتهم ووعد بإجراء إصلاحات تحسن الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي لمسلمي الجزائر، ورغم ذلك تشكلت لجنة تحقيق في 24 فيفري 1934 وانبثقت عنها قرارات أيدت القرارات الاضطهادية السابقة المتمثلة في غلق المساجد ومراقبة نشاط العلماء والتشديد على الصحافة العربية، ومع ذلك فان أصوات المعارضة لم تخفت بل ازدادت قوة وحدّة و انعقدت الاجتماعات و أرسلت البرقيات المندة بالوضع إلى السلطات في الجزائر وباريس وتحدثت الصحافة متهمة السلطات بمعاقبة الشعب الجزائري وخنق الحريات العامة (2)، وقد ذكرت جريدة الدفاع مايلي :" إن وفدا عبر البحر المتوسط و ذهب إلى باريس لإخبار السلطات هناك بأن المسلمين الجزائريين لديهم الحق في معاملة أكثر إنسانية ...و لكن بعد أن غمر السيد كارد الصحافة بمعلومات و قرارات عدائية و التي اتهم فيها المسلمين الجزائريين بالوطنية والشيوعية والوهابية، و قد تمت

(1) La Défense, N°18, 25 Mai 1934.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)،ج3، ص ص 45-48.

إدانة ممثليهم كونهم مثيرين للشغب والفوضى لحساب الخارج، إن الانتهاك والإهانة التي تعرض لها نوابنا أثار حركة إدانة واسعة في الأوساط المسلمة، خاصة المنتخبين، فقدم الكثير منهم استقالتهم احتجاجا على هاته المعاملة، وكثير من الطبيين أيدوا بصوت عال انزعاجهم وأبدوا أسفهم على رؤية الأهلي يعامل كمهزوم أبدي ".[1]

يقول علي مراد عندما وجدت الإدارة المركزية نفسها أمام قرابة ألفي استقالة، أعلن كارد عن إصلاحات مشروطة بالهدوء وتشكلت لجنة استشارية لاقتراح الإصلاحات في الجزائر وبقيت اقتراحاتها حبرا على ورق.[2]

كتب العمودي سلسلة مقالات تحت عنوان "المشكل الكبير" بيّن مدى التناقض بين القوانين التي جاءت بها فرنسا منذ بداية الاحتلال، هذه القوانين قراءة متأنية لنصوصها تحمل بعض النقاط الايجابية لصالح الشعب الجزائري، بينما ما تصدره فرنسا و إدارتها الاستعمارية من قوانين جائرة يظهر عيوبها، "ان معاهدة 05 جويلية 1830 قد ضمنت للجزائر حرية المعتقد والمحافظة على التنظيم الخاص بالدين الإسلامي...إضافة إلى أن قرار المجلس التشريعي لسنة 1865 قد اعتبرنا فرنسيين ومنحنا الحقوق والامتيازات الممنوحة لجميع الفرنسيين لا فرق بين عرق و دين ... نحن نقول بأننا فرنسيين و لا تقول شيئا آخر، نحن نطلب من فرنسا سياسة أكثر تحررا وأكثر إنسانية و نقول بأنه لا يمكن انجاز شيء ما، يكون دائما في الجزائر ما دام الأهلي يجبر على القيام بكل الواجبات و يحرم من كل الحقوق" [3]

وتشكلت لجنة مشتركة مختلطة في باريس للنظر في أحوال الجزائر والمستعمرات الأخرى وأوصت بإجراءات تعسفية إضافية، وساهم في تقارب العلماء والنواب من جهة والعلماء والشيوعيين من جهة أخرى وتكونت لجنة الدفاع عن حرية المسلمين بهدف إنصافهم، والتصدي لهذه السياسة القمعية.[4]

بيّن العمودي تهميش المسألة الأهلية من طرف الإدارة في الجزائر على رأسها كارد الذي كان يتجاهل الوضعية المزرية والذي كان يؤيد صدور القوانين التعسفية، "ستكون هناك سنتين على استمرار

---

[1] La Défense, N°7, 09 Mar 1934.

[2] علي مراد: المرجع السابق، ص 183.

[3] La Défense, N°14, 16 Avr 1934. انظر الملحق رقم: 15

[4] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3، ص ص 23-24.

هذه الوضعية والكل كان يعلم استمرار هذه الوضعية وحده كارد كان يجهلها ويدعي مؤخرا أنه يعرف عنها بعض الشيء ..و نتيجة لهذه الأحداث كان من الملائم تأسيس لجنة خاصة مكلفة بإعطاء اقتراحاتها ووجهة نظرها على تحسين الوضع المادي و المعنوي للأهالي".[1]

والعمودي يرى أن هذه الفترة الحاسمة تتطلب منا توحيد جهودنا للتصدي لما يحاك إزاء الجماهير والنخبة المثقفة، وهو يرى أن رجال الإصلاح من ذوى الثقافة الفرنسية بإمكانهم مد جسور من التفاهم بين العلماء والأطراف الفاعلة الأخرى فثمة رجال تخرجوا من مدارس فرنسية يمكن أن تناط بهم مهمة الإصلاح " كما يوجد بعض المثقفين المسلمين من ذوي الثقافة الفرنسية سواء كانوا من الفرنسيين أو من الجزائريين و بمقدورهم الاضطلاع بإصلاح حال الأمة مادام وجودهم يتحقق بالدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين وأن إطارهم المرجعي هو الإسلام، فهم مصلحون مؤهلون لإنقاذ هوية الشعب التي تعيش أزمة بسبب الاستعمار"، ويقول العمودي داعيا لوحدة الصف "فإنه كان بوسعي أن يوثق بين فكرتي ابن باديس و الزناتي وبين مذهبي العقبي وآيت قاسم وبين رأي الزاهري وساطور، فلا يستحيل على أن يكون كفيلا بمستقبل زاهر لأن التقريب بين هذه الأفكار معناه تجديد الأصالة والتلاقي مع الفلسفة الإصلاحية ".[2]

وللتحقيق في هذه الأوضاع المتردية في الجزائر قدم وزير الداخلية مارسيل رينيه وكان مدركا للأزمة الاقتصادية والسياسية التي تتخبط فيها البلاد، ورغم ذلك فقد استجاب لمطالب المعمرين وتجاهل مطالب الشعب الجزائري بأكمله ترضيه للطرف الأول، وأصدر الوزير قراره الذي عرف باسمه[3] في 30 مارس 1935 والذي يمنع القيام بالمظاهرات و الاحتجاجات أو بأي عمل يمس بالسيادة الفرنسية[4] مقدما سياسة الأمن قبل كل شيء[5]، وقد احتوى هذا القرار على ثلاث مواد، ونصت المادة الأولى على ما يلي : "كل شخص سواء كان من المستعمرات المحميات أو من الأجانب المقيمين في الجزائر يثير

---

[1] La Défense, N°07, 09 Mars 1934.

[2] محمد الطاهر فضلاء: "محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، ص 05-25.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص 352.

[4] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 257.

[5] بسام العسيلي:عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1403هـــ-1983م، ص 118.

الشعب في أي مكان و بأية وسيلة هذا السيادة الفرنسية بإحداث الفوضى أو المظاهرات أو يقوم بمقاومة ايجابية أو سلبية ضد تطبيق القوانين و المراسيم والتنظيمات وأوامر السلطات العامة ستسلط عليه عقوبة تتراوح بين 3 أشهر وعامين سجنا، وبين 500 و5000 فرنك غرامة".[1]

وفي مقال له عنوانه : "تهدئة، تعاون، كلمات جوفاء" أبرز أسباب مجيء الوزير والنتائج التي تمخضت عنها هذه الزيارة، يقول العمودي : "إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في الجزائر فهي التي استدعت حضور وزير الداخلية إلى الجزائر والتحدث عن التهدئة والتعاون ...و نعتقد أن الحوادث التي وقعت كانت ناجمة عن أخطاء إدارية، وعليه فإن الجميع مدعوا للتهدئة الشاملة والسريعة ونعتقد كذلك بأن التعاون البنّاء لابد أن يكون بين السكان الأصليين الأهالي والمعمرين والمفرنسين أصبح ذلك ضروريا ... إن هذا هو اعتقادنا و إننا من جهة كوننا ندافع على إخواننا ندافع كذلك على جيراننا الذين لدينا عليهم حقوق ولهم علينا واجبات ... إن وجود جنسين يعيشان في بلد واحد يجب أن يجد طريقا للتفاهم والعيش بسلام ... لكن العائق الأكبر في هذه العلاقة هو كون الإدارة مضادة للمسلمين، وهي بهذا مضادة لفرنسا، لأن مصلحة فرنسا تتحقق عندما يعيش الجميع في سلام تحت ظل العلم الفرنسي وتحت حماية قوانينها .[2]

يشير العمودي إلى تخاذل النواب في نصرة الأهالي خاصة في أزمة قسنطينة في صيفية 1934 حيث قدموا مصالحهم وأعلنوا ولائهم للوزير رينيه الذي تجاهل تزاحمهم على الولاء لفرنسا وأصدر مرسوما زجريا إرضاء لليهود و المعمرين ، "إن منتخبينا لم يحسنوا مساندة الجماعة المسلمة التي ردت على هجمات اليهود وتركوهم عرضة للعقوبات الصارمة والاتهامات المغرضة، وعوض أن يقدم المنتخبون المسلمون للوزير المحقق أدلة براءة المتهمين نجدهم يحاولون إظهار ولائهم لفرنسا وقولهم بأنهم لا يرفضون كونهم فرنسيين، ولقد جاء السيد رينية وكأنه يريد أن يعرف إن كنا فرنسيين أو هولنديين

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3، ص ص 27-28.

[2] La Défense, N°68, 14 juin 1935.

وكان السيد الوزير لا يعرف ولاء المنتخبين المسلمين لفرنسا متجاهلا الأسباب الحقيقية لزيارته وهي البحث عن الأسباب الحقيقية للأوضاع السيئة للأهالي.(1)

وللعمودي رأي في هذا القانون الجائر حيث يقول : " أدينوني إذا كانت ضمائركم تسمح بذلك ولكن لا تنسوا أن لي شركاء وجميعهم من الفرنسيين، شخصيات سياسية، برلمانية، وزراء، أدباء، رجال قانون، هؤلاء جميعا قالوا أن من يمر بالجزائر يخجل من بلاده "، وكان العمودي قد وجهت إليه الإدارة اتهاما بالمشاركة في تنظيم مظاهرات ضدها و أجبرته على دفع غرامة مالية.

يقول الشيخ ابن باديس:" ومع ذلك فإني إبقاء لصوت الحق أرفع باسم جمعكم هذا إلى المراجع العليا الاحتجاج على بقاء هذه الحالة التي يحال فيها بين علماء الإسلام ومساجد الإسلام"(2) وقد تم إبعاد رينيه من وزارة الداخلية في التغيير الوزاري الذي حدث في 07 جوان 1935 حيث أن حكومة **بيرلافال Pierre laval** كانت تحبذ تهدئة الوضع السياسي في الجزائر(3)، وإبعاده أثلج قلب الجمعية و علماءها، وقد حدث في تلك الفترة أن أحيل ميرانت مدير الشؤون الأهلية على التقاعد ويعتبر من صقور الإدارة وخصما لدودا للجمعية وعلماءها، وقد أقر قرارا جائرا من الحكومة الفرنسية فحواه:"أن كل جريدة تصدر عن جمعية العلماء تعطل فور صدورها"، وبقيت الجمعية غير قادرة على إصدار أي جريدة تنطق بلسانها رغم أن جريدة الدفاع دافعت عن الجمعية و أقطابها.(4)

كتب العمودي مقالا بعد صدور قراري تعويض السيد كارد والسيد ميرونت واستبشر خيرا لكنه يشير إلى تبدل الوجوه والأشخاص وبقاء القوانين الإدارية التعسفية التي مثلت النظام الجائر المطبق منذ عقود طويلة فيقول :" أن تغير الرجال لا يكون مفيدا وعمليا إلا إذا تم تغيير النظام الحكومي والطرق والأساليب الإدارية الجائرة، ما الفائدة من استبدال إداري بآخر إذا كان القديم والجديد مجبورين على تطبيق نفس المبادئ وإتباع نفس التوجهات وتنفيذ نفس البرامج...إن المعلومات المؤكدة لرحيل مدير شؤون الأهالي والسيد كارد الحاكم العام لهي أنباء سارة، إذ إن بجانب الرجال الذين يفعلون السوء

---

(1) La Défense, N°80, 18 Oct 1935. انظر الملحق رقم 16.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 217.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 257.

(4) حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص 57.

و التجاوزات هناك وسائل تشجع السوء و تسهل التجاوزات ... وان ذهاب هذين المسؤولين ليثلج صدورنا، وإننا نقول لهما إنكما لن تجدا شيئا يسركما إلا المعاملة السيئة التي عرفتها الجزائر المسلمة خلال فترة وجودكم، حيث اتخذتم كافة الوسائل لعرقلة النهضة والحرية فيها". [1]

و حل محل ميرونت السيد ميو milliot الذي شغل منصب عميد كلية الحقوق، وشكلت الجمعية وفدا مفوضا وكلّل بالسماح لها إصدار جريدة البصائر التي بدت ناطقة باسمها منذ ديسمبر 1935[2]، وكان هذا في إطار التهدئة التي مارستها الإدارة الجديدة بعد الحاكم العام كارد المعادي للحركة الوطنية وجمعية العلماء، وقد تم تعويضه يوم 21 سبتمبر 1935 بالسيد جورج لوبو Georjes Le Beau ، وكان يتسم بالاعتدال تجاه أحزاب و نشطاء الحركة الوطنية[3]، وقد علق العمودي على تطور الأحداث هذه فقال : "وفي الأخير رحل السيد كارد وأعوانه الذين حاولوا جعل حياة الجزائريين مستحيلة في أرض أجدادهم، وها قد استمعت الحكومة المركزية لأصوات عدد كبير من المدافعين على القضية الأهلية ... لقد تخلصنا من أربعة متسلطين نكلوا بنا وأذاقونا ألوانا شتى من العذاب ... لقد تكللت جهودنا بالفوز وهذا يسعدنا، فلقد أصاب السيد Paganon باقانو عندما اختار أربعة إداريين من أحسن المثقفين، ونحن نؤيد هذا الاختيار ونذكر بأن التعاون الفرنسي الجزائري كان دائما موجودا... إن تعاوننا نحن الصحفيين يتمثل في إظهار الأخطاء دون عقدة أو خلفيات، هذا هو التعاون الصحيح الذي نريده من الحاكم العام الجديد، ونؤكد له أنه بإمكانه الإعتماد علينا في هذا المجال ونطلب من منتخبينا أن يقوموا بواجباتهم على أحسن وجه ولا يقتصر عملهم كما كان في الماضي على الخطابات والمجاملات" [4]

وقد كتب العمودي مقالا مختصرا أشار فيه إلى أن مهمة السيد ميو جد صعبة، خاصة وأنه يحاول تكريس الانقسام داخل المجتمع المسلم، وهذا مما يشكك في نوايا الإدارة الجديدة: "هل يمكننا القول أن السيد ميو تم اختياره كمدير للشؤون الأهلية لأنه يطبق بنجاح ومنهجية سليمة جادة من أي شخص

---

(1) La Défense, N°22, 22 Juin 1934.

(2) حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص57.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 257

(4) La Défense, N°78, 04 Oct 1935. انظر الملحق رقم: 17

آخر مبدأ سياسة فرق تسد في هذا البلد لزرع الانقسام بين العلماء والمنتخبين وبين العرب والبربر وعلينا أن لا نغض الطرف على ما يحدث ".[1]

وخلال الفترة 1934-1935 تزعم العمودي حملة هدفها انضمام جمعية العلماء إلى الأحزاب السياسية، خاصة حركة المنتخبين المسلمين، وقد سبق لصحيفة الدفاع بعد أربعة شهور من تأسيسها أن دعت إلى تأسيس حزب سياسي مستقل كمخرج لحل المسألة الأهلية، ومن جهته كتب العمودي سلسلة من المقالات تحت عنوان "واجب الساعة الراهنة"، يبيّن فيه هذا الإطار السياسي وأهدافه وفي هذا المضمار كتب ابن حورة والذي كان يكتب باسم مستعار وهو "أبو الحق" :"إن الحزب الذي ندعوا إلى تأسيسه لابد أن يسعى إلى التربية المدنية للشعب، وذلك بتنمية الشعور لديه بواجباته السياسية ولا يكون تحت وصاية أيّة جهة، هدفه الوحيد هو الوصول إلى وضعية حسنة وتجديد عقلية الجماهير لكي تكون واعية لحقوقها وينصرف هذا الحزب إلى إعداد خطة متكاملة تمس الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتجديد المجتمع وبعثه وإخراجه من تقاليده البالية وسيطرة أيديولوجية عتيقة متناقضة مع الأخلاق والدين".[2]

إن فكرة إنشاء حزب سياسي كبير يعتني فقط بمصالح الأهالي، كانت تجد تأييدا من الأمير خالد ثم عادت هذه الفكرة وعرضت من طرف جريدة الدفاع[3]، وقد دعا السيد محمد الشريف جوكلاري إلى تأسيس هذا الحزب وأطلق عليه اسم "رابطة الإسلام الجزائري"، شهّر به في جريدة صوت السنين في جوان 1934، ومن الأهداف التي سطرها المحافظة على الهيئات الإسلامية والتنسيق بينها حماية للثقافة العربية[4]، كما أنها كانت معارضة للتجنيس ومؤيدة لقضية الأهالي ومطالبهم وهذا ما جاء في نصوص هذه الرابطة.[5]

---

[1] La Défense, N° 95, 28 Fév 1936.

[2] La Défense, N° 12, 13 Avr 1934.

[3] Mahfoud Kaddach: Histoire du Nationalisme Algerien question Nationale et Politique Algerienne 1919-1951, Tome 1, Société national d'edition et diffusion, Alger 1980, P417.

[4] نور الدين ثنيو:" محمد الأمين العمودي والإصلاح الوطني مظاهر من جهوده الإصلاحي"، ص ص 11-21.

[5] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 285.

استقالة العمودي من عضوية جمعية العلماء:

إن المفاوضة بين السيد ميو والشيخ العقبي أفضت إلى حل جمعية علماء السنة الطرقية سنة 1935، وخروج العمودي من مجلس إدارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكان هدف الإدارة وقف الدعاية السياسية التي كان يقوم بها، كما أن العقبي كان يرى أن الجمعية دينية والعمودي لا يمثل الدين، ففي الاجتماع العام للجمعية لتجديد مجلس إدارتها أعلن العقبي عدم ترشحه إذا كان العمودي مرشحا فيه، فاستقال هذا الأخير على طوع إرادته حفاظا على تماسك الجمعية، رغم أن شيوخها ألحوا عليه البقاء، لكنه صارحهم قائلا: "دعوني فأنا أعرف منكم بالعقبي، إني إذا رجعت ينسحب من الجمعية ولا يتورع عن محاربتها، أما أنا فسأبقى على العهد سواء كنت داخل الجمعية أو كنت خارجها".[1]

وكتب الشهاب ".. وفي اليوم الأول من أيام الاجتماع قدم العمودي الكاتب العام للجمعية استقالته من العضوية الإدارية والكتابة العامة معتذرا بما يريد أن يتفرغ له من خدمة جريدته وأعماله السياسية التي يريد أن يبعد كل تهمة بها عن الجمعية..." وتشكل المجلس الإداري الجديد كالآتي:

- عبد الحميد بن باديس	رئيس	- الطيب العقبي	عضو
- البشير الإبراهيمي	نائبه	- علي أر لخيار	عضو
- العربي التبسي	كاتب عام	- عبد القادر بن زيان	عضو
- محمد بن منصور	نائبه	- يحي حمودي	عضو
- مبارك الميلي	أمين المال	- بلقاسم بن حلوش	عضو
- أبو اليقظان	نائبه	- السعيد الزاهري	عضو
- محمد خير الدين	مراقب [2]		

[1] حمزة بوكوشة: "شخصيات منسية"، ص ص 57-58.

[2] الشهاب: ج12،م11، ص 496.

يذكر فضلاء: أن الأستاذ العمودي اختار لنفسه الكفاح السياسي السافر، فلم يرد أن يورط الجمعية في اختياراته الخاصة فانسحب من عضويتها الإدارية مع احتفاظه بالعضوية العملية إلى آخر نفس من حياته، وكانت علاقته مع كل أعضاء الجمعية وفي مقدمتهم العقبي حسنة. ينظر: محد الطاهر فضلاء: التحريف والتزييف في كتاب حياة كفاح، ص272.

وأثبتت الأحداث بعد ذلك زوال هذه الخصومة، فقد ذكر الأستاذ الطاهر بن عيشة ما تفوه بـه الشيخ العقبي بعد انفصاله عن جمعية العلماء: "لا ينقذنا من هذه الحالة السيئة إلاّ العمودي ... لـو أن العمودي يرضى ويصالحنا ويجيء إلينا لكان له ما يريد "[1]، وذكر محمد الطاهر فضلاء أن استمرار غلق المدارس جراء استمرار القانون التعسفي 8 مارس 1938 جعله يطلب مشورة الشيخ العقبي فأشار عليه بضرورة التريث وطمأنه بأنه سيكلف العمودي بصفته القانونية ليسعى لدى الدوائر المختصة وكان مـا رآه الشيخ، بل أن الصلة الأخوية بقيت قائمة جيدة إلى غاية اندلاع الثورة واستشهاد العمودي[2]

يقول العمودي داعيا إلى تناسي الخلافات لتحقيق النجاح والأهداف الوطنية المنشودة:"كيف يمكننا الحصول على هذا النجاح ؟ فقط بواسطة الإتحاد والتنظيم وتناسي خلافاتنا التافهة هذا الذي أعلنا عليه خلال العديد من السنوات والذي نقر به اليوم والذي لا نمل بذكره دائما، فاغتيال الإمام كحول وتوقيف أخانا العزيز المبجل الشيخ العقبي لم تكن فقط عبارة عن استفزاز، سجن العقبي بالأخص يعتبر إنذار موجه من أجل إعلامنا بالنوايا الحقيقية للإدارة، من جهة أخرى لاستفزاز المناضلين الصالحين".[3]

العمودي ومشروع بلوم فيوليت:

رغم العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية وأعوانها للحد من نشاط الجمعية فقد تبلورت شخصيتها كحركة سياسية واسعة النفوذ رغم أن قانونها الأساسي يحدها من العمل السياسي، فشاركت في المؤتمر الخامس للطلبة المسلمين بشمال افريقيا خلال الفترة 06-10 سبتمبر 1935 ساهم في زيادة التفاهم والتلاحم بين الجمعية والشباب الجزائري، وفي منتصف الشهر عقد المؤتمر الأول لجمعية العلماء لتقييم دورها وتفعيل آلياتها[4]، ثم اقتحمت الساحة السياسية في سنة 1936 عندما رأت أنها فرص سانحة لتحقيق وحدة العمل وتنسيق الجهود مع الأحزاب المعتدلة وطرح آمال ومطامح ومطالب الشعب الجزائري أمام السلطات الفرنسية الجديدة.[5]

---

[1] محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص 42

[2] محمد الطاهر فضلاء: "محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، ص ص 05-25.

[3] La Défense, N° 117, 28 Aout 1936.

[4] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 257.

[5] كريمة بن حسين: المرجع السابق، ص 99.

وكانت فرنسا قد لوحت بمشاريع إصلاحية مثل مشروع فيرنوت ومشروع كيطولي[1] ومشروع دوروكس[2]، لكنها لم تجد قبولا من طرف الأحزاب الوطنية بخلاف مشروع فيوليت الذي تضمن نقاط ايجابية استحوذت على رضا الطبقة السياسية الجزائرية مع تحفظ بعضها حيث أن منح الجنسية وتوسيع الحريات هللت له النخبة (نواب وشيوعيون) ونظرت له الجمعية بعين الريبة والحذر.

العمودي في هذا المقال ينتقد قبول المنتخبين وعلى رأسهم السيد ابن جلول لمشروع Guernut السرابي الذي يهدف إلى الخداع والمراوغة لكسب الوقت وزيادة تكريس تنفيذ القوانين الاضطهادية وإجهاض مطالبنا الشرعية: "قلت وأصررت على أن صديقنا بن جلول لم يكن يتمتع بالكياسة والحنكة ملاحظته هذا التصرف الشاذ وتحركه يشكل على الأقل خطأ تكتيكي الذي يمكن أن يجر علينا نتائج كارثية خطيرة، قلت وأؤكد على أنّ مشروع Guernut يمنحنا أمل الحق السرابي غير الواقعي وهو أقل جذبا واستقطابا لنا وذلك يدفع ويرسل بني نعم نعم (oui oui) الذين سيكونون الأداة الطيعة لأولائك الذين يتبعون تحقيق هدف واحد ولا يحنون إلا لحلم واحد وهو في نهاية المطاف على حساب مطالبنا الشرعية وإبقاءنا في حالة الخضوع والتبعية التي نجمت عنها أسوء النتائج، بعبارة أخرى مشروع Guernut كان هدفه الأول جعل من بني وي وي مادة للتصدير، وهذا ما جعلنا في أعين الفرنسيين كأشخاص عديمي الفائدة وليسوا أهلا أن يكونوا في مستوى المواطنين".[3]

وعندما نستطلع رأي العمودي في مشروع فيوليت نجده يقول: "عندما طلب مني أصدقائي بكوني مناهض لمشروع Guernut أن أقبل مشروع فيوليت رغم النقائص التي تشوبه، جوابي بسيط كمسلم متمسك بالمبادئ الأولى مطالبا لإخواننا بالحقوق السياسية الحقيقية فسأقبل بالمشروع الذي يكرس هذه الحقوق، لهذا السبب فقط أيدنا المشروع الذي نسب اسمه إلى الحاكم العام السابق، لكن هذا المشروع اعترف أنه لا يلبي طموحات النخبة فضلا عن العامة، فالأحرى به أن يراجع وأن ينقح وأن يكمل من طرف أولائك الذين لهم الشرف العظيم لتمثيل الشعب المسلم".[4]

---

(1) نائب ولاية قسنطينة في البرلمان ينظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3، ص ص 19-20.

(2) نائب ولاية العاصمة (الجزائر) ينظر: أبو القاسم سعد الله:نفس المرجع، ص ص 19-20.

(3) La Défense, N° 101, 17 Avr 1936. انظر الملحق رقم:18

(4) Ibid.

وعندما نتحدث عن ماهية مشروع فيوليت نأتي إلى سنة 1931 عندما ترأس موريس فيوليت[1] لجنة من مجلس الشيوخ لدراسة وضع الجزائر وقدمت إصلاحات عرفت باسمه، وقد تضمن هذا المشروع ثمانية فصول وخمسين مادة لتحسين الوضع التعليمي والاقتصادي وتوسيع نطاق الحريات وإلغاء المحاكم الخاصة والمناطق العسكرية وتوسيع تمثيلهم النيابي وإنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة أعضاء.[2]

والعمودي يتعرض إلى مشروع فيوليت مبديا موقفه منه كما ذكرنا آنفا بقوله "إني كمسلم متعلق بإرادة لا يثنيها أي عائق، أقبل كل مشروع يمنح ويكرس مبدأ منح الحقوق الأساسية مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية إنني أعترف بأن مشروع فيوليت لا يلبي كل تطلعات النخبة ولا الجماهير المسلمة فهو يحتاج بذلك إلى مراجعة دقيقة بنظرة وطنية خالصة فيتم تعديل وإتمام أخطاءه ونقائصه ممن يحق لهم تمثيل الشعب الجزائري المسلم، وقد إطلعت على مقال جريدة L'Entente متضمنا تصريحات بعض الأعضاء الفرنسيين للدكتور ابن جلول ورفاقه وكانت مشجعة، وأؤكد لإصدقائنا المنتخبين بأننا مناضلون مسلمون وأننا بعيدون عن الشك في مصداقيتهم ورغبتهم الجامحة في رؤية مطالبنا تثمر، وفي رؤية حكامنا يقررون وبصفة نهائية حل المشاكل اليومية ".[3]

رغم أن جمعية العلماء نظرت إلى المشروع بحذر وكانت مآخذها عليه أنّه يعتمد مبدأ التجنيس كشرط لمنح بعض الجزائريين حق الانتخاب فجاء في مجلة الشهاب"لما فيه من عدم التسوية في الحقوق لا بين الجزائريين والفرنسيين، ولا بين طبقات الجزائريين أنفسهم، وما فيه من تهيئة الطبقة المثقفة للاندماج مع السكوت التام عن الدين واللغة". [4]

---

[1] موريس فيوليت هو الحاكم السابق للجزائر خلال الفترة 1925-1927 وهو نائب في مجلس الأمة الفرنسي وفي مجلس شيوخها وهو رئيس حزب وأتباعه كثيرين، له مواقف كريمة في ميدان إبعاد شبح القوانين الزجرية وتحقيق مطالب الشعب الجزائري، له كتاب تحت عنوان L'Algerie vivra.t.elle هل تعيش الجزائر ؟ وكان قد عبّر عن موقفه والتي بعثت الآمال في النخبة من جديد مثل إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وجعل للجزائريين حق تكوين نقابات خاصة بهم وبذل الوعود بزيادة المبالغ المخصصة للتحسين والإصلاح. انظر ابن العقون، ج1، ص ص 376-377.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945) ج3، ص 17.

[3] La Défense, N° 101,Op cit..

[4] الشهاب: ج4، م 12، جويلية 1936، ص 214.

يقول علي مراد:"اتسمت ردات فعل الإصلاحيين بالتردد، الأمر الذي أدى إلى حصول مناوشات بينهم وبين الأنصار المتحمسين لهذا المقترح، لا سيما مع زعماء la voix indigéne القسنطينية ذلك أن الإصلاحيين رغم اعترافهم بروح المقترح السخية وطابعه الايجابي عابوا عليه مبدأ التجنيس كشرط للحق في الانتخاب بالنسبة للمسلمين..كانوا يخشون أن يجذب العدد الأكبر من الشبان المسلمين على التجنس للحصول على الحقوق السياسية دون الانشغال بحق قانونهم الشخصي الإسلامي".[1]

إنّ نجاح "الجبهة الشعبية"التي جمعت الأحزاب السياسية الثلاثة: الاشتراكي، الشيوعي، الراديكالي في الانتخابات البرلمانية والتي أصبح بنتيجتها موريس فيوليت عضوا في حكومة "ليون- بلوم" وأصبح وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر، وتبنت هذه الأخيرة هذا المشروع وسمي بمشروع بلوم- فيوليت[2]

رفض المستوطنون هذا المشروع الذي يقضي على نظرية التفوق العنصري إذا قدر له النجاح وعقد مؤتمرا خلال 1936 ضم ثلاثمائة من القادة الاستعماريين في الجزائر وعلى رأسهم Duroux حاكم الجزائر، Cuttoli حاكم قسنطينة، Roux Freissineg حاكم وهران، التصويت على هذا المشروع، وكانت النتيجة 298 ضده وهددوا بإيقاف الإدارة المحلية إذا تمت الموافقة عليه.[3]

فعلى غرار الأحداث الكبرى التي ميزت هذه الفترة وأثارت ردات أفعال كبيرة ومتعددة من طرف الصحف الاستعمارية، فإن مشروع فيوليت أسال الكثير من حبرها، من خلال تحاليلها ومقالاتها المتناقضة أحيانا، وقد عارضت الصحف الاستعمارية في معظمها وبشدة هذا المشروع باستثناء الصحف اليسارية التي رحبت بالمشروع واعتبرته، نقلة في التطور الإيجابي للسياسة الفرنسيـــة اتجاه الأهـــالي ومن

---

(1) علي مراد: المرجع السابق، ص 499.

(2) انظر فصول هذا المشروع في الشهاب (2 ماي 1937).

يقول علي مراد "سعيا منها إلى الاستجابة للرأي العام الإسلامي ولهيئات الوفد المرسل من قبل المؤتمر الإسلامي الأول بلورت الحكومة مشروع قانون سمي (مشروع بلوم-فيوليت) أودع بالغرفة في 30 ديسمبر 1936 وكان ينص على قبول بعض الشرائح من الرعايا الفرنسيين في الجزائر وممارسة الحقوق السياسية لمواطنين فرنسيين دون أن يترتب عن ذلك أي تغيير لقانونهم أو حقوقهم المدنية.." انظر على مراد: المرجع السابق، ص ص 499-500

وقد نصت مذكرة المشروع على ما يلي: " سيسمح للوطنيين بممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون دون النزول عن وضعهم الشرعي كمسلمين أو إجراء أي تعديل في وضعهم المدني وبذلك يمكنهم التمتع الكامل بالحقوق السياسية الخاصة بالتشريع الفرنسي.. وعلى هذا الأساس يكون عدد الجزائريين الذين سيحصلون على حقوق المواطنين الفرنسيين 21 ألفا خلال العام الأول ثم يزداد هذا العدد تباعا في الأعوام التالية ويخص الضباط وذوي الشهادات العلمية والوظائف الرسمية ورجال الأعمال البارزين وأعضاء الحرس الشرف " انظر ناهد إبراهيم دسوقي : المرجع السابق، ص 220.

(3) Charles Robert Ageron:" Sur L'année Politique Algérienne 1936، المجلة التاريخية المغربية، العدد 16/15، السنة6، جويلية 1979، ص ص 20-33.

أبرزها جريدة "لوبينيون ليبر" وجريدة "ليتانسال" والتي قامت بدعم سياسة الجبهة الوطنية.[1]

إن الجمعية وافقت على المشروع اعتبارا أنه مرحلة مؤقتة تتبعها مراحل أخرى، ونجم شمال إفريقيا كان الحزب الوحيد الذي رفضه لأنه يمثل من الناحية المبدئية ربط وإدماج فرنسا في الجزائر[2]، عبّر فيوليت عن سياسة الإدماج بقوله: "إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج".[3]

(1) عزوز ديلمي: الصحافة الاستعمارية في عمالة قسنطينة خلال الفترة ما بين الحربين 1919-1939، رسالة ماجستير، تحت إشراف مصطفى حداد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2002/2001، ص 194.

(2) علي مراد: المرجع السابق، ص 500-501.

(3) ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 218.

المبحث الثالث: العمودي والمؤتمر الإسلامي

يعتبر المؤتمر الإسلامي أهم الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية خلال عقد الثلاثينات وبرزت فيها توجهات الجمعية نحو السياسة المحلية ومشاركتها الأحزاب والشخصيات السياسية البارزة اجتماعاتها ومؤتمراتها بشكل علني صريح[1]، يقول الإبراهيمي:"إلى أن جاءت نتيجة الانتخابات التشريعية الفرنسية الأخيرة بفوز أحزاب الجبهة الشعبية فارتفع صوت الأمة الجزائرية بالمطالبة من جديد وحدثت فكرة المؤتمر".[2]

وقد كتب العمودي:"إنما نلاحظه في الآونة الأخيرة هو شبه يقظة شاملة لدى العوام ظهرت خاصة في هذه الروح الجديدة والنقابة الجديدة وكذلك الحاجيات الجديدة التي طالما نوه لها قادة البلد، لا بل راح البعض الآخر إلى إنكارها أصلا "[3]، هذه الروح الاجتماعية الجديدة هي التي سوغت له المبادرة إلى تنظيم المؤتمر الإسلامي يحضره كل الجزائريين بمختلف مناهلهم ومشاربهم.

وكانت فكرة الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر الإسلامي تنسب إلى الشيخ ابن باديس[4]، ففي حديث له إلى صحيفة الدفاع التي كان يديرها العمودي والتي كانت لسانا مدافعا على الحركة الإصلاحية وحقوق المواطنين جاءت الدعوة في جانفي 1936 إلى اجتماع الأحزاب الوطنية لوضع قائمة من المطالب الجزائرية.[5]

يقال أن العمودي هو صاحب فكرة هذا التجمع الجزائري الكبير التي تبناها ابن باديس و دعا لها العمودي في جريدته الدفاع[6]، ومعنى هذا أن اتفاقا وقع بين الرجلين العظيمين حول فكرة المؤتمر وحول طريقة تنفيذها وذلك في شهر جانفي سنة 1936 وقبل مجيء حكومة الجبهة الشعبية.[7]

---

[1] أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 244.

[2] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 136.

[3] عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 152.

[4] كتبت جريدة الدفاع تصريحا للشيخ ابن باديس "... الشعب الجزائري يتواجد أمام مشروعين الأول يعطي حق الانتخاب للنخبة أما الآخر يكرس مبدأ التمثيل الخاص وهما يحتويان على مساوئ خطيرة ولا يمكن أن تكونان إلا حلولا مؤقتة ...إن المكانة السياسية لا يمكن أن تناقش من طرف رجل واحد ولا من طرف جماعة معينة ولكن من طرف كل الممثلين وكل قادة الشعب الجزائري.." ينظر Mahfoud Kaddache, Op, cit, T1, P418

[5] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3، ص 162.

[6] محمد الصالح رمضان:"الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص 19.

[7] محمد الطاهر فضلاء: "محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، ص ص 5-25.

يقول الشيخ ابن باديس "إن المرجع في شؤون الأمة هو الأمة نفسها والواسطة لذلك هي المؤتمرات"، وقد لقيت الدعوة قبولا حسنا من معظم التنظيمات السياسية ومن الشخصيات البارزة في البلاد[1]، وقد ذكرت جريدة الدفاع أنه أكثر من إنشاء حزب ضرورة الإتحاد أشد إلحاحا، فالإدارة المتربصة تستفيد من التناقضات والاختلافات التي تسود داخل الحركة الوطنية.. والعمودي يطلب من المنتخبين المسلمين عدم البقاء مختلفين جامدين لأنه يعتبره الشيء الخطر عليهم لذا فليتوحد المسلمون.[2]

لقد انقطع العمودي طيلة الشهور الأولى من سنة 1936 بعد ما عرض دعوة الشيخ عبد الحميد بن باديس في جريدته الدفاع يوم 03 جانفي 1936[3]، تهيئة وتنقية الظروف لانعقاد المؤتمر الإسلامي [4]، وفي إطار الإعداد للمؤتمر تولى العمودي الاتصال والتنسيق مع الجهات التي تبنت وسعت لإنجاح فكرة المؤتمر، وقد ترأس الاجتماع الذي جمع الشيخ ابن باديس والدكتور محمد الصالح بن جلول وذلك يوم 17 ماي 1936 والذي تقرر على إثره إنشاء لجنة لإثارة الرأي العام والعناصر الفاعلة بهدف تأييد المؤتمر وإنجاحه وإزاحة العوائق التي تحيط وتعيق حركته فلقد تبنى الأمين العمودي الدعوة إلى المؤتمر مقتنعا بضرورته قائلا: "أنني أشعر اليوم بضرورة إيجاد تنظيم ثابت والعمل في تآلف واتحاد من أجل تحقيق مطالبنا الشرعية"[5]، وحدد تاريخ انعقاد المؤتمر الإسلامي واتفق على يوم الأحد السابع من شهر جوان وحددت الخطوط العامة لبرنامج الإصلاحات التي تقدم إلى السلطات الفرنسية[6]، والإبراهيمي كان يرى أن قرار المؤتمر حث على عدم تقييد المطالب ببرنامج معين وعدم بنائها على أساس برنامج

(1) رابح تركي: المرجع السابق، ص 76.

(2) Mahfoud Kaddache, Op, cit, T1, P417.

(3) La Défense, N° 88 du 3 janv 1936 p 1, sous le titre "nos reven dication" ce que nous dit le cheikh A Ben Badis.

(4) هذه هي الفقرة التي يعبر عنها الشيخ ابن باديس عن فكرة المؤتمر الإسلامي في الجزائر " إن تحديد القانون السياسي للمسلم الجزائري الذي هو قضية حيوية يجب أن يناقش ويسوى نهائيا، لا من قبل شخص واحد أي كانت قيمته وسلطته ولا من قبل مجموعة أيّا كان صيتها وتأثيرها على الجماهير بل من قبل جميع ممثلي وقادة الرأي العام الإسلامي فرجال السياسة والعلماء والمنتخبون والقضاة المسلمون والأساتذة والمدرسون...الخ، كلهم مؤهلون لإعطاء رأيهم في هذه المسألة الأساسية ". ينظر علي مراد: المرجع السابق، ص 256.

(5) ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 263.

(6) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص ص155-156.

يقول العمودي: تشرفت بأن كنت في المؤتمر نائبا للرئيس و لم أتوان عن الدفاع في جريدتي الدفاع عن الحقوق والمساواة التي تفيد المجتمع والوطن وإلغاء جميع القوانين الاضطهادية وإصلاح الانتخابات حتى تصبح نزيهة ليصل ممثلي الشعب الحقيقيين إلى المجالس. انظر الملحق رقم: 19 La Défense, N°166, 22 Oct 1937.

مخصوص وهذا لتفادي مشكلة تجلب الخلاف الشديد، ورغم وضوح هذا الرأي فإن أحداث المؤتمر ومطالب الوفود بعده دلت على أن النخبة كانت متعلقة بمشروع فيوليت.(1)

وذكرت جريدة الدفاع أيضا أن ساعة الاختيار أتت للمسلمين وطرحت المشكل من الذي نختار؟ جبهة شعبية أم جبهة وطنية أو إنشاء حزب إسلامي، الأهالي المسلمون في الجزائر يترددون ؟ وقد لخصت الوضعية كالآتي: لا الجهة اليمينية ولا الجهة اليسارية التي دخلت الحكم الآن دافعت عن قضية الأهالي المسلمين، وإذا كان عدم خلق أعداء يكون جيّدا ولكن خلق أصدقاء أفضل، وكان يجب علينا أن نختار فنؤيد الجبهة الشعبية التي تربطنا بها علاقات متينة ذات توجه إيديولوجي أكثر تفهما (2).

انعقد المؤتمر بالملعب البلدي بالعاصمة يوم الأحد 7 جوان 1936 وشارك فيه النواب والعلماء والشبان والشيوعيين والاشتراكيون والمرابطون باستثناء النجم(3) الذي ما يزال إلى ذاك الحين نشاطه مقتصرا على فرنسا (4)، وكانت النقطة التي إلتف حولها الجميع هي مشروع بلوم فيوليت(5)، ترى جريدة الدفاع إن فكرة المؤتمر جعلت كل المسؤولين الجزائريين يطرحون مواقفهم إزاء مشروع بلوم فيوليت وكان يتوجب إقامة اجتماع موسع عاجل، هذا المؤتمر سيكون التجسيد الأكثر واقعية والأكثر تطبيقا للاتحاد والتنظيم المنشودين(6)، وكانت جلساته علنية سادها جو من التفاهم وتداول على منصة الخطابة عدد من النواب والنخبة والعلماء وأحد الفرنسيين الضيوف والعمودي لم يكن بالنسبة لهذا المؤتمر الجامع مجرد كاتب ذو صيت وخطيب سياسي لكنه كان من مفجري فكرة المؤتمر والداعين إليه كما عرفنا، ورشح نائب لرئاسة المؤتمر التي شغلها الدكتور بن جلول، وبرزت عبقريته في التسيير والتنظيم من

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1930-1945)، ج3، ص 165.

(2) Mahfoud Kaddache, Op, cit, T1, P417.

(3) يذكر محفوظ قداش خلاصة مفادها "لقد قبل المنتخبون والأعيان والعلماء ووطنيو نجم شمال إفريقيا فكرة المؤتمر في ما لم يكن للشيوعيين والاشتراكيين أنصار"جبهة شعبية إسلامية" إلاّ أن يرحبوا ويؤيدوا هذا الرأي أيضا لكن بقيت الصعوبة فقط في إعداد برنامج مشترك فأنصار الجبهة الشعبية لم يكن بوسعهم إلا قبول جملة من الإصلاحات، بينما المنتخبون لم يكن بمقدورهم تجاوز بشيء من الحذر الحدود المفروضة عليهم، بقي العلماء والوطنيون الذين يتعلق بهم نجاح المؤتمر، لأنهم يمثلون القوة الحيوية في البلد، الايمان والوطن" انظر M.Kaddach. Histoire du nationalisme op. cit P426.، ذكر الدكتور مصطفى حداد أن تاريخ انعقاد المؤتمر الإسلامي كان في 06 جوان 1936، وقد ضم العلماء والنخبة والشيوعيين .ينظر: Mostéfa Haddad: Op cit, P180.

(4) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ص 140.

(5) Charles Robert Ageron:" Sur L'année Politique Algérienne 1936, P 20-25.

(6) Mahfoud Kaddache, Op, cit, T1, P418.

خلال لجانه المختلفة، الأمر الذي أذهل المراقبين المختصين [1]، يرى العمودي أن المؤتمر وحده الكفيل بتوحيد الرأي العام الجزائري [2].

لقد رافق الإعداد إلى المؤتمر الإسلامي نقاش كبير أدلى كل طرف بآرائه ومواقفه وأخذت فكرة المسألة الوطنية محور النقاش وقد أثارها فرحات عباس، وكان هذا الأخير يرد على الحملة المسعورة التي شنتها الصحافة الفرنسية خاصة جريدة اللطان الباريسية وقد هالها أن يحصل مسلمي الجزائر على بعض الحقوق ويكون لهم ممثلين في البرلمان، فراحت تبث سمومها زارعة الحقد مغرية السلطة الفرنسية للانقضاض على هذا الشعب المغلوب على أمره، وكان الاحتجاج والرد كبير على هذه الحملة من طرف شخصيات وهيئات جزائرية وفرنسية، وكانت لها تداعيات وأصداء في جريدة الدفاع نفسها وكتب فرحات عباس ردا على مقال الشهاب الذي انتقده معتذرا ومبينا مقصده من تلك الكلمات التي أثارت ضجة في مختلف الأوساط الجزائرية فقال:"عندما أجبت على مقال جريدة اللطان وعلى التهم التي وجهتها إلينا الصحافة الاستعمارية رفعت مستوى البحث كي أقرر نقطة مبدئية تتعلق بسياستنا..لقد استعملوا كثيرا وأسرفوا في كلمة الجزائر أرض فرنسية لأن أقلية صغيرة من مستعمرين وموظفين أوروبيين تريد أن تذكر بسيف فرنسا في استثمارها للأهالي".

ويشير فرحات عباس إلى أن الفرنسيين واهمون وأنهم يخدعون أنفسهم إذا حسبوا أن مدنيتهم في الجزائر تبنى بمواد أجنبية عن الوطن، وكلمة الجزائر امتداد لفرنسا التي يريدون فرضها بالقوة بتجاهل ستة ملايين من العرب البربر الذين لم يتذوقوا أو يتأثروا بالمدنية الفرنسية وبصفة عميقة لا يمكن أن تتحقق لأن بناء يبنى بمواد غريبة على حساب المادة الأصلية إنما هو بنيان على أساس من الرمال، وليس من سنن الكون أنّ ثمانمائة ألف نسمة تحظى بكل شيء بينما ستة ملايين لا تنال أي شيء ... ثم إذا قامت هذه الملايين التي تسكن تحت هذا البناء لتلاحظ ما في البناء من شقوق وما به من اعوجاج يتبجح كاتب ولو كتب بجريدة "اللطان" ويرفع صوته مدعيا أن أعمالنا مضادة لفرنسا وأنها أعمال تنم عن مليه شعواء...

---

[1] محمد الطاهر فضلاء: "محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، ص ص 5-25.

[2] Mahfoud Kaddache, Op, cit, T1, P419.

يقول أيضا فإذا أنا أجبت عن هذه الحملات الطائشة بقولي"فرنسا هي أنا" فلا يجب أن يفهم صديقي أبو الزهرة أنني استعمل هذه الكلمة بصفة تملق أو أريد أن ألعب دور الوطني الفرنسي المتطرف لكي أنال حظوة عند أولي الأمر، إن موقفا كهذا ليس من خصالي وليس من صفاتي.. فأنا لم أنس الإجحاف الاجتماعي الذي هو ميسم نظامنا الحاضر، و لم أنس أني لست فرنسيا أنما أنا رعية فرنسا، و لم أنس أيّ جزء من جزئيات المظالم المتعددة".

وبعد أن يذكر كثيرا من المظالم وبعد أن يعرض الحلول الطبيعية يعلن أنه لازال واثقا من المستقبل كما لازال واثقا لأعمال فرنسا في الجزائر، فهو ينتظر منها تحرير وسلام في الميدان السياسي والاقتصادي وبعد كل هذا يدعوها أن تتنازل عن المسابقة التي تقودها الأنانية والعصبية العنصرية، وذلك لتقدم مثالا رائعا لدول أوربا الاستعمارية، وتضع أمام العربة الجزائرية جوادين "الحرية والعدل".[1]

ويقول محمد الآمين العمودي في مقال:"إننا نبرهن للطاعنين فينا رغم استغلالهم لمحنتنا وشقائنا أننا نستطيع أن نتوحد كلما اقتضت الظروف والمصالح.. وأننا كنا ومازلنا قادرين على دفع مرامي أعدائنا فبإمكاننا أن نعبر بامتناننا الكبير إلى كل الذين يساعدونا ويؤيدوننا في مطالبنا ويهيئون بصورة أو بأخرى بموضعنا البائس، يآخذنا البعض بأننا لم نتفق لحد الآن على برنامج مشترك يعكس صراحة ويوضح أفكار وشعور ومطالب شعبنا ".[2]

وانتهت أعمال المؤتمر باتفاق الحاضرين على برنامج سياسي موحد يتضمن المطالب التي ستعرض على السلطة الفرنسية، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تطبق إلا على المسلمين الجزائريين.
- إلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة وإلحاق الجزائر بفرنسا رأسا.
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية وتطبيق القانون الإسلامي وإرجاع سائر المعاهد الدينية والأوقاف الإسلامية إلى الجماعة الإسلامية.

---

(1) عبد الرحمان ابن إبراهيم ابن العقون: المرجع السابق، ص ص 462-463.

(2) محمد الطاهر فضلاء: "محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، ص ص 5-25.

- فصل الدين الإسلامي عن الدولة بصفة تامة، و إلغاء جميع القوانين التي اتخذت ضد اللغة العربية وعدم اعتبارها لغة أجنبية.
-
- التعليم الإجباري للبنين والبنات والشروع في بناء المدارس الكافية وجعله مشتركا بين المسلمين والأوربيين.
- زيادة مراكز ومعاهد الصحة والاستشفاء وإعالة العاطلين عن العمل.
- المساواة التامة في الراتب والرتبة إذا تساوى العمل وتساوت الكفاءة.
- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتجاح دون تمييز بين الأجناس.
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ومراكز لتعليم الفلاحين والإقلاع عن انتزاع ملكية الأراضي من الجزائريين، وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وإلغاء قانون الغابات.
- إعلان العفو السياسي العام على جميع المسجونين السياسيين.
- إنشاء هيئة انتخابية واحدة ومنح الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه، وإرسال نواب لتمثيل مسلمي الجزائر في البرلمان الفرنسي.[1]

وقراءة متأنية للمطالب تبدو وكأنها تريد أن تحقق مطالب كل الأطراف التي شاركت في المؤتمر فمثلا مطلب إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا هو تحقيق لسعي النواب ومطلب فصل الدين عن الدولة والاحتفاظ بالقانون الإسلامي والهوية الوطنية وتعميم التعليم باللغتين العربية والفرنسية والحريات السياسية عبرت كلها عن مساعي جمعية العلماء.[2]

وعلق العمودي على ذلك قائلا: " فهو مؤتمر الثقة والأمل والأول من نوعه في تاريخ الجزائر وحوله يتأهب الشعب كعضو واحد ليشارك في هذا التجمع ليطالب بحقوقه في وعي ودراية، إن هذا الاجتماع العام أو التجمع الكبير ولّد حقا الأمل في الكفاح الوطني على الجبهة السياسية على أسس

[1] La Défense, N° 111, 26 Juin 1936.

[2] نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص 157.

شرعية، أي بالطرق التي تخولها قوانين الإدارة الفرنسية فهو يدعو للأمل لأن المؤتمر الإسلامي بذلك الحجم والصفة هو توحيد مطالب الشعب الجزائري وفي نفس الوقت سابقة سياسية تساعد المسلمين كتجربة وكمطية للوصول إلى مآرب أخرى".[1]

لقد أوصى المؤتمر بتشكيل لجان في العمالات الثلاث لانتخاب اللجنة التنفيذية للمؤتمر التي تكونت من 21 عضوا وانتخب ابن جلول رئيسا لها والأمين العمودي نائبا له وابن الحاج كاتبا عاما وبوكردنة أمينا للمال.[2]

وتم تعيين الوفد والذي اتفق أن يكون من ستة عشر عضوا (10نواب، 3 علماء، 3 شبان) [3] والذي ذهب بمطالب المؤتمر إلى فرنسا، وكان العمودي أحد أعضاءه، ولما عارض بعض الأشخاص في تعيين العمودي ضمن الوفد قال ابن باديس: "لا أرضى بغير العمودي ترجمانا لي فهو الذي يستطيع تبليغ أفكاري وترجمة كلامي إلى المسؤولين الفرنسيين وينقل لي كلامهم بأمانة وإخلاص فالأمين العمودي هو لساني الأمين الذي لا أبغي به بديلا ".[4]

وسافر الوفد بحرا يوم 18 جويلية 1936 إلى العاصمة باريس[5]، حيث قابل الوفد أولا السيد الوزير فيوليت وقد ذكره العمودي بمطلب حرية التعليم العربي فأخذ السيد فيوليت في مدح العربية اعتبارا أنها لغة تاريخ وعلم، وقابل الوفد أيضا الكاتب العام لوزارة الداخلية السيد أوبو، وكذلك وزير الحربية دلادييه وقد صرح بأنه لا يوافق على إعطائنا النيابة بالبرلمان مادمنا محافظين على الشريعة الإسلامية، ووجد الوفد ترحابا كبيرا من طرف رئيس الوزراء بلوم وافتتح كلامه"أنني مسرور بزيارة مسلمين ليهودي ديمقراطيين لديمقراطي وفرانسويين لفرنسوي" وبهذه الروح ألقى جميع خطابه، وقابل الوفد الأحزاب الشعبية (الحزب الاشتراكي، الحزب الراديكالي، الحزب الشيوعي) وكانت للوفد مقابلة

---

(1) عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945،ج2، ص 153.

(2) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 247.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص 172.

(4) محمد الصالح رمضان: "الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص ص 19-20.

(5) أسعد لهلالي: الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر 1902-1993، رسالة ماجستير، تحت إشراف عبد الكريم بو الصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1426-1427هـ/ 2005-2006م، ص 97.

مع الصحافة الفرنسية لإطلاع الرأي العام الفرنسي على الوضع المأساوي في الجزائر، وبذلك أدى الوفد مطالب مؤتمر الأمة الجزائرية المسلمة بصدق وأمانة. (1)

إن هذه المبادرة الوطنية أثارت احتجاج الموظفين الدينيين ورجال الطرق الموجهين من إدارة الشؤون الأهلية، ففي برقية إلى رئيس الوزراء شهر المفتي ابن دالي محمود المدعو "كحول" بالعلماء الجزائريين الذين ليس لهم مستندات ولا شهادات وتبرأ منهم الأغلبية الساحقة ولا يمثلون سوى شرذمة من المشوشين الذين يحاولون بث الفوضى في البلاد.(2)

والعمودي يذكر بضرورة التحلي بالصبر وتحدي الصعاب لتحقيق الأهداف قائلا: "لقد تعهدنا في المؤتمر الإسلامي والتزمنا صراحة على مواصلة الكفاح إلى آخر رمق من أجل الإنجاز التام لمطالب الشعب الجزائري الواردة في الميثاق، والنداء الوحيد الذي يمكن أن ندعو إليه الآن وفي المستقبل هو الكل نحو الميثاق، إنهم يتهموننا بالوطنيين المعقدين إن ذلك سيخيفنا لكن هيهات وإذا كان حب الوطن والأهل وشعبنا يفرض علينا أن نناهض ونحارب القمع والاستغلال فإن هذا لا يعني كراهية فرنسا أو عناصر تشكيلاتها السكانية في الجزائر". (3)

والعمودي يرى أن هذا الجو السائد في الجزائر وقبول الجبهة الشعبية لمناقشة الوفد الجزائري قد منح ثقتنا في هؤلاء الرجال، وقد شكل هذا الحدث سابقة في تاريخ الجمهوريات الفرنسية السابقة وسوف ينتج عنه نتائج طيبة، خاصة وأن قضيتنا وجدت تفهما وعطفا من طرف الحكومة والرأي العام الفرنسي.(4)

وفي الثاني من شهر أوت انعقد الاجتماع الثاني بالملعب البلدي ليعرض الوفد نتائج رحلته، وكان يوما تاريخيا وصفه الشهاب بقوله:" كان يوما وحيدا في تاريخ الجزائر الحديث، يوم تجمع فيه ما يزيد عن العشرين ألفا من أشبال الجزائر جاؤوا من كل حدب وصوب لاستماع كلمات الوفد ولمعرفة

---

(1) محمد الطاهر فضلاء: مقال الشيخ الرئيس الإمام عبد الحميد بن باديس، دار البعث، قسنطينة، 1968.

(2) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 138.

(3) كريمة بن حسين: المرجع السابق، ص 179.

(4) La Défense, N° 172, Déc 1937.



ما لاقته الفكرة من نجاح"[1]، والعمودي يتساءل في جريدته الدفاع "هل أن ما حدث في السابق عندما أقيل السيد كارد، حيث اعتقد الكثيرون أن عملية التغيير في الجزائر سوف تحدث تجاه الأهالي، خلال فترة حكم السيد ليبو، لم نلاحظ أي فارق بين سياسته وطرق إدارته عما سبقه من حكام، فقد استمر الظلم والعقاب، فهل أن نفس الصمت المهين هو الرد الوحيد عن كل احتجاجاتنا وكل آلامنا حتى في عهد حكومة الجبهة الشعبية؟، فإذا تواصلت هذه الحالة السيئة ستكون مخيبة لآمال أصدقائنا والمدافعين عن قضيتنا الذين منحوا كامل ثقتهم للفائزين في ماي، هل ذلك أن الحكومة نسيت وعودها وكانت تحضر لإحدى الخيبات المؤلمة التي عودتنا عليها الحكومات السابقة ؟"[2]، والعمودي مازال لديه أمل في الحكومة اليسارية التي تبنت مشروع الإصلاح السابق الذكر"نحن قادرون على التأكيد بأن أولائك الذين استقبلوا مفوضيتنا بكثير من الحلم واللباقة الذي نحن نعلمه تحضر إلى جملة من الإصلاحات القابلة وهي تمثل استجابة لبعض مطالبنا وهذا يمنحنا الثقة والبهجة "[3].

ورغم هذا التفاؤل الحذر يظهر العمودي أعداء الشعب والمعارضين لأية إصلاحات في الجزائر فيقول:"لكن في الإدارة يوجد لنا أعداء أقوياء لا يقهرون متصلبون فيما يخص مسألة المواطنة وهم يستندون إلى القانون، ففي الواقع أن بعض الوزراء الراديكاليين واصلوا التفكير بأن فرنسا قد تختفي عن الخريطة الأوربية إذا قبلت من بين مواطنيها رجال لديهم الحق بالتزوج من اثنتين.. إن مطالبنا تأذت من هذه الصعوبات الكبيرة ولكن لحسن الحظ أكدّ لنا بعض الأصدقاء أنها تبقى بعيدة عن تثبيط همة السيد بلوم.[4]

ومن الواضح أن الحكومة ماطلت في تنفيذ الإصلاحات الموعودة وهذا كان مخيبا لآمال الشعب وقياداته، وقامت الإدارة بافتعال حادثة اغتيال المفتي كحول وتشويه سمعة العلماء الذين كانوا عنصرا رئيسيا في حركة المؤتمر، وأتهم الشيخ العقبي واقتيد إلى السجن وغادره بعد فترة من التحقيق لكنه بقي

[1] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 143.

[2] La Défense N°129, 18 Déc 1936. انظر الملحق رقم: 20

[3] Ibid.

[4] Ibid.

عرضة للتبعات العدلية وأثّر هذا في موقفه السياسي، وفي سبتمبر 1938 قدم استقالته من عضوية المجلس الإداري واظهر لفرنسا ابتداء من سنة 1939 ولاء لم يحد عنه إلى غاية وفاته.[1]

والعمودي يرصد هذه الأحداث في مقاله هذا مبرزا آمال الشعب الجزائري التي كانت معلقة على الجبهة الشعبية، والتي تضمنها ميثاق المؤتمر الإسلامي الذي تضمن المطالب الوطنية، وأظهر خيبة أمله في الإدارة والحكومة الفرنسية التي تنكرت لوعودها السابقة، نجده يقول:"حدث ذلك ولأول مرة قبل 16 شهرا حيث اجتمع من يحق لهم التكلم باسم الشعب الجزائري المسلم حيث تمكن هؤلاء من صياغة ميثاق بلغ إلى كل من الشعب الفرنسي وحكومته والتي وعدت رسميا بدراسته وانجازه في أقل وقت ممكن، وقد خاطب رئيس الحكومة آنذاك الشيخ ابن باديس سوف لن تعودوا إلى بلدكم بيد فارغة، فهناك إصلاحات ستنجز لصالحكم، فمثل هذا الخطاب والترحاب الذي وجده وفدنا من طرف الوزراء والشخصيات السياسية الفرنسية بعث الثقة لدينا ولدى الشعب الجزائري الذي لم يعرف إلا المعاناة والإذلال، وقد كنا مستعدين لنسيان الماضي ورأينا أن تولي هذه الحكومة للسلطة سيحدث تغييرا جذريا في هذا النظام، لا أحدا كان يشك في إخلاص وصدق وأمانة هؤلاء الرجال الجدد الذين منحهم شعبنا الثقة الكاملة، خاصة وأن هناك أصدقاء لنا في هذه الحكومة مثل السيد موريس فيوليت، وبررت هذه الثقة عدم مقارنة هذه الحكومة لما سبقها، حيث أن الحكومات السابقة قدموا لنا وعودا و لم تنفذ ومثل هذا عهدا جديدا وآفاق جديدة لاحت لشعبنا البائس الذي لم يعد قادرا على تحمل المعاملة المشينة إن الوضعية التي نعيشها في نهاية هذه السنة غير مشجعة ونحن ننتظر بفارغ الصبر تحقيق الإصلاحات خاصة بعد عودة مفوضيتنا إلى الوطن، واعتبر ذلك بمثابة تأخر طفيف راجع إلى ظروف إلا أن وجود نفس الأشخاص ومبادرة الحكومة بتطبيق الطرق السابقة أوحى لنا نوعا من الحذر والخوف".[2]

والعمودي يرى أن أعداء الشعب الجزائري من غلاة المعمرين والاستعماريين تمكنوا بفضل قوة نفوذهم السياسي والاقتصادي من الوقوف ضد هذا المؤتمر، كما أن الحكومة منحتهم الفرصة لتنفيذ أغراضهم عندما ماطلت في تنفيذ وعودها واستجابت لضغوط هؤلاء ومطالبهم، ففي مقاله هذا يذكر أن

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 139.

[2] La Défense, N°64, 01Oct 1937. انظر الملحق رقم: 21



جماعة المنتخبين بقيت تنتظر وبأمل تحقيق الإصلاحات التي وعدت بها الجبهة الشعبية، لكن مماطلة هذه الأخيرة أظهر ضعفها، خاصة وأن المدافعين عن قضيتنا أظهروا تراجعا أمام الأعداء الدائمين لقضيتنا، حيث أنهم توحدوا ضد هذا المشروع الإصلاحي، رغم أن هذا المشروع يمنح النزر اليسير من الحقوق، حيث يتضمن منح عدة آلاف من الأهالي حق الانتخاب وبعض الوظائف وهي مشروطة بمكانة اجتماعية معينة ومستويات علمية محددة، رغم أن عدد كبير من أولائك الذين يخصهم هذا المشروع يتمتعون بكل الحقوق التي حصلوا عليها عن طريق التجنس الشخصي، غير أننا عندما وقفنا إلى جانب هذا المشروع فهو لا يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية وأظهر ذلك نية الحكومة في احترام الدين، ولهذا أيد الشعب الجزائري المسلم هذا المشروع رغم نقائصه، ورغم ذلك وجدنا مماطلة من طرف البرلمان إذ لم يصادق عليه، وكان بالإمكان الإسراع بإنجازه بمجرد صدور مرسوم رسمي، وكان ذلك يجنبنا الدخول في المهاترات داخل الغرفة البرلمانية، ولا نشك أن أصدقائنا حاولوا الدفاع على هذا المشروع بكل ما لديهم من نفوذ، غير أن الحكومة فنحن مجبرين على القول بأنها لم تفعل شيئا لدفع هذا المشروع.[1]

يصف العمودي حالة الانتخابات التي كانت الإدارة رغم أنها تدعي النزاهة تضع العراقيل أمام العناصر الوطنية وتقدم التسهيلات للعناصر الأهلية التي خضعت لها، وهو من تجربته الخاصة التي خاضها في هذه الانتخابات المحلية ليصبح ممثلا في هذه الهيئات ليدافع عن القضية الوطنية والأهالي، لكنه تأكد من خبث الإدارة وتعنتها فيقول في مقال تحت عنوان شروحا ضرورية: "أعتقد أنني شرحت بما فيه الكفاية في طبعة خاصة في جريدة الدفاع يوم 08 أكتوبر المنطق الذي جعلني أتراجع على ترشيح نفسي في عملية الانتخابات المحلية، ويجب أن أطرح تأكيدا وهو أنني منذ بداية الحملة الانتخابية انضممت إلى صف أصدقائي الذين كانوا يرون أنها ستكون حربا حامية وعنيفة، وقد ذهبت إلى فرنسا يوم 09سبتمبر ورجعت إلى الجزائر يوم 14 أكتوبر ويعني هذا ثلاثة أيام قبل الدور الأول، وتابعت من بعيد هذا الصراع الانتخابي واعتبرت نفسي على الحياد التام، وقد كان الدور الانتخابي الأول قد أعطى النتيجة التي نعرفها، وأصدقائي أرادوا بدأ من 18 أكتوبر تغيير رأيي تجاه الإدارة ومرشحيها...لا أحدا من

[1] La Défense, N°165, 15 Oct 1937

المترشحين في الوقت الحاضر استطاع جمع عدد من الأصوات حتى يحقق فوزا في هذا الصراع، ولذا فإن أصواتنا التي سوف تضيع ستدعم وتمهد الطريق أمام مرشحي الإدارة، إننا لا نملك إمكانيات المشاركة في حملة انتخابية على نطاق واسع يشمل 27 بلدية التي ينتمي لها مرشحينا الفائزين في الدور الأول الذي كان صعبا جدا، وكان لابد لنا من توخي الحذر والحفاظ على قوتنا في هذا الصراع الذي لا نضمن عواقبه".[1]

إن وحدة المؤتمر الإسلامي سرعان ما تضعضعت نتيجة عدة عوامل أهمها محاولة الإدارة الاستعمارية تمزيق الصف الوطني ودبرت اغتيال المفتي بن دالي ومن ثمّ حاولت تشويه سمعة العلماء، كما أن الدكتور بن جلول أقيل من منصبه كرئيس للمؤتمر بسبب اتهامه للعلماء باغتيال المفتي[2]، وقد تحدث عن ذلك العمودي مبينا الخطأ الذي وقع فيه ابن جلول بمعاداته للمؤتمر واتهامه للعلماء بهذا الفعل الشنيع: "ما كان بودنا بعد إقالة السيد ابن جلول من رئاسة المؤتمر، حيث أنه لم يهتم بعد خروجه بمصالح الشعب و لم يترك الذين سخروا أنفسهم لمواصلة النضال، وكان يسعدنا أن لا نتكلم على هذه القضية المؤلمة، إذ أنه ترك رفاق النضال في وسط المعركة دون سبب و لم يكتف بذلك بل اتخذ موقعا لمحاربة زملائه علنا وأصبح إلى جانب أعدائنا الألداء، وهذا خيّب الآمال فيه، وعندما أتخذ قرار الفصل من طرف اللجنة المركزية لشخصه كان ابن جلول قد أدين من طرف الرأي العام المسلم بالأغلبية الساحقة وكان ذلك موتا سياسيا ومعنويا لشخصه، ونحن لسنا حاقدين عليه فليس من طبعنا أن ندوس الجثث لكننا لا نأسف على موته السياسي والمعنوي، ورغم ذلك فابن جلول لم يعترف بهذا الموت ولا بالعقوبة التأديبية التي تعرض لها، وشن حربا ضدنا واستخدم جميع الوسائل حتى يستعيد منصبه حتى يكمل عمله التدميري لنشاطنا، فهل ابن جلول أدرك الضرر الكبير الذي سببه لمصالح الشعب لم تكن لدي أي حنق عليه حينما اذكره بدوره المنوط به، وذلك لدعم الصف الوطني بعد التضحيات والمجهودات التي بذلت إننا قد جربنا كل شيء لمنع الشقاق وتوسلنا لك وحاولنا إزالة سوء التفاهم، وطلبنا من أصدقائك

---

[1] La Défense, N°167, 29 Oct 1937.

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 153.

إخراجك من هذه الدائرة الضيقة التي لا تخدم القضية الوطنية، لكن ابن جلول بقي متمسكا بموقفه إلى يومنا هذا دون تبديل، وقد أفضى ذلك إلى إزاحته من المؤتمر الإسلامي".[1]

كما أن النخبة والنواب تمسكوا بمشروع فيوليت، وكان العلماء قد تحفظوا من بعض بنوده، كما أن الجبهة الشعبية فشلت في تحقيق الوعود الإصلاحية وأقدمت على حل النجم في 26 جانفي 1937 مستغلة موقف الهيئات الوطنية منه.[2]

وبين التاسع والحادي عشر من شهر جويلية انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني بالجزائر العاصمة، وقد أكد المجتمعون على تمسكهم بمطالب المؤتمر الأول ومواجهة الضغوط الفرنسية ودعم رئيس الحكومة لتحقيق الإصلاحات، وبدأت خيبة الأمل تظهر بوضوح على الجميع ولم تعد حكومة الجبهة الشعبية تحظى بنفس الثقة التي كانت، وصادقت اللجنة التنفيذية للمؤتمر في أوت 1937 على استقالة المنتخبين بسبب تأخر الإصلاحات المنتظرة، رغم أن الحكومة حاولت تهدئة الموقف وأعلنت أن المشروع الإصلاحي سيطرح للمناقشة أمام البرلمان مرة أخرى، فعاد أعضاء النخبة إلى مناصبهم ورغم ذلك كانت الوعود المسطرة حبرا على ورق.[3]

وقد رصد العمودي هذه الأحداث عندما تحدث على استقالة المنتخبين المسلمين كوسيلة احتجاج وعدم رضا على تأخير تحقيق الوعود، وهذا مما دفع السيد صارو إلى دعوتهم بالرجوع إلى مناصبهم وقد نصحناهم بمضاعفة الجهود واليقظة والاستعداد لكل الاحتمالات لمناهضة سياسة الضغط والشروط المفروضة من طرف مناهضين لحريتنا، وقد برز ذلك في إعلامهم خاصة وأن أصدقائنا يتعرضون إلى ضغوط كبيرة، حتى أنهم أصبحوا غير قادرين على الدفاع عن قضيتنا.

وما نلاحظه النوايا الحسنة التي أبداها السيد ألبير صارو والذي صرح بما يسرنا، ونحن مستعدون لتصديقه ليضع حدا للأوضاع السيئة في بلادنا، وما يطلب من منتخبينا هو الاستجابة لأهم الاحتجاجات والاحتياجات التي يطلبها الشعب من هؤلاء للدفاع عنها، فحقيقة أن هذا المشروع

---

[1] La Défense, N° 126, 13 Nov 1936. انظر الملحق رقم: 22

[2] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، ص 141.

[3] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 229.

الإصلاحي سيعرض على البرلمان وأعداءه كثيرون، ونحن ننتظر النتيجة المترتبة ونأمل المصادقة عليه ونعتمد في ذلك على المخلصين لنا.[1]

وعندما عادت الجبهة الشعبية إلى الحكم في مارس 1938، صرح السيد بلوم إلى الوفد الجزائري بأنه من المستحيل الانتظار ويجب تحقيق الوعود، لكن حكومته سقطت من جديد وخلفتها حكومة السيد دلادييه التي تنكرت للوعود السابقة وقد أجاب رئيسها بأن البرلمان معارض لمشروع فيوليت ولا يظهر عليه أنه يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب مع الحالة الشخصية[2]، وقد رد على تعجرفه الشيخ ابن باديس: "يوجد لدينا مدافع أطول.. إنها مدافع الله"[3]، وخطب في الأمة قائلا:"يجب أن نقول نحن كلمتنا! اليوم وقد اتحد ماضي الاستعمار وحاضره علينا يجب أن تتحد صفوفنا"[4]، وكان العمودي قد كتب مبينا ضرورة المحافظة على المطالب الأساسية المتمثلة في المحافظة على الثوابت الوطنية دينا ولغة "نحن نطالب في إطار التبعية لفرنسا كمستعمرة بإنشاء نظام حكم يكون عادلا ويعطي الحقوق للمسلمين الذين يؤدون نفس الواجبات كغيرهم من الفرنسيين واليهود والأجانب الموجودين في الجزائر ونحن سنكافح وبكل قوة للمحافظة على قانوننا الإسلامي الذي لن نتخلى عنه أبدا ويجب أن تمنح اللغة العربية حقها كي تصبح رسمية فهذه الحقوق سالت من أجلها دماء كثيرة في الماضي، فسنبذل كل ما لدينا لمجابهة الذين يقفون ضد طموحاتنا وحقوقنا، فنحن لا تخيفنا الكلمات والتهديدات".[5]

---

[1] La Défense, N°175, 19 Jan 1938.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص 183.

[3] محمد الصالح الصديق: الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس من آراءه ومواقفه، دار البعث، قسنطينة، دت، ص 50.

[4] محمد الصالح الصديق: نفس المرجع، ص 116.

[5] La Défense, N°129, 18 Déc 1936.

- العمودي رئيسا لشباب المؤتمر:

بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول وحتى يتمكن من إيصال كل الأفكار التي انبثقت عنه، وكي تستمر علاقات التواصل قام العمودي بحملة واسعة لنشر ما جاء به المؤتمر وقد شارك في تأسيس شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري وتقلد رئاسة هذه المنظمة باقتراح من الشيخ الفضيل الورتلاني[1].

حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة كانت هذه المنظمة تضم حوالي عشرين شعبة وأربعة آلاف عضو وكانت تقوم بنشاط عام بما في ذلك تقديم دروس في اللغة العربية والفرنسية، يقوم بها بعض الأعضاء أنفسهم وكانت المنظمة منضبطة كأنها عسكرية، وبزي شبه عسكري موحد وكانت قريبة من العلماء[2]، وكان العمودي رائدا شجاعا حكيما لمؤسسة شباب المؤتمر الإسلامي وقد تضمنت صفحات جريدة الدفاع والبصائر الجولات والنشاطات التي قام بها العمودي في إطار هذه المنظمة الشبابية الوطنية وعندما قررت الإدارة التنفيذية لمنظمة شبيبة المؤتمر تنظيم رحلة سياسية إلى عمالة قسنطينة حيث بدأ وفد شباب المؤتمر تحت رئاسة العمودي الانطلاق في الصباح الباكر وكانت أول محطة توقف فيها قرية من سيدي عيش بوادي الصومام، وقدّم مناضلي هذه المنظمة لقاء تكريما للأستاذ العمودي وحين اكتمل الجمع حوله قام وافتتح خطابه بالديباجة الأصولية ثم استمر في خطابه باللغة العربية أولا ثم بالفرنسية ثانيا، وتحدث بالتفصيل عن مواقف الإدارة الاستعمارية وقوانينها التعسفية كما أشار إلى مواقف المقاومة الوطنية ولاسيما ما يخص الشخصية الوطنية الجزائرية وما كان يراد لها من ابتلاع ... ويواصل الوفد رحلته إلى بقية المدن آنذاك بجاية، جيجل، الميلية، ميلة، قسنطينة، تبسة، ثم العودة إلى قسنطينة ومنها إلى العلمة، سطيف، برج بوعريريج، البويرة فالعاصمة ثم الأغواط سنة 1937م، وفي كل هذه المدن كان العمودي يلقي بخطب بليغة باللغتين العربية والفرنسية، ثم يفتح نقاشا ثريا مع كل الحاضرين، وكان يجيب كل واحد منهم مصححا أو معقبا بما لا يدع مجالا للريب أو الشبهة، الأمر الذي بين قدرته على

---

[1] أسندت رئاسة المنظمة في البداية إلى الشيخ الفضيل الورتلاني على المنصة في حفل كبير بنادي الترقي وهو يشير إلى الأستاذ العمودي هذا هو العالم العامل المجاهد والأديب الشاعر العبقري هذا هو لا غيره من يكون ربان السفينة وقائدها إلى السواحل النجاة أنه الأستاذ محمد الأمين العمودي الرئيس القائد الكفء لحزب الشباب المؤتمر الإسلامي الجزائري ... فبايعوه ... وتزاحم الناس عليه .... وأكفهم تكاد تلتهب من التصفيق ....". ينظر/ محمد الطاهر فضلاء تقديم مجموعة جريدة الدفاع"، 03 جمادي الثانية 1417هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 1996.

[2] انظر الملحق رقم 23، محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص56.

سوْق الحجة الناصعة والإقناع بها مهما كانت حجة الخصم[1]، يقول العمودي واصفا ماهية مؤتمر "شبيبة المؤتمر الإسلامي" وأهدافه: "إننا جئنا لنعلمكم في هذا المنشور بما يلي: جمعيتنا العامة المتعلقة بتاريخ 26 نوفمبر انتخبت لجنة مركزية كالتالي:

– الرؤساء الشرفيين، الشيوخ: ابن باديس، الطيب العقبي، البشير الإبراهيمي، الفضيل الورتلاني.

– نواب الرؤساء: العبسي يوسف، بوغيدة جلول، الأمين العام: حمودة أحمد، الأمناء المساعدين: نايف قاسم،عبد القادر، هنقو أحمد، بوراس بوعلام، طولقي محمد محمد، أمين الخزينة العام: قرطوبي رشيد، الأمناء المساعدين للخزينة مزيان محمد، جادون بوعلام، ويوسفي علي، المراقبين: زوبيري مصطفى، وعمر عيشون، مفوضي الدعاية:حميد ساطور،خليفة علاوة، عبادة محمد، عبد الرحيم، بورقاز محمد.

– والأرشيفين: طبي بوعلام، وعمروش بشير، همنا الوحيد وهمكم في الوقت الحالي هو دعم هيئتنا وتكثيف الدعاية والعمل من أجل الوصول السريع والفعال لتطبيق برامجنا، ما هو محتوى هذا البرنامج؟ فهو مستوحى من ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، وهو يتلخص في هذه الصيغة: مواصلة التربية الاجتماعية للجماهير في إطار ديننا وعادتنا، تحقيق المساواة من جهة أخرى المشاركة بفعالية في حركة المطالبة من أجل الحصول على كل حقوق الإنسان والمواطن لشعبنا، مع المحافظة الكلية والمطلقة على قانونه الخاص المهمة شريفة وجميلة ولكن تحقيقها يتطلب جهود وتضحيات شباب وأطفال نشيطون من الجزائر المسلمة، الذين تعلموا من معاناة الشعب طلبوا شجاعتكم وكرمكم، أحاسيسكم كرجال عازمين على فعل كل ما يمكن والمخاطرة بكل ما لديهم من أجل الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم، شرفهم وعزّتهم، ويجب عليكم ملاحظة أن كل مسلمي هذه الدولة بدءا من منظفي الأحذية إلى أكثر ثري فيها، من رجل الشارع الأكثر جهلا إلى الرجل الأكثر شهرة من العلماء تشعرون بالوضعية المهينة والظرف المتدهور الذي عاشوا خاملين فيه، واتخذوا القرار الحازم بالإجماع للخروج منه ولابد من التصرف ووحدهم الشباب الذين يكافحون من أجل قضيتنا لأنها عادلة فهم يتسمون بالصدق والإخلاص قادرين

[1] محمد الطاهر فضلاء : " محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع" ، ص ص 5-25.

على نجدة شعبنا وأبدي لكم نصائحي، ابتعدوا عن الأنانية والحقد والصراعات ولابد أن تتوحدوا ضد عدوكم وتقاوموه بكل ضراوة وشدة[(1)].

تحتل مشاكل الشبيبة في صلب الانشغالات الكبرى للإصلاحيين مكانة معتبرة، وقد ذكر ابن باديس أن صحف ومدارس ونوادي الحركة الإسلامية في خدمة الشباب".. أمّا اليوم فقد تأسست في الوطن كله جمعيات ومدارس، ونوادي، باسم الشباب ولا نجد شابا إلا نادرا إلا وهو منخرطا في مؤسسة من تلك المؤسسات وشعار الجميع الإسلام العروبة، الجزائر".

وقد شعر الإصلاحيون بالخطر الذي يهدد الشباب الذين كانوا يتجهون صوب اللائكية، والفرنسة، منسلخين عن ثوابتهم فسعوا إلى استثارة حركة في البلاد، لصالح الحماية الأخلاقية لهذه الشبيبة الإسلامية، وقد أفضى ذلك إلى إنشاء العديد من الهيئات التي من شأنها أن توفر إلى شباب المسلمين مناخا إسلاميا يستطيعوا منحهم التربية الدينية والأخلاقية الضرورية لحمايتهم من عملية المسخ[(2)]، وكان الإصلاحيون من بين الأوائل الذين شجعوا تكوين الكشافة الإسلامية في الجزائر على الشاكلة الموجودة في البلاد العربية الأخرى وكانت في منظورهم عبارة عن مدرسة للتربية الإسلامية والوطنية، تدعم العمل الثقافي والاجتماعي، وتزود الشبان بوعي جاد، بشخصياتهم العربية والإسلامية[(3)]، يقول العمودي في هذا المقال: "عمل الشبيبة الإسلامية ضد الإدمان على الكحول والفسق من أجل إعلاء وحماية الشابة المسلمة"، نشر حيثيات هذا المؤتمر وما تقوم به الحركة الإصلاحية من نشاط لمجابهة الآفات الاجتماعية التي تضعف حركة الشباب في مدينة تلمسان وغيرها من المدن.

يوجد في تلمسان شبيبة مسلمة، أين نشاطها يكمن في كل المجالات، وعلامات التأثير تبدو على جميع التظاهرات في يوميات الحيّ، بفضل هذه الشبيبة، وبفضل تفانيها دون كلل في حبها القوي إلى بلدها إل أصلها إلى ديننا، العاصمة القديمة للغرب الجزائري، أصبحت موطنا للمناضلين الممتازين، تقديم المنافع إلى إخوانهم التعساء والبؤساء.

---

(1) La Défense, N° 171, 17 Déc 1937. انظر الملحق رقم: 24

(2) علي مراد: المرجع السابق، ص ص 376- 377.

(3) علي مراد : نفس المرجع ، ص 382 .

- كل المبادرات والأعمال الجيدة تجد في تلمسان مؤيديها ومناصريها والمدافعين عنها بكل جسارة وتحقيق التشجيع مع التضامن مع جيل الشباب الأقل من عشرين سنة، والرجال الأقوياء أعطت في كل الظروف النتائج المرجوة، في تلمسان نجد العديد من المراكز منها: النادي الإسلامي، النادي الرجائي، نادي الإتحاد ... الخ كذلك نجد العديد من الجمعيات التي تجمع فتيات من مختلف الأعمار، تؤدي هذه الجمعيات أعمال مرغوب فيها، ولأجل ذلك أقيمت دروس وملتقيات حول مواضيع خاصة بالعلوم العربية والإسلامية، التي تدرس في مقرات تابعة إلى أصدقائنا أصحاب الشأن منهم الشيخ الإبراهيمي، الشيخ الهادي السنوسي، مدرسة كبيرة إسلامية التي ستحمل اسم "دار الحديث" وهي حاليا وفي طور الإنجاز، والشيخ الإبراهيمي الذي كان شخصيا المشرف على الأعمال يلعب الأدوار الثلاثة المهندس، المقاول، المراقب، تلمسان هي من المدن التي تمثل المؤتمر الإسلامي بجدارة أهلية وهي الأكثر دعما وحيوية له، لكن هناك شيئا ينقص هذه المدينة الرائعة التي تستحق الاسم الجميل "لؤلؤة الغرب" شيئا مهم ضروري، لا أحد يجهل الخراب المفزع الذي تفشى في شبابنا: كارثتين اجتماعيتين تخدش من همتنا ومن شرفنا ولم تكافح وتحارب بجسارة وهما الخمر، والفسق، في مدينة مثل مدينة تلمسان التي تريد استرجاع هيبتها السابقة وخاصة اسمها " العاصمة الروحية " للجزائر المسلمة وكل الناس حكموا بضرورة المسارعة في محاربة هذا الضرر الخطير، الذي تفشى ونما بنسب مفزعة وأصبح مضرا بالشهرة الجيدة وتطور هذا الحي الجميل.

- يوم السبت 20 مارس وقبل الساعة التاسعة بقليل قاعة الحفلات للبلدية ازدحمت بالحضور تلبية لنداء مجموعة شبانيّة، لسماع الخطباء البارعين الذين عرضوا الحالة المؤسفة هذا يجعلهم يعرفون أصل الضرر ويعرفون بذلك العلاج الذي كان يجب استعماله دون تأخير، إن الصديق بوشامة عبد الرحمان الذي ثار وبكل الحالات والظروف كمنظم حاذق ولبق ومنشط لا يعرف تعبا والذي ترأس الجلسة الافتتاحية أمام المستمعين الذين هزهّم مشاعر البهجة والحماسة.

وقد أعطى في الحال الكلمة إلى الشيخ الإبراهيمي الذي تكلّم قرابة الساعة حيث قام بإطلاق العنان ضد انحراف الخلق والسهولة التي يتعاطى بها الشباب المسكرات والفسوق الذي تفشى في بعض الفتيات، لقد

أعلن وأقرّ أننا كمسؤولين عن هذه الحالة المزرية، ليس فقط من جانب الأولياء ولكن من كل المسلمين، إشعارا بالخطر الذي يحدق بنا، إن التخلي عن الطفولة هو مصدر لكل الهموم ومصدر لكل الإخفاقات.

أما السيد **MERZOUK** مستشار بلدي تكلم في نفس المعنى وقد أكدّ بالتحديد على ضرورة اتخاذ إجراء فعال وحملة ضد كل من طبيعته أو تحت تأثيره لتكوين حاجز للرفع المعنوي والاجتماعي للمجتمع المسلم، أما الشيخ الهادي السنوسي الشاب الشجاع مدير المدرسة القرآنية، أخذ بدوره الكلمة في حوار ساخن ومقنع والذي أثر به تأثيرا بليغا على المستمع ووضع الآباء الذين يعيشون بطمأنينة وقد ضيعوا كل صفات الشرف والكرامة وذلك لرؤيتهم بناتهم اللاتي يعملن في الورشات وعند العائلات غير المسلمة، وقد ثار بكل قوة ضد القيادة التي تختزن كميات كبيرة من الدراهم وعدد من الملاهي بالرغم من تواجد الآلاف من العائلات المسلمة التي تموت بالجوع، أما الشاب النشط طالب أحمد أخذ بدوره الكلام بعدما أعطى عبارات فصيحة، حمّس بها أعمال الملتقى الإسلامي الجزائري حث الشباب بالعمل والتضحية لتحسين وضعية الشعب، وفي الأخير السيد بوشامة عرض هدف العمل من أجله سكان تلمسان قد حضروا فأعطى بذلك قراءة لهياكل المؤسسة الجديدة، هياكل تبنتها الأغلبية الحاضرة، وهذا العمل كما قلنا عمل ذو مستوى عالي، وسامي يؤمن الحماية لشباب المسلم للتقليل من الأخطار الموجودة في الشارع يضعه في مأمن من كل الإغراءات ومن كل من يحاول استغلال ظروفه وبؤسه، سنعود كثيرا إلى هذا الموضوع المهم في عدد من أعدادنا القادمة ولكن في النهاية نهنئ بحرارة كل الذين أخذوا على عاتقهم هذه المبادرة[1].

---

[1] La Défense, N°141, 19 Mars 1937.

- **قانون مارس 1938 (نموذج لسياسة الإدارة بعد المؤتمر):**

يقول علي مراد إن تطبيق مرسوم 08 مارس 1938 كان بمثابة ضربة قاسية لعمل الإصلاحيين المدرسي وتجلت هذه الضربة في توقيف الانتشار الثقافي للحركة الإصلاحية وانحسار التعليم العربي الحر في الجزائر الذي تعاظم إلى غاية الحرب 1939.[1]

الخطر الذي واجهه الأهالي قبل صدور هذا القانون كان تكالب القوى المعارضة للإصلاح والمؤيدة للاضطهاد، رغم أن السيد صارو حاول تنفيذ برنامج تضمن بعض الانجازات التي اعتبرت قليلة وإلى جانبها هناك إجراءات قمع لم يخف اتخاذها للمحافظة على السيادة الفرنسية، إذا كانت هذه التهديدات وإجراءات القمع تستهدف من يقودون العمل ضد فرنسا والمحرضين على الفتنة، إن السيد الوزير ليس في حاجة إلى هذه القوانين لخنق الأصوات التي تنادي بالعدالة لشعب يموت والذي قدم الكثير من أجل فرنسا وأؤكد في هذه اللحظة أنه لا أحد له أي وازع ليدافع عن مصالح فرنسا والتي تزعم الدفاع عن سيادتها وشعبها، فلماذا لا يأخذ هذا الشعب المسلم حظه من العطف والحماية مادام تحت حكمها وقوانينها، فقد اتخذت كل الوسائل لنظهر وكأننا عدو لدود لفرنسا، هذا في الوقت الذي يبرز فيه الأعداء الحقيقيون في الداخل والخارج والذين يبذلون كل جهدهم لنيل الحقوق على حساب فرنسا وسيادتها.[2]

ففي 08 مارس سنة 1938 صدر عن حكومة السيد شوطان قراران يضيقان الخناق بصفة شديدة على مسلمي الجزائر، وينص على معاقبة كل من يباشر التعليم العربي الديني بدون رخصة في حين امتناع الحكومة على منح الرخص والحد من هجرة العمال نحو فرنسا[3]، وقد كانت سنة 1938 هي بداية تقلص النفوذ السياسي للجمعية وتعرضها لأزمات داخلية ومواجهات عديدة مع الإدارة الفرنسية في الجزائر فمنذ بداية 1938 قررت فرنسا أن تمنع الأناشيد الوطنية وأن تقدم الشيخ العقبي إلى المحاكمة بدعوى أنه كان وراء اغتيال مفتي الجزائر بن دالي كما صدر مرسوم 13 جانفي 1938 يقضي بفرض

---

(1) علي مراد: المرجع السابق، ص 415.

(2) La Défense, N°170, 03 Déc 1937.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص 34.

رقابة مشددة على نوادي جمعية العلماء ومنعها من القيام بأي نشاط ثقافي أو سياسي إلا بعد الحصول على موافقة من الإدارة الفرنسية. [1]

اعتبر بن باديس هذا اليوم يوما مشؤوما في تاريخ الإسلام بالجزائر وتلاه كذلك مرسوم آخر صدر بتاريخ 27 أوت 1939 بمصادرة جميع الجرائد التي تتعرض إلى قضايا الأمن الوطني، وبذلك أصيبت صحافة جمعية العلماء بالشلل التام وتم تجميد نشاطها السياسي والحد من نشاط علمائها ومناضليها. [2]

وقد أثارت هذه الإجراءات سخط الجزائريين ولاسيما جمعية العلماء وأنصارها، وكمثال على ذلك أذكر الاضطرابات التي شهدتها منطقة وادي سوف التي كانت تخضع للنظام العسكري احتجاجا على مرسوم 08 مارس 1938 وذلك بمناسبة زيارة مدير الشؤون الأهلية "لويس مييو " Louis Milliot، وقد تحدثت جريدة الدفاع عن الحركة الإصلاحية بسوف وتبنى عبد العزيز الشريف شيخ الطريقة القادرية الحركة الإصلاحية منذ 1937، كان جواب بن باديس لرغبته ب"أن الجمعية مفتوحة الأبواب لجميع المسلمين وخصوصا لأمثاله من العلماء"، وقد زار وفد جمعية العلماء المنطقة وتحدث العمودي عن دعوة عبد العزيز الشريف للفضيل الورتلاني زيارة وادي سوف لتوطيد حركة الإصلاح حيث توجه إلى بسكرة وألقى محاضرة هناك أمام 7000 شخص، في يوم 25 جانفي 1938 ثم انتقل إلى وادي سوف حيث بقي مدة يومين في ضيافة عبد العزيز الشريف، وقد استقبل استقبالا حسنا من طرف القائد العسكري "روبير تيري" رئيس ملحق الوادي، وقد أثنى العمودي على سلوكه هذا[3] ، وبعد ثلاثة أشهر استغل عبد العزيز الهاشمي الشريف زيارة مدير الشؤون الأهلية ميو إلى المنطقة ليبدي احتجاجه ضد مرسوم 08 مارس وضد الحالة المتردية التي يعيشها الأهالي، وكان ذلك يوم 12 أفريل وانتهت الأحداث باعتقال عبد العزيز الشريف وآخرين وتمت محاكمتهم ظلما بالسجن والتغريم، وكان

---

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 263.

(2) عمار بوحوش: نفس المرجع، ص ص 263-264.

(3) La Défense, N°176, 02 Fév 1938.

هدف الإدارة التضييق على الحركة الإصلاحية بالمنطقة، إذ وجه الحاكم العام منشورا إلى رؤساء المناطق الجنوبية يأمرهم بتوقيف وحبس كل شخص ينتسب إلى جمعية العلماء وينشط فيها.(1)

– بين العمودي ومصالي الحاج حول نتائج المؤتمر الإسلامي:

كان نجم شمال إفريقيا سندا للجمعية وطالب بإزالة جميع القوانين التي تحد من نشاطها ومن الأمثلة في سنة 1934 قدم النجم احتجاجه ضد العراقيل التي وضعت أمام الشيخ العقبي لمنعه من التدريس في المساجد العاصمية واستنكر صدور منشور ميشال لكن أول لقاء مباشر بين قادة النجم وممثلي جمعية العلماء تم في جويلية 1936 بمناسبة وجود وفد من المؤتمر الإسلامي.

وإذا كان العلماء قد أيدوا مشروع بلوم فيوليت فلا النجم ولا حزب الشعب قد قام بمبادرة إلقاء اللوم على جمعية العلماء أو على موقفها وكان يرد على هجماتها مضطرا ومن خلال صحافة النجم نستكشف أنه يود التقرب إلى العلماء فهم قادرون على المنافسة نظرا لاستلامهم قدرا واسعا من الثقافة السياسية والدينية بلغ عدد أندية العلماء في فرنسا عشرة سنة 1938 وفي الحقيقة أن عناصر الاتفاق كثيرة فكلا الاتجاهين يعملان على نشر الوعي ومرتبطين بالجماهير ارتباطا وثيقا فلا نكاد نجد شكلا من أشكال التنسيق بينهما بينما نجد العلاقة وثيقة بين العلماء والنواب رغم التباين الكبير في وجهات النظر وربما يرجع ذلك للقرب المكاني والمكانة الاجتماعية ووحدة الوسائل التي يرونها لبلوغ الأهداف وبرز ذلك في الاتفاق على مطالب المؤتمر الإسلامي بخلاف النجم(2) وفي الاجتماع الثاني الذي تم في 02 أوت 1936 ألقى السيد مصالي الحاج زعيم النجم خطابا شعبيا تعرض فيه إلى بعض مواقف ونشاط النجم منذ تأسيسه وأعرب فيه عن بعض الملاحظات عن سير أعمال المؤتمر واظهر النجم على لسان رئيسه معارضته لمشروع بلوم فيوليت سنة 1936 .(3)

(1) La Défense, N°199, 17 Aout 1938.

(2) عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص ص 132-136 .

(3) ظل مصالي يعارض المشروع بشدة بأسلوب أغضب حكومة الجبهة الشعبية فهو في ذلك يقول : إن حزب النجم يرفض فرنسة طبقة معينة من الجزائريين ويرفض ربط الجزائر بفرنسا إنما يطالب بالتمثيل للجزائريين، إن هذا المشروع سيؤدي إلى وجود انقسام في صفوف المسلمين ونحن نرفض أن يصبح حق التصويت قاصرا على فئة دون أخرى وهذا المشروع سيخلق من الجاذبية إلى حق المواطنة الفرنسية وسيجعل الروح الوطنية تحيد عن جادة الطريق) فمصالي كان ضد سياسة فرنسا التي كانت ترمي إلى إيجاد الصراع الطبقي والتمييز العنصري وهو الأسلوب الذي رفضه بشدة

يقول مصالي إنه أداة استعمارية تستعملها فرنسا لتقسيم الشعب الجزائري[1] وأعلن بصراحة أنه لا يوافق على ربط بلادنا بفرنسا وعلى التمثيل البرلماني.[2]

والعمودي كان يشعر بمسؤولياته في المؤتمر والنتائج التي أسفرت عنه فعمل بكل قوة للتصدي لكل محاولات النيل من هذا الإنجاز التاريخي العظيم في نظره كما راح يضع المطالب في سياقها الصحيح ضمن أبعادها الحقيقية دون زيادة أو نقصان حيث افرد صفحات طويلة وعريضة من جريدة الدفاع يدعو فيها إلى عدم التشرذم عن الإجماع العام الذي حققه الشعب في مؤتمره الإسلامي فالمرحلة كما يرى العمودي مرحلة الدعوة إلى الإجماع الوطني يدافع عن الضمير الجماعي والاجتماعي وإلى الوفاق بأقصى ما نملك من حكمة وحنكة سياسية ويجب أن لا تنقطع بنا الأوصال[3]

وفي هذا الشأن كتب العمودي يقول :"أعلن مصالي الحاج البطل الوطني حربا هوجاء على المؤتمر الإسلامي لأسباب يجهلها العقل، فما هي مآخذ الشيخ مصالي على مطالب المؤتمر ؟"رغم أن حزب الشعب خسر الانتخابات البلدية التي أجريت في سنة 1937 إلا أن معركته مع أعضاء المؤتمر الإسلامي استمرت وما كتب في صحف الفرقين دال على ذلك وقد كتب أحد أعضاء المؤتمر على المصالي : "إن مصالي وصولي ونحن نزدريه ونحتقره واكتشفنا أثناء المؤتمر انه مثير للفتن وباذر للحقد والانقسام ويقوم بأعمال ليست فوق الشبهات وكان رد مصالي : إن المؤتمر ليس إسلاميا وليس حرا لا في مناقشاته ولا في خطته ولا في قرارته وتوجيهاته تأتي من حزب خارجي".[4]

فالنجم كما ذكرنا أنه لا يوافق على ربط بلادنا ببلد آخر أما المطالبة بإلغاء المجالس المالية والحكومة العامة وبإنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تميز بالعرق أو الدين فالنجم يوافق عليها ذلك أن هذا البرلمان سيعمل باسم الشعب ومن اجل الشعب بعيدا عن ضغوط الإدارة الفرنسية وقد ختم مصالي خطابه التاريخي داعيا إلى اليقظة والوحدة والانضمام إلى صفوف النجم

---

[1] يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 84.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحرية الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص 178 .

[3] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص 125.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 177-178.

لأنه المنظمة التي تدافع عن حقوق الشعب وتعمل على تحرره من الاستعمار ونادى بسقوط قانون الأهالي وجميع القوانين.

فكان هناك جملة من القضايا الخلافية استجوبت الرد على النجم ومن طرف أقلام قادرة منها قلم الأمين العمودي الذي سخره للرد على مزايدات زعيم النجم مصالي الحاج ففي الفقرة التالية التي وردت في نصوص مطالب المؤتمر الإسلامي نجد إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، إلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة". إضافة إلى رفضه للتمثيل النيابي في برلمان باريس[1]. وكسب نتيجة لذلك تأييدا جماهيريا واسعا وفتح له فروع في مدن الجزائر عدت بثلاثين فرعا . وأثارت حركة مصالي معارضة جادة من طرف عناصر وشخصيات سياسية فقد أكد الدكتور إبن جلول رئيس المؤتمر الإسلامي مناهضته للوطنية وإرادة الأهالي في التطور في المحيط الإسلامي و وجد الحزب الشيوعي نفسه مسايرا للحدث متبعا سياسة أكثر مرونة معترفا بالسيادة الفرنسية والتسامح الديني و نجاعة العمل التحضيري الذي تقوم به فرنسا في الجزائر[2]، والعلماء كان ردهم على النجم واضحا فالعمودي فسر كلمة الربط Rattachement مبينا أن العلماء والنخبة العاملة المخلصة هي أشد تمسكا بالوطن الجزائري، فيقول: "كلمة ربط الجزائر بفرنسا لها مدلول إداري لا تتعداه إلى أي معنى آخر فهي ترادف بالضبط إلغاء قانون الأهالي فالفرق بين كلمة ارتباط وكلمة ضم واضح بيّن فالضم هو عبارة عن إجراء تقوم به أمة قوية ذات نفوذ مثل فرنسا فتضم شعبا آخر متخلفا ضعيفا وذلك بقوة السلاح فالبلد الملحق بالقوة إلى هذه الدولة القوية لا يمكنه تحرير نفسه وفك قيده إلا عن طريق المقاومة المسلحة.

فكلمة ربط تعني فقط الإلغاء الكلي للقوانين الزجرية ونظام الحكومة العامة وسلطة المكاتب العربية وقانون الأنديجينا ومرسوم رينيه وتطبيق القوانين الاجتماعية لتشمل الشعب الجزائري.

ويتعجب العمودي تشبث السيد مصالي ومعارضته لمطالب المؤتمر الإسلامي لمجرد ورود كلمة "ربط" مع أن مطالبه هي نفسها مطالب المؤتمر يقول العمودي:"إنه يصعب علينا تصور ما يقض مضجع مصالي

(1) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي محمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات ، ص 159.

(2) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 140.

الحاج من كلمة واحدة تلخص ما يدعو إليه فلم يكف منذ مدة عن المطالبة بإلغاء مصلحة شؤون الأهالي وإنهاء العمل بقانون الأنديجينا.[1]

نجد أن حزب الشعب الجزائري الذي تأسس في 11 مارس 1937 يركـز في مطالبـه علـى الإصلاحات الفورية ويراقب عاملين هما الجو السياسي في الجزائر المختلف عن جـو فرنسـا ونشـاط التشكيلات الوطنية الأخرى وأصبحت مهمة الحزب هي النضال من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي للشعب الجزائري وأصبح التصريح بالإيديولوجية خطرا على الحزب نتيجة لتغيير الظـروف ولم يعـد الكشف عنها ممكنا إلا في ظروف تتعلق بمستقبل الحزب كما هو الحال في المنافسات الانتخابية[2].

ثم لا يلبث العمودي أن يؤكد على أنه إذا كان يختلف مع قراءة حزب الشعب وكان يسـعى لتحقيـق وحدة الصف وتنسيق الجهود الوطنية وتوحيد الخطاب مهما اختلفت وتعددت لمواجهة خطر السياسـة الاستعمارية في الجزائر[3]، يقول العمودي: "لم يكن لدي خلال كل تاريخ نضالي الطويل والمسـتقل إلا حلم واحد وطموح وحيد، تحقيق الوحدة بين جميع مناضلينا الوطنيين الذين ناضـلوا ومـازالوا ضـد السياسة العنصرية والاستعمارية وضد طمع وجشع المعمرين والقوانين الزجرية البغيضة وهدفنا الأسمى هو إسعاف وإنقاذ شعبنا المقهور وتقويم وضعه السيئ وتحقيق كرامته وإقامة نظام يتسم بالعدل والمساواة في بلدنا هذا الجزائر"[4].

ويقول أيضا في مقال آخر: "أما نحن وهؤلاء فالنضال مستمر لاكتساب بعض الحقـوق الـتي مازالوا يرفضون إعطائها لنا وقد ضحينا بكل نفيس، كنا سننتصر واليوم نحن ننتظر تحول هذا اليوم الذي كان لنا هذه هي الحقيقة التي يجب أن يعرفها الذين وثقوا بنا"[5]، فهو يبين ضرورة تنوير وتوعية الشعب الجزائري والنخبة المثقفة للوقوف صفا واحدا ضد تكريس الهيمنة والاستغلال المفرط لطاقات وإمكانيات

---

(1) La Défense N° 158, 16 juil 1937.

(2) عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص ص: 74-75.

(3) يقول العمودي: أستطيع أن أفضح أخطر الأسلحة التي يمتلكها عدونا هو زرع الفتنة داخل صفوفنا وإفساد ذات البين لتعجز على الوصول إلى تحقيق أهدافنا علينا كسر هذا السلاح الخطير دون جدوى وإحباط مفعوله بواسطة الاتحاد والتنظيم وتناسي خلافاتنا التافهة هذا الذي وجعله أعلن عليه خلال العديد من السنوات والذي نقر به اليوم.

(4) La Défense N° 160, 30 juil 1937.

(5) La Défense N° 189, 04 mai 1938.

البلاد لإرضاء فرنسا والمعمرين ويجب مواصلة النضال مهما كانت المطبات والمعيقات التي تقف في طريق نضالنا لتحقيق أهدافنا ومطالبنا والتي تبلورت في المؤتمر الإسلامي[1].

ونجد العمودي يرد على من انتقدوا المؤتمر ونتائجه فيتوجه إليهم مذكرا بالخوف والفزع الذي أصاب غلاة المعمرين والاستعماريين من إمكانية تحقيق مطالب الشعب الجزائري والتي أقرها المؤتمر الإسلامي حيث تمكن كل طرف من طرح مطالبه والنخبة الممثلة للأهالي عرضت وتصدرت مطالبها المتعددة قائمة ميثاق المؤتمر[2].

يقول العمودي:"ينطوي الميثاق في رأي خصومنا على شيئين هما: رضا المسلمين به لأنه يمثل الخلاصة الحقيقية لتطلعاتهم التي يمكن إجمالها في الصيغة التالية: الإنعتاق والتحرر السياسي والاجتماعي والثقافي في إطار التقاليد الراسخة والمؤسسات الثقافية والدينية ومن جهة أخرى لم يفزع الفرنسيين الذين يعتبرون الجزائر موطنا لهم لأن هذه المطالب لا تحمل أي نزعة ثورية استقلالية.[3]

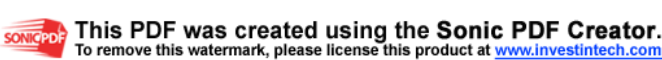
وكما ذكرنا آنفا أن النجم ثم الشعب انتهجا سياسة أكثر مرونة عندما انتقل النشاط إلى الميدان الحقيقي الجزائر والعمودي أراد أن يميط اللثام ويبين حقيقة موقف مصالي الذي تحول نتيجة لتأثره بالتشكيلات الحزبية الأخرى خاصة جمعية العلماء والملاحقات والمضايقات التي تعرض له النجم[4]، ثم حزب الشعب الجزائري وزعماء الحزب وجرائده، رغم أن العمودي كان يكن لمصالي كل التقدير ويجله على نضاله وجهوده التي بذلها لتحسين وضع العمال في المهجر والدفاع عن قضايا الشعب الجزائري لكنه يرى أن موقف هذا الأخير من الربط اضر بالقضية الوطنية ولحمة الحركة الوطنية ويرى أن خطابه المناوئ استغل من طرف غلاة الإدارة الاستعمارية لخدمة مآرب استيطانية وزيادة تهميش الشعب الجزائري وعناصره

(1) يقول العمودي: "أن المسلمين الجزائريين واعيين بحقوقهم وبخطورة وضعيتهم الحالية الخطر الذي يهدد مستقبلهم قرروا الذهاب حتى النهاية للمطالبة بالحقوق والحصول على التحسين الحقيقي والفوري ويجب عدم ادخار أي جهد لمحاربة نوايا الإدارة الاستعمارية.ينظر: La Défense N° 117, 28 Aout 1936.

(2) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي محمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات ، ص ص: 160-161.

(3) La Défense N° 160, 30 juil 1937.

(4) تعرض حزب نجم شمال إفريقيا للحل في 26 جانفي 1937.



الإصلاحية بما أنه سيقف حائلا دون الاستفادة من مشروع ومطالب المؤتمر[1]، ومصطلح الوطنية يحرمه قانون الإدارة التسلطية ويعتبره تخريبيا ومعيقا للنظام العام الفرنسي قد قامت بالترويج لموقف مصالي من المؤتمر الإسلامي ودعوته ذات الترعة الوطنية لتظهر أنه مطلب الأهالي بمعنى أنها قدمت ما يستحيل تنفيذه وحاولت تغطية وإخفاء ما يمكن تطبيقه (وهو ما جاء وانبثق على المؤتمر).[2]

بيّن العمودي كيف يوظف موقف مصالي والخطاب الصحفي لجريدة "الأمة" في اتجاهين هما[3] فهو يحذر الأهالي خاصة بعد الشعبية التي نالها هذا الميثاق كان كارثة حقيقية يهدف إلى حرمانكم ويحولكم إلى متجنسين مرتدين عن دينكم الحنيف أليس الميثاق من صنع أولائك الذين حضروا المؤتمر منهم المتجنسين أنفسهم، ويتوجه نحو الفرنسيين مبينا موقف الوطنيين فيقول: "إن كل مزاعم المسلمين حول الولاء والصداقة لا يتعدى النفاق والخداع فلم يطلب بعضهم ربطهم مباشرة بفرنسا حتى نهض البعض الآخر يصرخ في وجوههم الخيانة، المهزلة، فما تركوهم وشأنهم ولا تتفضلوا عليهم بأي شيء لأنهم لا محالة سيستخدمون ضدكم هذه الحقوق ويطردونكم من الجزائر".[4]

ومصالي موقفه قريب ومشابه لموقف الصحافة الاستعمارية المضادة للمؤتمر، فما نشرته جريدة "الوقت" المعادية لليسار الفرنسي وذلك يوم 10 أكتوبر 1936 وأظهرت فية مخاوف فرنسا من إقدام حكومة الجبهة الشعبية على إصدار مراسيم وتنفيذ إصلاحات معتبرة يستفيد منها مسلمي الجزائر وكان هدفها تأليب الرأي العام الفرنسي ضد أي مشروع يتضمن أي إصلاحات.[5]

والإدارة كما يبين العمودي أنها لم تكن صادقة ولو لمرة واحدة في الاستجابة لمطالب التيار الإصلاحي بأطيافه المختلفة الذي وحد خطابه السياسي في ميثاق مطلبي لمؤتمر الإسلامي والذي أراد مصالي تشويهه فحكومة الجبهة الشعبية نجدها قد أصدرت بيانا أنكرت فيه وجود أي نية لإصدار

---

(1) يقول العمودي: "إن الحماس الكبير الذي انتاب سكان الجزائر المسلمين جراء انعقاد المؤتمر الإسلامي في 7 جوان 1936 وذهاب تمثيلية إلى فرنسا مكلفه بتقديم المطالب للحكومة بباريس ميثاقا مطلبيا احتجاجيا أحدث ردة فعل في الأوساط المعادية للعرب هؤلاء الغلاة الاستعماريين رافضين لأي إصلاح وقرروا إيقافها وإجهاضها بكل الوسائل حتى بالجرائم الدينية ينظر: la Défense N° 117, 28 Aout 1936

(2) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص 164.

(3) نور الدين ثنيو: نفس المرجع، ص ص: 164-165.

(4) La Défense N° 160, 30 juil 1937.

(5) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص: 262.



مراسيم خاصة بالإصلاحات السياسية وبعد مماطلات رفض مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع بلوم فيوليت في سبتمبر 1938.

وشرح العمودي مطلب الاستقلال الذي تضمنه برنامج النجم الذي تخلى عنه إبان دخول حزب الشعب الانتخابات العامة سنة 1937 إذ أن التصريح بالإيديولوجية غدا خطرا عليه لتغيير الظروف و لم يعد الكشف عنها ممكنا فالاستقلال أصبح في مرحلة النضج هذه التي عرفها الحزب ليس غاية نهائية فهو وسيلة للحصول على الإنجازات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، لذلك وقع الجهر بالمبادئ الإيديولوجية قبل الوصول إلى مرحلة الاستقلال، تضمنها برنامج الحزب في أكتوبر1937 [1]، وكان يرى أن النجم ثم حزب الشعب كان ينادي باستقلال فضفاض ومصالي كان يتفوه بفكرة خيالية يرفضها واقع الجزائر ومحيطها الدولي تكون عاقبتها وخيمة على الجزائر وقد أكدت أحداث 08 ماي 1945 ما كان ينوه إليه العمودي، إذا كان الهدف كبير والزاد قليل والأرضية غير مهيأة لأن قوة فرنسا أقوى بكثير من أن ينالها انتفاضة الأهالي على الواقع المزري وما تتعرض له الحركة الوطنية من تهميش والعلماء وحزب الشعب الجزائري من إجراءات تعسفية دليل على ذلك.[2]

هناك جملة من الخلافات الجوهرية الحقيقية التي جعلتني بعيدا عن حزب الشعب الجزائري، ويرجع ذلك إلى اختلاف توظيف الوسائل والإمكانيات وتركيب الأولويات التي يراها كل طرف منا، فأنا أعتبر مصالي الحاج زعيم الحزب رجلا طوباويا تتعارض أهدافه الآنية مع الواقع، فهو يذهب إلى ساحة المعركة لمجابهة العدو وليس له من العتاد والعدة ما يكفيه لهزيمة العدو، وهو لا يأبه بمعرفة نقاط قوته وضعفه وتقييم حجمه الحقيقي، ولا يكترث بمدى إمكانية تحقيق مطالبه وبرنامجه.[3]

---

[1] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص ص 73-74.

[2] نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات ، ص 166.

[3] La Défense, N°158, 16 Juil 1937. انظر الملحق رقم 25

ورغم هذا النقد البناء الذي اتسم به العمودي وكتاباته مدافعا عن أقطاب الحركة الوطنية، وإن اختلفت الآراء والمذاهب السياسية فهو يقول بعد أن تعرض مصالي الحاج للإيقاف التعسفي والسجن[1] "واليوم مصالي في السجن والواجب يحتم عليّ كرجل مسلم ناضل من أجل قضية الأهالي أن لا أرى فيه شيئا آخر سوى أنه ضحية للقوانين الاستثنائية الزجرية وأنا رغم ما بيننا من اختلافات في وجهات النظر السياسية، نددت بتوقيفه التعسفي وسأستمر مدافعا عليه بكل ما أوتيت من قوة وحنكة إلى أن يرفع عنه الظلم وينال حريته".[2]

والعمودي قد رشح إلى انتخابات المجالس المحلية لمدينة الجزائر في الدور الثاني ودخل الانتخابات وفق برنامج المؤتمر الإسلامي وهو يرى أن هذا الأخير عبارة عن بداية حقيقة التفكير الجاد في القضية الأهلية والتي دخلت المجال السياسي، فما حققه المؤتمر يلزم وضع منهجية واضحة في التخطيط والتطبيق ومعرفة نقاط الضعف لتحقيق الغايات الوطنية حتى تبقى قضيتنا العادلة تراوح مكانها بين طرفي القوة والحق[3]، يقول العمودي مبينا ماهية الصراع وأثره:"إن هذا الصراع سيخاض بين جبهتين واحدة تمتلك الوسائل الأكثر قوة وتأثير وفاعلية وتمتلك قوة مفرطة من المال وجيش من الخونة والوشاة، والجبهة الأخرى لا تمتلك إلا الحق والعدالة والدعم الحقيقي من طرف كل الشرفاء الطيبين سواء في الجزائر أو الوطن الأم فرنسا.. من الذي سيفوز في هذه المعركة غير المتكافئة الضخمة التي خاضها الشعب منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي ؟ فبالنسبة لنا ما من شك النصر سيكون حليف أولائك الذين سيتحلون بالهدوء واليقين والمثابرة في العمل والذين يضحون بالغالي والنفيس بصبر وأناة ولا يتراجعون أمام أي عوائق ومؤامرات للوصول بالمهمة إلى نهايتها".[4]

---

(1) إن سجن مصالي واضطهاد أتباعه لم يحل دون ترشيحهم في انتخابات المجالس البلدية وخاصة بعد إطلاق سراحه بعد بضعة أشهر وكانت نتيجة الانتخابات هو فوز مصالي ومؤيديه، وهو يدل على قوة تأثير الحزب.. وقد ازداد نشاطه خلال عامي 1938-1939 وأصدر جريدة البرلمان الجزائري التي تعبر عن آرائه وانتشرت الدعاية وأتباعه إلى 25 ألفا مما حدا بالحكومة لحله في سبتمبر 1939 ينظر ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 179-180.

(2) La Défense, N°166, 22 Aout 1937.

(3) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية بين الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص 167.

(4) La Défense, N°117, Op cit.

وفي مقال آخر طالب ودعا العمودي إلى ضرورة الوحدة لتحقيق الأهداف المنشودة عنوانه "النداء الختامي" من اجل المحافظة على الاتحاد المقدس ويقول إلى جميع السكان ذوي الميول الطيبة مهما تعددت اتجاهاتهم والى جميع الرجال الذين يتميزون بالثقة الأكيدة وإلى علمائنا المحترمين والى منتخبينا العاملين في جميع المجالس، نداء من اجل الوحدة وتوحيد الجهود لأنه السبيل الوحيد لمجابهة إدارة متعنتة.[1]

[1] La Défense, N°131, 01 jan 1937.

الفصل الثالث

العمودي مواقفه وآراءه من خلال جريدة الدفاع

المبحث الأول: العمودي والمسائل السياسية

المبحث الثاني: العمودي والقضايا الاجتماعية والثقافية

الفصل الثالث: العمودي مواقفه وآراءه من خلال جريدة الدفاع

المبحث الأول: العمودي والمسائل السياسية

1- العمودي والتجنيس:

إن أول النصوص القانونية التي فتحت الباب أمام منح الجنسية الفرنسية للجزائريين كان قانون"السيناتوس كونسولت" le Senatus Consulte الصادر في 14 جويلية 1865[1]، وقد نص القانون على أن الأهلي الجزائري فرنسي، وأن الجزائري لا ينال الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي الأصل ألا إذا تجنس بالجنسية الفرنسية، وقد ذكر هذا القانون أن المسلم الجزائري -الفرنسي- بمقتضى الفصل الأول تجري عليه أحكام الشريعة الإسلامية أما المسلم الجزائري المجنس حسب الفصل الثاني فيطبق عليه القانون المدني الفرنسي في مسالة الأحوال الشخصية[2] وصدر قانون 4 فيفري 1919 ولم يأتي بتحسين جوهري لقانون 1865[3].

وقد تباينت الآراء والمواقف حول قضية التجنيس إذ أن فئة النخبة والنواب أيدت القضية وتحمس بعض المجنسين إلى هذا المشروع وذلك بالدعاية وتشجيع الأهالي على قبول الجنسية الفرنسية من اجل الحصول على الحقوق[4]، لكن عددهم بقي قليل فمنذ صدور القرار المشيخي 1865 إلى نهاية القرن كان 1131 متجنس، وقدر عدد المجنسين في سنة 1920 بـــ17 شخصا ليرتفع ويصل العدد إلى 190 شخص تجنس في سنة 1938[5]، وأمام الموجات الثقافية التي أخذت تتدفق بوجود العديد من المدارس الفرنسية، وقد أخذ يغزو الوسط الجزائري المسلم طوفان خطير من الإلحاد في الدين والابتعاد عن القومية، فبادر عدد من الكتاب الصحفيين إلى دراسة ومعالجة هذه الظاهرة السلبية وأثرها على المجتمع الجزائري.[6]

---

(1) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 238.

(2) رابح تركي: المرجع السابق، ص 71.

(3) نص قانون 4 فيفري 1919 إعطاء الحق لبعض الطبقات الحصول على الجنسية الفرنسية مع التخلي عن القانون الإسلامي، ويشترط معرفة باللغة الفرنسية وتجاوز العمر 25 سنة ينظر عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ج1، ص 73.

(4) نصر الجوبلي: "جمعية علماء المسلمين بالجزائر بين الدين والدولة "، ص112.

(5) علي مراد: المرجع السابق، ص 492.

(6) محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، م1، ص 97.

أما حزب النجم فقد رفض التجنس وبالغ في معارضة كتلة المنتخبين لأن هدفها من البداية الحصول على المواطنة الفرنسية فقد كتبت جريدة الأمة ردا على مشروع بلوم فيوليت الإدماجي "نقول للشعب بان سياسة الإدماج وترك القانون الشخصي يشكلان خطرا كبيرا إذ في حالة وقوعها نضيع جنسيتنا وكرامتنا وكل أمل في استرجاع حريتنا"، وقد طلب النجم من الجمعية أن تبين وجهة نظرها من هذه القضية.[1]

أما جمعية العلماء فشنت على التجنيس ودعاته حملة عنيفة بواسطة الخطابة والدعاية الصحفية خاصة وأن هذه القضية أخذت تطورا بداية من 1930 وانتشارا بظهور صحافة أهلية متجنسة تدعو إلى نهجها هذا علنا في جرائد ذات صيت مثل "الصوت الأهلي" لربيع الزناتي[2].

وجريدة الإصلاح هي التي فتحت أعمدتها لبحث القضية وكان صاحب الدعوة العمودي الذي دعا في مقال له إلى بحث قضية التجنيس التي صارت في نظره الملجأ الوحيد لنيل الحقوق الفرنسية ويستنهض همم العلماء إلى توضيح القضية ومعالجتها[3]، ويمكن إن ننوه في هذا الإطار بموقفه من التفرنج والعمودي الذي تشرب الثقافة الفرنسية واحتك بالمثقفين المفرنسين، يقف من التفرج موقفا اشد دقة وأكثر جرأة وهو يقول إن للفرنج مزايا يجب اكتسابها ومساوئ يجب الابتعاد عنها، وأوضح ما في نظريات المتفرنجين وخصومهم من أخطاء وقد كتب في جريدة الإصلاح ما مفاده"لابد ممن يدعي أن كل افرنجي قبيح أو حرام حتى الركوب في السيارات أو الذهاب إلى السينما، ولا أخطأ ممن يقول ويعلن أن كل غربي يجب رفضه وكل قديم يجب نبذه وكل جديد يلزم اعتناقه والإقبال عليه، ورغم ما نقر به من الفضل للأوربيين في العلوم الدنيوية، فإن لهم عوائد وأخلاق منافية تمام المنافات لعوائدنا وأخلاقنا التي يجب احترامها والمحافظة عليها والدفاع عنها بغيرة وحماس كأشياء نفيسة إذا ضاعت هي ضاعت معها القومية وتزعزعت بضياعها أركان الديانة"[4]، ونحن ندرك معارضة العلماء محاولة فرنسا تجنيس الجزائريين، فقد كتب الشيخ العربي بن بالقاسم التبسي رئيس لجنة الإفتاء بالجمعية افتتاحية في البصائر

(1) عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، ص 138.

(2) محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، م1، ص 372.

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون :المرجع السابق، ج1 ص 168.

(4) محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، م1، ص99.

تحت عنوان"التجنس كفر وارتداد"، وجاء في مقال للمدني في الشهاب"نحن بين الموت والحياة .. من سلوك سبيل التجنس الذي يؤدي حتما إلى مسخ معالم الشخصية الوطنية"[1]، وقال أبو اليقظان " إن الكلام على مسألة التجنيس وبيان فسادها وخطورتها من الوجهة الدينية والوطنية كالكلام على ظلام الليل ومرارة الحنظل وسم العقرب وفرقعة الديناميت... "[2]، ومن ناحية أخرى اعتبر العلماء زواج المسلم بالفرنسية خطيئة كبرى وقالوا في ذلك :"من يتزوج فرنسية يدخل الاستعمار إلى بيته"، وهنا تبدو ظاهرة امتزاج الدين بالسياسة عن طريق تغلغل الشعور القومي عند رجال الإصلاح[3]، يقول علي مراد إن الزعماء الإصلاحيين قد أدانوا التجنيس وأعلنوا بشكل صريح طرد إخوانهم الذين أصبحوا مواطنين فرنسيين مهما كان عددهم قليل أو كثير.[4]

والرأي عند العمودي منذ البداية وقبل تأسيس جمعية العلماء هو التجنس الجماعي الذي يشمل الأمة بأكملها، والرفض بالتالي التجنس الفردي[5]، ونشر العمودي مقاله يهيب فيه بالعلماء لمعالجة هذه القضية بصفة جماعية لا فردية، فقد حيره ما اعتاد عليه عامة الناس من التسرع في الحكم على التجنس إما بتحريمه والدعوة إلى اجتنابه بغير ترو أو باستحسانه والتحريض على الإقبال عليه بدون تحرج والعمودي يرى أنه يصعب عليه أن يبدي رأيا ثابتا في هذه المشكلة، ويرى أنها من الأمور التي يجب أن تطرح على جمهور الأمة وإناطة الحكم فيها من جمهرة علماء وفقهاء الأمة ورجال قانون وإبداء حكمهم نظرا لخطورتها ودقتها.

وهو يرى ألا يشغل هؤلاء العلماء والمفكرون أنفسهم بالبحث في تجنس الأفراد لأن هذا النوع لا يعود كما يقول "بالخير العاجل والأجر الآجل على الأمة " وإن هؤلاء المجنسين، إنما يخدمون أغراضهم الشخصية منصرفين عن مصالح إخوانهم في الدين والوطن، بل يجب عليهم أن يبحثوا في التجنس ولياقته وحليته أو حرمته ومنافعه أو مضاره من حيث تعميمه وتطبيقه على سائر الشعب، فإن ألفوا في نصوص

---

[1] نصر جوبلي: "جمعية علماء المسلمين بالجزائر بين الدين والسياسة"، ص112.

[2] عايدة حباطي :التجنس ومواقف الجزائريين منه 1919-1939، رسالة ماجستير، تحت إشراف أحمد صاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، السنة الجامعية 2003-2004، ص 206.

[3] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 270.

[4] علي مراد: المرجع السابق، ص 493.

[5] نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عن الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص 130.

الشريعة رخصة يتأتى بها للجزائريين الانخراط في الجنسية الفرنسية بدون أن يعد منه ذلك ردة أو مروقا أو انحرافا عن الدين الصحيح، أعلموا الأمة بذلك ومهد سبيل التقدم واكتساب الحقوق التي ينتفع بها جيرانهم دونهم، وإن وجدوا كل الأبواب مغلقة دون ذلك طرقوا أبوابا أخرى سعيا وراء تحسين أحوال هذا الشعب من أوجه عديدة.[1]

هذه الكلمات جعلت الشيخ العقبي يكتب مقالا في نفس الجريدة يستحث فيها العلماء الكتابة في هذا الموضوع كي تحدد الآراء لتتفق الكلمة في مسألة دينية اجتماعية لها الأثر على حالتنا الحاضرة والمستقبلة [2]، وتطلب الأمر من العلماء المصلحين التحدث بوضوح في مسألتين، تمثلت الأولى في البحث في مدى تقبل القوانين الفرنسية لمتطلبات الشخصية الجزائرية المسلمة، والثانية تستنبط حكما شرعيا بين مدى شرعية الأخذ بحقوق المواطنة الفرنسية من ناحية الشريعة الإسلامية، والعمودي بحكم ثقافته الإسلامية والقانونية أنس في نفسه القدرة على الإدلاء برأيه في هذه المسألة.[3]

وجاء في مقال له تحت عنوان"التجنس والمجنسون"حيث تعرض إلى مشكلتين تمثلت الأولى في التجنس و هو يرى أنها من إفرازات الوجود الاستعماري وتكريسه بالجزائر الذي سمح بالتدفقات الأوروبية تلج الجزائر، ومنح الجنسية الجماعية ليهود الجزائر واحدث ذلك بروز مراكز اجتماعية وقانونية صارخة كانت حائلا دون تطوير العنصر الأهلي المسلم، وهو يرى أن الفئة القليلة التي تجنست أصبحت عالقة بين أصلها الأهلي وطموحها الفرنسي، جعله ذلك يرفض رفضا تاما للتجنس الفردي وهو يتفق في ذلك مع العلماء فالمدني ذكر في مقاله السابق الذكر:"إنه طريق للتنازل عن القومية واللغة ونبذ التاريخ والتقاليد والدخول في جنسية جديدة هي جنسية العنصر الغالب فرنسا والاندماج فيها، وقبول ما يتبـــع

[1] محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، م1، ص 373.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ج1، ص169.

[3] نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عن الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص131.

ذلك التجنس والاندماج من أخلاق جديدة ولغة جديدة وعقلية جديدة"[1] والعمودي يذكر "أن هذا النوع من التجنس الفردي لا يعود بالخير العاجل والآجل على الأمة، وإني من ألد أعداء التجنس الفردي لأني أسيء الظن بكل من التجأ إليه واحسبه خادما لإغراضه الشخصية صارفا نظره تماما عن مصالح إخوانه في الدين والوطن".[2]

وقد حث على المطالبة بالمواطنة الفرنسية مع ضرورة الاحتفاظ بالقانون الإسلامي للأحوال الشخصية ويرى أن ما فعلته القوانين الفرنسية تجزئة شمل المجتمع الأهلي بمنح فئة معينة متميزة وتضم أشخاص لا يملكون ناصية اللغة الفرنسية وقيمها الحضارية مثل القياد وزعماء الطرق وباش أغا وبعض الأعيان، ويخلق هذا الوضع وجود المسلمين بجنسيتين مختلفتين فوق أرض واحدة علاوة على زيادة الفجوة بين ساكني الجزائر معمرين ومسلمين، بإحداث مركز اجتماعي غير مقبول من الطرفين هو المجنس الفرنسي غير المواطن ويوضح العمودي هذه النقطة عندما يقول:"الحقيقة وعندما يطلب الأهلي التجنس سيجد نفسه غريبا عن بلده وهو ما يعني مسا خطيرا بكرامته وتبنيه لنظام مختلف عن أقرانه، فإن الأهلي سيقطع صلاته الطبيعية والقانونية التي هي مبرر وجوده أصلا وسر قوه الجماعة".[3]

وقد تطور موقفه مع انعقاد المؤتمر الإسلامي تمتينا للصف الأهلي ورأى انه يجب أن لا يخلع على الحاملين للجنسية الفرنسية وصف المرتدين أو المارقين، وقد التمس لبعض هؤلاء عذرا وقال أن كثير منهم قبل بالجنسية الفرنسية مجبرا[4]، وهو يقول: "وتعرض بعض المتجنسين إلى المضايقات قبل حصولهم على الجنسية لسبب وحيد كونهم كانوا يناضلون من أجل القضية الأهلية وقد رؤوا إن أفضل وسيلة لمواصلة النضال الحر والأقل خطورة هو الحصول على الجنسية الفرنسية".[5]

(1) الشهاب : ع3، مج 6، افريل 1930.ص 153. نقلا عن عايدة حباطي :التجنس ومواقف الجزائريين منه 1919-1939،ص 208.

(2) عايدة حباطي :المرجع السابق، ص208.

(3) La Défense, N° 140 , 12 Mars 1937.

(4) فقد نشرت جريدة صوت المتواضعين شكوى عن رئيس جمعية الجزائريين المتجنسين، تشرح الحالة التي كان يعيشها أعضاء هذه الجمعية، فالمجتمع الفرنسي كان يرفضهم بسبب التمييز العنصري، والجزائريون كانوا يعتبرونهم ملعونين وطبقة خارج المجتمع. ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ص 450.

(5) La Défense, N° 140 ,Op cit.

وقد كتبت جريدة الدفاع مقالا يتضمن تهميش الأهالي الذين رفضوا التجنيس وأعتبر ذلك إجحافا كبيرا لعدم حصول هؤلاء على وظائف في البنوك تليق بمستواهم العلمي، وقد أشاد العمودي بدور السيد "لفيراند" ولجنته الفرنكو إسلامية التي يترأسها، وقد حثت السلطات العامة النظر في هذه القضية، ورغم أن دعوته فشلت في تحقيق مبتغاها لكن السيد "لفيراند" استمر في محاولته لإيصال هذا النداء إلى جميع الوزارات[1]، إن تطور الأحداث بعد ذلك أثبت ما ذهب إليه العمودي، فباندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 رفضت الأغلبية الساحقة من المنتخبين سياسة الإدماج والإصلاحات الزائفة التي لوح بها الوالي العام سوستيل، وكانت السلطات الفرنسية تتوقع أن تراها مرة أخرى تتخذ موقف التأييد للنظام الاستعماري، لكن عدد منهم التحق بالثورة[2]، وفي هذا السياق يقول الميلي: "إن الجمعية تميز بين التجنس والمجنس فالتجنس يحمل معنى منكرا شرعا ليست له ناحية ترضي...والمجنس فيه صفات مرضية ومسخوطة فإذا أتانا بجهته المرضية قبلناه وسررنا به وتركنا له ناحيته الشخصية...". [3]

وبداية من أوت 1936 أصبح موقف العلماء يتصلب اتجاه الإدارة التي ماطلت في تنفيذ المشروع الإصلاحي الذي طرحته رابطة المؤتمر الإسلامي أخذت تضعف بمروق ابن جلول من الصف متهما العلماء باغتيال المفتي كحول وتمسك النخبة والنواب بمشروع فيوليت وتحفظ العلماء منه[4].

والعمودي يحمل جزء من مسؤولية انحراف الشباب عن دينهم وقوميتهم إلى المجتمع[5] ورجـــال الدين المتزمتين: "العياث والمعتوه هو من يدعي أن لا علوم إلا ما كان لآبائنا وأورثونا قسطا منه، ولا

(1) La Défense, N° 141 , 19 Mars 1937.

(2) مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 174-175.

(3) انظر البصائر: ع 100، 18 فيفري 1938.

(4) محمد الناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، م1 ، ص 100-101.

(5) "... إن الشبان الداخلين في القسم الأول المتخرجين في المدارس الفرنسية يدعون إلى التفرنج المطلق محتجين بأنه الوسيلة الوحيدة لنهوضها وإنقاذنا من المصائب التي نحن نتخبط فيها منذ أحقاب، زاعمين أن تعاليم الدين لا تتفق مع قواعد الرقي..".

" ولا أكتم القارئ، أن تلك اليقظة التي أتت على حين غفلة قد أزعجت الفكر العام الذي ألف الخمول والجمود في جميع أوقاته وأثارت غضب السواد الأعظم حتى أن الشبان المتخرجين من المدارس الفرنسية وقعوا في حيرة شديدة لما رأوه من الخلاف العظيم بين ما تعلموه وما وجدوا عليه آبائهم وأمهاتهم، وقد نسبوا ذلك الخلاف إلى الدين الإسلامي الذي لم يزل أهلهم متمسكين به وسبب ذلك هو جهلهم دين الإسلام، وما أمر به لصالح الدارسين فأشتد بغضهم للإسلام كما اشتدت العداوة بينهم وبين ذويهم، وبما أن ليس لهم ما يقصدون به إفحام خصومهم غير ما تناولوه بالكلية الفرنسية. ليسمع لهم قول و لم تقبل لهم حجة...".ينظر محمد الأخضر عبد القادر السائحي: المرجع السابق، ص ص 115-116.

يجوز لنا أن ندخل عليه شيئا جديدا، متشدقا بأن الزيادة في العلوم الدينية أو أخذ نصيبا منها هو الذي يسمى بدعة وكل بدعة ضلالة في النار... ومن العجب أن القائـــل بهذا قد سوغ وأرتضى ما أحدثته في الدين باسم الدين طائفة من المغرضين الجامدين والسفهاء المعتدين... "[1].

فحاول العلماء تنظيم المجتمع الإسلامي الجزائري خارج القوانين الفرنسية، فصدرت الفتوى السياسية والتي صادقت عليها لجنة الإفتاء بجمعية العلماء، تعتبر المجنس كافر مرتد لا يصلى عليه ولا يدفن في المقابر الإسلامية[2]، وهذا نصها: "التجنس بجنسية غير إسلامية بمقتضى رفض أحكام الشريعة ومن رفض حكما واحدا من إحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع فالمجنس مرتد بالإجماع والمجنس –بحكم القانون الفرنسي- يجري تجنسه على نسله فيكون قد جنا عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية من شر الظلم وأقبحه، وإثمها متجدد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنايته فإذا أراد المجنس أن يتوب فلابد لتوبته من إقلاع كما هو الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية ورفضه لغيرها ولما كان القانون الفرنسي يبقى جاريا عليه رغم ما يقول هو من رجوعه، فإقلاعه لا يتحقق عندنا في ظاهر حاله- وهو الذي تجري عليه الأحكام بحسبه- إلا إذا فارق البلاد التي يأخذه فيها ذلك القانون إلى بلاد تجري عليه فيها الشريعة الإسلامية، قد يكون صادقا في ندمه فيما بينه وبين الله ولكننا نحن في الظاهر الذي أمرنا باعتباره في إجراء الأحكام لا يمكننا أن نصدقه وهو ما يزال ملابسا لما ارتد من اجله من أحكام تلك الجنسية ولهذا لا تقبل توبته ولا تجري عليه أحكام المسلمين".[3]

وقد راعى ابن باديس في فتواه هذه، المتجنس الذي أراد العودة إلى الشريعة المحمدية، فلا يكون له ذلك إلا إذا اقلع عن فعله، وقد لحقت فتواه ردة فعل متباينة تمثلت في الاستحسان من جمهرة المسلمين والعلماء ورئيس جمعية متجنسي تونس، أما بعض المجنسين فقد أرعبتهم الفتوى وكان موقفهم حذرا بخلاف ربيع الزناتي وجماعته فقد تحامل على الجمعية ووجه سهام النقد لها [4]، ويقول ابن باديس دفاعا

[1] الإصلاح: ع 14، 25سبتمبر 1930، نقلا عن محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، ج1، ص 100.

[2] عبد الكريم بو صفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص 161.

[3] جريدة البصائر: ع 95 ، السنة الثالثة، 12 ذي القعدة 1356- 14 جانفي 1938، ص 2.

[4] عايدة حباطي :التجنس ومواقف الجزائريين منه 1919-1939، ص 209.

عن هذه الجنسية القومية: "وبعد فنحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية وقد دلت تجارب الزمان والأحوال على إننا من اشد الناس محافظة على هذه الجنسية القومية وأننا ما زدنا على الزمان إلا قوة فيها وتشبثا بأهدابها وأنه من المستحيل إضعافها، فيها فضلا عن إدماجها أو محوها "[1].

إن الوضع الذي عايشه المتجنسين دفع البعض منهم إلى المطالبة بالاندماج الكامل[2]، والإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما، ويرتكز مذهب الإدماج على هذه الفكرة وهي أن إقليم ما وراء البحار مثل الجزائر ليس إلا امتداد لدولة الأصل فرنسا، فيجب إذن أن يوضع تحت نفس النظام هناك أو على الأقل تحت نظام مقارب له ما أمكن ذلك وأن سكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر أن لا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من حقوق وضمانات هؤلاء الذين يعيشون في الجزء الأقدم من الدولة[3]، ولقد راقت فكرة الاندماج لدى المتجنسين ليتخلصوا من وضعهم الشاذ في الوسط الجزائري وكان من أبرز دعاة الاندماج الزناتي صاحب جريدة la voix indigène صوت الأهالي، الذي جعل عنوان افتتاحية العدد الأول منها "الجزائر ستصبح فرنسية" بالإضافة إلى بعض النواب والشخصيات الأخرى مثل الدكتور بن تامي والفاسي، والدكتور بن جلول وفرحات عباس طالبوا بالاحتفاظ بالنظام الإسلامي وكان الاعتقاد هو التخلص من النظام الاستعماري ومن قانون الأهالي، وحاولت جمعية العلماء المسلمين التصدي لدعاية النخبة حتى تمنعها من الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي، وقد كتب ابن باديس مقالا مطولا ردا على مقال فرحات عباس"فرنسا هي أنا" عندما أنكر هذا الأخير الكيان الجزائري المستقل وهذا مقتطف منه: "إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تكون فرنسا ولو أرادت بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معيّن، هو الوطن الجزائر بحدوده الحالية المعروفة، والذي يشرف على إدارته العليا السيد الوالي العام المعين من قبل الدولة الفرنسية ".[4]

---

(1) الشهاب: ج12، م12، فيفري 1937، ص 5، نقلا عن نصر جويلي: "جمعية علماء المسلمين بالجزائر بين الدين والسياسة"، ص 113.

(2) احمد الخطيب: المرجع السابق، ص 240.

(3) محمد حسنين:الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 33.

(4) الشهاب: ج1، م12، أفريل 1936، ص ص 45-46.

والعمودي كان يرى أن فرنسا تريد أن تكرس فكرة العنصر الغالب وهي فرنسا والعنصر المغلوب وهي الجزائر وشعبها وقد أشار إلى مطالبه الكاتب الشهير اونري دي منتاولان "بأن ينصب في الجزائر تمثالا للمهزوم وهو الشعب الجزائري المسلم في الجزائر، والذي بعد دفاع مستميت على بلاده استسلم... إننا نحذر من استعمال العبارات ذات الدلالات المحرجة غالب ومغلوب... ونحن العرب الجزائريون لسنا مستعدين للاعتراف بأننا هزمنا في 1830 كما هزم الايطاليون 1896 أو الروس 1904 .. نعم لقد احتلت فرنسا بلادنا وأصبحنا تابعين لأمة أوروبية استقرت ببلادنا منذ أكثر من قرن... إن هذا الاحتلال كان في جملته بفضل زعماء محليين وعلماء دين وليس بفضل الجنرالات الفرنسيين.."،[1] فكيف لعنصر جاء بقوة السلاح الذي يعتبر نفسه غالبا أن ينشر القوانين الاجتماعية العادلة لصالح الشعب المغلوب على أمره ؟ أثبتت الأحداث بعد ذلك استحالة ذلك.

وبيّن في مقال آخر رفض فرنسا للتنازل عن أي من الامتيازات والحقوق للشعب الجزائري خاصة القيادات الفرنسية الراديكالية ذات المواقف المتصلبة "في الإدارة ذاتها يوجد أعداء لنا لا يقهرون متصلبون في مواقفهم خاصة مسألة المواطنة والحقوق وفي الواقع أن بعض الوزراء الراديكاليين واصلوا بالتفكير بأن فرنسا قد تختفي من الخريطة الأوروبية إذا قبلت من بين مواطنيها رجال يحق لهم التزوج من اثنتين"[2] وهو يطرح موقفه من وضعية الكيان السياسي الجزائري في تلك الفترة، حيث لم تكن مناسبة للمطالبة بالاستقلال والانفصال أو الاتصال مباشرة بفرنسا بأي صيغة كانت لكنه يركز على ضرورة تكوين نظام عادل في الجزائر، ينصف هذا الشعب نجده يقول:"كما تعلم موقفنا واضح لا يهمنا كثيرا لنصنع من الجزائر جملة من الدويلات مستعمرة بسيطة أو إقليم فرنسي ما نطلبه وما طلبناه سابقا، وسنكافح دائما بأقصى طاقاتنا لإنشاء نظام حكم عادل في هذا البلد يعطي الحقوق للمسلمين الذين يؤدون نفس الواجبات كغيرهم من الفرنسيين واليهود والمتفرنسين ".[3]

وفي هذا المقال يتحدث العمودي عن طبيعة الإدماج ويعطي مقارنة بين وضع المتجنسين في تونس والجزائر، ويتساءل أن هناك شيئان لا يستطيع الإنسان أن ينكر أهميتهما، وقد حدثت هذه

(1) La Défense, N° 81, 25 Oct 1935.
(2) La Défense, N°129, 18 Déc 1936.
(3) I bid.

الأحداث منذ أسبوعين وحركت مشاعر مسلمي الجزائر خاصة ذوي التوجه الإدماجي، حيث طلبت الجماعة التونسية المتجنسة إعادة إدماجهم في جنسية بلادهم وطلبوا من الباي ومن رئيس الجمهورية الفرنسية إعادتهم وبطريقة نهائية داخل العائلة المسلمة الكبيرة، حتى يتمكنوا من العيش مع إخوانهم ويدفنون في مقابر أجدادهم.

وفي نفس الوقت صرح النائب فرحات عباس إلى اليومية الباريسية "باريس سوار" وبيّن الأسباب التي دفعت الجماعة إلى هذه المطالب، حيث أن الذين يرغبون بشدة التحصل على المواطنة يرفضون دائما أن ينعتوا بالخارجين عن القانون من طرف إخوانهم الذين رفضوا الحقوق رفضا باتا، إن المهتمين لم يعجبهم هذا الشيء وقد أوعز رئيسهم صديقنا سعدي أوكلي إلى القيام بمظاهرة ضد الذين يعتبرونهم ليسوا إلا شامتين ولا يعبرون عن حقيقة الأمر، وبطبيعة الحال يحرك المشاعر خاصة من طرف هؤلاء الذين يخدمون المصلحة العامة ويدافعون عن قضية الشعب، ونحن نعتبر أنفسنا من هذه الجماعة ولدينا كل الحق في قول الحقيقة رغم أنها تضر ببعض الأصدقاء.

ونحن نعتبر أن المتجنسين التونسيين ليسوا على خطأ ونريد أن نقول أن المتجنسين الجزائريين خارجون عن القانون، وليس معنى هذا أن نتركهم ولا نحاورهم خاصة من مد لنا يد وشاركنا في الدفاع عن هذه القضية لمواجهة الأعداء، ونحن دائما نمثل معارضة متمسكة بكرامتها وجنسيتها القومية، لقد قمنا أكثر من مرة بعرض الأسباب الاجتماعية والسياسية للاستفادة من مكاسب الحضارة المدنية الفرنسية، الشيء الذي يعتبر شرا وخطرا هو نجاح الاستعمار في بث التفرقة وإقامة الحواجز بين أفراد العائلة الواحدة، ونحن لم نتكلم عن الأسباب الدينية و لم يكن في ذهننا أن يهان هؤلاء الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية وخضعوا للقانون الفرنسي.

وفي الواقع أن الإدماج يجعل صاحبه غريبا في بلاده متخذا وضعية مختلفة عن الآخرين، وهو يفك جميع الروابط الطبيعية والقانونية التي تصله بالآخرين، وهذا يضعف تماسك العائلة المسلمة حتى تصبح مفككة مهملة، ولا يعني هذا أن نجعل إخواننا المتجنسين أعداء لنا اعتبارا أنهم تخلوا عن إيمانهم وشعائرهم، وأنا أعلم أن هناك فئة منهم تنشط للدفاع عن قضية الأهالي، ويعتبرون أن هذا طريقا يكسبهم حرية ويبعدهم عن المخاطر، وإني أرى أن طموحات جميع المسلمين لم تتحقق و لم يكن هناك

نصا دينيا يحدد ويضبط المسألة الدينية فيما يخص التجنيس على اعتبار أن المتجنس خارج عن القانون، إذا كان هناك ظروف خصت هؤلاء الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية وقد تشبعوا بأفكار عن الحرية و لم يأخذوا نصيبا من المعارف الدينية، واعتبروا أنهم لم يجدوا إلا هذا الطريق "التجنيس" لتحقيق أهدافهم الخاصة والعامة.

إننا اليوم نحتاج كل القوى وكل الإرادات الحسنة وكل الوسائل النافعة لتحقيق مصلحتنا، وفي هذا المضمار نحن نطلب المساعدة من جميع الفئات باختلاف توجهاتها وقناعاتها لكي نحقق رباطا قويا متعددا، وهذا ما كان يعنيه فرحات عباس في حواره الذي أدلاه مع هذه الجريدة الباريسية، ويجب أن تنطبق الفتوى التي حددت حركة الجماعة التونسية المندمجة، ونحن نعرف أن الفتاوى لها أثر وقيمة لمحاصرة هذه الجريمة الشنعاء المتمثلة في ترك الدين، وهي تدعم وحدة الصف الجزائري المسلم.

وفي الواقع أن جميع مسلمي الجزائر لهم مطلب مشترك وهو المحافظة على الحالة الشخصية والحصول على المواطنة، وأقولها وبكل صراحة أن غير ذلك من الأعمال يقع في نطاق الأعمال الإجرامية ويعتبر خيانة للقضية، ونحن نعطي فرصة لكل رأي خاص ونفتح أعمدة صحيفتنا للأقلام الحرة للإدلاء بالآراء، وعلى مراسلينا استعمال الحجج الدامغة التي تدعم آراءهم فيما يخص المصلحة والقضية العامة، وأنا أتمنى وحدة الصف الذي يجمع كل الغيورين على الوطن والدين.(1)

فالعمودي في هذا المقال يبرز حسه الوطني وينصح بضرورة التمسك بالوازع الديني والوطني وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ويصارح الفئة المتجنسة والراغبة في التجنيس بالنظر في وضعها، حيث أنها أصبحت فئة منعزلة اجتماعيا ودينيا من طرف المجتمع المسلم سواء في تونس أو الجزائر أو بلاد أخرى، ويعطي حججا على أنها بقيت دون أن تحقق مطامحها وأطماعها حيث أن الاستعمار والمعمرين وضعوا الحواجز والعوائق حتى تبقى في درجة سفلى ومعزولة ومحدودة النشاط ونبه العمودي إلى ضرورة الرجوع إلى جادة الطريق وإلى صف الجماعة المسلمة قبل فوات الآوان.

ويقول أيضا:"نحن نأمل من الحكومة بعد أن تباشر عملها كي تمنحنا الرضا عنا وتحقق العدالة التي نطمح إليها، حتى نتمكن من العيش... لذا يجب عليها أن تعمل على تهدئة النفوس وبعث الثقة التي

(1) La Défense, N°140, 12 Mars 1937.

فقدت من الشعب، ونثبت له عزمنا على مواجهة الأعداء والمستغلين، فكل مشروع يهدف إلى تحسين أوضاع ستة ملايين شخص أعلنوا ولائهم لفرنسا وقدموا جميع التضحيات من أجلها يحقق بعض مطالبنا التي لم تجد ردا إيجابيا إلى يومنا هذا رغم وجود بعض الشخصيات المدافعة عن قضيتنا العادلة ".[1]

وهو يرفض مسخ الشخصية الجزائرية وإدماجها وإذابتها في بحر الفرنسة والمسيحية ويذكر بالكفاح الذي خاضه الأجداد من أجل الحفاظ على الثوابت وهو يقول:"ما نسأل عنه لماذا نكافح بنفس القوة؟ للحفاظ على مقوماتنا الشخصية التي لن نتخلى عنها أبدا، الحرية الكاملة لتعليم لغتنا الأصلية وممارسة طقوس ديننا متمتعين بحقوقنا السياسية التي نحن محرومون منها في الوقت الحالي، والتي لأجلها سالت دماء آبائنا في ساحة المعارك، إذا كانت هذه المطالب الجيدة لا يمكن الحصول عليها وبإلحاق الجزائر بفرنسا، لن نتردد لحظة واحدة في اتخاذ القرارات التي نراها ضرورية وتفرض نفسها"[2] والعمودي يتفق مع ابن باديس الذي نظر إلى التمييز بين الجنسية القومية التي تمثل مجموع المقومات والمميزات من لغة ودين وتاريخ، والجنسية السياسية وهي أن يكون لشعب ما ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية المترتبة على الطرفين نتيجة لظروف ومصالح ربطت ما بينهما، ومن الممكن أن يدوم الاتحاد بين شعبين مختلفين في الجنسية القومية إذا كان هناك عدل وحرية و مساواة، وإذا ارتبط بالجنسية السياسية التي قضت بها الظروف واقتضتها المصلحة المشتركة، وقد أثبتت الأحداث أن الشعب الجزائري أكثر الشعوب تشبثا بمقوماته، ويرفض أن ينسلخ عنها، وهو الحصن المنيع الذي مكنه من الذوبان والانعدام.[3]

وقد تعرضت سياسة الإدماج هذه لنقد من طرف رجال السياسة والهيئات السياسية فروبرتس ينتقده ويقول أنه نظام مصطنع تنقصه المرونة الإدارية وملائمة الظروف الخاصة بكل مستعمرة، وينتهي قائلا: إن نظام الإخضاع أرقى من نظام الإدماج لأنه يعترف للمستعمرة بذاتيتها وينعى أن إعطاء حقوق للمواطنين الأهالي ليس له من نتيجة سوى تدمير قوميتهم وبث الفرقة بين جمهرة الأهالي من ناحية والقلة

[1] La Défense, N°182, 16 Mars 1938.
[2] La Défense,N°129, Op cit.

[3] محمد الميلي: المرجع السابق، ص 177.

المتفرنجة من ناحية أخرى، وجاء في التقرير لحزب الشعب الجزائري الذي عارض الإدماج والتجنيس "فالذي يريده المستعمرون هو إدماج أرض الجزائر في فرنسا لا تسوية بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق كما يقضي بذلك منطق الإدماج فهو إدماج بالنسبة للمستعمرين وإخضاع بالنسبة للسكان الأصليين".[1]

و العمودي كتب في مقال تحت عنوان"الأمس واليوم": "إذا كانوا يحلمون بسلام قوي ودائم في هذا البلد المستعمر، فالواجب هو احترام حقوقنا وكرامتنا وتغيير جذري لأوضاعنا المأساوية لإثبات النية الصادقة لإصلاح المؤسسات والجماعة الإسلامية".[2]

وفي مقال آخر كتب: "فالعالم ينظر إلى هذا الاستعمار عله يحدث تغييرا ويأتي بإدارة تنقذ السكان وتضمن الشرف والكرامة، حتى تصان الحقوق وتقضى المصالح وتعالج المشاكل الحاضرة ويكون هناك أمل في وجود مستقبل واعد".[3]

2- العمودي وأحداث 05 أوت 1934:

تعد مدينة قسنطينة من أهم المراكز الحضرية في الشرق الجزائري، عاشت بها جالية يهودية عديدة وغنية تعاونت مع الاستعمار الفرنسي في إذلال الجزائريين[4]، وفي مطلع الثلاثينات شهدت المدينة حراكا ثقافيا وسياسيا تزعمه علماء الإصلاح والنخبة المثقفة الإدماجية.

وقد حاول بعض الكتاب أن يبعد البعد الوطني لهذه الأحداث ويركز على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي البائس وارتفاع الضرائب وتفشي البطالة بين المسلمين واشتداد ربا اليهود الفاحش عليهم وكثرة عمليات الحجز لأموالهم، حيث أن في مقاطعة قسنطينة تمت 325 عملية حجز منها 84 عملية لصالح اليهود، وأن 17 من 200 عملية حجز وبيع بقسنطينة تمت بطلب من المرابين اليهود

---

(1) محمد حسنين: المرجع السابق، ص ص 35-37.

(2) La Défense, N°27, 27 Juil 1934.

(3) La Défense, N° 25, 13 Juil 1934.

(4) في سنة 1871 تحايل اليهود على وجهاء مدينة قسنطينة واستصدروا منهم فتوى تثبت عدم غضب مسلمي الجزائر من تجنيس اليهود وحصولهم على حقوقهم بمقتضى مرسوم كريميو الذي صدر في 24 أكتوبر 1870. ينظر يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص ص 70-71.

خلال الفترة (1جانفي 1930- 30 جوان 1934)[1]، وبذلك أفقر الجزائري الميسور الحال، أما الفقير فكان عليه أن يعيش عاطلا أو يتقاضى أجر زهيد لا يتجاوز 192 فرنك شهريا، وكانت المدينة قد شهدت تحرشات شخصية محدودة بين الطائفتين المسلمة واليهودية مثل الاعتداء على المحامي إدريس[2]، وكانت طبقة العمال وقدماء المحاربين قد عبئت من طرف نشطاء الأحزاب والنقابات لنيل بعض الحقوق، كما أن العداء القديم بين الأوربيين العنصر الغالب واليهود العنصر المستفيد ساعد على نشوب هذه الأحداث. [3]

والسبب الحقيقي والمباشر يمكن في أن يهودي يدعى إيلي خليفة khalifa Eliaou، وكان في حالة سكر شديدة جرح شعور المسلمين عندما دخل الجامع الأخضر أثناء صلاة الجمعة الموافقة لــ3 أوت 1934 وتلا ذلك اضطراب وعراك لكن لم يسفر على ضحايا، وتدخل الجيش والشرطة لضبط الأمن والنظام في المدينة وكتبت الشهاب عن هذا الحدث ما يلي :" رغم ما سمعه المسلمون من سب إلياهو الأول لدينهم وصلاتهم وجامعهم وكبرائهم لم يهتاجوا وأجابوه بكل تعقل وعذروه بأنه سكران وهذا دليل قطعي على تسامحهم وعدم حملهم لحقد ديني على اليهود "[4]، ويمكن أن ترصد بعض الملاحظات والاستنتاجات منها : أنه رغم ما سمعه المسلمون من سباب اليهودي وقد اعتز بأنه عسكري وغير سكران لم يثر انتقامهم، وقد امتثل الجمع المسلم لقيّم المسجد وقدموا شكواهم للمحافظة لنيل حقهم عبر العدالة، وقد استجابوا لأمر الشرطة وتفرقوا رغم استمرار اليهودي وزوجته في السب وقد شاركه يهود الحي بدل أن يكفوه وألقوا بالكوانين والبيادن على المارة معتمدين على ما لديهم من أسلحة ودعم الإدارة لهم.[5]

ذكرت الشهاب: " شارك المعتدي غيره من يهود الحومة في السب بدل أن يكفوه عنه وهذا دليل على الروح المتفشية في عوام طائفة من الاستهانة بالمسلمين والتمالؤ على اذايتهم وعدم احترام الحكومة

---

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 70-71.

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 122.

[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 70-72.

[4] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص 50.

[5] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص ص 418-419.

في ناحيتهم ... وقف الشرطيان المسلمان عند باب اليهودي يحرسان داره وهذا دليل على ما يتحلى به المسلم من احترام واجبه وقيامه به وعلى شدة محافظة أعوان الشرطة المسلمين على الأمن والنظام ". [1]

واتفقا الشيخ بن باديس والدكتور ابن جلول لاحتواء الحدث على عقد اجتماع مساء يوم السبت 4 أوت بالجامع الكبير وألقيت خطب التهدئة وبث السكينة في الوسط المسلم[2]، ويمكن أن نستنتج أن استمرار اليهود بحمل السلاح لبث الرعب والفزع في الناس جعلهم يستعدون للدفاع عن أنفسهم وهذا دليل على أن هناك جماعة مستفيدة من اشتعال الفتنة وتوسيع نطاقها .[3]

وكان من المقرر أن يتم اجتماع يوم الأحد الخامس من أوت يلقي فيه ابن جلول خطابه لإعادة الهدوء إلى المدينة لكنه لم يحضر، وبدأت الإشاعات منها أن اليهود قتلوه، وكان أحد الجزائريين ضحية رصاصة طائشة من يهودي، فتظاهر المسلمون وكان عدد المتظاهرين أزيد من عشرة آلاف مسلم فاصطدموا مع يهود المدينة فكانت النتيجة قتل 23 يهوديا وأربعة مسلمين وأسر عدد كبير، بالإضافة إلى العديد من الجرحى من الطرفين وكان عددهم نيفا وعشرين، وخسائر مادية قدرت بخمسين مليون فرنك[4]، وصف ابن باديس هذا الهجوم بقوله :"فانكب الناس على دكاكين اليهود التي كانت مقفلة يوم الأحد, يكسرون أبوابها ويمزقون ما فيها من قماش ويهمشون ما فيها من أثاث, ويمزقون الأوراق المالية وأطلقوا النار في بعضها وقتلوا نيفا وعشرون نفسا, وفرغوا من عملهم نحو الساعة الثانية "[5]

و لم تتوقف الحوادث الأليمة هذه وامتدت إلى مدن أخرى مثل عنابة وعزابة, سكيكدة, الخروب عين البيضاء، باتنة , تبسة , سطيف , مستغانم , وهران , سيدي بلعباس .[6]

(1) الشهاب: م10، ديسمبر، 1934.

(2) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 124.

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم ابن العقون: المرجع السابق، ص 421.

(4) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص 50-51.

(5) عبد الرحمان بن إبراهيم ابن العقون: المرجع السابق، ص 425.

(6) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 125

بعد أن هدأت عاصفة أيام قسنطينة الدامية دون العمودي حيثيات هذه الأحداث في أعمدة جريدته الدفاع تحت عنوان "فاجعة قسنطينة" "La tradegie constationoise".(1)

وقد اعتمد في مقالاته على تقارير مختلفة المصادر : يهودية, إدارية أمنية, صحافة أهلية وفرنسية شهادات شهود عيان وغيرها، وقد ظهر مقاله الأول بعد ثلاثة أسابيع من الأحداث وهي قريبة زمنيا من معالجة هذا الموضوع الشائك وتبيان آثاره .

ولا يخفى علينا أن العمودي كان يتمتع بمقدرة لغوية مزدوجة وأسلوب تحليلي راقي وموضوعية كبيرة وقدرة فائقة في مقابلة الحقائق والوقائع ووجهات النظر المختلفة فقد عهد منذ البداية على عدم اتهام أي طرف رغم أنه كان مدركا مدى إجحاف وتسلط بني إسرائيل بدعم الإدارة الاستعمارية على رقاب المساكين المسلمين، وترك الروايات والتقارير والمقالات تقدم ظروف وشروط هذه الفاجعة والقراءة المدققة لسطور هذه الفاجعة التي أثرت على العلاقات بين المسلمين والجالية اليهودية في الجزائر عامة وقسنطينة خاصة، وقد حاول أن لا يجاري الأقلام والمواقف المعادية لليهود وكان حصيفا ذكيا حتى لا يتهم بمعاداة السامية لأنه مدركا من المستفيد الأكبر من هذه الأحداث طبعا رجال الصهيونية والإدارة الاستعمارية والمغالين من اليهود والمعمرين الأوربيين(2)، خاصة أن كثير من الكتاب كان يعتبر أن هذه الإحداث مرتبطة بعداوة المسلمين لليهود وضد السامية وبعضهم ربطها بأحداث فلسطين وآخرون قالوا أنها تعود إلى معاداة السامية المنتشرة في ذاك الحين في أوروبا والعالم(3)، رغم التمايز الاجتماعي والوظيفي بين طوائف المجتمع الجزائري فالطائفة اليهودية كما عرفنا كانت ذات حضوة استأثرت بالمال والوظيفة، خاصة في عهد السيد مورينو رئيس بلدية قسنطينة(4) والعمودي كان مدركا

---

(1) La Défense, N°29 , 24 Aout 1934.
La Défense, N°30 , 14 Sép 1934.
La Défense, N°31 , 28 Sép 1934.
La Défense, N°32 , 05 Oct 1934.
La Défense, N°33 , 12 Oct 1934.
La Défense, N°35 , 26 Oct 1934.
La Défense, N°36 , 02 Nov 1934.

(2) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص149.

(3) Charles Robert Ageron: Histoire de L'algerie contemporaine 3éme édition, 1997 tome 2/1871-1954, parise, prenes universitaire ,p335-340.

(4) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص149.

لذلك، يقول ابن باديس:"كانوا أي المسلمين يشعرون بتسلطهم في دوائر الحكومة وعلى رجال بارزين من الساسة الفرنسيين ويعلمون تغلبهم في الوظائف حتى على الفرنسيين أنفسهم.[1]

يقول العمودي أن الحدث الأليم هذا يعود أصله إلى تصرف شائن من طرف يهودي يدعى aliaou khlifa يوم 03أوت 1934،كل شيء كان سينتهي دون إراقة دماء وفقدان أشياء أو إتلافها، وكان تصرف الطائفة المسلمة حضريا إذ امتنعوا عن الانتقام وقدموا شكوى إزاء عربدة هذا اليهودي الذي مس بحرمة الدين ومشاعر المسلمين وقد وجد دعما وسندا من قومه.

يقول العمودي إن العاصفة بدأت عندما استمر اليهود في غيهم ويورد أسماء بعض ممثلي الجالية اليهودية التي زادت الجو توترا، فذكر لولوش، سلطان، طوبيانا المحامي:"نحمد الله على أننا لم نتزلق في هذا الطريق الخطر التي عمدها إخواننا الساميون فكنا بمنءء عن العرقية والأحقاد الدفينة".[2]

ويعاتب العمودي ممثلي الطائفة الإسرائيلية عدم سعيهم الحثيث لتطويق الأزمة ووأد الفتنة وهو يعتقد إنها كانت مدبرة لتحقيق مآرب و أغراض خفية، يعرض العمودي مجموعة من الأسئلة على الطائفة اليهودية لتبيان موقفهم من الأزمة ومن حركها وسّعر لهيبها، فهل أنتم مؤيدون ما يكتبه الذين يتحدثون باسمكم ؟، فإذا كانت الإجابة بنعم فكيف تتفقون مع هذا الاتجاه المتعصب الحانق على المسلمين الجزائريين؟ وإذا كانت الإجابة بلا فلماذا أنتم ساكتون لا تنددون علانية بأقوال وأفعال هذه الزمرة التي تهدد حاضركم و مستقبلكم في هذه البلاد ؟.

وينبه العمودي الطائفة اليهودية ويذكرها بأن هذه الأحداث الأخيرة هي بمثابة علامة جديدة لتحديد علاقة مستقبلية مع المسلمين الجزائرين، ويذكرهم أن تنسون الحياة الهانئة التي عاشها أسلافهم مع أجدادنا عندما كان بيدهم الحل والعقد، السلطة والحكم، وقد لفظتكم ورفضتكم كل البلاد والشعوب وتعرضتم للاضطهاد والقتل، وكانت أمم العالم قد اضطهدتكم وطردتكم. [3]

[1] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 125.

[2] La Défense N°30 , 14 Sep 1934

[3] La Défense N°31 , 28 Sep 1934

لقد طرح العمودي هذه الأسئلة الهادفة وهي عبارة عن التقارير والبيانات التي صدرت عن ممثلي الجالية اليهودية وأعادها إلى صلب المسألة، تعدد طوائف ومذاهب سكان الجزائر عرقا ودينا، فالجزائر تضم بين جنباتها جماعات مختلفة الأعراق والأديان، والطائفة اليهودية حلت بها منذ فترات زمنية سابقة وإن هذا الحدث كان بالإمكان أن يمر دون ضجة، لكن ممثلي اليهود ولأسباب محلية وخارجية بثوا دعاية مغرضة وحركوا خيوط الفتنة التي تفجرت في الخامس من أوت 1934.

تلقى العمودي إجابات واختار منها نموذجا للشاعر اليهودي الشاب kouby[1]، وحاول أن يصل إلى الحقيقة وقدم تقريرا نشر في الصحافة وطالب الأطراف المتصارعة هدنة وهدوء والتحلي بالصبر والتسامح[2]، وذكر العمودي في مقال له حوار دار مع Kouby وافهمه أن ممثلي اليهود الثلاثة الذين أشارت لهم جريدة الدفاع وهم لولوش، سلطان، طوبيانا لا يمكن اعتبار رأيهم في هذه الأحداث بأنه يعبر عن أغلبية الطائفة اليهودية ورفض كوبي أن يتسم المسلمون با لعداء للسامية لان أصولهم سامية.[3]

ولكن موقف اليهود الرسمي يخالف ذلك مما ساعد على انفجار الأزمة واتساع رقعتها وهناك مفارقة إذ أن نواب وأعيان المسلمين تمكنوا من تهدئة إخوانهم رغم كثرة هؤلاء ووجودهم في جميع أطراف المدينة لكن أعيان اليهود فهم على قلتهم ووجودهم في جهة واحدة من المدينة تقريبا فلم يبذلوا جهدا أكيدا لامتصاص غضب الجالية اليهودية، وبخلاف ذلك أوعزوا إلى تابعيهم إلى الانتقام من مسلمي المدينة.

[1] ومن رأي الشاعر اليهودي الاشتراكي كوبي أن سبب الحوادث يكمن في عدم قدرة المسلمين على التفرقة بين الدين والاقتصاد وعدم إدراكهم لأهمية ذلك بخلاف اليهود الذين احتفظوا بأحوالهم الشخصية في بيوتهم ونشطوا في الخارج واندمجوا مع الأوربيين، وقال أن المسلمين قد هاجموا اليهود وهم جزء من الأمة الفرنسية والوطن الفرنسي، وثمة فرق بين بسطاء اليهود الذين هم مع المسلمين بعواطفهم، أما ممثليهم الذين يكرهون الإسلام والمسلمين ويسيرون في ركاب الإدارة، وأبرزهم لولوش وطوبيانا وسلطان، ولذلك يجب عدم الخلط بين الفئتين، وقد اتهم كوبي الحاكم العام كارد صراحة بكل ما يعانيه الجزائريون من البؤس والشقاء، وأكد أنه هو الذي سلط عليهم الضرائب الفادحة والمحاكمات الجائرة والغرامات والحجز والمصادرات المتوالية والسجن والإرهاب والقمع الشرس والاستفزاز المتواصل، وتواطأ مع عصابات صلبان النار والفرنجيين ولوتي وكل الذين يشجعون العرب ضد اليهود لكي ينسيهم بؤسهم المدقع وموتهم البطيء، إنه المسؤول صراحة عن مذابح قسنطينة ويجب عزله واستدعاؤه من منصبه. ينظر: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 76-78.

[2] La Défense, N°28, OP, cit.

[3] نور الدين ثنيو، قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات ، ص 150.

ولو أجرينا مقارنة بين سعي ابن جلول ورفاقه وبين موقف نائب اليهود لولوش الذي كان باستطاعته أن ينهي الأزمة بجر الياهو خليفة إلى السجن لمحاكمته، ولكنه مضى تارة يكذب وأخرى يتعجب، و لم يكتف بذلك بل كتب في تقريره إلى الحكومة العامة متهجما على المسلمين والحكومة ذاتها، وذكر المتعصب اليهودي ستيفان أبو الخير"بأن مثيري الشغب بقسنطينة لهم ارتباط بحركة الأمة في باريس التي تستمد تعليماتها من مصر ومن المكتب السوري الفلسطيني".[1]

كما أن مفتي المسلمين سعى لتهدئة الناس وبذل في ذالك جهدا معتبرا، في حين بقي حبر اليهود لا يحرك ساكنا و لم يبعث واحدا من طرفه، وحتى دفن الموتى فقد التزم المسلمين الهدوء عملا بأمر الإدارة بينما شيعت جنائز اليهود في مشهد حافل بالخطب.[2]

إن غرض ممثلي الطائفة اليهودية ومن شايعهم كان المس بالمركز الاجتماعي والقانوني للمسلمين– الذين تضاعف عددهم وتجاوزت 05 ملايين شخص– وساد خطاب يدعو إلى تجريدهم من ممارسة بعض الحقوق والنفوذ وإصدار قوانين وإجراءات تحد يدهم الآثمة، التي أجرمت في حق اليهود وتطوق نشاطهم وتصادر ما تبقى من حريات وهذا ما كانت تخطط له الإدارة الاستعمارية، إذ حملت كثير من الشخصيات السلطات الفرنسية مسؤولية ما جرى، فلقد ألقى نجم شمال إفريقيا التبعة على كاهل هذه الإدارة المتواطئة لأنها أهملت الأمور لكي تجد الحجة لمحاصرة والقضاء على ما نسميه بالخطر الجزائري .[3]

يرى العمودي أن الجالية اليهودية كانت حائزة على السلاح واستخدمته ضد المسلمين وهذا يساعدهم على الاستمرار في تجريح وقذف المسلمين ورميهم بالقاذورات مما جعل هؤلاء يشعرون بالإهانة وضرورة الرد عليهم.

---

[1] يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص 76.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم ابن العقون: المرجع السابق، ص 429-430.

[3] نور الدين ثنيو، قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات ، ص 151- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص ص 52-53.

وكتب العمودي: "نطالب الحكومة و السلطات أن تجرد الجميع من الأسلحة النارية وتطبق قانون واحد على جميع السكان دون تمييز بين الجماعات المتساكنة مسلمة يهودية، فرنسية"[1]

ويختم العمودي مقالة السادس بأن هذه الفاجعة التي شهدتها قسنطينة ومدن أخرى كانت لها أسبابها الموضوعية منها سيطرة اليهود على مقاليد الاقتصاد الجزائري ووظائف عليا وهامة خاصة بعد صدور مرسوم كريميو منذ 1870، وفي نفس الوقت صادر الاستعمار أملاك ومؤسسات الجزائريين.[2]

وإذا كان الرأي العام الأوربي يرى أن الطرف الجزائري خاصة المتنورين وذوي الثقافة الفرنسية هم سبب الأزمة، فإن أغلبية الأوربيين خاصة في قسنطينة كانوا ضد اليهود وطالبوا بإصلاح الأخطاء السياسية الطويلة التي مكنت اليهود أن يصبحوا ذوي تفوق واسع في الإدارات وفي المجالس المحلية والبرلمان و يصبحوا سادة البلاد،كما طالبوا بإلغاء مرسوم كريميو فهذا موقف أروبيو الجزائر باستثناء المعمرون المتعصبون الذين اتهموا العلماء والنواب بإثارة القلاقل وساندهم الحاكم العام كارد[3]، رغم أن الحركة الإصلاحية كانت تسعى إلى ترقية التصالح بين المسلمين واليهود الجزائريين، من شأنها تشجيع علاقات حسن الجوار والتضامن بين الجاليتين في بعض الظروف الخاصة.[4]

فالحقيقة كما كتب العمودي أن في الجزائر فئتين متمايزتين تماما تعيش سوء تفاهم، وأفضى هذا إلى خصومة دائمة واضحة، حيث أن هناك فئة أخذت جميع الحقوق والامتيازات والأخرى تقوم بواجبات دون حقوق، فساء وضعها خاصة وأن فئة المعمرين واليهود وضعت أمامها جميع العوائق ووقفت ضد أية إصلاحات، وقد نبه السيد R.Dournon في مقالات كتبها تحت عنوان "أربعة أشهر بعد أحداث قسنطينة" مدافعا عن قضية الأهالي، ولكن السؤال الذي يطرح، كم عدد هؤلاء الفرنسيين الذين يفكرون مثله؟.[5]

---

(1) La Défense, N°33 , 12 Oct 1934.

(2) نور الدين ثنيو، قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات ، ص 152.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ج2، ص ص76-80.

(4) علي مراد: المرجع السابق، ص 204.

(5) La Défense, N°46 , 11 Jan 1935.

ويرى الأمين العمودي أن هذه الفاجعة كشفت عن تناقضات جوهرية بين طوائف الجزائر،عنصر غالب وآخر مغلوب على أمره، لذا يجب على السلطة الحاكمة أن تعيد ترتيب الأوضاع والعلاقات بين هذه الفئات المتنوعة وأتاحت الفرص بأنصاف وعدل لجميع الأفراد والجماعات دون تمييز، يقول العمودي: " لقد دلت التجربة أن السلامة والوفاق بين سكان طوائف وأجناس متعددة وفوق أديم أرض واحدة لا يمكن أن يتم مادامت كل الحقوق والامتيازات تستفيد منها طائفة واحدة فقط – أوربيون ويهود– وأما الطائفة الأخرى التي تمثل سكان الجزائر العرب والمسلمين ليس لهم إلا أن يتحملوا أعباء ومسؤوليات الحياة الصعبة وكتابة الشكاوى والعرائض الاحتجاجية والبكاء على الأطلال على ملك ضائع" [1]، وعلى عقلاء الطائفة اليهودية أن لا تنساق لأفكار جانحة متطرفة مثلتها زمرة حانقة على الشعب الجزائري تجمعها مصالح مشتركة وأن ترتب علاقاتها مع المسلمين على أساس التعاون والتسامح خاصة وإنها استفادت من تشريعات الإدارة الاستعمارية التي وسعت من نفوذهم وامتيازاهم الاقتصادية و الاجتماعية للحفاظ عليهم حاضر ومستقبلا ، يقول العمودي: " فالعلاقات الإنسانية مهمة جدا في إرساء جو الوئام و الوفاق بين المتعايشين فوق أديم أرض واحدة ووطن واحد". [2]

إن هذه الصراحة التي تميز بها العمودي والأحرار من الطرفين جعلت بعضا من وجهاء اليهود المتنورين يندون بطيش خليفة الياهو وذكروا بالروابط التي تربط اليهود والمسلمين وعلقوا منشورا بهذا المعنى على جدران المدينة[3]، ويجب أن نشير إلى أن هناك يهود ليبراليون واعون كانت لهم الشجاعة في الاحتجاج علانية ضد الوضع الجائر الذي يعيشه المسلمون، وقد ذكرت جريدة الدفاع في العدد 96 الصادر في 13 مارس 1936 رسالة مفتوحة للعديد من الشخصيات اليهودية، عنوانه "المحنة الجزائرية" ومنه: "مرة أخرى تتهمون الإسرائيليين بذلك خطأ دون شك بأن سياستكم تتمثل أساسا في تغذية معاداة السامية في نفوس المسلمين معاداة جديدة ومصطنعة، إن موقف اليهود في هذا النقاش صعب للغاية فإن صمتوا سيجعلون الآخرين يعتقدون بأنهم يعارضون إجماعا مطالب الأهالي، وإن احتجوا على الوضع المزري الذي هم عليه إخوانهم المسلمون، سيتهمون بأنهم يقفون إلى جانبهم، والحال إننا لا نرى بأنه من

(1) La Défense N°41 , 01 Déc 1934.
(2) Ibid.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 75.

العدالة أن يظل على هذه الأرض التي صقلتها فرنسا وفق صورتها، الأهالي الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان قابعين في منزلة الرعايا وقبالتهم أقلية تتمتع بكل الحقوق، في حين أن حقوقهم مقترة تقتيرا، الموقعون ر.بنيشو، أ.نريوني، م.شكرون، الدكتور قاستون سوسي، الدكتور إيلي غزلان، فرنداند تبول". [1]

[1] علي مراد: المرجع السابق، ص 212.

المبحث الثاني: العمودي والقضايا الاجتماعية والثقافية

أولا: تعليم المرأة

إن المتتبع لسياسة فرنسا التعليمية في الجزائر سيصل إلى أنها كانت تهدف إلى تحقيق سياسة الفرنسة والاندماج والتجنيس مما جعل التعليم الخاص بالجزائريين وسيلة مثالية لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية والتعلق بفرنسا التي لا تقهر وجول فيري الذي أصدر قانون 13 فيفري 1883 القاضي بتطبيق مجانية التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين كان يهدف إلى تكوين الثقافة والوجود الفرنسي في الجزائر وقتل الروح الوطنية ومحاربة الإسلام والعربية، وقد اتسم التعليم الذي قدمه الاستعمار للجزائريين بالضآلة لذلك نجد التعليم مقسم إلى قسمين صنف راق وإجباري ومجاني لسائر أبناء الأوربيين وصنف آخر هزيل ومنحط لقلة قليلة لا تتجاوز العشرة في المائة لشغل الوظائف الإدارية الصغيرة.[1]

ونلاحظ من الإحصائيات أن مجموع التلاميذ الجزائريين خلال فترة مابين الحربين كان هزيلا وإن شهد ارتفاعا في العدد حيث قدر بـــ 42269 سنة 1920 وقفز إلى 114114 تلميذ وتلميذة سنة 1939 وهذا يعني أن الزيادة السنوية في عدد التلاميذ كانت بمعدل 3600 تلميذ في العام الواحد وهي ضئيلة جدا مقارنة بعدد الأطفال الذين يحق لهم الدراسة وهو ما جعل الأمية تسود البلاد في الوسط الجزائري وهي لا تقل عن 95 % في صنف الرجال وزهاء 99% في صفوف النساء[2].

إن الإحصائيات التالية هي دليل صارخ على الجهل الذي ساد أوساط النساء المسلمات، ففي عام 1920 نجد 3454 تلميذة في المدارس الابتدائية و40 تلميذة في التعليم الثانوي، وفي سنة 1928 قدر العدد بـــ 3603 تلميذة في التعليم الابتدائي وهي زيادة بسيطة جدا مقارنة بعدد البنات، وفي سنة 1934 ارتفع عدد البنات الجزائريات المسجلات في التعليم الثانوي بـــ 85 تلميذة.[3]

[1] رابح تركي: المرجع السابق، ص ص 133-136.
[2] رابح تركي: نفس المرجع، ص145.
[3] علي حشلاف: المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931-1939، رسالة ماجستير، تحت إشراف زهير احدادن، معهد الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1414هـــ/1994م، ص ص64-65.

وقد اعترف الفرنسيون أنفسهم بضآلة نشر التعليم بين أبناء وبنات الجزائر ووضعوا حجج واهية منها عدم توفير المعلمين أو قلة المخصصات المالية أو قلة الأبنية المدرسية (وحتى الجزائريين لم يكونوا راضين عن التعليم الذي كانت تقدمه المدارس "الفرنسية الإسلامية " لأنه خال من الثقافة العربية الإسلامية والتاريخ الإسلامي فهو تعليم فرنسي في مناهجه وفلسفته وأهدافه ولغته) .

وحقيقة الأمر أن فرنسا كانت ترى أن نشر التعليم على نطاق واسع بين الجزائريين يشكل خطر على وجودها في المدى البعيد في الجزائر، فرجال الاستعمار كانوا يعتقدون بأن الشعب الجاهل أفضل من الشعب المتعلم حيث يمكن السيطرة عليه بسهولة وتوجيهه لتحقيق أهداف الاستعمار .[1]

وقد ذكر النائب سي محمد بن رحال (1857– 1927) في خطابه أمام المفوضيات المالية في 17 جوان 1921: "لا تعلم العربية الابتدائية رسميا في أي مكان رغم أن هذه اللغة هي اللغة الأم لعدة ملايين من السكان المسلمين الذين عليهم كذلك تعلم الفرنسية دون أن تحل تماما مكان اللغة الأم، فهل تتصورون شعبا دون لغة يعبر بها عن أفكاره ويدرك بها أفكار الآخرين, ويثقف بها فكره ويترجم أحاسيسه ويحسن أخلاقه، وبها يحيا وأخيرا يتطور... تمويل التعليم الابتدائي الإسلامي هو التوظيف الأربح والاستخدام الأنسب للأموال التي بإدارتكم , وفيه ضمان للمستقبل ضد الاحتمالات الأكثر رعبا كالجهل والفساد .. " .[2]

وكان وضع المرأة الجزائرية نتيجة لسياسة الاستعمار متخلفا للغاية في مطلع القرن العشرين إذ أن أبواب التعليم موصدة في وجهها ومشاركتها في المجتمع والانتقاء بسيطة جدا إذ لم تتعد دور الأرحام التي تنجب والأعمال الإنتاجية البدائية كغزل الصوف وحياكة ملابس تقليدية ومساعدة البعل في حقله وكانت تعيش بائسة تعيسة تعاني من آثار الطلاق وتعدد الزوجات[3]، يقول صالح خرفي واصف حالها: "والمرأة في الجزائر لم تعرف الحياة إلا قعيدة في البيت – حبيسة التقاليد وضحية الجهل المركب يخونها

(1) رابح تركي: "وضعية النساء والفتيات الجزائريات في التعليم في عهد الاحتلال وبعد الاستقلال "، مجلة الثقافة، العدد 84، السنة 14، ص 177–179.
(2) عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت، ص 46–47.
(3) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 231.



التوفيق في التربية نشئها خيانته لها في بناء حياة زوجية كريمة , والمرأة إحدى ضحايا الجهل الذي فرضه المستعمر على الشعب , فغدت نسيا منسيا , تتوارثها الأجيال في إطار من الحياة المادية الباهتة.." [1]

يصفها الكاتب رمضان حمود : "أول حجرة تصفها الأمة في بناء حريتها هو تهذيب المرأة وتثقيفها لأنها التربية التي ينبت الشعب كله منها المرأة الجزائرية لا تزال على فطرة طاهرة نقية , وإن كانت جاهلة , فلنعلمها ما يهمها من ضروريات الحياة لا غير " [2]، ونتيجة لأهمية دورها وتراجع مكانتها حاول بعض الكتاب والصحافيين إبراز الحالة البائسة التي كانت تعيشها المرأة الجزائرية وكانت البداية من طرف بعض السيدات ذوات الثقافة الفرنسية[3]، وظهرت كتابات أدبية ودراسات اجتماعية في العشرينات والثلاثينات باللغة الفرنسية حاولت تسليط الضوء على بعض خصائص المرأة في الجزائر وكانت تهدف إلى المساهمة في تحرير المرأة الجزائرية مثل مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى [4]، والملاحظ أن المقالة الصحفية شهدت تطورا في معالجتها لقضايا المرأة المسلمة الجزائرية إلى اطلاع واسع وعميق للأفكار الوافدة من الشرق العربي والغرب الأوروبي التي خصت قضية المرأة وتطرقت المقالات إلى موضوعات عدة مثل التعليم الديني ومقاومة التعليم الإفرنجي والبحث في مسألة السفور والحجاب ومحاربة بعض التقاليد البالية في الخطبة والزواج والإرث .

ويمكن تحديد الاتجاهات التي حاولت معالجة قضايا المرأة اتجاه تقدمي دعا إلى خروج المرأة وإزاحة الحجاب عنها ومشاركتها الفاعلة في الحياة كمثيلاتها الأوروبيات، واتجاه محافظ رجعي مصرّ على بقاء ها قابعة في البيت بعيدة عن العلم ومشاغل الحياة، واتجاه إصلاحي رشيد دعا إلى تربية البنت تربية صالحة وتثقيفها وإزاحة حجاب الجهل عنها وقد مثله جمعية العلماء والعلماء العاملين وذوي العقول النيرة . [5]

---

(1) صالح خرفي: المرجع السابق، ص 168.

(2) صالح خرفي: نفس المرجع، ص 170.

(3) على مراد: المرجع السابق: ص 318.

(4) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص 231-232.

(5) محمد ناصر:المقالة الصحفية الجزائرية، ج1، ص ص 236-237.

يقول ابن باديس " إذا أردتم إصلاحها الحقيقي فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها قبل أن ترفعوا حجاب الستر عن وجهها فإن حجاب الجهل هو الذي أخرها , وأما حجاب الستر فإنه ما ضرها في زمان تقدمها, فقد بلغت بنات بغداد وبنات قرطبة وبنات بجاية مكانا عاليا في العلم وهن محتجبات، فليت شعري ما الذي يدعوكم اليوم في كشف الوجوه قبل كل شيء"[1]، وهو بذلك من الدعاة المتحمسين لتعليم المرأة ولكن بشرط أن يكون في دائرة المثل الدينية والقومية والأخلاق والحشمة وعندما يتطرق إلى الكلام عن المرأة الجزائرية ودورها الاجتماعي والأخلاقي يقول :"الجزائرية بدينها ولغتها وقوميتها فعلينا أن نعرفها حقائق ذلك لتلد لنا أولادا منا ولنا يحفظون أمانة الأجيال الماضية للأجيال الآتية ولا ينكرون أصلهم وإن أنكرهم العالم بأسره , ولا يتنكرون لأمتهم ولو تنكر لهم الناس أجمعون ... والطريق إلى هذا هو التعليم , تعليم البنات تعليما يناسب خلقهن ودينهن , وقوميتهن فالجاهلة التي تلد أبناء الأمة يعرفوها مثل أمهاتنا عليهن الرحمة , خير من العالمة التي تلد لجزائر أبناء لا يعرفوها ".[2]

وأما محمد الأمين العمودي فهو يمثل بأفكاره ابعد ما وصل إليه التفكير الإصلاحي من تحرر بالنسبة لقضية تعليم المرأة وقد أفادته ثقافته المزدوجة كي يكون جسرا للتوفيق بين التيار المتفرنج والتيار الإصلاحي وقد حاول أن يعبر عن تمسكه بالروح الإصلاحية السلفية وموافقته لنظريات رجالاتها وهو لا يذهب إلى منح البنت المسلمة البنت العربية المسلمة من أخذ نصيبا من الثقافة واللغة الفرنسية ما سمح لها سنها بذلك على أن يحاط سلوكها وخروجها بمراقبة حكيمة وهو بذلك يخالف رأي المتفرنجين الذين يستحسنون في هذا الباب وغيره تقليد الأوربيين بلا قيد ولا استثناء[3]، ونجده يقول موضحا رأيه في هذه القضية الشائكة " أنا لا يروقني أن أرى الفتاة المسلمة من حاملات البكالوريا أو من أعلام الدكاترة بل حسبي أن أجدها تعرف الضروري من تعليم دينها وتتقن كيفية الانتفاع بحقوقها،كما تتقن أداء واجباتها بكافة أنواعها وتعلم مع ذلك ما هي الشروط اللازم توفيرها في البنت البارة والزوجة الصالحة والأم المثلى فتعلمها حينئذ يجب أن يكون عربيا إسلاميا قبل كل شيء "، والعمودي هنا يوافق

---

[1] الشهاب: ج10، م 5، نوفمبر 1929، ص9.

[2] الشهاب: نفس المصدر.

[3] محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، ج1، ص 243-244.

رأيه رجال الإصلاح لكنه يعطي للبنت مساحة من الحرية لتعلم ثقافة أخرى تفيدها في حياتها الأسرية والعلمية فيقول:"على أنني لا أحكم بمنع إرسال بناتنا إلى المكاتب الفرنسية قبل تجاوزهن السن الذي يجوز فيه ذلك , ومع الاحتياط التام والتحفظ الحقيقي بما يلاءم عوائدنا وأخلاقنا الخاصة بنا"، والعمودي ورجال الإصلاح تصدت أقلامهم للكتابات الفرنسية التي تريد تشويه سورة المرأة ودورها فالدكتور فانون كتب في عدد "المقاومة الجزائرية" الصادرة بتاريخ 16 ماي 1957: "لقد وصف المفكرون الاستعماريون المرأة الجزائرية بأوصاف مختلفة، إنهم يزعمون أنها أسيرة مهانة متغيبة عن الحياة وأن المجتمع الإسلامي لم يترك لها أي ازدهار ولم يمكنها من أي نضج، وأنه يجبرها أن تبقى في طفولة دائمة".[1] ويطالب العمودي ضرورة الاهتمام بالبنت وتعليمها وتأديبها أحسن الأدب والخلق ويؤكد على أن تعليمها ليس من الأمور التي تناط بعهدة الحكومة بل هو أمر واجب على الآباء والأولياء الشرعيين فهم المسؤولون عنه أمام دينهم وقوميتهم وضمائرهم .[2]

وما نستكشفه أن العمودي نظريته أكثر مرونة وانفتاحا من رأي الشيخ ابن باديس الذي رأى أن الجاهلة التي تلد للأمة أبناء مخلصين أفضل من امرأة متعلمة تعليما أجنبيا قطعت جذورها وأنجبت أبناء لا يعرفون أمتهم وثقافتهم، بينما العمودي يرى ضرورة تدعيم ثقافة المرأة المسلمة بثقافة فرنسية لتكون واعية بذاتها ومحيطها وبأسرتها وبلدها، وهما يتفقان على أن يكون حظ المرأة مثل الرجل في التعليم والثقافة إلى أقصى ما تستطيع الوصول إليه بشرط أن لا يتعارض مع ديننا وقوميتنا[3]، فالحركة الإصلاحية وأقطابها كانت ترى أن الفتاة المسلمة الجزائرية إذ انجرفت في التيار المتفرنس ستضيع وتنحرف ويضيع معها وطنها وأمتها لذلك ألحت على أن تكون الخطوة الأولى لتحرر المرأة هو تعليمها تعليما دينيا قوميا [4]حتى لا تتحول إلى أداة طيعة في يد الاستعمار وحتى تظل وتستمر مصدر نقي لتلك الروح الخفية المتدفقة التي تبني الشخصية الوطنية ..[5] .

---

[1] محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر،ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980،ص 67.

[2] محمد الأمين العمودي: "المرأة المسلمة الجزائرية"جريدة الإصلاح، عدد08، 28 أكتوبر 1926، نقلا عن محمد ناصر: المرجع السابق، ص ص 243-244.

[3] رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ص 326.

[4] أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 233.

[5] محمد الميلي: المرجع السابق، ص 67.

وإذا تفحصنا رأيه في قضية حجاب المرأة وسفورها فالعمودي هو رجل من التيار الإصلاحي كان يرفض كل تجديد يحاول المساس بشرف المرأة المسلمة أو تأويل نص من القرآن أو السنة حسب الهوى.

ونجده يعتقد أن مشكلا كهذا يجب أن يعرض على البحث لمعرفة حيثياته مضاره ومنافعه وهو يلتقي في نظريته هذه مع الشيخ ابن بأديس فهو يرى أن مشكلة المرأة المسلمة في الجزائر لها جذور عميقة لا تقف عند المناقشة الحادة حول السفور والحجاب، إذ يقول: "والأولى بالذين يطرقون المواضيع الإصلاحية في قطرنا ولهم رغبة عظيمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية عموما, والمرأة خصوصا أن يخصصوا تدبيرهم وتفكيرهم في برنامج تعليم المرأة وتربيتها على الطريقة الموافقة للدين والأخلاق وما حسن من الفوائد, ثم إذا حصل الاتفاق على جميع نقط البرنامج وظهرت نتائجه ... وصار للمرأة بفضل تنفيذه ونتائجه مكان معتبر ومترلة رفيعة في الهيئة الاجتماعية حينئذ لا بأس أن يبحثوا ويفكروا في توسيع دائرة حريتها, وإن ينظروا هل لها ذلك فائدة حقيقية ؟ وهل تعود تلك الفائدة على المجتمع ؟ وهل ينشأ عنه ضرر على حصول الفائدة ؟ وهل الضرر أكثر من الفائدة أو العكس ؟ ".

والعمودي يحبذ الحجاب الشرعي ويبغض السفور والتبرج وهو يقول: "رغم كوني من القائلين بوجوب توفية المرأة جميع حقوقها بكل صنوفها، فإنني أبغض السفور وأستحسن الحجاب لأنه عنوان الصيانة والعفة ولأنه أكبر معين على تطبيق قاعدة توزيع الوظائف الاجتماعية ".[1]

[1] محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، ج1، ص 254-255

ثانيا: العمودي والمسألة الطرقية

الطرق الصوفية والزوايا وهي ما يعرف في لغة السوسيولوجيا بالتدين الشعبي الذي يجمع الخرافة بالشعر والشعوذة والرقص والموسيقى والعبادات[1]، يعرف العمودي الصوفية تعريفا موجزا دقيقا:"إن الصوفية التي لا نعلم إلا جانبا سطحيا منها، إذ أنها لم تكن في بداية أمرها إلا مجموعة من المعتقدات والعبادات التي تطورت عن تعاليم و مبادئ الإسلام السمحة منذ ظهور الإسلام إلى غاية الفوضى العارمة والجهل الذي انتشر في شمالنا الإفريقي".[2]

بدأت الطرق الصوفية تظهر في الجزائر منذ بداية القرن السادس عشر ثم أخذت تنمو وتتسع حتى انتشرت على نطاق واسع نطاق في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، وقد كانت الزوايا منتشرة بكثرة قبل الاحتلال حتى فاق عددها 345 زاوية للطرقية يتردد عليها ما يزيد عن 295 ألف مريد، وكانت تقوم بنشر الدين وتحفيظ القرآن وتعليم الكبار وقسّمها المؤرخ العربي الزبيري إلى ثلاثة أنواع هي زوايا تعليمية وزوايا خونية وزوايا الشعوذة وهي الأكثر نفوذا وانتشارا .[3]

وفي المدن والأرياف والبوادي عاش معظم المتصوفة يبثون عقائدهم ويلقنون أتباعهم الأذكار والأوراد مبتعدين عن صخب الحياة الدنيا وكانوا يعلمون المريدين والعامة مبادئ الدين أيضا، فإذا اشتهر أحدهم بين الناس أسس له مركزا يستقبل فيه الزوار ويتبرع الناس له ويصبح المكان يدعى زاوية سيدي فلان أو رباط سيدي فلان، فإذا مات سيدي فلان "يدفن في الزاوية أو الرباط ويصير الضريح[4] علامة على الزاوية ويرث الأبناء والأحفاد مكانه وعمل سيدي فلان وتزداد قداسة الزاوية أو الرباط بين الناس وتنتشر سمعتها ونفوذها إلى أماكن بعيدة.[5]

---

(1) فيلالي مختار الطاهر: نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة، ص 34.

(2) La Défense, N°03, 09 Fév 1934.

(3) علي حشلاف: المرجع السابق، ص 46.

(4) المرابط بحكم نفوذه لا يتعدى غالبا نطاق القبلية الواحدة، وقد عمل المرابطون على نشر الخرافات والبدع بين الناس وكانوا سببا في الجمود الفكري وتعاونوا بعد ذلك مع الاستعمار الفرنسي للحصول على الأملاك والألقاب على حساب الشعب. ينظر: فيلالي مختار الطاهر: المرجع السابق، ص29.

(5) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981 ، ص ص 261-262.

يقول العمودي:" لقد تميّز شيوخ الزوايا بالرحمة والرأفة والزهد في الدنيا، وورع وتواضع وبساطة، وبسبب هذه الخصال الحميدة أصبحت لهم مكانة رفيعة بين الناس، وعند الأمراء والحكام في أغلب العصور، واكتسبوا سلطة ونفوذ اجتماعي واسع في وسط الرعية التي كانت تشعر بالظلم والفقر، إن هذه المكانة السامية التي تمتع بها المرابطون ورجال الطرق، وقد فاقت بعض الوظائف العليا، إذ كان أفراد المجتمع يبحثون عن حلول لمشاكل معقدة مثل الحصول على عفو أو قبول رضا الحاكم أو ربط العلاقات بين العائلات، ولتحقيق ذلك يكفي كتابة وثيقة من طرف أحد الشيوخ أو المرابطين".(1)

وكان يوجد بالجزائر أربع مدارس كبرى تمثل أساسا الفكر الديني والفلسفي للطرق الصوفية وتضم كل مدرسة جمعيات دينية متفرعة عنها تسمى غالبا باسم مؤسسي الطريقة وهذه المدارس هي: القادرية، الخلوتية، الشاذلية، الخادرية، تفرعت عن الأخيرة الطريقة السنوسية (2).

وهذه نبذة تاريخية عن أهم الطرق الصوفية التي سادت الجزائر:

الطريقة القادرية : تنسب إلى مؤسسها الشيخ عبد القادر الجيلالي محي الدين أبي محمد عبد القادر الجيلالي بن أبي موسى الحسني (1166/1078م-471هـ/561هـ) وهو من الشخصيات الصوفية البارزة في العالم الإسلامي، تميز بعلمه الغزير ودعوته الصادقة، ترك مؤلفات عدة في التصوف والشريعة، جال البلاد الإسلامية مبشرا بتعاليمه الصوفية (3).

وقد ظهرت القادرية في الجزائر قبل مجيء العثمانيين واختلطت تعاليمها بالطريقة الشاذلية وغيرها وأول زاوية قادرية أسسها الشيخ الحاج مصطفى الغريسي حوالي 1200 بالقيطنة قرب معسكر(4) وحسب الإحصائية الاستعمارية في سنة 1895 احتلت المرتبة الرابعة من حيث عدد الأتباع 50582 مريد(5) ، والقادريـــة قاومت الوجود الفرنسي منذ البداية وتمثـــل أساسا في صمود الأمير عبد القـــادر

(1)La Défense, N°03, Op cit.

(2) عبد الكريم بو الصفصاف:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص 177.

(3) Louis Rinn : marabouts et khouans, Adolphe jourdan, libraire-éditeur, Alger, 1884, p p 173,183.

(4) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص ص 520-521.

(5) محمد بلغيث : المرجع السابق، ص 283 .



ومحاولته بعث كيان سياسي جزائري لكنه فشل نتيجة لظروف محلية وخارجية .[1]

الطريقة الرحمانية : تفرعت عن الطريقة الخلوتية وتنسب إلى مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الرحمن القشتولي الجرجري الأزهري (1720- 1793م) لها نفوذ واسع في شرق ووسط البلاد وقدر عدد إتباع الطريقة عام 1898 بـــ 156214 خونيا، وتفرعت عنها طرق أخرى، وقد سهام الاحتلال الفرنسي في تمزيق وحدها، وقد اهتمت بنشر التعليم[2]، وعارضت الاستعمار أهم الثورات التي قادها ثورة 1871، التي دارت رحاها في بلاد القبائل و التل القسنطيني، وقد استسلم مقدم الطريقة سي عزيز بن الشيخ حداد في 13 جويلية 1871 [3]،

الطريقة الطيبية: تنسب إلى مؤسسها الشيخ عبد الله الشريف المتوفي سنة 1089م بالمغرب الأقصى، وفي عهد الشيخ الطيب الذي نسبت له الطريقة شهدت ازدهارا عظيما، وبقي على رأس الزاوية من سنة 1127 إلى 1181، واهتمت بالفقراء وكان اهتمامها بالتعليم قليل[4]، وحسب إحصائية الإدارة الاستعمارية بلغ عدد مريديها بـــ 75558 وقد انحرفت عن نهجها وتعاملت مع الاستعمار وأصبحت معول هدم .

الطريقة التيجانية: وتأسست في عين ماضي التي تبعد عن مدينة الأغواط بحوالي 17 كلم على يد الشيخ أحمد بن محمد بن المختار بن سالم التجاني (1737م- 1150هـــ) توفي في 19 سبتمبر 1815م - 14شوال 1230، وقد عرفت التيجانية انتشار واسعا في الصحراء والسودان الغربي وبلاد إسلامية أخرى، حيث عمل التجاني إلى تأسيس زاوية في كل مكان يحل به [5]، ورغم ذلك كان انتشارها محدودا في الجزائر، فحسب الإحصاء الرسمي سنة 1882 أن عدد زوايا التجانية في الجزائر بلغ

---

[1] أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست: الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص250-260.

[2] Louis Rinn: OP cit, p p 453, 480 .

[3] أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص310.

[4] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص ص522-523 .

[5] عمار هلال: الطرق الصوفية ونشر الإسلام و الثقافة العربة في غرب إفريقيا السمراء، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1988، ص ص 118-126.

17زاوية و100 مقدم و11082 مريد [1]، وهادنت الاستعمار وتحالفت معه وواجهت الأمير عبد القادر[2]، ففي سنة 1840 وضع محمد الصغير يده في يد الماريشال فالي وأبدت طواعية كبيرة للاستعمار أفقدها سمعتها حتى أصبحت في الثلاثينات من هذا القرن عبارة عن جسم بلا روح وتراجع دورها الاجتماعي و الثقافي. [3]

طريقة درقاوة الشاذلية :

تفرعت عن الطريقة الشاذلية وتنسب إلى مؤسسها الشيخ العربي بن احمد بن الحسين بن محمد بن يوسف، الملقب أبو درقاوى (1150هــ /1737 م- 1239هــ/1823 م)، وقد بلغ عدد زواياها في الجزائر حسب إحصاء 1882: 32 زاوية، 268 مقدم وعدد مريدها 14574 مريدا.[4]

والطريقة الشاذلية تفرعت عنها تسع طرق هي: الزيانية، الشيخية، الطيبية، الحنصلية القرزازية، الدرقاوية، العلياوية، العيسوية، اليوسفية، وكانت هذه الطرق قليلة المريدين محدودة الانتشار.[5]

الطريقة العلوية: تفرعت عن زاوية درقاوة أسسها الشيخ احمد بن مصطفى بن عليوة المولـــود بمستغانم 1867 وتوفي في 14 جويلية 1934، عاد إلى الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى وشرع في حملة واسعة تستهدف الإصلاح الاجتماعي والديني وأنشأ جريدة البلاغ الجزائري التي كانت أكثر الجرائد العربية الأسبوعية انتشار والتي نقلت أفكاره ومواقفه داخل وخارج البلاد وتقدم بخططه الإصلاحية مؤسسا الزوايا في الجزائر وفرنسا وغيرها وأصبح له أتباع في العديد من البلاد العربية . [6]

---

(1) Louis Rinn: Op cit, P P 416, 450.

(2) محمد بلغيث: المرجع السابق، ص 282.

(3) عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 126-127.

والتيجانية دخلت في صراع مع القادرية (الأمير عبد القادر) سواء في الجزائر وفي منطقة إفريقيا الغربية حيث نجح الحاج عمر الفوتي في اكتساح المنطقة الغربية – السنغال ومالي وكان يهدف إلى إدخال إصلاحات في هذه البلاد وفق الطريقة التيجانية وقد أدى ذلك الاصطدام بكل زعماء المنطقة الذين كانوا قادرين ولم يقم بأي جهد لإخراج الفرنسيين من سان لويس . انظر: عبد القادر زبادية: الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء دراسات ونصوص، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص92.

(4) Louis Rinn op ,cit ,pp 211-235.

(5) عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص 182 .

(6) A.Berque: Les Intellectuels Algeriens, Revue Africaine, Op cit, P P271-275.

له كتابات صحفية وشعر وكان خطيبا مفوها، وهو بخلاف العلماء الإصلاحيين انشأ طريقة باسمه الخاص مع زاوية وطقوس غامضة، وظل يبشر بالوطنية الجزائرية والتضامن الإسلامي والبعث العربي وعدّ قوميا إسلاميا تحت غطاء جزائري، وكان يدعو إلى عودة الإسلام إلى صفائه، واعتقد انه يحارب الحكم الفرنسي عن طريق الطريقة الصوفية وقد ناوأت حركته هذه جمعية العلماء وعرقلت أعمالها.[1] والوقوف في طريقها، وأسست جمعية علماء السنّة 1932، وكانت وراء إصدار قرارات منع العلماء من التدريس في المساجد الحرة .[2]

إن المتتبع لتاريخ التصوف يقف بنفسه على مواقف مشرفة لرجالات الصوفية الأصلية الذين ضحوا بالنفس والنفيس لبلوغ الهدف النبيل روحيا وأخلاقيا وثقافيا، أما الطرق الحديثة فأرادت أن تقلد الأولى فشوهتها وأساءت لها حيث سعت للوصول إلى المال والجاه مستعملة أبشع الطرق والوسائل لبلوغ أغراضها المادية المحضة، والتي لم تتهيب حتى في استعمال الدين الإسلامي الحنيف كوسيلة لتحقيق ذلك، وكان نتاجها في الميادين الثقافية والاجتماعية ضئيل[3]، ويذكر العمودي أن شيوخ الزوايا ورجال الطرق رغم المكانة الاجتماعية التي تمتعوا بها فإنهم سقطوا في الكثير من الأخطاء، وأصبحوا مجرد انتهازيين ومخادعين يبتزون المال ويكترونه لبناء المساكن الفخمة وتعدد الزوجات وامتلاك الخدم، ففقدوا بذلك الاحترام الذي منحهم إياه المجتمع [4]، فالأصل في التصوف في الإسلام كما يرى الإمام محمد عبده وهو الانقطاع إلى الزهد في الدنيا، والعمل للآخرة برياضة النفس وتربية الإرادة والأخذ بالعزائم ومحاسبة النفس وحسن النية والمبالغة في العبادة، والغاية من ذلك الوصول إلى تجريد التوحيد وكمال المعرفة بالله تعالى[5]، ورجال الإصلاح بمقالاتهم الصحفية وشعرهم هذا تحدثوا عن هذا الانحراف ونذكر هنا أبيات دالة على ذلك، يقول العقبي في قصيدته "عليكم بنهج الصالحين" سنة 1927.

---

[1] يقول علي مراد :"ابن عليوة انكب دون إعداد كاف على المذاهب الصوفية القديمة التي تطورت على هامش الصوفية السنية، وقد تبنى التفاسير الرمزية للمعرفة الروحية، وكان لكلماته في نظر بسطاء الناس وقع المعرفة اللاهوتية العظيمة ..والحقيقة أنه ظل متجها لأسباب ودواع سياسية صوب البحث عن المذهب تأليفي للمسيحية والإسلام". ينظر: علي مراد: المرجع السابق، ص82.

[2] علي حشلاف : المرجع السابق ، ص 51.

[3] عمار هلال : المرجع السابق ، ص ص 96-99.

[4] La Défence, N°04, 14 Fév 1934.

[5] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق ص 254.

فما الطرق في هذا الزمان مجادة ولكنها يبغي بها أهلها الـــــــرزقا
تجارة لقوم عاجزين ، سبيلهـــم سبيل ضلال جانبوا العلم و الصدقا
وشيخهم الأتقى، (الولي) بزعمه إذا ما رأى مالا مال له عنقـــــــا

وفي ثلاثينيات القرن كتب حمزة بوكوشة شعرا تضمن أبيات لاذعة في الانحراف الديني منها :

ربع قرن قضيته في الصحافة دائبا ساعيا لنشر الثقافـــــة
لم تؤيد مدى الحياة خؤونـــا غادرا بالبلاد أو ذا خرافـــة
يدعي العلم والتصوف حتى يكسب الفلس أو يروم اختطافه
ظنه الجاهلون شيخا تقيـــا وهو من يحتسي كؤوس السلافة [1]

وحقيقة الأمر أن الزوايا الصالحة في الجزائر كانت مصدرا للعلم و الهداية وحامية الدين والصلاح ومنبع اليقظة والنهضة، وهي عون للإصلاح ومنبت للثورات ضد الاستعمار، حيث أن معظمها خلال القرن التاسع عشر كانت أعدت ونظمت ونفذت بوعي من الزوايا مثل القادرية و الرحمانية [2]، غير أن بعض الزوايا انحرفت عن مبادئها وأهدافها مع سقوط البلاد تحت وطأة الاستعمار وأصبحت أداة طيعة في يده .

ومن المؤكد أن فرنسا حاربت الدين الإسلامي بجميع الطرق والوسائل وفي كل الميادين حتى تجرده من محتواه الحقيقي، فصادرت الأوقاف وأغلقت المدارس القرآنية وحولت وظيفة كثير من المساجد وقيدت نشاط الشيوخ و العلماء، وبطشت بالزوايا التي رفعت لواء الجهاد ضدها، ونتيجة لهذا الضغط الشديد أصبحت جل الزوايا والطرق الصوفية خاضعة للنفوذ الفرنسي، وبذلك السيطرة على الجماهير الشعبية، وعندما تحولت الزوايا والطرق الصوفية إلى خدمة الاستعمار سمح لها بالاحتفاظ بامتيازاتها الاجتماعية ونفوذها المادي و المعنوي [3]، يقول العمودي معاتبا فرنسا عن نصب تمثال لمن حاربها الأمير عبد القادر، إذ كان عليها تنصيب تماثيل للذين آزروها لاحتلال هذا البلد:" إن هذا الاحتلال ما كان له

(1) صالح خرفي: المرجع السابق ، ص ص 41-43.
(2) محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص 19.
(3) نصر الجويلي: "جمعية العلماء المسلمين بالجزائر بين الدين و الدولة"، ص 111.

أن يحقق نجاحا وتوسعا إلا بفضل زعماء محليين ورجال الطرق، وليس بفضل الجنرالات الفرنسيين، إذا كان حتما نصب تمثال من طرف الغالب للمغلوب، إذا كان يجب أن يكون تمجيدا لروح القياد المشهورين ورجال الطرق هؤلاء الذين سلموا فرنسا هذا البلد الرائع الذي يعد جوهرة الإمبراطورية الفرنسية"،[1] وأصبحت بعضها تنشر عقائد مخالفة للدين الإسلامي وروجوا بين الناس أفكار شاذة خاطئة مثل "من لم يكن له شيخا، فالشيطان شيخه، " اعتقد ولا تنتقد"، وادعت التيجانية مثلا من تركها فقد ارتد، وشيخ الطريقة الحنصالية أباح لأتباعه الملاهي والشهوات، وادعى بعضهم علم الغيب والتصرف في الكون و تفضيل الجهل على العلم [2]، ونتيجة لذلك فقد اعتبرت الإدارة الاستعمارية والمعمرون رجالها الممثلين الحقيقيين للإسلام في الجزائر، فشجعوا الناس على عبادة الشيوخ وتقديسهم حتى أصبحت كل المرتفعات مزدانة بالقباب والأشجار المتميزة بضخامتها وبشكلها رمزا مقدسا لهؤلاء المشائخ، وقد اتفقت التقارير الإدارية على أن فرنسا تستطيع الاعتماد على المرابطين وشيوخ الطرق لحفظ النظام والهدوء، حيث مثلوا قاعدة رئيسية لإجهاض أي حركة سياسية إصلاحية وحاجز وقف دون أي تطور ثقافي أو اجتماعي في الجزائر، وقد ذكر محمد الصالح خبشاش[3]، عناصر أربع كانت سبب في تأخر المجتمع الجزائري، كان أولها أصحاب الطرق الذين وقفوا عثرة في طريق التقدم.. وكتبت المقالات المطولة في الصحافة الإصلاحية منذ نشأتها تفضح دسائس الطرقية، حيث اعتبرت الشهاب أن العدو الثاني للشعب الجزائري بعد الاستعمار هم رجال الطرق الصوفية الذين استترفوا باسم الدين الإمكانيات المادية والفكرية للشعب الجزائري.[4]

---

[1] La Défense, N° 81, 25 Oct 1935. انظر الملحق رقم: 26

[2] يذكر أبو الأعلى المودودي "الشرك ودروبه وأصنافه" حيث يقول: "ومنهم من يصير مجاورا لقبرا من قبور الصالحين ويقول للناس إن بيننا وبين الذين ترجون منهم النفع أو الضرر صلة وآصرة، لا يمكنكم أن تصلوا إليهم إلا بواسطتنا، ومنهم من يظهر بمظهر كاهن أو شيخ من مشائخ الطرق ويرى من الناس من شعوذته وأفانين تدجيله ما يجعلهم يستيقنون أن هذه الرقى والتمائم، والتعاويذ قادرة على قضاء حاجاتهم وتفريج كربهم بطريق لا تصل إليه مقدرة الطاقة البشرية، ثم إن هؤلاء الدجاجلة تنتقل حقوقهم ووظائفهم وامتيازاتهم ودوائر نفوذهم إلى أبنائهم وأحفادهم". ينظر: أبو الأعلى المودودي: الإسلام والجاهلية، دار الشهاب، باتنة، 1988، ص 20.

[3] جريدة المنتقد: عدد 4 ، 1925، ص 6 . نقلا عن عبد الكريم بو الصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص201.

[4] عبد الكريم بو الصفصاف: نفس المرجع، ص ص 201-203.

يقول محمد الصالح بن عتيق أن السلطة الاستعمارية وقفت إلى جانب رجال الطرق تأييدا ونصرة فسحت لهم الطريق وأغدقت عليهم الأموال والمتاع وعمدت إلى تحريض هؤلاء الأعوان للنيل من سمعة العلماء الأحرار وصرف الناس عنهم بدعوى أنهم أتوا بدين جديد يخالف ما ألفوه من آباءهم وأجدادهم وما ورثوه عن مشائخ الدين، تعززهم أنماط أخرى من الموظفين الرسميين الخاصة بالدين الإسلامي ومؤسساته، فكانت جبهة هشة تعمل ضمن مخطط مطبوخ بالولاية العامة وكانت لهم صحف يذيعون أخبارا وأباطيل حول الحركة الإصلاحية ورجالها [1].

ولما شعر رجال الطرق بتراجع نفوذهم ببروز حركة الإصلاح وانتشار الوعي السياسي بعد الحرب العالمية الأولى، انشئوا جمعية رؤساء الطرق الدينية بتشجيع من مساعدي إدارة الشؤون الإسلامية برئاسة ميو[2]، وقد لاحظ منشور ميشال أن أغلب الطرق الإخوانية تؤيد بقاء فرنسا في الجزائر، وأنها أصبحت تشعر بأنها مهددة من جراء الانضمام الدائم للشباب الجزائري المتخرج من المدارس القرآنية للحركة الإصلاحية [3].

يقول علي مراد: "منذ نهاية الحرب الأولى بدأ جليا أن الحركة المرابطية الجزائرية وكأنها محكوم عليها بالعزلة لا على الصعيد السياسي فحسب بل أيضا على الصعيد الاجتماعي.. نتيجة لتأثير الحضارة وتقدم التعليم ووجود فئة برجوازية مسلمة موالية للحضارة الأوروبية، وتحاول معاضدة الشعب و لم يكن لها أي شيء مشترك مع ممثلي الإسلام التقليدي في الجزائر [4].

فكيف عالج العمودي المسألة الطرقية اعتبارا أنها قضية أهلية جوهرية ترتبط بماضي وحاضر ومصير الأهالي خاصة وأن صراعا حقيقيا احتدم بين المصلحين و الطرقيين وهو في واقع الحال صراع بين شعب يرنو إلى حياة لطيفة وبين سلطة حاكمة ظالمة تدير البلاد بأحكام وقوانين زجرية[5]، يقول

[1] محمد الصالح بن عتيق: أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب ، الجزائر، دت، ص ص 19-20.
[2] عبد الكريم أبو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص203.
[3] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ص 21.
[4] علي مراد: المرجع السابق، ص ص 80-81.
[5] محمد الصالح رمضان: "الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص18.



الإبراهيمي:"إن المرابطية هي الاستعمار في معناه الحديث المكشوف وهي الاستعباد في صورته الفظيعة..".[1]

إن الحركة الإصلاحية التي سعت إلى تحقيق نهضة شاملة في الجزائر متجاوزة المؤسسة الطرقية في مختلف تعبيراتها خاصة أن نفوذ الزوايا بدأ يتراجع في نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينات، نتيجة لعدة عوامل أهمها اشتداد الحركة الإصلاحية وانتشار الوعي، خاصة وأن كثير من الأتباع سمحت لهم الهجرة نحو فرنسا من معرفة الحياة العصرية[2]، العمودي يرى أن الانحراف في فهم تعاليم الدين الإسلامي أدت إلى إضعاف الأمة وتشويه كيانها الحضاري والسياسي وعرضتها إلى الضياع، وهي الحالة التي يعيشها الشعب الجزائري "نحن بلا ريب ولا خلاف أمة دينية قبل كل شيء، وما سبب انحطاطنا وتقهقرنا إلا انحرافنا عن الدين الصحيح ومخالفتنا لتعاليمه الصحيحة، والإعراض عن تطبيق قواعده السليمة "[3] ويرى ضرورة العودة إلى المنابع الصافية، وهو الدواء الوحيد لذلك الداء "وهو الدواء الوحيد الذي يتأتى لهم به إزالة ذلك الداء الأقبح"[4]، يقول على مراد: "لقد تقوقع المرابطون على أنفسهم وركنوا إلى الاستسلام مكتفين بمداخيل غير كافية لا تسمح لهم بأداء دور اجتماعي وثقافي فعال، وبزبائن من الشيوخ في طريق الانقراض كانت المرابطية تفتقر إلى ناطقين فاعلين و شخصيات بارزة وأخذ الإشعاع الثقافي الخاص للزوايا يتوارى أمام المدارس الرسمية والإصلاحية"[5]

إن جمعية العلماء سعت إلى تغيير المفهوم الديني الذي كان سائدا في المجتمع الجزائري، وتبسيط الأحكام الفقهية وتخليص الدين من الأوهام والخرافات والمعتقدات الفاسدة، ويرى ابن باديس أن السبيل يتمثل في العودة بالإسلام إلى أصوله الأولى، واعتماد العقل والأخذ بالأسباب[6]"يمجد العقل ويدعوا إلى بناء الحياة كلها على التفكير وينشر دعوته بالحجة والإقناع، ويترك لأهل كل دين دينهم، يفهمونه

(1) صالح خرفي: المرجع السابق، ص34.

(2) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص136.

(3) جريدة الإصلاح: العدد14، 23 سبتمبر 1930.

(4) أحمد ذياب: "جوانب نضالية من حياة الشهيد محمد الأمين العمودي"، ص ص225، 226.

(5) علي مراد: المرجع السابق، ص81.

(6) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص117.

ويطبقونه كما يشاءون".[1]

ويرى رجال الإصلاح أن تحالف الاستعمار مع رجال الطرق مثّل عائقا كبيرا في سبيل تنفيذ المشروع الإصلاحي، فالإبراهيمي يوضح لنا "أن البلاء المنصب على هذا الشعب المسكين آتي من جهتين متعاونتين عليه، ويفسدان عليه دينه ودنياه، الاستعمار المادي وهو الاستعمار الفرنسي، يعتمد على الحديد والنار، الاستعمار الروحاني ويمثله مشائح الطرق المؤثرون في الشعب والمتغلغلون في جميع أوساطه المتاجرون باسم الدين المتعاونون مع الاستعمار عن رضا وطواعية".[2]

والعمودي هو أحد أقطاب مدرسة التجديد الإسلامي والإصلاح الاجتماعي التي قامت على أساس تطهير الدين من البدع والعودة به إلى منابعه الأولى، يقول ابن باديس: "لماذا حارب الشهاب الطرقية ؟ حاربنا الطرقية لما عرفنا فيها علم الله من بلاء على الأمة من الداخل والخارج، فعملنا على كشفها وهدمها مهما تحملنا في ذلك من صعاب".[3]

والصحافة الإصلاحية اهتمت لهذه القضية منذ منتصف عشرينات القرن الماضي، ومن أهم القضايا التي عالجها الإصلاحيون في هذا الصدد، وضعية التعليم البائسة في الزوايا وانحراف الطرق عن الإسلام الصحيح، وانقسمت المقالات من حيث أسلوبها إلى قسمين، مقالات معتدلة اللهجة يغلب عليها الطابع العلمي الدقيق، وأخرى شديدة اللهجة متبعة الأسلوب الأدبي الساخر، وربما كانت طبيعة الصراع تفرض عليهم استعمال أشد الأسلحة إيذاء للطرف الآخر، خاصة وأن كُتاب البلاغ (الأعداد 1،16،17، 21، 23، سنة 1927) بعد أن عجزوا عن المناظرة العلمية الموضوعية لجئوا إلى ثلب الأعراض، أما الكتاب الإصلاحيون مثل الزاهري والعقبي والعمودي والميلي الذين اختاروا هذا الأسلوب اتخذوا من جريدة البرق ميدانا ساخنا للصراع، وهي الجريدة التي أصدرها الزاهري لتكون منبرا يدوي منه صوت المصلحين عاليا للرد على الطرقية عامة والعلويين خاصة، فقد كتب العمودي مقالات ساخنة

---

[1] البصائر: العدد71، السنة الثانية، 18 جوان 1937. نقلا عن أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص117. – الشهاب: ج4، م13، 11 جوان 1937، ص ص 176-179.

[2] البشير الإبراهيمي: "مجلة مجمع اللغة العربية"، عدد21، ص145. نقلا عن رابح تركي: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ص236.

[3] الشهاب: ج1، م14، عدد مارس 1938، ص ص 1-7.

منها "لبيك لكن بشرط" في الشهاب العدد الثاني عشر، و "قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا" في البرق العدد السادس، "رجال البلاغ نمروا" البرق العدد السابع عشر، وهي مقالات كتبها للرد على الخصم وإفحامه، وقد وجه سهامه تجاه محرري جريدة البلاغ لسان حال الطرقية العلوية، وهو لا يتورع أن يمس أعراضهم ويتهمهم بالانحراف الخلقي والشذوذ ويرميهم بكل كبيرة، وقد كتب ناصحا أخويه الميلي والزاهري "وإني أوصيكما بآكد إلحاح وألح تأكيد بالثبات في العمل والإغلاظ في القول، ومقابلة كل قاس بما هو أقسى منه، وكل مقذع بما هو أقذع، وأن نحمل على الخرافيين الأفاكين الحملة العنيفة التي تليق بهم، وأن لا تأخذنا بهم رأفة في الدين".

وأمام دعوة ابن باديس إلى ترك هذا الأسلوب الجارح والألفاظ القاسية، وخاصة وأنهم يسعون إلى تكوين جمعية تضم علماء الجزائر المحافظين والمصلحين، وإذا بالعمودي يعتدل في كتاباته بعد ثلاث سنوات من الصراع في أعمدة الجرائد، فأصبح يقول: "معاذ الله أن نتعرض للشخصيات أو نرضى بصدور هذا الفعل الذميم من أحد كائن من كان، معاذ الله أن نخوض في مواضيع منافية للخطة الإسلامية التي رسمناها لأنفسنا، أقلامنا أنزه وأعز من أن نستكتبها ما يضر ولا ينفع، وأوقاتنا أنفس من أن نصرفها في السفاسف والخزعبلات، ويا حبذا لو يأتينا منكم البرهان على أقلامكم وأوقاتكم كأقلامنا وأوقاتنا"[1]، فما كتبه العمودي من صفحات كان ضمن المقالات الإصلاحية التي غطت ما يخص المسألة الطرقية وبحثت عن انحراف الطرق العقائدي والأخلاقي، وانتقدت أساليب التعليم العقيمة في الزوايا، ووصفت ما يرتكب في احتفالاتهم من منكرات وموبيقات، وعند ما انشق رجال الطرق عن جمعية العلماء وأسسوا جمعية علماء السنة سنة 1932، وبدأت جرائد المحافظين تشن حملات مسعورة ضد الإصلاحيين، أنشأ العمودي والزاهري جريدة الجحيم للرد على جريدة المعيار الطرقية، وقد أظهر براعة نادرة في ردع الخصوم بالنقد والتجريح نظما ونثرا في قوالب أدبية مختلفة من نكت ونوادر وقصص وطرائف فيها الجد الهزل والدعاية الساخرة، ورغم أن الجحيم كان صوتا مدافعا عن الجمعيـــة وشيوخها

[1] محمد الأمين العمودي: "العرب بالباب"، الإصلاح، ع10، الجزائر، 17 أكتوبر 1929. نقلا عن محمد ناصر: المقالة الصحفية في الجزائر، ج1، ص ص 128-136.

لكن هؤلاء لم يكونوا راضين عن أسلوبها. [1]

كتب العمودي في هذه الجريدة مقالا لاذعا يتحدث فيه عن عمر إسماعيل: "رجل اسمه علي، حين ألقاه في خرقة ملفوفا بالأقذار والأوساخ، محفوفا في فناء كنيسة صغيرة ببيته في دلس الشهيرة فتبناه ذلك الرجل الوضيع، وأقام به قياما المرضعة بالرضيع، ثم وكل تربيته إلى أحد العواهر وأوصاها بالاعتناء به في الباطن والظاهر، ولما بلغ العاشرة من عمره قبح الله سعيه، وماتت ملتقطته وذهبت روحه إلى صقر، وبقي اللقيط بلا مأوى ولا مقر، تارة يمسح الأحذية وأخرى يرعى البقر عاش على هذه الحالة عيش المهان المحتقر، ولما بلغ العشرين سود الله سعده، دعاه حسن طالعه وبخته إلى مترل عاشق أخته وكانت إذاك من أسهر المومسات في الجزائر، تكرم كل ضيف وتطعم كل زائر، ولم تكن أختا له حقيقة، لا لأب ولا شقيقة، لأنه مجهول الأبوين، غير أنه وإياها تربيا بدار البغية المذكورة، فصارا أخوين في الأخلاق والذوق والسيرة والفكر، ولما بلغ الثلاثين، أحرق الله مخه، طردته الأخت لتكرر سرقاته وكثرة موبيقاته، وكان إذاك ماكرا في الشيطنة والقوادة، جامعا بين الخشونة والعجرفة والوقاحة والبلادة فآوته مومسة أخرى، وكانت قائلة للذين لاموها إن ذاك القواد أخوها، وكانت عائشة تحت جناح عبد من عباد الرب الكريم، ومن أغرب ما جرى لهذا الصهر صريع البغاء والقهر، إنه وضع دراهمه على سبيل الأمانة عند أخ عشيقته الفلانة، فخان الفرطاس سهره وأصبح غنيا بفضل تلك الخيانة". [2]

وهكذا استمرت الحرب سجالا بين العلماء والطرقيين حينا من الدهر، بينما حقق الأولون قوة ونجاحا بين الجماهير المسلمة، ازداد الآخرون ضعفا وتراجعا، يقول حمزة بوكوشة في مقال له: "انظروا أيها الإخوان إلى الفرق بين العلماء والطرقيين، العلماء أتوكم مجتمعين لتبليغ العضات وشيوخ الطرق يأتونكم متفرقين في سباق لأخذ الزيارات، الطرق شتتكم وأضرت بكم في دينكم ودنياكم، والعلماء يريدون إرجاعكم إلى الكتاب والسنة وتعليمكم العلم الصحيح". [3]

---

[1] محمد الصالح رمضان: "الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته"، ص18.

[2] الجحيم: عدد06، 13 أفريل 1933. نقلا عن: حفناوي قصير: المرجع السابق، ص57.

[3] عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص ص 210-211.

وقد بيّن العمودي تحالف الطرقية مع الاستعمار لإجهاض المشروع الإصلاحي برمته " ومنذ السنة الأولى لنشأتها هوجمت جمعية العلماء بهذا السلاح الخبيث، أي اتهامها بالخوض في السياسة من طرف إدارة الشؤون الأهلية، التي جهزت لحربها جميع قواها الطرقية وغيرها وآلت على نفسها أن تقضي عليها بكل ما يوحي به إليها شيطانها، في سنة 1932 أوعزت تلك الإدارة لشيخ ذو شهرة ممقوتة من مشائخ المدرسة الرسمية، وعهدت له بإلقاء خطاب لا نظير له لشدته ولا مثيل لخبثه، فألقاه فعلا في إحدى المآدب وأبدى فيه هذه الفكرة الغريبة، وهي أن العلماء يجب أن يكرسوا أوقاتهم كلها على الصلاة وتلاوة المصحف الشريف".[1]

ويصف العمودي حال التشرذم التي شهدتها الأمة والصراع بين فئاتها الدينية، وقد أنبئنا الواقع بأن لكل طائفة إسلامها، فالطرقيين لهم إسلام لا سبيل إلى إقناعهم بأنه ليس بإسلام صحيح، فهؤلاء الخرافيون يعتقدون أنه الدين الحق، والإسلام الذي نتمنى وندعو إليه هو الذي يرجع بأصوله وتشريعاته إلى القرآن والسنة[2]، وما كتبه العمودي من مقالات في جريدة الدفاع تتعلق بالمسألة الطرقية وهي عديدة[3] ، أراد من هذه الدراسة حسم الجدل والنقاش حول هذه المسألة، حيث أنها ترتبط بتاريخ الأمة وقد ساهمت في بناء وسقوط الدولة الجزائرية الحديثة، لكنها في المرحلة الأخيرة من تاريخها انحرفت عن مبادئ الإسلام الصحيح وأرخت العنان للاستعمار فوظفها لتحقيق أغراضه، وأصبحت الطرقية كما يقول الإبراهيمي: "علّة العلّل في الإفساد ومنع الشرور وإن كل ما هو متفش في الأمة من ابتداع في

(1) La Défense, N°137, 19 Fév 1937.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 226.

(3) كتب العمودي من المقالات تحت عنوان:

-La Question religieuse 1.la Défense, N° 149, 04 mai 1937.
-La Question religieuse2 .la Défense, N°, 151, 28 mai 1937.
-La Question religieuse3.la Défense, N° 154, 18 juin 1937.

le grand problème:

- La Défense, N°14, 27 avril 1934.
- La Défense, N°16, 11 mai 1934.
- La Défense, N°17, 18 mai 1934.
- La Défense, N°20, 08 juin 1934.

وتعد هذه المقالات، دراسة، قل نظيرها في ذلك الوقت حول موضوع: تاريخ، وتطور الفكر الطرقي وممارساته في الجزائر، والحالات التي مر بها عبر العصور، ويعرض العمودي لتاريخ المرابطية ونظمها وبنيتها وانتشارها في الجزائر، وحضورها الديني والثقافي والاجتماعي في صفوف المسلمين الجزائريين، الى آخر مرحلة وصلت إليها في العشرينات والثلاثينيات .

الدين وضلال في العقيدة وجهل بكل شيء وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطرق مرجعه إليها "[1]، ويعرض العمودي الحركة الصوفية والمرابطية منذ تاريخها الأول وكيف تطورت وانتشرت في مدن وأرياف الجزائر ودورها الاجتماعي، وأبرزها كقوة ذات نفوذ هيمنت على البلاد فترة طويلة من الزمن، حيث أن الفرنسيين الذين احتلوا الجزائر وجدوا أنها كانت منذ أكثر من ثلاث قرون تحت سيطرة ثلاث تنظيمات مختلفة، وهي قوة الأتراك الذين استأثروا بالحكم والإدارة والجيش، وكانت سلطتهم تنحصر في المدن الكبرى والمناطق الساحلية، وتراجع نفوذهم مرتبط بواقع الإمبراطورية العثمانية المتهالك والثورات الداخلية، وكانت أوربا تدرك هذا الوضع جيدا، وقوة الزعماء الكبار وهم يتمتعون باستقلال نسبي عن السلطة المركزية والتي حاولت استرضائهم حينا، وشنت ضدهم حملات تأديبية لإخضاعهم خلال فترات طويلة، وكانوا يمارسون سلطة حقيقية على أقاليم واسعة، وساهمت ثوراتهم في إضعاف الكيان السياسي في الجزائر، أما قوة المرابطين فقد كانوا يسيطرون على الأغلبية الساحقة من السكان في الحضر والبوادي، نظرا لتأثيرهم الروحي ونفوذهم الاجتماعي[2]، ويذكر شارل أندري جوليان أن الإدارة الاستعمارية واجهت خلال القرن التاسع عشر صعوبات جمّة في السيطرة على المجتمع نتيجة لوجود القوى الدينية الفعالة ذات النفوذ الروحي المهيمن على المسلمين في الجزائر.[3]

فالمرابطية شكلت تنظيما سياسيا ودينيا تحكم في كل شيء وفرض هيمنته على الجميع، وكانت له جذور في كل مكان، ولإعطاء فكرة عن نفوذ هذه الطرق التي عرفتها بلادنا في تلك الحقبة يكفي أن أذكر أن منطقة وادي ريغ والتي تشكل بلدية مختلطة في الفترة الاستعمارية كانت تحت هيمنة ثلاثة زعماء يحملون دون اكتراث لقب السلطان، وفي المنطقة المجاورة والتي تبعد حوالي 100كلم يتواجد سلاطين آخرين، ربما كانوا يجهلون تواجد نظرائهم في وادي ريغ... وأصبح هؤلاء المرابطون بمثابة سلاطين حقيقيين يمتلكون الثروات الضخمة والقصور الفخمة وجيش من الخدم، وكانوا يتلقون في الزيارات المتكررة في كل سنة الضرائب والجبايات والأموال.[4]

(1) نصر جويلي: "جمعية العلماء المسلمين بالجزائر بين الدين و الدولة"، ص109.

(2) La Défense, N°03, 09 Fév 1934.

(3) عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ص189.

(4) La Défense, N°04, 14 Fév 1934.

يقول العمودي أنه يجب مناقشة هذه المسألة الهامة وإعادة المرابطية إلى مضمونها الحقيقي بعد سحب الغطاء الديني عنها، فقد اكتسبت المسألة الدينية علاقة الإدارة بالإسلام الطرقي، مشروعية الحديث عنها وحجية معالجتها في الاجتماع الثاني لجمعية العلماء على أنها مؤسسة مرجعية لكل ما يتعلق بشؤون المسلمين الدينية، إذ أن الطرقية لم تكن في بداية الأمر إلا جملة من بقايا معقدات وممارسات ظهرت على حساب الإسلام الصحيح، وفي حقبة زمنية كان الجهل والفوضى ضاربين أطنابهما في شمال إفريقيا.[1]

ويرى العمودي أن الطرقية نالت حضوتها الرفيعة في المجتمع جراء تراجع نفوذ العائلات الملكية وتشتتها السياسي، حيث أن سقوط الدولة الأموية جعلت بلادنا في فوضى عارمة، وسقطت بذلك أسر وعائلات كانت حاكمة في الأندلس وشمال إفريقيا وساهم ذلك في انقسام الحكم في البلاد، حيث أن كل مدينة ومنطقة طالبت بالاستقلال، وتكونت الدويلات الصغيرة التي لم تدم إلا فترة وجيزة، ولم يبقى رجال الطرق الصوفية الذين تمتعوا بمكانة وتأثير كبير أمام هذه الأحداث مكتوفي الأيدي، بل ساهموا في زيادة الانقسام السياسي داخل المملكة والإمارة الواحدة، والبعض أخذ جزء أو منطقة ومارس سلطته مستقلا بها، وأصبحت الطرق الصوفية بعد تجاوزها لمجالها الديني والثقافي وسيلة من وسائل الاستغلال والظلم.[2]

واكتسبت الزاوية قوة كبيرة وأصبحت ذات جدوى بسبب التعليم الديني الذي يقدمه شيوخ أكفاء مجانا إلى العديد من الشباب الذين يأتون إلى التعلم والتأدب من كل مكان، يقول جوليان أن مهام الطرق الصوفية لم يكن قاصرة على تبليغ التعاليم الدينية لأتباعها والتي من شأنها أن تجلب لهم سعادة الدنيا والآخرة، بل كانت حريصة على أن تنقل توجيهات ذات طابع سياسي تتلائم مع معتقداتهم الدينية.[3]

(1) نور الدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ص138.

(2) La Défense, N°04, Op cit..

(3) Charles André Julien: Histoire de L'Algérie, Contemporaine, P17.

يذكر العمودي "أننا لا نستطيع أن نتجاهل أو ننسى أن تاريخ بلادنا وبعض البلدان الأخرى سجل أحداث سياسية تدل على جهل بعض العقول الذين أداروا البلاد في فترات معينة، وقد حدثت بعض الأحداث الكبيرة التي قلبت الأوضاع وأثرت على أجدادنا وعلينا، ومازالت آثارها السلبية والكارثية إلى يومنا هذا"[1]، وهو يرى أن إقحام الطرقية نفسها في السياسة جلب الأزمات للبلاد حيث أن القرن الخامس عشر مثل ذروة السلطة المرابطية وانتشارها الكبير في البلاد مثّل بداية حقبة من الغموض وسوء الفهم أدت إلى أزمات وويلات من كل نوع، وكثير من رجال الطرق لم يكلفوا أنفسهم التصدي للغزو الخارجي، فالعثمانيون قد أغدقوا عليهم الأموال والامتيازات وتركوا لهم حرية النشاط خاصة خلال المرحلة الأولى، حيث أن الأتراك لم يتدخلوا في سلطة رجال الطرق وساعدوا على الحفاظ على نفوذهم، فالباب العالي منذ قدوم عروج وخير الدين مارس سياسة مرنة محترما الطرق ونفوذها إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر، وربط العثمانيون علاقات متينة مع شيوخ هذه الطرق.[2]

وقد تفطنت الإدارة الاستعمارية أن عليها أن تضع القوة الطرقية موضع الاعتبار لبسط نفوذها على الجزائر، فمنحت رجال الطرق الذين تعاونوا معها الأموال والنفوذ، حيث أنه خلال هذه الفترة الاستعمارية كان للطرق سيطرة واضحة على الحياة العامة للأهالي، فرجال الطرق قد تحولوا إلى سلاطين حقيقيين يمارسون سلطة روحية وسلطة زمنية محترمين ومهابين، وعليه كان الدور السياسي الذي قام به هؤلاء غداة الاحتلال كان حاسما، إذ تحول المرابطون ورجال الطرق إلى مجرد أعوان إداريين تسخرهم الإدارة لتحقيق أغراضها نظير الامتيازات الإدارية الممنوحة لهم[3]، إن التعاون مع الكفار المحتلين ساهم في تراجع مكانة الطرق الصوفية وأصبحت صورة الشيخ الورع الصالح مدنسة، حيث أدى إلى تذمر المسلمين من هذا الوضع دون أن يكون بوسعهم الثورة عليه، لأن سلطة الطرقية ما فتئت تتعاظم خاصة وأنها معززة بقوة من طرف الإدارة الاستعمارية[4]، غير أن نفوذهم أخذ يتراجع بسبب علاقتهم المشبوهة مع الإدارة، وقد بيّن العمودي ذلك: "فشيوخ الزوايا أدركوا أن المجتمع بدأ يبتعد عنهم ومكانتهم أخذت

---

(1) La Défense, N°04, Op cit..
(2) Ibid.
(3) La Défense, N°03, Op cit.
(4) Ibid.

تتراجع شيئا فشيئا مما جعلهم يتحركون لاسترجاع هذه المكانة وذلك عن طريق ربط علاقات متينة مع الإدارة، وهذا ما جعلهم مجرد يد طيعة للسلطة الاستعمارية على حساب الشعب تستغلهم كيفما تشاء"[1]، إن ما حصل عليه شيخ الطريقة من مكانة وقداسة خلال الفترة العثمانية، اعتبارا أنها امتدادا إسلاميا تشوهت إبان الفترة الاستعمارية.

ويرى العمودي أن فرنسا أرادت بعد أن روضت الطرق الصوفية وقبلت رسميا الإسلام الطرقي وحاولت أن تبرهن على احترامها خصوصيات الشعب الجزائر "ونعتقد أن الإدارة الفرنسية عندما عمدت إلى المحافظة وتعزيز قوة وهيبة الطرقيين، لم تحرص فقط على تحقيق مصالحها، وإنما كانت ترغب في أن تبرهن للمسلمين على أنها تحترم دياناتهم، وأن أفضل طريقة لهذا هو الإغداق لحد الإسراف على الطرقيين كل أصناف الخيرات وإحاطتهم بكل الاعتبارات لأنهم كانوا يمثلون وحدهم فكرة الإسلام".[2]

وقد برزت الحركة الإصلاحية التي حاربت الطرقية والبدع التي جاءت بها وطالبت بإظهار الإسلام الصحيح، وقد هاجم العلماء الترتيبات التنظيمية داخل الطرق الصوفية التي بنت العلاقات الدينية على أساس نظام هرمي مخالف للشرع، إذ نجد في قاعدة الهرم الإخوان وفي أعلاه شيخ الطريقة الذي يخضع له جميع التابعين، وانتقدوا أيضا المظاهر الاجتماعية الناشئة عن الطرقية، إذ انقسمت الأمة على نفسها وساد التعصب والصراع بين الطرق، يقول الإبراهيمي: "تفرض عليهم أن يبغضوا كل من لم يتصل معهم بحبل الشيخ، وينابذه ولا يجتمع معه ولو في العبادات الشرعية"، واتهم العلماء أيضا رجال الطرق بابتداع عادات الزيارات والهدايا التي تتطلب واجبات مالية وعينية [3]، يقول العمودي: "ونرى أن رجال الدين ليس لهم الحق فقط مثل بقية مواطنيهم، بل الواجب عليهم أن يخدموا الأمة بكل ما أوتوا من علم وقوة، وعليهم الدفاع عن إخوانهم في الدين وبكشف الغطاء عن مختلف الأمراض والمصائب المتسلطة عليهم، والمطالبة بالإصلاح والمشاركة فيه في أوسع نطاق ممكن، والبحث على أفضل السبل والوسائل لدعم الحركة الإصلاحية التي تهم إخوانهم، إذ أن العلماء هم أحق من كل شخص آخر بإرشاد

---

(1) La Défense, N°03, Op cit.
(2) La Défense, N°05, 23 Fév 1934.

(3) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص184-185.

الأمة وتربيتها وتهذيبها والدفاع عن حقوقها ومصالحها"[1]، وهو بذلك يشير إلى ضرورة تكاتف العلماء الإصلاحيين والمحافظين لمعالجة الانحراف والدفاع عن الحقوق.

وفي مقال آخر أكد العمودي أن زمن الطرقيين والمرابطين المتعاونين مع الاستعمار ضد إخوانهم قد ولى مع تراجع المكانة والنفوذ لهؤلاء وحث رجال الإصلاح على ضرورة الإقدام على الحسم النهائي في هذه المسألة الدينية الهامة، إذ يقول: "يجب أن يترك لنا السبيل إلى القضاء النهائي على المرابطية وتخليص الجزائر منها"[2]، والعمودي يندد بموقف فرنسا التي تدعي أنها دولة ليبرالية وديمقراطية وفي نفس الوقت تدعم هذه الفئة الفاسدة التي تعتبر نفسها ممثلة للإسلام الرسمي، وهي جزء من النظام الرجعي خاصة بعد بروز عيوبها وأطماعها "إن ابتعاد تسعة أعشار من السكان المسلمين عن عالم الطرق وصاروا يعتبرونهم في حكم الطفيليين الفاسدين الذين خانوا دينهم ووطنهم "[3]، وطالبت الحركة الإصلاحية بتطبيق قانون 1905 على الدين الإسلامي، وتساءلت ما هو مبرر تدخل فرنسا المسيحية في الدين الإسلامي؟، ويرى العمودي أن إسناد رئاسة المجلس الاستشاري لشؤون العبادات الإسلامية إلى الأمين العام لولاية الجزائر السيد فريدريك ميشال (قرار 23 فيفري 1933)، دل على بداية تبرم الإدارة من المؤسسة الطرقية العاجزة، حيث أخذت على عاتقها تولي المسألة الدينية في الجزائر، ولكنه اعتبرها أنها امتداد للحروب الصليبية من حيث المنطق السياسي والحضاري "إنها حرب صليبية أقل عنفا ودعوية صليبية علمانية إذا جاز التعبير تسعى إلى نفس الهدف وموجهة إلى نفس وجهة الحروب الصليبية".[4]

---

[1] La Défense, N°137, 19 Fév 1937.
[2] La Défense, N°05, 23 Fév 1934.
[3] Ibid.

[4] في سنة 1938 كتب ابن باديس مقالا حول التحالف المصلحي بين الإدارة والطرقية: "إن الذين يعرفون تاريخ النصرانية في القرون الوسطى وتاريخ النهضة الأوربية، يشهدون اليوم في أعمال الجمعية الدينية الإصلاحية، وموقف الإدارة إلى جانب الزوايا الطرقية ضدها صفحا من ذلك التاريخ الماضي تعاد على أرض الجزائر اليوم، فالزوايا والطرقية تمثل الكنيسة ورجال الأكليروس في ذلك العهد السحيق في إفساد العقول والنفوس بالدجل والتحريف والإدارة تمثل أمراء ذلك العهد في استعمال الكنيسة واستغلالها، والجمعية الدينية الإصلاحية تمثل رجال الإصلاح على فارق في الوضع والأسلوب" ينظر: جريدة البصائر، عدد 127، قسنطينة، 19 أوت 1938، ص1.

شرح أبو الحق(محمد بن حورة) هذه المسألة في معرض الرد على المؤرخ الفرنسي e f. goutier الذي كان يرى في دعوة الشيخ الطيب العقبي صدى للحركة الوهابية في المشرق، وان الشيخ يمثل الأزهر في الجزائر...تساءل أبو الحق عن هذه الحملة المسعورة ضد الشيخ الطيب العقبي(1934) إن الإدارة الفرنسية تتغاضى عن ممارسة الطرقي لأنه يعيش من استغلال الأهلي، وان الحاكم العام يعيش والى اليوم من استغلال الطرقي.

ثالثا: العمودي والتبشير

وقد تكالب المبشرون الفرنسيون وزاد نشاطهم مع بداية الثلاثينات، فبمناسبة احتفالهم بمرور قرن على احتلالهم للجزائر أعلنوا أنهم سيظلون في الجزائر إلى الأبد، ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم افتكوها من الحضارة الإسلامية، وأن المسيحية قد عادت إلى مكانتها المعروفة في العهد الروماني وأن الإسلام لن يعود للجزائر ثانية، كما أقام هؤلاء الغلاة احتفالا كبيرا يوم 23 ماي 1933 عبروا فيه عن فرحتهم بمناسبة دخول 1700 مسلم إلى الديانة المسيحية، ويصف الزاهري هذا اليوم فيقول: "كان يوم 23 ماي الأخير يوم حزن وحداد على المسلمين في عاصمة الجزائر، وكان يوم من أشد أيام هذا الوطن شؤما وسوادا... رأينا الآباء البيض الكاثوليك يقيمون في هذا اليوم في عاصمة الجزائر الولائم والاحتفالات احتفاء بـــ 1700 من المسلمين الجزائريين"، ونشير إلى أن فترة ما بين الحربين شهدت بروز رجال وعلماء وقفوا في وجه الأعمال التبشيرية التي كانت تقوم بها الكنيسة، ويعترف الإبراهيمي في سنة 1935 أن الجمعية سطرت وخططت لمحاربة التبشير رغم قلة الإمكانيات المادية[1]، والعمودي كرجل إصلاحي غيور على دينه الإسلامي تصدى عن طريق الخطابة والكتابة لسياسة التنصير وتشويه معالم الشخصية "إن كثير من المدارس القرآنية تم إغلاقها دون رحمة ومسؤولية وبطريقة غير مهذبة وشرعية ... إننا نعمل وندعو إلى التمسك بالشعائر الدينية، ولتعلم الإدارة أن جميع المسلمين يتحلون باحترام مساجدهم".[2]

وكتبت الدفاع في مقال عنوانه "Que veut donc Mirante" أن الجزائر تعاني منذ زمن طويل من جرح عميق يزداد سوء وحجما مع مرور الأيام، متمثلا في إدارة شؤون الأهالي التي يرأسها في الوقت الحالي ميرونت، والذي أبدى حقدا وتشددا تجاه الإسلام والمسلمين في الجزائر... وقد حدد حسب اعتقاده المشاكل الجوهرية في الجزائر أولها المؤسسات الإسلامية والتي أراد لها حلا نهائيا يتوافق مع رغباته للحد من نشاطها ودورها، وقد أشار إلى أنها أماكن تفرخ التعصب الديني ومنطلقا للفوضى والاضطرابات، والمسألة الثانية التي طرحها مسألة تطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة في الجزائر، ونحن

---

(1) علي حشلاف: المرجع السابق، ص 44-45.

(2) La Défense, N°07, 09 Mars 1937.

ننشاد السلطات تطبيق هذا الحق على المؤسسات الإسلامية لكي تتخلص من الرقابة الإدارية الصارمة وميرونت يهدف من ذلك إبعاد العلماء المصلحين عن المساجد ونحن نذكره بأن ديننا مقدس وهو لا يعرف فكرة رجال الدين كما هو الحال في النظام الكنسي، فلدينا علمائنا الذين يقومون بالشعائر والعبادات وتعليم الناس تعاليم الدين الصحيح، ويرى ميرونت أيضا مشكلا آخر تمثل في تدريس اللغة العربية والتي ستزاحم الفرنسية وتتخذ أداة من طرف رجال السياسة، وعليه أن يعرف أن العربية هي لغتنا الأم ولغة ديننا ولا يمكن لنا أن نتخلى عنها بسهولة خاصة وأنها قوام حضارتنا وشخصيتنا التي لها جذور عميقة في التاريخ وهي قادرة على أن تعيد نهضتنا وبعث جنسنا، إن هذه الممارسات الاضطهادية لن تعيق شبابنا لتعلم العربية ومبادئ الإسلام، وليعلم ميرونت أن التعليم ينقذ الشباب من براثن الجهل واليأس وليس عاملا محرضا للاضطرابات كما يعتقد.[1]

والعمودي في مقال آخر يسخر من محاولة الإدارة التضييق على الحركة الإصلاحية وشيوخ جمعية العلماء لأهداف دينية متطرفة وصليبية حاقدة وكيف لا ؟ والمسألة الدينية التي تميزت بقداستها حاولت هذه اليد الدنسة المس بحرمتها، فاللجنة المسؤولة عن الشعائر الدينية والتي كان يرأسها ابن صيام حاولت الإدارة احتوائها وأصدرت حكما تعسفيا بحقها وهي المسؤولة عن تعيين وتوظيف الموظفين الرسميين في المؤسسات الإسلامية، وهؤلاء يأخذون رواتبهم من مداخيل الحبوس الإسلامية، ولكن السيد ميشال وبتواطئ من الحاكم العام كارد تقلد منصب هذه اللجنة الدينية التي تخص الجماعة الإسلامية، وهذا يبرز المخطط الصليبي الذي ما فتئت الإدارة تحقيقه في الجزائر منذ أمد بعيد، وأصبح في يده حق توظيف أو عزل أئمتنا ومفتيينا ومقرئينا (الحزابة) ومؤذنينا، وهذا تدخل سافر في المسائل الإسلامية رغم أنه مسيحيا وقد أصر شيخ الإسلام ميشال على عدم ترك منصبه، فخلال أربع سنوات كاملة كان قائدنا نحن المسلمون رجل مسيحي مفروض بالقوة، وقد كتبنا في أعداد سابقة أسماء المترشحين والذين اجتازوا الامتحانات بطريقة انتقائية وهذا مثل إساءة جديدة للشأن الإسلامي ومؤسساته، وكثيرا من أصدقائنا في الحكومة المركزية تعجبوا من أن يكون في بلد خاضع لقوانين الجمهورية يتكبد مثل هذه التصرفات الدنيئة، والإدارة الجديدة في الجزائر اعترفت بأن هناك أشياء غير طبيعية وأنها ستحاول أن تجد حدا لهذه

---

(1) La Défense, N°09, 23 Mars 1934.

التجاوزات إلا أن السيد ليبو لم يفعل شيئا حتى الآن رغم أن ميشال أزيح عن منصبه منذ فترة لكن ذلك لم يجد حلا للمسألة الدينية في بلدنا.[1]

إن توظيف رجال الطرق الفاسدين وإبراز دورهم المتمثل أساسا في نشر البدع والخرافات والوقوف في وجه حركة الإصلاح تهيئة للوسط الجزائري بهدف تغيير معالم شخصيته كي يسهل على جمعيات التبشير القيام بدورها "إن ممارسة الشعائر الدينية سوف تكون منذ الآن تحت مراقبة الشرطة والهدف منع العلماء والدعاة من الدخول إلى المساجد التي أصبحت حكرا لرجال الدين الموظفين، وقد مارس هؤلاء سلوكات تتناقض مع روحه ومبادئه، ونحن نعرف أن من الواجب على كل مسلم معرفة دينه عقيدة وأخلاقا.. فأي عبارة تأول ترجمتها من طرف رجال الشرطة، تجر أكثر الإجراءات عنفا تجاه المؤسسات والمساجد الإسلامية".[2]

وضح العمودي ماهية التبشير ومؤسساته وخطره على المجتمع الجزائري الذي اعتبره رأس الكنيسة شارل لافيجري تربة خصبة لنشر تعاليم الديانة المسيحية، والذي أنشأ جمعيات الآباء البيض والأخوات البيض، والذي استغل ظروف الأهالي الصعبة خلال فترة الستينات من القرن الماضي (19م) لبذر العقيدة المسيحية ومحاربة الإسلام والقرآن الذي اعتبره خطرا على المسيحية والوجود الفرنسي في إفريقيا، وكان يرى أن الجزائر بوابة للمسيحية تنطلق منها لتعم أرجاء القارة، وقد بين العمودي في هذين المقالين تحالف الإدارة الاستعمارية الاستيطانية مع رجال الدين والمؤسسات التبشيرية، وكيف أنها وظفت جميع الإمكانيات فحاصرت المؤسسات الإسلامية واضطهدت العلماء والقضاء الإسلامي الذي اقتصر دوره على الأحوال الشخصية فقط وخضع المجتمع الجزائري للقانون الفرنسي، وقد عرضت دوريات وكتب لنشر الثقافة المسيحية وحولت العديد من المساجد إلى كنائس وبنت الملاجئ لاستيعاب ذوي الفاقة والأحداث لبذر العقيدة المسيحية فيه، وقدمت بعض الخدمات البسيطة لتحبيب الناس فيها، وقد استمر دورها إلى يومنا هذا دون ملل، وفي بداية الثلاثينات كان الاحتفال كبير بمرور مائة عام على احتلال الجزائر وقد شارك فيه القساوسة والرهبان يحملون الصلبان ويظهرون النزعة الاستعمارية الصليبية الحاقدة

---

[1] La Défense, N°151, 28 Mai 1937. انظر الملحق رقم 27

[2] La Défense, N°18, 25 Mai 1934.

على الإسلام والمسلمين في الجزائر[1]، يقول العمودي: "قد أخبرناكم بالواقع لتتحروا في نشر ما يأتيكم في المستقبل وذلك لظننا أنكم لم تتعمدوا المشاركة في إذاية جمعية أعداؤها هم أعداء الإسلام وحق على كل مسلم أن يكون من أنصارها ولا أخالني مبالغا إذا قلت لكم أن القضية اليوم ليست قضية طوائف وأحزاب وجمعيات بل الخصومة أصبحت بين الإسلام وبين العاملين على محو آخر أثر منه في شمال إفريقيا، فلكم أن تقفوا بعد هذا البيان الموقف الذي ترونه مناسبا لكم ولجريدتكم التي هي قبل كل شيء جريدة عربية تصدر في وطن عربي مسلم تربطنا بساكنيه روابط الجنس والدين واللغة والجوار وحتى المصائب والبلايا ".[2]

إن ما كان يتخوف منه رجال الدين الكاثوليك من الإسلام كان واقعا عندما تبنت ثورة التحرير الإسلام عقيدة وأخلاقا ورصيدا روحيا لمواجهة أساطين الاستعمار وجيوشه الكبيرة، وكانت جمعية العلماء لها دور كبير في تربية جيل نوفمبر، وقد ساندت ودافعت عن الثورة وشارك شيوخها فيها في نهاية 1955، وهي تمثل الرصيد الإسلامي الصحيح الذي تلاقى مع النزعة الوطنية الثورية التي مثلتها جبهة التحرير الوطني التي احتوت معظم الجماعات السياسية وأفرزت ثورة حطمت أسطورة فرنسا ومؤسساتها ومشروعها الاستيطاني الصليبي في الجزائر.[3]

---

(1) La Défense, N°95, 28 Fév 1936.
La Défense, N°96, 07 Avr 1936.

(2) الشهاب: المجلد العاشر، السنة العاشرة، 1355هـ / 1936-1937م، ص 479

(3) A. Nadir: "Le Mouvement reformiste Algerien et la guerre de libration nationale" ، المجلة التاريخية المغربية عدد04، جويلية 1975، تونس، ص 180-181.


الخاتمة

الخاتمـــة

إن الحركة الإصلاحية-كما عبر عنها العمودي- اتسعت دائرتها إلى أكثر من مجال الذي حصرها فيها قانونها الأساسي، فقد وجدت في شخصية العمودي المعبر السياسي عنها، وهو النشاط الذي قلما عبرت عنه الصحف الإصلاحية العربية، إذ استطاع العمودي أن يقحم القضايا الإصلاحية ضمن مجال التداول السياسي العام، وجعلها حاضرة في كل المناسبات المهمة، وصارت الحركة الإصلاحية على أثر ذلك، طرفا لا مناص منه في كل المسائل التي تتعلق بعالم الأهالي ومستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر.

فقراءة تاريخ الحركة الإصلاحية من خلال ما كتبه العمودي تظهر من جملة ما تظهر أن هناك تيار سياسي قوي، داخل الحركة الإصلاحية، عبّر باللغة الفرنسية عن مطالبه السياسية والاجتماعية، فلتت من الثقافة العربية و لم تستطع الإحالة إليها، واليوم نستطيع أن نعد هذه المحاولة تجربة رائدة في حل مشكلة الإسلام والحداثة. فقد أوضحت كتابات ومواقف العمودي، على حقيقة لا يمكن الافتئات عليها، وهي إمكانية استيعاب الثقافة الفرنسية في إطار مشروع تنويري معاصر من شأنه أن يردم التناقض المزعوم بين الثقافة الإصلاحية، اللغة الفرنسية والنشاط السياسي، فلم يكن خطاب العمودي خطابا مرسلا على غرار الخطاب الديني الطرقي وإنما خطاب يحمل قضية ينافح عنها بكل ما أوتي من قوة الفكر والثقافة والاجتهاد، ومن خلاله ظهرت الحركة الإصلاحية كجزء أصيل في تاريخ الجزائر الحديث، لا بل هي تعبير تلقائي عن ضمير المجتمع الجزائري، حتى ولو التمس بعض المصلحين التعبير الفرنسي لمواجهة ومجابهة الخطاب والممارسات الاستعمارية، فالعبرة كانت بجوهر الإصلاح الذي يعتمد على المرجعية الإسلامية في مناهضة الاحتواء الكولونيالي. وقد بقي هذا الجوهر يلازم الحركة الإصلاحية حتى في تعبيرها باللسان الفرنسي.

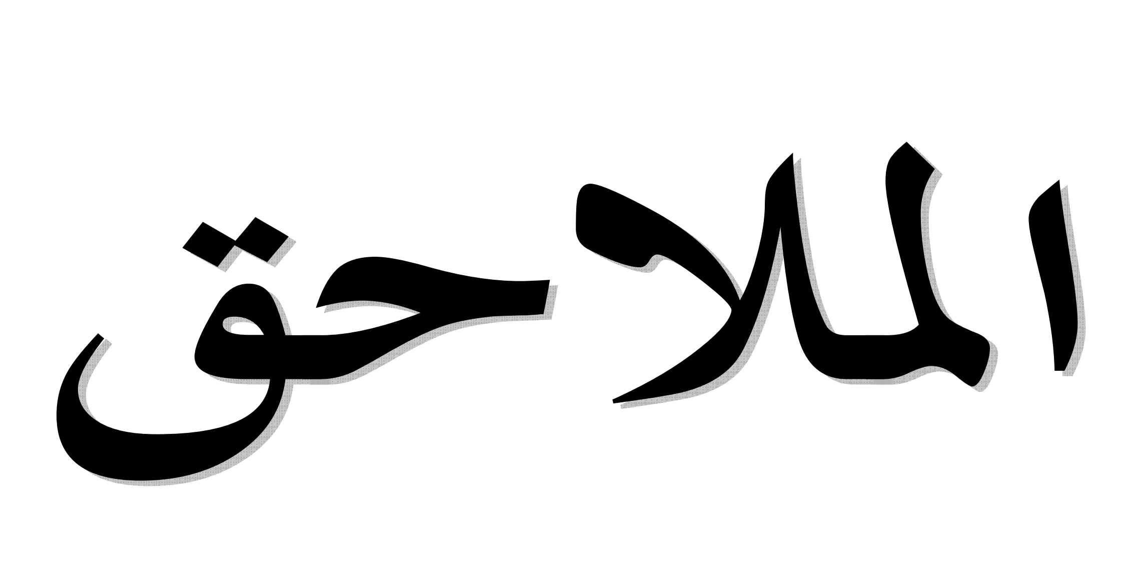
استطاع العمودي أن يقدم تجربته كعينة مشخصة بجمعه بين الثقافة العربية والحداثة. فلم يكن يشعر بتراجع أو تنكّرُ للقيم الإسلامية والعربية عندما كان يطالب بالمواطنة الفرنسية. لأنه كان يعي تماما الثقافة الفرنسية ومقتضيات العصر من داخل الثقافة الفرنسية ذاتها فالحياة المعاصرة ليست كلها خيرا والذين يرفضون آفات الحضارة الغربية لم يكونوا من المسلمين فقط وإنما من الأوربيين أيضا، خاصة

عندما كانت السياسة الاستعمارية تؤدي إلى تفكيك الشعوب والمجتمعات المغلوبة على أمرها وممارسة البدعة والضلالات المتفشية بين الأهالي لم يكن يعني لدى العمودي الدعوة إلى الحداثة في صورتها المتطرفة، وقد كتب في جريدة الإقدام(لقد حاربت وبكل ما أوتيت من قوة كل النظريات والمناهج التي تفضي إلى ضياع وإهمال تراثها الفكري والأخلاقي لغتنا وديننا وتقاليدنا العريقة ومحاربة في ذات الوقت هذا النظام الذي يصر على أن يجعل منا مسلمين دون وازع وروح ولكن من جهة أخرى كنت دائما من المعجبين بالثقافة الفرنسية وإفرازات الحضارة الغربية الحسنة).

إن تراثنا الفكري الذي تركه العمودي هو تراثا نقديا لأوضاع متردية في بلد خضع طويلا للاستعمار الاستيطاني، وكان صوت العمودي مرتفع وبلغة الاستعمار (الفرنسي) ومن وحي منطلقاته الإصلاحية، فلم تكن مقالاته مجرد بيانات تنديدية بل مراجعات نقدية تفضح سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ويكاد يكون ما كتبه في الجرائد العربية والفرنسية مثل الشهاب والإصلاح والإقدام وصوت الأهالي والدفاع هو أفضل من وجه انتقادا لاذعا وفاضحا لمشروع فرنسا الصليبي في الجزائر الذي اعتمد على النهب ومسخ المقومات وإضعاف المقاومات، وقد كان يحاجج الاستعمار بمبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان والمواطنة وفلسفة عصر التنوير منذ القرن الثامن عشر إلى غاية ذاك الحين.

لقد كان الفكر الإصلاحي عند العمودي هو توجه نحو نقد المرجعيات للسياسة الفرنسية في تعبير صادق ونقد بيّن لطروحات المشروع الاستيطاني الذي دمر الشخصية الجزائرية، كما أنه حارب الدعاية المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية التي بدأت منذ بداية الاحتلال وكان رأسها في القرن التاسع عشر شارل لافيجري وآخرون، كما أنه تصدى بخطاباته وكتاباته للطرقية الفاسدة والجماعة الإدماجية

وقد شارك العمودي في تحريك الحركة الوطنية ودفعها خلال فترة الحرب الثانية وكان من الموقعين للبيان الجزائري الذي صد في فيفري 1943، وقد تعرض منذ بداية الحرب للسجن ورغم أعباءه المادية فقد كان حانقا على الاستعمار، حيث كتب تقريرا بيّنا يفضح فيه سياسة الاستعمار الجهنمية إزاء الثورة التحريرية، وكان ذلك مقدما إلى هيئة الأمم المتحدة فترصدته اليد الحمراء الإرهابية وطعنته ورمته من القطار حيث فارق الحياة في 10 أكتوبر 1957 ليلقى ربه من الشهداء والصادقين الذين اخلصوا للوطن والدين.


الملاحق

بيان الجرائد " الأهلية الصادرة باللغة العربية أو الفرنسية أو باللغتين معا من 1919 إلى 1930.

الرقم المتسلسل	الصفحة	تاريخ الظهور	المكان	المؤسس أو المدير المسؤول	الصدور	التوزيع	الميول	تاريخ التوقف	اللغة
01	الأقدام (1)	1919/3/7	الجزائر	الأمير خالد	اسبوعية	3000	وطنية	1923/4/06	ف-ع
02	إفريقيا (3)	1919/6/1	الجزائر	دندان و الحاج عمر	نصف شهرية		كانت وطنية حتى 1932اصبحت موالية للإدارة	1955	ع
03	النجاح	1919							ع
04	(1)L'avenir Algérien	1920/4/29	قسنطينة	صوالح	اسبوعية(4)				ع-ف ع
05		1920/08/16	الجزائر	عمر بن قدور	اسبوعية				ع-ف
06	الصديق(1)	1921/01/17	الجزائر	صوالح	نصف	1500		1920/12/23	ع-ف
07	(1)L'avenir Algérien	1921/7/08	الجزائر	صوالح	اسبوعية			1922/8/7	ع
08		ماي 1922	وهران	م. فاسي	نصف	1500		1921/2/4	ع ع
09	النصحح (1).		الجزائر	س.بن.مراد		2000		1922/10/27	ع
10	La voix des humbles	1923/1/02		بن تامي	اسبوعية	2500		ديسمبر 1928	ع
11		1923/05/25	الجزائر	بن باديس	اسبوعية	2000	اندماجية	1931/10/1	ف
12	لسان الدين	1925/07/02	قسنطينة	محمد سعيد الزاهري ع الحميد بن باديس	شهرية	1500	وطنية – إصلاحية	1925/10/29	ف
13	التقدم (1)	جويلية 1925		احمد بن عابد العقبي		2000	وطنية – إصلاحية		ع ع

14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25	المنفذ (1) الجزائر (3) الشهاب(3) صدى الصحراء (1) الحل (1) البلاغ الجزائري (2) (1)le trait d'union (1) la tribune indigène الإصلاح (3) البري (3) وادي ميزاب (3) ميزاب (3) المغرب (3) (3) l'Algérie nouvelle (3) la voix indigène	1925/11/12 ديسمبر 1925 ماي1926 ديسمبر1926 1927/07/15 1927/11/25 1927 1927 1926/10/01 1929 جوان1930 1927 1929/06/13	بسكرة بسكرة مستغانم وهران الجزائر بسكرة قسنطينة الجزائر الجزائر الجزائر الجزائر الجزائر	علي العقبي عدة بن تونس باشطرزي v.spolen الطيب العقبي ابو اليقظان ابو اليقظان ابو اليقظان قايد حمود زناتي	نصف شهرية نصف شهرية اسبوعية اسبوعية اسبوعية اسبوعية اسبوعية اسبوعية اسبوعية اسبوعية أوقفت بعد صدور العدد الأول اسبوعية	2500	وطنية – إصلاحية وطنية – إصلاحية اندماجية اندماجية اندماجية	اوت1939 1934/10/12 1926/09/18 1932/03/11 1929/5/1 افريل 1931 1929/1/18 1929 1931/03/09 1928 1931/12/24	ع ع ع ف ف ع ع ع ع ع ف ف

الملحق رقم: 01 أحمد الخطيب:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985ص ص 78-79.

VILLE D'ALGER

6ème Arrondissement

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

Extrait des Registres de l'Etat Civil

DÉCÈS

Le dix octobre mil neuf cent cinquante sept

à vers treize heures

est décédé LAMOUDI Lamine

N° de l'acte 187

né à El-Oued Commune Mixte de Touggourt département CONSTA[NTINE]

le quatre mai mil huit cent quatre vingt douze

âgé de

profession Oukil Judiciaire

fils de Youssef L A M O U D I, décédé

et de Mabrouka bent Hadjali

époux de Farida bent Mohammed MECHOUCHE

Dressé le dix octobre mil neuf cent cinquante sept.

à quinze heures trente

sur la déclaration de François LEMAITRE, trente cinq ans, Chef ...

domicilié à El-Adjiba (GRANDE KABYLIE)

... commune, qui lecture faite a signé avec Nous, Marcel ROBBE, M...

Officier de la Légion d'Honneur, Officier de l'Etat-Civil, ...

gnatures. Transcrit le 21 Octobre 1957 à dix sept heures, par

COUDAT, Conseiller Municipal de Saint-Eugène, Officier de L'...

Délégation ... les signatures

Abrogation du droit de timbre Décret du 21 janvier 1926

Pour extrait conforme

Alger le trente janvier mil neuf cent soixante huit.

L'Officier de l'Etat Civil,

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية — بلدية الجزائر الدائرة 6 — VILLE D'ALGER 6e Arrondt — REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الملحق رقم 02: شهادة وفاة الشهيد محمد الأمين العمودي من سجلات الحالة المدنية لبلدية الجزائر الدائرة 06

شهر في تونس أو تونس في شهر

ما كان أعظم اشتياقي إلى تونس! ماكان أشد رغبتي في زيارتي تلك المدينة الزاهرة المدينة بشهرتها العالمية لكونها عاصمة سياسية للمملكة التونسية وقاعدة دينية وعلمية لما يسمى في اصطلاح الجغرافيين بإفريقيا الشمالية وذلك باتفاق عامة وخاصة ساكني هاته الأصقاع.

تونس! كنا نسمع من عهد الصبا أنها أم المحاسن والغرائب على اختلاف فنونها وصنوفها وأن ما يوجد بها يوجد فقط في الأماكن التي لا توجد إلا في عالم الخيال!

تونس! هي التي تضرب بها الأمثال في جميع ما ينسب إلى العلوم والأخلاق في جميع ما ينسب إلى العلوم والأخلاق والتمدن والحضارة.

المريض أيقن بالشفاء أن أمها مستطبا، طالب العلم اختطى الخطوة الكبرى في سبيل نيل أصوله وفصوله إذ وطئ ترابها، مستوطنا استحق تكرمه وحظوة عند قومه لما يتوهم فيه من الخصال الحميدة التي امتاز بها أهل الحاضرة.

الصانع أو العامل أو المحترف لا يشك ولا يختلف اثنان في أفضلية صناعته أو عمله أو حرفته إن أحرز على قواعدها ببلد "سيدي محرز"، المناظر في أي باب من أبواب العلوم الدينية وغيرها سكت وبكت معارضيه إذا احتج ولو بكلمة واحدة فاه بها عالم من علماء تونس، هلال رمضان يرى كل سنة بتونس ويثبته قاضيها قبل أن يراه أحد من سكان البسيطة وهذا يحمل سببه على اعتناء التونسيين بأمور الدين وتقدمهم على من سواهم في هذا السبيل.

البضائع الجميلة لا تجلب من غير تونس، الآداب والفنون المستظرفة لا تحصل بجودة ووفر إلا لمن رضع لبانها في تونس، الرجل لا يعرف معنى النعيم والرفاهية الحقة إلا إذا كان متزوجا بإحدى كرائم تونس، كل المحاسن في تونس!، كل العجائب في تونس!، "كل الصيد في جوف الفرى!".

هذا ما تعودنا سماعه وألفنا اعتقاده وأني-وربي- لفي عدد الذين شغفوا طبعا بتونس وجبلوا على حب كل ما أنبتته أرضها أو نشأ تحت سمائها وذلك قبل إدراك الحقيقة بالعيان "والأذن تعشق قبل العين أحيانا".

وما زلت أزداد بها شغفا، متماديا في اعتقادي الغريزي صحة ما تله جبه الألسنة تنويها بشأنها، حتى من الله عليّ بزيارتها فكان يوم عزمي على السفر إليها يوما حقق لي فيه السعد أجمل آمالي و "حطم لي بالإنجاز ظهر مواعده".

غادرنا بسكرة (أنا ومن كان صحبتي) أواخر ثاني أشهر الربيع في يوم كدرت الرياح جوه وتراكمت السحب فحجبت شمسه وأبكت سماءه بمدرار كأن الطبيعة احتفلت به إحياء أو تذكارا لبعض أيام الشتاء ولا شيء يثني عزمي أو يؤثر أدنى تأثير في سروري وابتهاجي بالسفر إلى الحاضرة مهد و"تربة" بعض من بلغنا صدى شهرته من العلماء والملوك وعظمة الرجال...

اجتزنا بسرعة البرق سلسلة قرى وبلديات الوطاية فالقنطرة فعين التوتة فباتنة فعين مليلة فالرحمونية واستمررنا جادين في سيرنا بعد أن جانبنا قرية الخروب حتى أتينا قالمة فأقمنا بها المساء وبتنا بها ليلتنا متأنسين بخلان لم يسبق لنا الاجتماع بهم منذ أمد مديد وفي الغد بعد الزوال بقليل بارحناها آسفين وغير آسفين...

عبرنا في ظرف خمس سوائع البقية الباقية من التراب الجزائري، أهم أماكنها وأجدرها بالذكر بلدة سوق أهراس، وجلها يحتوي على أطواد شامخة وأشجار ضخمة ومزارع تنبئ حالتها عن خصب خاص بتلك النواحي.

عند الغروب غشينا ديار قرية تسمى ساقية سيدي يوسف وهي مركز الحد الفاصل بين القطرين الجزائري والتونسي وبعد أن مكثنا بها قليلا من الزمن لقضاء ما توجبه علينا القوانين بإدارة القنارق توجهنا نحو بلدة الكاف فأتيناها بعد مضي جزء مهم من الليل وكان مسيرنا إليها في ظلام حالك خفف وطأته عنا-ولله الحمد- تحقق الظفر الداعي إلى السفر وهو حلولنا بالتراب التونسي...

الملحق رقم 03: الشهاب: العدد 38، م2، السنة الثانية، 1344-1345هـ/1926-1927م، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت/ 1421هـ-2001م، ص ص 94-95.

NOTICE

Sûreté Départementale

N° 471

Sur le journal " LA DEFENSE "

publié à Alger

Alger. — Imp. J. BRINGAU

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL ... ARRIVÉE 30 JAN 1934 CABINET DU SECRÉTAIRE GÉNÉRAL

Titre du Journal	LA DEFENSE (des droits et intérêts des musulmans algériens
Nuance politique	Nationaliste
Attaches politiques	Société des " Ulémas Réformateurs
Influence	"
Tirage approximatif	2000 par semaine
Nom du propriétaire du Journal	LAMINE Lamoudi
Rédacteur en Chef	LAMINE Lamoudi
Gérant	JUGLERET dit " Mohamed Chérif"
Directeur politique	LAMINE Lamoudi
Secrétaire de rédaction	"
Rédacteurs	"
Bureaux de la Rédaction	186 bis avenue Maréchal Foch (St-Eug
Subventionné par	la société CHABIBA (Jeunesses Musulm
Nom de l'Imprimeur	SEBAOUN, imprimerie du Lycée

HISTORIQUE DU JOURNAL :

" LA DEFENSE " est, quant à sa nuance, en tous points semblable aux publications indigènes " ES SOUNA" "EL MERCAD" et " ES SIRATE"s successivement saisies.

LAMINE Lamoudi a voulu, en imprimant son journal en langue française, éviter son interdiction éventuelle.

Alger, le 29 Janvier 1934.

Le Chef de la Sûreté départementale,

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE DIRECTION DES AFFAIRES INDIGÈNES ARRIVÉE DU 31 JAN 1934 SERVICE DES COMMUNES MIXTES N° 332

n° 1148 13

Copie transmise à Monsieur le Directeur des Affaires Indigènes. sous le couvert de Monsieur le Secrétaire Général

ALGER, le 30 JAN 1934

LE DIRECTEUR DE LA SECURITE GÉNÉRALE

الملحق رقم 04: وثيقة أرشيفية : تقرير إداري من إدارة شؤون الأهالي حول جريدة الدفاع لمحمد الأمين العمودي

الشكر للنعمى يوفرها

حالي استحال وفاقني الأقران	مذ غاب عني الأصفر الرنان
أخفى بنو غبراء نور حقيقتي	وأحبتي نقضوا العهد وخانوا
جار الزمان علي في شرخ الشباب	وفاتني ما يفعل الشبان
أنا كوكب يمشي الهوينتي حينما	أم الكواكب عاقه الدوران
أو روضة: أدبي وعلمي ورقها	وزهورها. وشمائلي الأفنان
الواكف الهتان ندى أرضها	فاشتق منه الورد والريحان
لما زهت بين الحدائق وازدهت	أخنى عليها الخادع الخوان
وتداولت عنها الرياح عواصفا	فتمزقت وذوت به الأغصان
فضلتني يا رب إذ علمتني	وكسوتني حللا بها أزدان
الشكر للنعمى يوفرها، ومن	أسباب سلب النعمة الكفران
لا أبتغي لبس الثياب وإنما	خير اللباس فصاحة وبيان
فإذا كتبت يقال أمطرت السماء	أو فهت قيل تفجر البركان
وإذا نظمت أتيت قرائي بما	لم يأتهم قلبي به حسان
إن عاب قولي أو تفوه ناطقا	بالقدح فيما أدعيه لسان
فرسائلي الغراء ضاع أريجها	لي حجة، وقصائدي برهان
إني أرى الدنيا تفاقم بأسها	واشتد فيها الزور والبهتان
وأرى الحياة ضئيلة فنعيمها	متكدر وسرورها أحزان
فسئمته أو سئمت حتى ذكرها	ذكر القبائح تركه إحسان
يا صاح هذه الدار دار إذاية	يأوي إليها جاهل و جبان
إن الإذاية من لئيم شر ما	حملته في أعبائها الأزمان
قد كدت أغرق في خضم مصائبي	وأموت لولا الصبر و السلوان
بالصبر أدفع جحفل الحدثان عن	نفسي، وليس يروعني الحدثان
أمشي على مهل وثغري باسم	زأر الغضنفر أم عوى السرحان
ما ساءني إلا انحطاطي في الورى	والانحطاط مذلة وهوان
ما همتي الإكثار من مال، ولا	عشق العذارى القاتل الفتان
بل همتي المجد المؤثل والعلا	إني بدين لمغرم هيمان
داري زمانك (يا أمين) وأهله	واصبر على ما قدر الرحمان
فلقد ترى الإنسان دوما ذائقا	سوط العذاب ويصبر الإنسان
فإذا صبرت على احتمال مصيبة	يوما تولى أمرها الديان
واجعل من الإيمان قوتك كله	ما خاب من في قلبه الإيمان

الملحق رقم:05

صالح خرفي: الشعر الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970، ص ص103-104.

الطبيعة الساحرة

أشياء حـــل حلاهـــــن حـــــــلالي نقـــــر الكـــؤوس ورنـــة الخلخـــال
وصدى نشيـــد العندليـــــب عشيـــة وعزيـــف موسيقـــى بفـــــج خـــال
وصفيـــر شحـــرور وهتـــف حمامـــة حنـــت وغنـــت فـــوق تـــل عـــال
وصيـــاح حادي العيس يغري عيســـه ويسيـــر في بلـــــــد الفـــــلا الآل
وتتزهى بين الريــــاض مصافحـــــا ريح الصبا ونسائـــــــم الآمـــــــال
والشمـــس عند بزوغهـــــا وغروبها تبدو برونـــــق بهجـــــة وجمـــــال
وترنم العيـــــدان حـــرك ساكنــــا منهـــا بنان خريـــــدة مكســــــــال
شبه الغزالـــــة والثريـــــا، ربمـــــا أجرمت أن شبهتهــــــا بغـــــزال
سر الســــــرور وكـــل سر كامـــن في ســـر نـــور جبينهـــــا المتـــــلال
يا عاذلي كن عـــــاذري مهـــلا فلي في العشـــــق أيام مضت وليـــــــال
لا تكثر التعنيـــف وأرفق بي، فقــــد ينبيك عن حالي لسان الحـــــال دعني
أعاني في الهـــــوى ما نابنــــــــي إني بغير الحـــــــب غير مبـــــــــال
الحب فـــــــرض أستحـــــب أداءه وأعــــــــده من صالح الأعمـــــــال
لا أشتكــــــى من حكمه وقمـــا ولا اعصيه في حـــــال من الأحـــــــوال
فإذا تملـــــك بالفـــؤاد و لم يجـــــر فهو السعـــــادة أنعمت بوصـــــــال
وإذا تـــــولى بالصبابــــة والبكـــا والجور والإعســــاف والبلبـــــــال
فهو العذاب العـــــذب والألم الذي طوبى لذائقـــــه و حســــــن نوال.

رواية زوجين يتحاكمان أمام القاضي

حضـــــــرت (فـــج مزالــــــــة) أمــــة الله غـــــــــــــزالة ...
زوجــة الكهــــــــل أبي سهـــــــــل وبنــــــــت ابـــن فغـــــــالة
أصلهــــــا طلحـــــــة والسكــــــن بــــــــــدوار تسالـــــــــة
تدعــــــــــي دعـــوى كـــــــريم غيـــــر الإعســــار حالـــــه
أقبلـــــت تبكـــــــــي وقالـــــت أيهـــــا القاضــــــي وآلـــــــه
كنت أيام الصبــــــــا بدر السمـــــــا أحكـــــــــــي جمالـــــــــــه
حين عرســـــــي حان للوالـــــــد أسنــــــــدت وكالـــــــــــه
وأبـــــــــي زوجـــــــــني مـــن رجــــــــل لا منتمــــــى له
حسنـــــه مثلـــــــــي ولكـــــــن شيـــــــب الفقــــــر قذالـــــة
كان ذا مــــــــال وبالإســــــراف قد أتلـــــــف مالـــــــــــه
شغلـــــــــه حب بنات اللهـــــــو من عــــــــــود وآلـــــــــــه
وتعاطــــــــــى لعـــــــــب ضرب (البنط) والكـــــأس أصالـــــه
لم يطـــب عيشـــــــي حيالـــــه ومـــــــرادي لن أنالـــــــــــه
فقـــــــره المدقـــــــع أبقـــــاني علــــى الجيـــــــران عالـــــه
فليطلقنـــــــــــــي ووطنـــــــــــي كثـــــــر الله رجالـــــــــــه
وإذا واعــــــــــــد بالإحســـــــان لا تقبـــــــــــل محالــــــــــه

جواب الــزوج

أنـــــــا في أصلـــــــــي- وربي- أكــــــرم النـــــاس سلالــــــــه
رجـــــــل فحـــــــــــل. ولكــــن فقـــــــره شـــــان خصالــــــــه
وتلاشــــــــــى فضلـــــــــــه والفقــــــر شيــــــن لا محالـــه
اقـــــــض يا قاضـــــي بأمــــــري حسبمـــــــا تقضــــــي العدالـــة

الحكـــــــم

كـــــــل ذا قيــــــل بدمــــــــع شاهـــــــد الشيـــــخ انسيالـــــه
أوجز القــــــــول أبو سهــــــل ولم يفســــــــــــح مجالــــــــه
هكــــــــذا قـــــــــال ولـــــما شـــــرح الخصــــم مقالــــــه

أشهـــــــد القاضــــي شهيديـــــه علــــــى فصـــــــل المسالــــة
أنـــه أبـــــرم حكمـــــــــا طبـــــق مرغـــوب غزالـــــة
وتـــــــلا صيغتـــــه الشيـــــــخ ولم يفســـــــح مجالـــــــــــــه
طلقيــــــــه يا غزالـــــــــــــة واصرمي بتــــا حبالـــــــــــــه

* * *

وعلــــــي تنفيـــــذ هذا الحكـــــم في كـــــــــــل عمالـــــــــــــه
دولــــــة الجمهـــــــــور أوصـــت كـــــل حكـــــام الأيالــــــــه
انتهــــــى التسجيـــــل للرســـــم وإنشـــــــاء الرسالـــــــــــة
وصـــــــــدور الحكـــــــــم لــما صفـــر أبـــــدى هلالـــــــه

الملحق رقم:06

محمد الأخضر عبد القادر السائحي: محمد الأمين العمودي الشخصية المتعددة الجوانب، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص ص98-99.

أمـــر دبـــر بليـــــل

لم أدر حيـــــــن وقفـــــــت .... مـــا الفـــــرق بين ...... ووكيـــل
هذا يشيـــــر لتلـــك وهـــي تجيبـــه وكلاهمــــــــا يصطـــــاد للتحصيـــل
لهمـــا اتفاق ليس يكشـــــف ســـره ويحـــــار فيه الجيــــــل بعد الجيــــل
عبثـــا يحـــاول مـــن يؤمـــل منهمـــا إســـداء إحســـان وفعـــل جميــــــل
حقا هما سبب الخيانــــة والخنـــا وخـــــراب هذا العالم المخــــــذول
حقـــا همـــــا- والبينـــات كثيـــرة مهد الضلال ومصــــــدر التضليــــل
والمرء بينهمــــــا مطيـــــع خاضـــع متهيـــــئ للنهـــــب والتذليــــــل
هي بالوقاحـــــة تقتـــــني ما عنـــده وله من المنقـــول والمعقـــــــــول
وببـــــــذل لذات تيقـــــــن أنهـــا ليست تســـــاوي قيمة المبـــــــذول
هو يكتفـــــي للاختـــــلاس لمالـــه بلسانـــــه البادي كتـــــاب الفيـــل
يقضـــي بمكتبـــه لأهـــل الأرض ما تقضـــي وراء ستارهـــــا المســـدول
هــــي روح كل بليــــة فتاكـــة حتى بـــــرب التـــــاج والإكليــــل
همـــــــازة لمـــــــازة صناعـــــة للترهـــــــات، سريعة التحويـــــل
هو منبع الفتـــــــن التي عنها نهـــى ما جـــــاء في الأحكـــــام والتتريـــل
يعدو على دعة الـــــورى عنفا كما يسطـــو الشجـــاع بسيفه المسلـــــول
هي الســـــراب إذ تـــراءت خيلت لـــك أن تنيلـــك غايـــــة المأمـــــول
هو كالسحاب سحاب صيف زائـــل لا بالكثيـــــر أتـــــى و لا بقليــــل
بالله يا قلمي اكتب أكتـــب فيهمـــا ما شئت من وصف ومن تمثيـــــــــل
وتناقلــــــوا يا أهل عصري واحفظوا ما قلـــــت بالإجمـــــال والتفصيــل
مثلا ضربت لكم بقــــول واضـــح يغـــنى ويستغـــــني من التأويـــــل
مثلا نويـــــــت بضربه الإعراب عن شكواي من أخـــلاق هذا الجيــــــل
ما رست أحوال العبـــاد وحرت في معلومهن لـــــدي والمجهـــــــــول
وأضعت عمــــــري هائما في أمـــة عما عراهـــــــا لست بالمسئـــــول
أسفي على قوم لهــــــم دين وهـــم عن دينهم في غفلـــــة و ذهـــــول
صم ولو خاطبتهــــــــم ووعضتهم بفصاحة الخنســــا وفقه خليــــــل

بكم إذا فرض الجــــوار عليهـــــم أمر بمعـــــــروف وتـــرك رذيــــل

عمـــى عن الآيــــات أعداء لمـــن يبغي السلـــــوك بهم لخير سبيـــــل

أنا في وجــــــــودي بينهم كمسافر في مهمــــــة قفـــــر بغير دليــــــل

أو مبحـــــر في الهـــــول. أو سهران في ليل شديد الاضطــــــراب طويــــل

نفسي تحدثـــــني بهجرهـــــم كما ركنوا لهجــــــراني وما ركنـــــوا لي

لكنهــــــا طبعـــــت على لين بلا غش وتأبى القطــــع للموصـــــــول

كم في الحيــــــاة مآرب لم أقضهـــا والنـــــــاس بين محبذ وعـــــــذول

والنــــاس لا أرضيهــــــــم أبدا ولو جملـــــت فعلـــــــى أيما تجميــــــل

لسعادتي نجـــــم أراه كمــــــا ترى نجم السمـــــــــاء مهــــــددا بأفـــول

لم أمتعض من ذلـــــــك قط لأنني أرضى بكل مقـــــــدر مفعـــــــول

الملحق رقم:07

حفناوي قصير: الأستاذ الأمين العمودي حياته ونشاطاته المختلفة، ط1،م مزوار، الوادي،2008، ص88-89.

الأميـــر خالـــد

رجــل الجزائـــر يا عظيـــم الشـــان — أنت الأمير المسلـــم الحقـــــاني
حييت من بطـــل تعاظـــم قـــدره — يا زينـــة الأقـــوام والأوطـــان
أهـــلا بمقدمك الذي ابتهجـــت له — منا القلوب ومنـزل الفرقـــان
وتباشـــرت بك أمة علمـــت بمـــا — أوليتهـــا من سابق الإحســـان
واهتــزت الأرجـــاء من أقطارنـــا — طربا فعـــم الخيـــر كل مكـــان
وأعظـــت أعداء البـــلاد وشائنـــا — فليخسـأ الملعـــون ذاك الشـــاني
طوبى لنا، ولنا السعـــادة والهنـــا — بابن الرسول المصلـــح التفـــاني
يا (خالد) أبقيـــــت ذكرا خالـــدا — يفنى الزمـــان، وليس هو بفـــان
شرفـــت (بسكرة) فيوم قدومكـــم — عيد لأهل الديـــن والإيمـــان
أسمعتنـــا آي البلاغـــة مرشـــدا — ونصحـــت حقا أمة القـــرآن
وأتيت من سحر الكـــلام بمعجـــز — سجد البديـــع له ورب بيـــان
نشـــرت من تلك المعـــارف مـــا — انطـــوت آثاره في غابر الأزمـــان
أفصحـــت عن علم تقادم عهـــده — وأبنت ما قد كـــان ذا كتمـــان
أيقظـــت شعبا طالما ألف الكـــرى — وقضـــى الدهر بحالة الحيـــران
لولا رجال مخلصـــون كمثلكـــم — فقد الحيـــاة، وباء بالخســـران
أودعتـــه روح الحياة وسرهـــا — وغســـرت غرسا مثمرا لجـــاني
علمتنـــا كيف السبيـــل إلى العـــلا — والسيـــر بالإصـــلاح في البلـــدان
قومت معـــوج العقـــول بحكمـــة — موروثـــة عن جدك العدنـــاني
وأقمـــت في بث الرشـــاد دليلـــه — متمسكـــا بقواطـــع البرهـــان
فلـــك السيـــادة والزعامـــة مفـــردا — يا سيدا مـــا إن له مـــن ثـــاني
خذهـــا إليك عجالـــة من شاعـــر — ما شاب حـــر المـــدح بالبهتـــان
ما إن وفى لك بالحقـــوق ولو غـــدا — يتلـــو الثنـــاء شاد بكـــل لســـان
دم هانئـــا ولخير شعـــب مرشـــدا — بدرا تكامـــل دون ما نقصـــان
والمسلـــم وعد أن البلاد بأسرهـــا — تفديـــك بالأرواح والأبـــدان

الملحق رقم:08 صالح خرفي: الشعر الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970، ص ص48-49.

"تعصُّب"

محاولة قتل صحافي أهلي

قضية خطيرة–جريمة منوم–(دين وسحر1)

هذه مقالة كتبها صحافي فرنسي–وأظنه الصحافي الفرنسي "لو سياني" المعروف بمدينة قسنطينة وكان من أشهر صحافييها، وله معرفة كبيرة بالمسلمين وعاداتهم والاتصال بأعيانهم، كما كان له صلة خاصة بالدكتور الزبير بن باديس–شقيق الشيخ عبد الحميد بن باديس– لأنهما كانا زميلين أثناء الدراسة وربما دفعته هذه الصلة إلى العناية بكتابة هذا المقال، مع الوفاء لمهنته الصحافية وإشباع رغباتها، وخصوصا بعد عناية الرأي العام الإسلامي بالحادثة وتجمع المسلمين أثناء التحقيق مع الجاني رغم أن الساعة كانت ليلا.

وإن كانت جريدة "الدبيش القسنطينية" من أعدى أعداء حركة ابن باديس المغرين بها والمحرضين عليها والمؤلبين. وقد نشر المقال–بعد 8 أشهر من حصول الاعتداء بمناسبة تجديد البحث تمهيدا لمحاكمة الجاني في عدد 110 بتاريخ 19 صفر 1348هـــ الموافق 18 أوت 1927م.

قال الشهاب:

تحت هذه العناوين نشرت صحيفتنا جريدة (لا دبيش كونستانتين) مقالا– (ن–ل) أحد محرريها– في نازلة الاعتداء العليوي على الأستاذ ابن باديس بمناسبة تجديد بحث الجاني في مكان الحادثة. وقد جاءنا تعريب هذا المقال المذكور من الأديب البارع و الكاتب الشهيد الأستاذ الأمين العمودي مترجما ترجمة حرفية، فنشرناها على قرائنا ليطلعوا على رأي جيرانهم الأوربيين في نازلة لا تزال شغل الأفكار اليوم.

قالت لادبيش:

منذ نحو ستة أشهر وقعت على صحافي أهلي قام بمهنته بإتقان وشجاعة–وهو السيد ابن باديس نجل النائب المالي الفاضل– محاولة فتل في ظروف هاك بيانها:

بينما كان السيد ابن باديس– في بعض الليالي– نحو الساعة التاسعة هابطا بدرج نهج (مايو) ليذهب إلى داره الكائنة بنهج السود، إذ انقض عليه رجل أهلي كان متخفيا بمكان مظلم و ضربه بهراوة أصابت جبينه وجرحته جرحا خطيرا.

سعى السيد ابن باديس سعيا غريزيا في الدفاع عن نفسه، ورغما عن خطورة الضربة تمكن من القبض بكلتا يديه على مهاجمة الذي كان يومئذ مسلحا بهراوة وموسى (بوسعادي) و أمسكه بضع دقائق، لكنه لما فشل وخانته قواه تخلص منه المعتدي المجهول والتجأ إلى الفرار.

وقد استنجد السيد ابن باديس ببعض المارة وهؤلاء أحاطوا بنهج السود وشرعوا في التفتيش لكن بلا طائل، ثم إن بعض أصدقاء الشيخ ذهبوا به إلى داره القريبة جدا من ذلك المكان وما تعدوا عتبة الدار حتى رأو الجاني كامنا في أحد أركانها مسلحا -كما كان سابقا- وواقفا موقف الهجوم، فلما أخطأ المرمى -المرة الأولى- ظن أنه يصيبه حقيقة حين يصل السيد إلى محل سكناه.

ألقي القبض على الجاني، وانتزع منه سلاحه وسيق إلى (الكوميسارية) واستنطق فأنكر بادئ بدء -رغم ما عليه من الحجج القاطعة- وقوع السطو منه، ثم اعترف ببعض ذنبه، وذكر أنه أراد أن يبعد عن العالم الإسلامي رجلا مرق من الدين.

تبين مما ذكر أن هاته جريمة ليست من الجرائم المعتادة وقوعها، وثبت بوجه القطع أن السبب الحامل عليها هو ما ذكر الجاني، وقد أنتج البحث جملة أشياء تدعو إلى التعجب بقدر ما لها من خطورة.

دعاة الباطل والضلال:

كان السيد ابن باديس أثار في جريدة (الشهاب) حركة قلمية تضاهي حملة الأبطال ليفضح ويظهر لإخوانه في الدين جميع دعاة الباطل والضلال وسفلة المرابطين الذين يدَّعون العصمة وخوارق العادات، تستر هؤلاء الدجالون باسم الدين، وأخذوا يستثمرون إحسان عامة الأهالي، مؤيدين سلطتهم على البسطاء (بكرامات) صبيانية. وربما كان الخطب سهلا لو اقتصر عمل (المرابطين) على اختلاس (الدراهم) بطريقة تروج على السذج حتى تظهر لهم الحجر جواهرا.

لكن السيد ابن باديس زيادة على تشنيع هذا الصنع المنكر على أصحابه قد أشهر حربا خاصة على رجل أخذ نفوذه يتزايد بكيفية مفزعة، وتعاليمه تنتشر بسرعة يسهل إدراك علّتها بين طبقات الأهالي الذين يؤمل منهم الإقبال على الدعوة الجديدة بشدة رغبة وحماس مفرط.

على نمط راسبوتين:

استمد تاريخ هذا الرجل في الأصل من تاريخ الراهب صاحب الشهرة السيئة بروسيا المقدسة دونكم شرح معنى ذلك:

كان منذ سنين في مدينة (التقى) مستغتنم يوجد من بين أعظم المسلمين تمسكا بالديانة- حذّاء فقير وضيع اسمه (ابن عليوة) استلفت الأنظار بشدة ما يظهره من التقى والصلاح وقد ملك قلب (مقدم) البلدة حتى أن هذا الأخير لما أحس بقرب موته أوصى بأن يتولى خطته بعد الحذاء ابن عليوة.

كانت هذه الوصية من الغرابة بمكان عند أرباب الشؤون الدينية الإسلامية إلا أنها كانت معربة عن إدراك الهالك، وموافقة لشريعة القرآن وجب العمل بها، وسمي ابن عليوة "مقدما" وكان لسان حاله يتمثل بالمثل اللاتيني (هل، ومتى يكون لصعودي حد)..؟

امتاز بكونه إماما مواظبا من أئمة الديانة الإسلامية العظمى بسرعة امتيازه بالذكاء والفراسة وشدة الطمع وحب الرياسة وبفضل ذلك قدر على تحريك الضمائر واستخراج أسرر العقائد، وله في هذا الفن طريقة خاصة. فكان لا يكتفي بأمر (فقرائه) بتوطيد إيمانهم بالله "لأن الله هو الله" بل يشير عليهم أيضا بتقديس "خلفائه في الأرض".

ادعى-محتجا بما يسميه كرامات، وما هي في الواقع إلا شعوذه بحتة- بأن الله حال فيه وبفضل قوته الجذابة النادرة وقوته التأثيرية العجيبة- تمكن ابن عليوة من جعل اتباعه أو (زبائنه) تحت سيطرة إرادته وقد رأى منه المسلمون الغرائب، وهكذا قويت شوكة الدجال بكيفية مدهشة.

ولما فهم ابن عليوة مقدار ما تجره له هذه (البضاعة الخصوصية) من المنافع عزم على تحسينها، وتوسيع نطاقها، وقد سمع أن في ذلك الشرق القاصي... أساتذة يدرسون علوم الباطن فسافر إليه وبقي مدة ثلاث سنين تلميذا مجتهدا حريصا، وبعد أن تدرب ومهر في فنون (الفقراء) السرية عاد إلى منصبه واتخذ بلدة برج بوعريريج مركزا ومقرا، وأسس (طريقة) أسرع (الإخوان) إلى الدخول فيها أفواجا.

صورة عمله أن يختار من المقبلين عليه (أطواعهم) كما يقول المؤمنون، ويدخلهم فرادى في بيت ويأمرهم بذكر الله و تكراره ألف مرة، ويجبرهم على النظر إلى نقطة واحدة، ويعدهم بأنهم يحسون بنزول الإله في ذواتهم، تلك إحدى عملياته وفي بعض الأحيان يدخلهم في خلوة مظلمة ويريهم صورة "الله" بطريقة تدع الأبصار حائرة، وقد أبدى في تعاطي هذه الصناعة من المهارة والبراعة ما حصل به على الإعجاب العام.

ابن عليوة- كما يقول أصحابه- هو محل حلول الله في الأرض.

ابن عليوة قادر على إيقاف الشمس في دورانها. ابن عليوة يفتح السماء.

ابن عليوة يغيض مياه العيون ! ابن عليوة في وسعه أن يستمطر الدرهم والدينار !

وتوصل هذا الدعي الجديد إلى إدخال آلاف المسلمين في مذهبه وها هو الآن يؤمِّل ويحاول البلوغ إلى مقام النبوءة، وقد أسس جريدة سماها الإصلاح.

يلزم قتل الحقيقة:

السيد ابن باديس رجل متنور متضلع في العلوم، مسلم عالم بنص القرآن، تتبع أطوار تلك الدعوة وقابل بالغضب والنكير أعمال ابن عليوة المنافية للأخلاق، وأقدم على إظهار مساويه لإخوانه في الدين

فكتب في جريدة الشهاب مقالات رنانة، وكان ذلك سبب المؤامرة بالسطو الذي وقع عليه وكاد يذهب بحياته، والرجل الذي سطا عليه في إحدى الليالي بنهج (مايو) هو من إخوان الطائفة العليوية جاء من برج بوعريريج بمأمورية خاصة هي قتل الصحافي الذي تجرأ على مقام ذلك النبئ الجديد...

الفاجعـــة

أول أمس على الساعة التاسعة مساءا استؤنف في القضية على يد المسيو أودوانو قاضي الاستنطاق و لم يكن ذلك بالأمر السهل، فمن كثرة تزاحم ألوف الأهالي برغبة سخيفة في الإطلاع على ما لا يعنيهم حتى أدى إلى خرق السياج الذي أقامه البوليس، ومن جهة أخرى ترى جانيا خلي البال غير مكترث بما حوله ومع ذلك يجد في المناقشة كأنّ ذلك جبِلّةً ورثها عن أصله يماحك في الجزئيات التافهة وينكر ويصر على الإنكار بوقاحة بلغت أقصى درجات القبح.

سيرافع هذا الجاني-بعد انقاء بضعة أشهر- لدى محكمة الجرائم لكن سيرافع التلميذ وحده، وأما أستاذه الدجال الناشر لدعوة الباطل والضلال فإنه سيستمر في دعة وهناء وساعيا في الإهلاك واستعباد الأفكار ناصبا للبُله فخ العقائد المميتة للعقول جادا في تدجيله الذي به (يترل الله في أجسام عباده) و (يعطل حركة الشمس) وسيستمطر الدرهم الرنان و... (يسلح المجرمين)... وذل ذلك باسم الله...

عن جريدة لادبيش القسنطينية المؤرخ: 30 من جويلية 1927 م بسكرة.

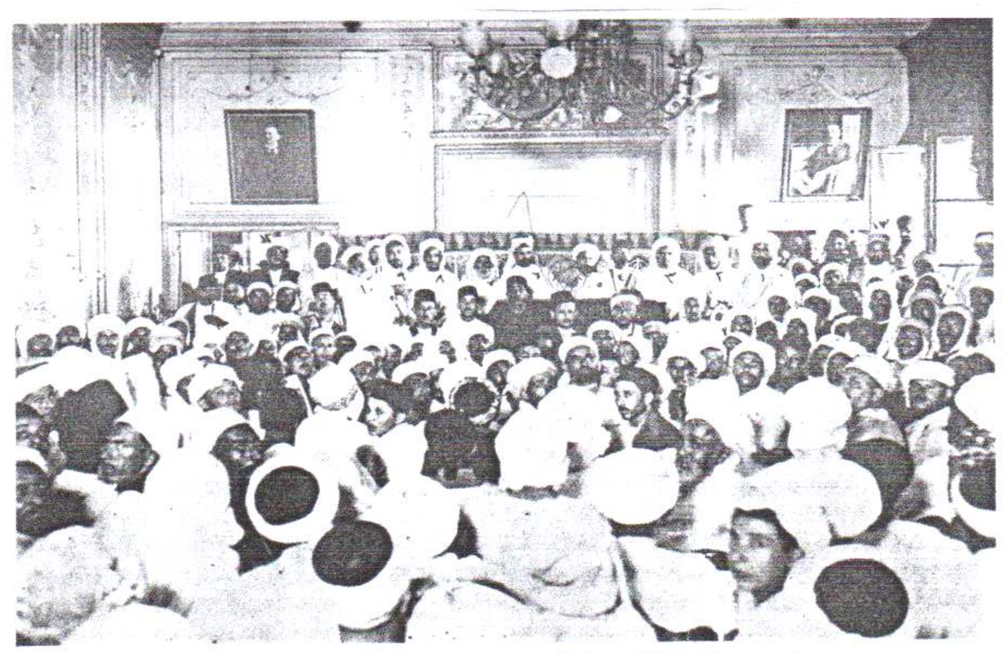
الأمين العمودي

الملحق رقم:09

محمد الأخضر عبد القادر السائحي: محمد الأمين العمودي الشخصية المتعددة الجوانب، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص91-93.



من أعضاء المجلس الاول لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيوخ : ـ 1 ـ عبد الحميد بن باديس ـ 2 ـ محمد البشير الابراهيمي ـ 3 ـ مبارك الميلى ـ 4 ـ العربى التبسي ـ 5 ـ ابراهيم ابو اليقظان ـ 6 ـ الأمين العمودي ـ 7 ـ يحيى حمودي ـ 8 ـ محمد خيرالدين ـ 9 ـ الطيب العقبي ـ 10 ـ السعيد الزاهري .



جانب من قاعة النادي أثناء اجتماع العلماء المسلمين في الجلسة الأولى : 1 ـ مبارك الميلي ـ 2 ـ عبد القادر بن زيان ـ 3 ـ العربي التبسي ـ 4 ـ الأمين العمودي ـ 5 ـ عبد الحميد بن باديس ـ 6 ـ الطيب العقبي ـ 7 ـ محمد سعيد ايت جر ـ 8 ـ محمد خير الدين ـ 9 ـ السعيد الزاهري ـ 10 ـ يحيى حمودي ـ 11 ـ عبد اللطيف سلطاني ـ 12 ـ الجيلالي الفارسي .

الملحق رقم: 10 الأمين العمودي مع أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

محمد الطاهر فضلاء: دعائم النهضة الوطنية الجزائرية، ط1، نشر دار البعث، قسنطينة، 1404هـ/1984م.

LES OULAMAS ET LA POLITIQUE

On fait souvent grief aux « Oulamas » de s'occuper de politique et de sortir ainsi du cadre essentiellement religieux de l'action de leur association.

L'accusation que portent aujourd'hui contre ces intellectuels musulmans d'autres intellectuels musulmans dont quelques-uns nous paraissent de bonne foi, est vieille comme les méthodes administratives qui l'ont inspirée.

Dès la première année de sa création l'Association des « Oulamas » fut attaquée sur ce terrain par la Direction des Affaires Indigènes qui mobilisa contre elle toutes ses forces, maraboutique et autres, et qui conçut le dessein diabolique de la démolir à tout prix.

En 1932, un professeur de Médersa, qui acquit alors une triste renommée, fut chargé par les bureaux de la rue du Vieux Palais, de lire, au cours d'un banquet, un discours d'une violence inouïe et d'une perfidie jamais égalée, discours dans lequel il soutenait cette thèse surprenante : « que les « Oulamas » devraient consacrer tout leur temps à la prière et à la lecture du Livre Saint. »

Ce qui est encore plus surprenant, c'est que cette thèse a été [illegible]

mas » devraient consacrer tout leur temps à la prière et à la lecture du Livre Saint. »

Ce qui est encore plus surprenant, c'est que cette thèse a été adoptée par quelques-uns de nos leaders qui font preuve en l'occurrence d'une regrettable incompréhension et d'une totale ignorance des hommes et des choses de leur pays.

Une erreur grossière, d'ailleurs assez vulgairement répandue, consiste à considérer les « Oulamas » comme une sorte de marabouts modernes, ou simplement des rivaux et des concurrents des marabouts poursuivant le but intéressé de perfectionner et de monopoliser le commerce des amulettes.

Et chaque fois que l'un d'eux entreprend une œuvre ou participe à une action en faveur du peuple dont il est issu et du pays où il a vu le jour, où il a des parents, des amis, et, *comme tous les autres*, des intérêts moraux et matériels, on crie à l'intrusion dans la politique, à l'impiété, au scandale !

Nous n'avons jamais eu et nous ne tolérerons jamais qu'on ait une aussi fausse idée du rôle de nos « Oulamas ». Nous estimons, au contraire, que ces hommes de Dieu ont, comme tous leurs compatriotes, le droit et surtout le devoir de servir la collectivité dans la mesure de leurs aptitudes et de leurs moyens. Nous les croyons aussi si ce n'est plus compétents que quiconque pour défendre leurs coreligionnaires, dénoncer les maux dont ils souffrent,

mesure de leurs aptitudes et de leurs moyens. Nous les croyons aussi si ce n'est plus compétents que quiconque pour défendre leurs coreligionnaires, dénoncer les maux dont ils souffrent, réclamer pour eux les réformes nécessaires, en un mot participer aussi largement et aussi efficacement que possible au mouvement revendicatif de leur peuple.

Telle est notre conception qui doit être aussi celle de tout homme de bonne foi.

Il est vraiment étrange que quelques-uns des hommes qui sont actuellement à la tête de notre mouvement conçoivent différemment le rôle des « Oulamas » et repoussent, au lieu de la rechercher, leur précieuse collaboration.

Dans tous les pays du monde, y compris ceux d'Orient où les Cheikh-Abdou, les Djamal-Eddine-El-Afghani, les Emin-Elhoussaini et autres leaders musulmans non moins illustres, ont été les principaux artisans de cette magnifique œuvre de régénération et de relèvement dont nos frères du Levant sont les heureux bénéficiaires, dans tous les pays, dis-je, les intellectuels composant l'élite, qu'ils s'appellent savants, hommes de lettres, penseurs, ou Oulamas, sont tout naturellement désignés pour guider les masses, les éclairer, les éduquer, et, au besoin, prendre en mains à l'exclusion de tout autre, la défense de leurs intérêts.

الملحق رقم: **11** **La Défense: N°137, 19 Fév 1937** ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة

PREMIÈRE ANNÉE N° 19.

LA DÉFE[NSE]

HEBDOMADAIRE

DES DROITS ET INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGÉ[RIENS]

Organe indépendant paraissant à Alger tous les vendredis

Administration et Rédaction
186 bis, avenue Maréchal-Foch
SAINT-EUGÈNE (Alger)

Directeur, rédacteur en chef : LAMINE LAMOUDI

Casse-Cou !

Les véritables intentions de l'Administration algérienne sont désormais connues

Complicité de nos élus de tous grades et des délégués financiers de toutes sections.

Redoublons d'activité et de vigilance si nous voulons sauver le peu de libertés et de dignité qui nous reste.

par Lamine LAMOUDI.

De plus en plus se précise l'intention de l'administration algérienne et s'affirme sa volonté de porter un coup mortel à nos maigres libertés et d'arrêter net le mouvement intellectuel à peine naissant dans nos milieux où elle veut perpétuer le règne de l'obscurantisme, de la misère, de l'arbitraire et du bon plaisir.

Tout est mis en œuvre pour maintenir et renforcer ce que nos tyranneaux appellent une « politique algérienne » et que nous considérons, nous qui aimons appeler les choses par leur nom, le plus odieux système d'asservissement qui puisse exister.

Mais ce qui dépasse l'entendement c'est que juste au moment où nous attendions avec un espoir et une confiance [illegible] par les promesses de ces puissants du jour, une légère [illegible] à nos souffrances et une [illegible], si minime fût-elle, à notre misérable sort, les mesures les plus iniques [illegible] projetées en vue de nous enlever jusqu'à la liberté de comprendre et d'appliquer à notre manière les principes de notre religion et jusqu'au droit de nous plaindre !

La justice de notre cause et la gravité de notre situation effrayent à ce [illegible] nos adversaires qu'ils emploient tous les moyens pour nous empêcher de [illegible]dre notre voix et pour laisser [illegible] l'ignorance totale de l'état [illegible] ils profitent et dont nous [illegible] les moins exigeants bien qu'ils aient satisfait nos délégués financiers de la section arabe.

D'ailleurs, il y a longtemps que nous savons à quoi nous en tenir avec nos délégués financiers. Depuis longtemps nous n'ignorons plus ni la conception qu'ils ont de leur mandat et de leur rôle de mandataires du Peuple, ni ce qu'ils sont capables de faire.

En se rendant complices des auteurs de l'attentat à nos libertés, nos délégués financiers ne sont pas sortis de leur rôle.

Nous publions dans ce numéro le compte rendu du débat qui a eu lieu à la section arabe afin de mettre nos lecteurs en mesure d'apprécier le travail de ceux qu'ils ont investis de leur confiance.

Mais ce qui est encore plus triste c'est que la plupart des autres élus ont suivi l'exemple des délégués financiers, non pas en approuvant au cours d'un débat public l'attitude et les procédés de l'Administration, mais en gardant le silence dans les circonstances tragiques que nous traversons.

La complicité de ces élus est presque égale à celle des autres.

Quant aux Délégués financiers colons, leur complicité résulte nettement du compte rendu publié par un quotidien du matin et qui sera reproduit et commenté dans notre prochain nu-

La souveraineté française

Rien n'est plus ridicule que le fait par certains hauts personnages algériens d'opposer aux aspirations légitimes de l'indigène, qui est français, le principe de l'intégrité de la souveraineté française.

Ce n'est pas vis-à-vis de ses propres nationaux, mais au regard des deux cents mille étrangers qui ont fondu sur notre sol que la France doit assurer sa suprématie.

On oublie trop que cette souveraineté française, l'algérien musulman aussi l'incarne, la représente et en tient ferme et haut l'emblème comme il l'a fait dans les tranchées !

(La Défense).

Le divorce est définitif entre le peuple musulman et ses prétendus délégués Financiers

Nos pires ennemis, ce sont nos représentants

Nos délégués financiers ont donné leur entière approbation au projet arrêté par la Commission interministérielle, projet soumis à l'heure qu'il est à l'examen du Pouvoir Central.

Nous [illegible] approbation, car la confiance qu'ils viennent de témoigner à l'auteur direct des mesures envisagées n'a pas d'autre signification.

Sur une vague affirmation de Mirante que rien d'exceptionnel n'a été décidé à l'encontre de nos faibles libertés, nos délégués ont marché comme un seul homme.

Ils savent pourtant que deux circulaires préfectorales ont depuis longtemps, monopolisé les mosquées au profit exclusif d'une certaine catégorie de musulmans et que le voyage de Mirante à Paris n'avait pour but, entre autres, que de muer en décrets les dites circulaires.

Le Commissaire du Gouvernement [illegible]mandéz pourquoi dans ces conditions on n'appliquerait pas purement et simplement la loi, parce que depuis longtemps, ainsi que nous eûmes maintes fois l'occasion de le proclamer, la déficience intellectuelle de nos délégués a atteint le stade parfait du crétinisme et de l'imbécillité.

∴

Une foule de circonstances ont mis le peuple musulman algérien en un état de réceptivité qui lui permet non seulement de lire entre les lignes, mais de discerner, dès les premiers mots, dans certaines affirmations grandiloquentes, la part du mensonge et de la roublardise.

C'est ainsi qu'ayant lu attentivement le compte-rendu des débats à la Section arabe des Délégations financières, notre peuple finit par ne voir qu'une provocation dans le fait par les délégués indigènes d'avoir accordé, en

C'est ce qui explique ... mesures restrictives envisagées contre la liberté de la presse de langue française.

En même temps qu'on bâillonne la presse on paralyse l'action des « oulamas » en leur interdisant l'accès des mosquées où ils enseignent les principes de la vraie morale et la pure doctrine islamique qui condamne les pratiques dont vivent les parasites, les charlatans et les marchands d'amulettes.

Enfin on interdit l'enseignement libre de la langue arabe et on met la main sur les écoles coraniques pour y maintenir indéfiniment les vieilles méthodes, aussi stériles que nuisibles.

Ce que nous disons aujourd'hui n'est que la répétition de ce que nous avons déjà exposé dans notre dernier numéro et dans notre édition spéciale du 27 mai.

Mais cette répétition est à notre avis nécessaire, car il importe d'insister sur l'extrême gravité des mesures dont nous sommes menacés et de redoubler d'activité et de vigilance pour en empêcher l'aboutissement.

Il importe aussi de proclamer hautement que les déclarations du Directeur des affaires indigènes aux Délégations financières ne satisfont pas même.

Bornons-nous pour aujourd'hui à publier la note dont notre confrère a fait précéder le compte-rendu en question. Cette note est ainsi conçue :

« *A la délégation des colons s'est institué lundi un débat sur la politique algérienne, lequel s'est ressenti singulièrement, comme on en jugera par les extraits que nous en publions, des événements qui ont entraîné l'avènement de M. Gaston Doumergue et du vent plus ou moins dictatorial qui souffle sur la vieille Europe. La nécessité d'un Gouvernement fort et d'une autorité sans défaillance est apparue à nos délégués, et ils l'ont exprimée avec discrétion, mais sans équivoque.* »

On va donc instaurer dans ce pays un régime inspiré par « les événements qui ont entraîné l'avènement de M. Doumergue et le vent plus ou moins dictatorial qui souffle sur la vieille Europe !! »

Voilà qui est clair.

Qu'on ne nous en veuille donc pas et qu'on comprenne les raisons pour quoi nous nous alarmons !

Notre situation n'a jamais été aussi grave.

Une fois de plus nous crions : Casse-cou !

Lamine LAMOUDI.

ne nie d'ailleurs nullement les faits puisque dans son fameux communiqué du 4 mai, il nous menace de l'intervention éventuelle du commissaire de police les jours de grande prière dans les mosquées et que dans un « démenti-justificatif » — une nouvelle trouvaille de Mirante — paru plus tard, il nous affirme catégoriquement que la chose est parfaitement conforme à la tradition historique et à la doctrine islamique.

Nos représentants « qualifiés » parmi lesquels se trouvaient trois chefs de zaouïas c'est-à-dire des hommes possédant à fond les sciences rituelles et sacramentelles, ne pouvaient rester insensibles à l'argument du « Commissaire de police », pratique que ces vénérables personnages, dans leur zèle... apostolique, assurent avoir été de tous temps en honneur chez les musulmans.

Nos délégués s'inclinèrent.

Et quand, traitant la question de la Presse, Mirante soutint à sa manière, que la Commission s'était bornée à rechercher dans le cadre des lois en vigueur ce qui serait propre à réprimer les attaques éventuelles contre la souveraineté française — notez que la souveraineté française c'est Mirante — nos représentants se prosternèrent.

Il ne vint à l'idée de personne, à l'énoncé d'une pareille énormité, de de... leur nom, une confiance illimitée aux auteurs de tous nos maux.

Leur raisonnement est simple : L'effervescence qui règne actuellement en Algérie a été causée par le communiqué du 4 mai, communiqué par lequel Mirante faisait savoir comment il entendait juguler nos consciences et nos convictions.

A cette nouvelle, qui plongea dans la stupeur tout un peuple, aucun délégué financier ne bougea. Ce qui établit déjà, avant le départ pour Paris de la Commission interministérielle, une indéniable collusion entre l'administration et nos délégués. Quelques conseillers municipaux d'Alger — qui arboraient, il y a quelques mois, des allures de tranche-montagnes — auraient, ainsi qu'on nous l'affirme, donné également leur adhésion au projet. C'est ce qui expliquerait certain silence et certaine inaction.

Ces conseillers auraient agi ainsi pour éviter la saisie mobilière et immobilière qui, telle l'épée de Damoclès, était suspendue sur leur tête. D'ailleurs on nous assure, que les temps sont proches où ils seraient définitivement démasqués.

⁂

Le débat de la Section arabe ? Une simple mise en scène qui a permis à l'administration algérienne de répondre à la demande d'explications for-

الملحق رقم:12 La Défense: N°19, 01 Jui 1934 ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة طبعت بالأرشيف الوطني

خطاب العمودي في مدينة مستغانم

إننا أمة عربية مسلمة جزائرية ترتبط بفرنسا أمة الحرية منذ مائة وأربع سنوات، بيننا وبينها عهد الشرف والكرامة أن لا تمس إسلامنا ولا عربيتنا ولا جزائريتنا، فيجب أن نبقى إلى الأبد أمة عربية مسلمة جزائرية، ولا يليق بكرامتنا العربية ولا بعزتنا الإسلامية، ولا بشرف فرنسا وسمعتها أن نعيش من بعد أربع ومائة عام كالأجانب الغرباء في بلادنا، علينا الغرم ولغيرنا الغنم !! فحسبنا ما مضى علينا من عسف وما نالنا من إرهاق وظلم لم يكن صادرا عن أصول القانون الجمهوري ولكن كان نتيجة قوانين استثنائية جائرة طبقت علينا في غير شفقة ولا رحمة ! أعطنا يا فرنسا حقنا كاملا نعطك إخلاصنا كاملا، إننا دائما مستعدون للدفاع عن شرفك في ميادين القتال، ثم نتعرض لمسألة المسائل ومشكلة المشاكل، إلا وهي مسألة المساجد والمدارس القرآنية والصحافة الإسلامية، فاشبع القول في موضوعنا وكشف عما يضمره لها أعداء هذه الأمة الكريمة وأعداء الإسلام الحنيف! ثم حث الناس على الاتحاد والتعاون على البر والتقوى اذ المؤمن ضعيف بنفسه قوي بأخيه...

الملحق رقم:13 : خطاب العمودي في مدينة مستغانم

الشهاب: المجلد العاشر، السنة العاشرة، ربيع الأول 5513- 1936-1937م، ص 377.

Défense (la) hebdomadaire , 1934,1939,Alger , dir.

Lamine Lamoudi .

I- ouvres de non oulémas , L,L N° 3 9 fév. .1934,p3

2- simple mise au point ,L.L ,N° 8 , 16/03/1934 , p2

3 -simple mise au point ,L.L N° 9 , 23/03/1934 ,p 2

4- mirante et son clérgé L.L N° 9 , 23/03/1934 ,p3

5- ou va l'algerie ? que s'y passe t'il (I), EL djazair N° 24 , 6/7/1934 ,p3 .

6- ou va l'algerie ? que s'y passe t'il (I), EL djazair N° 24 , 13/7/1934 ,p2.

7- Le conflit de milla . L.L N° 26 / 7 /1934 .p3

8- Association des oulémas d'Algérie , A yass mine ,N° 26,27/7/1934 p3

9- Association des oulémas d'Algérie , A yass mine ,N° 27,27/7/1934 p2 .

10- Entre oulémas et élan , (….) , n° 36 , 2/11/1934 , p3 .

11- Nos oulémas à Philippeville , Benslimane ,N° 76,6/09/1934 p3.

12- M.Millot et les oulémas ,(…) , N° 102,24/04/1936 p2.

13- L'écho de la presse musulmane et le cheikh Ben Badise. H.Bernier N° 102 ,24/4/1936., p2.

14- honneur au cheikh ben badis H.B,N°10515/06/1936 p6.

15- ,Ultime démarche , A. Ben badis , N° 108 ,05/7/1936., p1.

16- On arrête le cheikh el okbi, f. Abbas ,N° 116,14/08/1936, ,p1.

17- l'injustice est réparé ,mais la justice reste a faire , Ibn –jalla , N° 117,28/8/1936 ,p1.

18- les oulémas et nous , abdallâh , N° 118 , 11/9/1936 ,p

19-Apropot de l'intervention de Dr Bendjelloul , L.Tebessa N° 118 ,11/9/1936 p2.

20- Autour de l'assassinat de l'immam Bendali , J.Dominique , N° 119,25/9/1936 p3 .
21-Rréponse du cheikh ben badis aux questions de nos bougions
Ben badis ,N° 126, 13/11/1936 ,p2.
22- Le réformisme en algerie ,a.l , N° 126,13/11/1936 p2.
23- Nos oulémas à paris ,A .Babouche ,129 ,18/12/1936 PI.
24- Mise au point de l'Etoile du nord –Africaine , SG de …..
N° 131, 1/1/1937,p3.
25- Les oulémas et la politique , L . Lamoudi , N° 137 ,19/2/1936 p1.
26-Ceikh Ibrahim à maghnia , spidor , N°139 ,5/03/1937 p .
27- Nos oulémas à paris ,A.B.A , N°,9/4/1937 ,p.
28- l'association des oulémas et le nationalisme , M'barek et mili , N° 158 ,16/7/1937 p.3
29-Cheikh tayeb el okbi au cercle de J.A telémcen ,(……) N° 158 ,16/7/1937 p.3
30- l'enseignement de la langue arabe , Ben badis ,N° 159 ,23/71937.
31- Deux appels de l'association des oulémas d'Algérie M.kheir eddine ,N° 159 ,23 / 7 /1937 p4 .
32- le cheikh El okbi 0 Tlemcen , soridor, N° 159 ,23 /7/1937
33- Appel du président et aux membres du comité exécutif du congrés musulman , A.Ben badis , N° 161,13/8/1937 ,p2.
34- la chasse aux oulémas , la défense N° 172,24/12/1937 p
35- les oulémas et si Kaddour Benghabrit , A.kabbes ,N° 172,34/12/1937 p2.
36- déclaration de cheikh Ben badis (..) ,N° 173,31/12/1937 p3.
37- Nos oulémas à l'honneur ,(..) ,N° 176,2/02/1938 p,I,2.

38- Nos oulémas protestent contre les abus dont victimes (..),N° 177 , 09/2/1938 p2.
39- Activité de Nos oulémas , (..),N° 177 , 09/2/1938 p2.
40-Activité de Nos oulémas, un nouveau cercle d'éducation A oulins , N° 181,10/3/1938 ,p4
41 - Manifeste des oulémas .(..) ,N0 182, 16/3/1938,.
42 -la flamme des oulémas juglaret ,N° 184 ,30/3/1938 p
43 - les oulémas en France ,(..) , N° 185 ,6/4/1938 ,p3 .
44-ô Dieu , viens au secours de la langue arabe en Algérie , a Ben badis N° 186, 13/4/1938 P.I.3 .
45- les oulémas en France ,discours de Cheikh Foudil ,(..) N° 186 , 13/14/1938 .p2
46- les insanités de la flamme , juglaret ,N° 186, 13/4/1938 P.I.3 .
47- l'affaire kahoul , juglaret , N° 186, 13/4/1938 P.4
48- - l'affaire kahoul , juglaret , N° 187, 20/4/1938 p2 .
49-Autour de l'affaire El okbi (…) ,N° 195 29//6/1938 p2.
50- Appel des oulémas des Bibanes , ,S. El bibani N° 197 , 20/7/1938 .
51-les oulémas protestent encore , Ben badis ,N° 198, 3/8/1938 p2 .
52- chez le oulémas ,L.Lamoudi , N° 201 ,20/9/1938 ,p.I.4.
53- la doctrine des oulémas , déclaration du cheikh El okbi à la commission parlementaire d'enquête ,(…..) N° 202 , 19/10/1938 , p.1
54- la doctrine des oulémas , (2) ,(….) N° 203 , 2/11/1938 p Abdelhamid Ben badis au pilori , (….) N° 203 , 2/11/1938 ,p
55- la doctrine des oulémas (3) , (…) N° 204 ,23/11/1938 p2.
56- l'affaire El okbi , juglaret ,N° 205 ,7/12/1938 p2 .

57- - la doctrine des oulémas (4) , N° 206 ,21/12/1938 p2.

58- Un télégramme des oulémas , (….) ,207,4/1/1939 p .

59- la doctrine des oulémas (5) , N° 208 ,18/1/1939 p2.

60- Un télégramme des oulémas , Ben badis , N° 212 ,15/3/1939 p .

61- Manifeste des oulémas ,(….) ,N° 213 , 5/4/1939 , p,I,4 .

62-Kahoul et les oulémas , L,L , N° 218 , 20/6/1939 , p.I.2

63- En attendant le triomphe de la justice ,(….) , éd spécial .

64- Apres le verdict , acquitté ,reporteur ,N° 280, 29/6/1939 .

65- l'aube de l'islah à Biskra ,(….) , 220,29/6/1939 p2.

66- vive la justice française , Juglaet ,N° 221 ,19/7/1939 p2.

الملحق رقم 14: مقالات في جريدة الدفاع تخص جمعية العلماء

نورالدين ثنيو: جمعية العلماء الجزائريين، فهرس موضوعي تحليلي للوثائق المتعلقة بجمعية العلماء في الدوريات والأرشيف المحفوظ في مركز أرشيف ولاية قسنطينة، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي للمكتبيين، إشراف الأستاذ عبد الكريم بجاجة المدير العام لمركز الأرشيف الوطني، 1994، ص ص 100-104.

DES DROITS [illegible]

Org[illegible]

Administration et Rédaction
186 bis, avenue Maréchal-Foch
SAINT-EUGÈNE (Alger)

Directeur, r[illegible]

Le grand problème

par Lamine LAMOUDI

IV

(Suite et Fin)

Une politique libérale et une justice intégrale et intransigeante, voilà ce dont l'Algérie a besoin pour vivre dans la paix sous la souveraineté effective et incontestée de la France.

Finira-t-on par comprendre cette vérité élémentaire que rien de bon et de durable ne sera fait en Algérie tant que l'Indigène musulman sera astreint à toutes les charges et privé de tous les droits ?

Dans son traité de Législation Algérienne, le [illegible] Larcher déclare : « La situation juridique que la conquête de l'Algérie par la France avait créée aux indigènes musulmans a donné [illegible] à de [illegible] discussions.

La capitulation du 5 juillet 1830 leur garantissait le libre exercice de leur religion mahométane ; par [illegible], ils conservaient leurs lois. L'UNION EST INTIME ENTRE LE DROIT ET LA RELIGION DANS L'ISLAM.

L'éminent juriste ajoute : « Très certainement les indigènes étaient français non pas seulement depuis que la Constitution de 1848 avait déclaré l'Algérie terre française, mais bien depuis l'ordonnance du 22 juillet 1834. Dès lors — et c'est bien ce qu'a décidé la C[illegible] [illegible] pour les indigènes de nos possessions de l'Inde — PEU IMPORTE QU'ILS AIENT OU NON CONSERVÉ LEUR STATUT PERSONNEL : FRANÇAIS ILS SONT, SI AUCUN TEXTE NE LEUR RETIRE CETTE QUALITÉ, CITOYENS FRANÇAIS, ET PAR CONSÉQUENT ILS PEUVENT REVENDIQUER LEURS DROITS POLITIQUES, EXIGER LEUR INSCRIPTION SUR LES LISTES ÉLECTORALES. »

M. Flandin dit dans son exposé des motifs :

« D'ailleurs l'indigène arabe, devenu français, est, en quelque pays qu'il se trouve, sous la protection de la France, sa nationalité établie lui assure, chez les gouvernements étrangers, le respect de sa personne et de ses droits. »

∴

« En quelque pays qu'il se trouve », déclare M. Flandin, « sauf dans son propre pays », pourrions-nous rectifier, « l'indigène arabe, déclaré français, est sous la protection de la France et sa nationalité lui assure le respect de sa personne et de ses droits ».

La situation qui nous est actuellement faite nous autorise à affirmer de la façon la plus catégorique que nous sommes le peuple le plus malheureux de la Terre. Je n'en vois pas, pour ma part, de plus malheureux que nous.

Et quand nous demandons un traitement plus humain, plus compatible avec notre dignité et mieux en rapport avec les services que nous avons rendus et les sacrifices que nous avons consentis, on crie à l'agitation nationaliste, à la révolte et on demande contre nous les mesures les plus iniques et les sanctions les plus sévères !

C'est toujours à la France, rien qu'à

« Solution juridique mais dangereuse », fait observer l'auteur qui parlant toujours en [illegible], émet cette sévère appréciation sur une décision de la Cour d'Appel d'Alger, qui déclarait l'indigène musulman sujet français :

« La moindre critique qui lui pût être adressée, dit-il, était de ne reposer sur aucun texte. Aucune disposition de la loi positive ne permettait de créer ainsi parmi les Français des distinctions, d'opposer aux citoyens les simples sujets. »

Telle est la thèse que nous avons toujours soutenue. Nous avons, en effet déclaré, et nous répétons encore qu'on est Français ou on ne l'est pas et qu'en étant intégralement français on peut sans aucun inconvénient être intégralement musulman et continuer d'être régi par la loi musulmane, en ce qui concerne les questions d'état et celles d'ordre successoral.

« Votre thèse est juridique mais dangereuse », se bornera-t-on à nous dire.

Mais nous défions qui que ce soit de nous prouver par des arguments sérieux que l'exercice des droits politiques attachés à la qualité de citoyen français, est incompatible avec la conservation du statut personnel qui est le statut religieux garanti par la Convention de 1830.

En présentant au Sénat Impérial le projet du Sénatus-Consulte de 1865,

la France, que nous nous
adressés, c'est toujours à se
sentants — que nous avons fai
pour demander une améliorat
tre sort et un remède aux
maux dont nous souffrons.

Nous n'avons jamais songé
ner nos regards vers une autr
à solliciter l'intervention en
veur d'autres hommes que
président aux destinées de l
ou qui ont à un titre quelc
droit de parler et d'agir en s

Et malgré cela, malgré la
nos intentions et de nos sent
franchise de notre langage
yauté de nos procédés,
contre nous les accusations
fantaisistes et les plus mor
on n'hésite pas à nous trait
turbateurs anti-français re
l'Etranger ordres et subside

Si au moins nos perfides a
avaient le courage de nous
est cet « Etranger » auqu
constamment allusion et qu
rait et financerait une act
la France sur un territoir
ÇAIS DEPUIS 104 ANS !

Non, ce n'est pas l'Etr
s'immisce dans les affaires
ou cherche à soulever les
contre la France.

S'il y a une action ar
dans ce pays, elle ne peut
que par des mauvais Fran
la France a investis de sa

الملحق رقم:15 **La Défense: N°14, 27 Avr 1934.** **ميكروفيلم M73** من المكتبة الوطنية بالحامة

1.. bis, Avenue Maréchal Foch, Saint-Eugène (Alger)

NOS REVENDICATIONS

Nos adversaires — ainsi d'ailleurs que nos amis — nous ont toujours reproché, non sans raison, de n'avoir pas encore su présenter un cahier de revendications constituant le minimum des aspirations et desiderata de l'ensemble de la population musulmane.

Ils nous reprochent également — et là encore leur reproche n'est pas moins fondé — d'avoir été jusqu'ici incapables de nous mettre d'accord sur un programme de réformes urgentes, nécessaires et raisonnables, et d'en poursuivre la réalisation avec le maximum d'énergie et de persévérance.

On entend bien, depuis quelque temps, de Souk-Ahras à Nemours, ce cri unanime : l'indigène est malheureux, sa situation matérielle et morale est pitoyable, il faut absolument relever sa condition et améliorer son sort. On enregistre, un peu partout, des plaintes et des récriminations contre certains fonctionnaires qui abusent de leur autorité et certaines institutions qui favorisent ces abus et enhardissent leurs auteurs en leur assurant une impunité quasi absolue. On constate au sein même de la masse indigène un réveil presque général.

Un esprit nouveau, une mentalité nouvelle, des besoins nouveaux, voilà par quoi se traduit ce réveil dont nos dirigeants n'ont pas voulu jusqu'ici tenir compte et dont certains ont nié même l'existence.

On convient enfin, qu'il y a « quelque chose » à faire pour l'indigène, et que l'actuel état de choses ne peut plus durer.

Mais lorsqu'il s'agit de définir ce quelque chose » on se heurte à toutes les difficultés qui résultent immanquablement de l'incohérence, des contradictions mêmes qui ... [illegible]

uniquement en Algérie dans le but de savoir si nous étions des Français ou des Hollandais !

Et comme si M. le Ministre ignorait, en demandant et redemandant à nos leaders confirmation de leurs sentiments francophiles, que le véritable but poursuivi était de leur faire oublier l'objet essentiel du voyage ministériel : la recherche sur place des véritables causes du malaise algérien et une enquête approfondie sur tous les problèmes intéressant la population indigène !

Nous avons signalé les maladresses commises par certains de nos représentants les plus en vue et si nous leur rappelons aujourd'hui ces regrettables défaillances dont nous subissons encore les fâcheuses conséquences, c'est pour leur conseiller, ou, si vous aimez mieux, les supplier d'être un peu plus circonspects à l'avenir et d'éviter la répétition de pareilles fautes.

Nous avons un nouveau gouverneur général qui va étudier la question indigène et lui donner la solution qu'elle comporte.

Nous avons tous pour devoir d'éclairer le chef de la Colonie sur la véritable portée du problème et de le renseigner de la façon la plus exacte sur nos besoins réels et nos aspirations immédiates.

Elus et journalistes ont l'impérieuse obligation de traduire fidèlement les vues et sentiments de ceux qu'ils ont la noble mission de défendre.

Que chacun fasse son devoir. Nous ferons le nôtre dans le prochain numéro.

Lamine LAMOUDI.



الملحق رقم:16 **La Défense: N°80, 18 Oct 1935.** **ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة**

Enfin, ils sont partis !

Enfin M. Carde est parti et avec lui les trois préfets qui peuvent se vanter d'avoir tout fait pour rendre inhabitable aux Musulmans Algériens la terre de leurs ancêtres et pour faire exécrer l'Administration Algérienne par tous les hommes de bon sens.

Enfin le Gouvernement Central a entendu notre voix et celles de bon nombre de nos zélés défenseurs et de nos amis dévoués, dont nous ne donnons pas les noms pour ne pas froisser leur modestie ; enfin nous voilà débarrassés des quatre potentats qui croyaient mériter les grâces du Seigneur en nous faisant le plus de mal possible et en s'efforçant de ruiner l'influence française et de détruire le prestige moral de la France dans ce pays.

Nous avons dit tout ce que nous avions à dire sur la désastreuse politique des partants, sur leur œuvre anti-musulmane et anti-française.

Pendant deux ans, nous avons dénoncé, avec un courage qui nous a valu l'approbation et les félicitations des honnêtes gens, tous les abus de pouvoir, toutes les injustices, toutes les iniquités dont les nôtres ont été victimes. Nous avons préconisé comme remède urgent à tant de maux le départ immédiat des hauts fonctionnaires qui nous administraient au nom de la République.

Nos efforts ont été couronnés de succès, nous ne pouvons que nous en réjouir.

Ce dont nous nous réjouissons également, c'est le choix des nouveaux titulaires des hauts postes laissés vacants par M. Carde et ses trois khédives ;

Nous n'avons pas l'honneur de connaître les nouveaux envoyés de la République, mais il y a une chose qui nous inspire confiance et qui autorités signalés ou de tout autre fait similaire.

Voilà la collaboration que nous promettons loyalement à notre nouveau Gouverneur général et sur laquelle nous lui donnons l'assurance formelle qu'il pourra compter en toute circonstance.

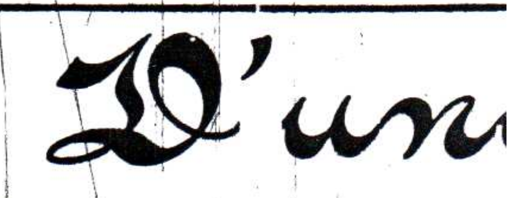
En ce qui concerne nos élus, leur collaboration ne doit pas différer sensiblement de la nôtre.

Leur devoir est tout indiqué. Il en est qui le savent parfaitement et qui se sont efforcés de le remplir dans la mesure où les circonstances le leur ont permis. Et il en est aussi, malheureusement à qui nous l'avons rappelé plus d'une fois, mais en vain.

Nous tenons à le leur rappeler encore une fois au moment où les dirigeants de Paris jugent nécessaire et urgent un changement complet, non seulement dans le personnel de la haute administration algérienne, mais aussi dans les méthodes dont l'emploi abusif a discrédité cette administration. Que tous nos élus se disent prêts à collaborer avec les hautes autorités algériennes mais que cette collaboration ne soit plus caractérisée *uniquement*, comme par le passé, par des dithyrambiques discours à l'adresse des puissants du jour ou des déclarations de loyalisme, plus ou moins opportunes et plus ou moins nécessaires.

Nous verrons chacun à l'œuvre.

Lamine LAMOUDI.



En deux mots..

publique, mais il y a une chose qui nous inspire confiance et qui autorise tous les espoirs : c'est qu'aucun d'eux n'a d' « antécédents coloniaux. »

M. Paganon a été très heureusemen inspiré en choisissant pour notre gouvernement général et nos trois préfectures quatre préfets de *France*, pris parmi les plus jeunes et les mieux notés des représentants du Gouvernement Central.

Le nouveau gouverneur, M. Georges Le Beau, se dit partisan ou plus exactement promet d'être le meilleur artisan d une collaboration franco-musulmane.

Nous applaudissor sans réserve à cette déclaration et nous nous permettons de rappeler que la collaboration franco-musulmane a toujours été préconisée par nous dans ce journal.

Tous ceux qui y travailleront d'une manière quelconque auront notre appui effectif et trouveront en nous des auxiliaires zélés et désintéressés.

Il s'agit seulement de s'entendre sur le sens du mot collaboration et sur la façon dont chacun compte la réaliser.

Pour nous, elle ne peut avoir qu'un sens, le seul d'ailleurs que nous jugeons conforme à la logique et au *bon sens* : l'union de toutes les bonnes volontés et de tous les efforts en vue d'une action commune pouvant assurer à chacun des éléments qui vivent sur notre sol, en même temps que le respect de ses libertés, de ses droits et de ses croyances, un minimum de bien-être et de sécurité morale et matérielle.

Notre collaboration à nous, journalistes, doit consister à signaler sans haine, ni parti-pris, ni vaine exagération, tous les actes répréhensibles de ceux qui détiennent une parcelle quelconque du pouvoir, qu'ils soient européens ou indigènes, et de demander toutes sanctions susceptibles de donner aux coupables une leçon salutaire et de prévenir le retour des ac-

En deux mots...

C'est la rentrée des classes. Comme l'an dernier a pareille époque, comme il y a cinq ans, comme il y a dix ans, se pose le même problème, avec la même anxiété, avec la même angoisse : les enfants d'âge scolaire deviennent de plus en plus nombreux, mais ni nouvelles écoles, ni nouvelles classes dans celles déjà existantes.

Et ce qui augmente en rapport direct avec le nombre des gosses, c'est leur désir et celui de leurs parents de trouver place, à tout prix, a l'école française.

C'est aussi, malheureusement, l'obstination des apôtres du Colonialisme et des Arabophobes de tout poil, a nous barrer la route du progrès et a créer toutes sortes d'obstacles sur le chemin de notre évolution.

J'ai vu des parents, pères et mères de famille dignes du plus grand intérêt, supplier en vain les maîtres dont la plupart — je tiens à le reconnaître loyalement — manifestent sincèrement leur regret de ne pouvoir donner satisfaction aux solliciteurs.

Et voilà comment s'aggrave dangereusement une situation que ce journal n'a jamais cessé de signaler à l'attention de qui de droit, et comment nous voyons augmenter d'année en année le nombre des dévoyés, des voyous et des candidats au bagne et aux maisons closes.

Nous avons, parmi les bons Français, des amis sincères qui compatissent à notre sort et qui œuvrent pour un rapprochement et une entente entre les races.

Ces amis tolèreront-ils plus longtemps ce triste état de choses et ne pourront-ils pas faire comprendre aux pionniers de la *civilisation* que pour nous *civiliser* il faut nous instruire et que, pour dire une vérité digne de Monsieur de La Palisse, sans écoles il n'y a pas possibilité de s'instruire.

L. L.

Une brillante conquête

C'est celle que vient de faire l'Administration qui a le bonheur de compter, désormais, parmi ses thuriféraires les plus prodigues en matière de louanges, M. le docteur Lakhdari.

C'est une recrue insoupçonnée, un morceau de choix. Et une louange à l'Administration sous la plume de ce docteur, membre de la Fédération des Elus du département de Constantine,

الملحق رقم: 17 La Défense: N°78, 04 Oct 1935. ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة

REPRÉSENTATION PARLEMENTAIRE

Je m'explique

Dans le dernier numéro de « La Défense », j'ai reproduit des extraits de l'intervention du docteur Bendjelloul et d'un article de « L'Echo d'Alger » relatifs à la représentation des musulmans algériens au Parlement.

J'ai exprimé mon étonnement de voir le Président de la Fédération des Elus musulmans se montrer disposé à accepter le projet Guernut au cas **probable** où nos nombreux et puissants adversaires s'obstineraient dans leur farouche opposition au vote du projet Violette.

J'ai dit et je maintiens que notre ami Bendjelloul n'a pas été très habile en observant cette attitude exagérément conciliante et que son geste constitue au moins une erreur de tactique qui pourrait avoir pour nous les plus graves conséquences.

J'ai dit et je maintiens que le projet Guernut nous donnerait juste le droit illusoire, peu enviable, d'envoyer quelques « béni oui-oui » qui seraient l'instrument docile de ceux qui ne poursuivent qu'un seul but, ne caressent qu'un seul rêve : enterrer définitivement ou pour un temps indéterminé nos revendications légitimes et nous maintenir dans l'état de sujétion qui a donné les tristes résultats que l'on sait.

En d'autres termes, le projet Guernut aurait pour premier et inévitable effet de faire du « béni-oui-ouisme » un article d'exportation, ce qui nous ferait passer fatalement aux yeux des Français de la

Mais je reconnais que ce projet ne répond pas entièrement aux aspirations de l'élite encore moins à celles de la masse.

Il doit être repris, revisé, amendé, complété par ceux qui ont le redoutable honneur de représenter le peuple musulman algérien et qui ont encore jusqu'à ce jour, toute sa confiance afin de mériter et d'avoir le devoir de conserver pour toujours cette confiance.

Dans un prochain article, je dirai sur quelles bases ce délicat travail doit être à mon humble avis, entrepris sans retard.

Je viens de lire dans notre confrère « L'Entente », la mise au point de nos amis de la Fédération relative à l'interview dont il est question plus haut ou plus exactement aux différentes déclarations prêtées par certains organes parisiens au docteur Bendjelloul et à ses collègues.

En ce qui me concerne, je prends volontiers acte de cette mise au point uniquement pour affirmer à nos amis de la Fédération que nous, militants musulmans des trois départements algériens, nous sommes loin de douter de leur sincérité et de leur ardent désir de voir aboutir nos revendications et de voir nos gouvernants se décider une fois pour toutes à résoudre les problèmes à l'ordre du jour au mieux de nos intérêts.

Mais nous avons aussi pour devoir de leur dire franchement que nous sommes loin de partager leur

dans l'état de sujétion qui a donné les tristes résultats que l'on sait.

En d'autres termes, le projet Guernut aurait pour premier et inévitable effet de faire du « béni-oui-ouisme » un article d'exportation, ce qui nous ferait passer fatalement aux yeux des Français de la Métropole pour des gens absolument incapables et parfaitement indignes d'être élevés au rang de citoyens.

Voilà une vérité dont tous nos élus auraient dû se pénétrer afin de nous éviter des surprises et surtout de nous épargner des maladresses qui pourraient nous coûter cher.

Il y a une autre vérité dont il faut toujours tenir compte: c'est que nous n'exigeons pas de nos élus indépendants l'obtention certaine et immédiate des droits que nous revendiquons; nous leur demandons tout simplement de les défendre avec le maximum d'énergie et de ténacité, et de ne pas fléchir lorsque les difficultés surgissent ou même se multiplient d'une façon extraordinaire.

Un homme politique, un élu ne doit-il demander que ce qu'il est sûr d'obtenir?

Des amis m'ont demandé si, étant l'adversaire du projet Guernut, j'accepte en bloc le projet Viollette malgré les lacunes et les imperfections qui le caractérisent.

Ma réponse est simple: Comme musulman, fermement, inébranlablement attaché à nos statuts et revendiquant pour nos frères des droits politiques réels, j'accepterai tout projet qui consacre le double principe de l'octroi de ces droits **réels** et de la conservation de ce statut.

Et c'est uniquement pour cela que j'opte délibérément, définitivement pour le projet auquel l'ancien Gouverneur général de l'Algérie a attaché son nom.

de leur ardent désir de voir aboutir nos revendications et de voir nos gouvernants se décider une fois pour toutes à résoudre les problèmes à l'ordre du jour au mieux de nos intérêts.

Mais nous avons aussi pour devoir de leur dire franchement que nous sommes loin de partager leur manière de voir sur la question de notre représentation au Parlement.

Lamine Lamoudi.

D'une se

Foi électorale.

C'était, semble-t-il, pour éviter une recrudescence de chômage que M. Rozis n'avait pas arrêté les travaux de construction du nouvel Hôtel de ville, « prématurément commencés par son prédécesseur ».

Aussi avait-il promis de donner un commencement d'exécution à son programme de lutte contre le chômage en transformant ce chantier en chantier de charité où l'emploi de la machine serait aboli au profit de la main-d'œuvre.

C'était une question de temps. « Ça finira quand ça finira », disait M. Rozis, qui faisait du dévouement à la chose publique et du mépris du luxe ses vertus cardinales. Et il n'était pas bien pressé de loger ses services dans le nouveau palais.

***

Mais, cette promesse, M. Rozis l'a tenue avec la foi électorale.

Par l'emploi intensif d'un outillage mécanique des plus perfectionnés la main-d'œuvre est réduite à sa plus simple expression dans le chantier de l'Hôtel de ville où l'on travaille d'ailleurs jour et nuit.

C'était pourtant sous le triple signe des restrictions, de l'économie

... nombreux amis, ...oins de la première ... me demander de ...ture aux élections ...m'ont trouvé, jus- ...résolu à ne pas ...te compétition. ...fficile d'assumer la ... lourde tâche que ... d'un mandat sans ...autre lutte plus ...absorbante, celle-là ...moi de mener jus- ... LA DEFENSE ». ...es les résultats con- ...mier tour ou l'on a ...tagés entre les ten- ...erses et les opinions ... ces instances se ...essantes. ...vaillants militants à ... l'intérêt général a ...rché, il n'était pas ...courager ni de leur ...s exemple, en con- ... une attitude qu'ils ...ter comme un recul ...ement d'un devoir. ...'ai accepté et vré- ... décidé à poser ma ... deuxième scrutin ...

..., je ne crois pas

MUSULMANS !

...qui briguent au- ...ffrages il y en a

Mes chers coreligionnaires

...avoir besoin de le publier : c'est celui du Congrès Musulman Algérien dont j'ai l'honneur d'être le vice-président. C'est aussi le programme pour lequel je n'ai pas cessé de combattre, depuis quatre années dans les colonnes de ce journal : égalité absolue de tous les éléments ethniques du pays, reconnaissance de la plénitude des droits du citoyen aux sept millions de musulmans qui en supportent tous les devoirs et abolition de toutes les lois spéciales, de tous les régimes d'exception.

J'ai trop souvent déploré ici l'extrême crédulité de l'électeur à l'endroit des abondantes et verbeuses professions de foi dont on le gave en période électorale, et que l'on renie aussitôt les résultats proclamés pour que je puisse tomber moi-même dans ce travers. Pas de promesses fallacieuses, pas de clichés ni de ces clauses de style qui ont la vertu d'attirer régulièrement les crédules et les simples d'esprit à ceux qui en usent. Cent soixante-cinq numéros du journal « LA DEFENSE » et quatre années de lutte suivie et acharnée : voilà simplement ma profession de foi.

*
**

Ouzegane, candidat du Parti communiste, se désiste en faveur du candidat S.F.I.O. en vertu de la discipline du Front Populaire ; Hafiz, candidat sans couleur se retire simplement ; Chekiken, candidat sortant, hésite et devant la disposition fort peu favorable du collège électoral à son égard il se retirera probablement à son tour. J'aurai donc comme concurrents en fin de compte, Benhadj, Messali et Zarrouk.

La discipline du Congrès m'interdit évidemment de dire quoi que ce soit du premier, qui est mon collègue au Comité exécutif du Congrès, bien qu'il se soit présenté sous l'étiquette S.F.I.O. et avec l'investiture officielle de son parti.

Quant à Zarrouk, je ne crois pas qu'il faille rappeler au collège électoral — qui s'est montré si éclairé et si fermement résolu lors de l'élection de Ben Allel et aux dernières élections municipales — son devoir envers les administratifs impénitents dont les turpitudes et les basses compromissions sont à la base de tous ses malheurs. En dehors des égarés et des rétrogrades qu'aveuglent encore les considérations de castes et de çofs et que continuent d'asservir les obscures mystiques des Zaouias, je ne crois pas qu'un seul électeur averti puisse donner sa voix à un homme aussi complètement discrédité.

Reste Messali, et ici je dois faire le point. Des divergences profondes, m'ont jusqu'ici séparé des membres d... P.P.A. sur le terrain strict de la Doctrine. J'ai toujours considéré Messali comme un utopiste qui va à la bataille avec son enthousiasme et son optimisme comme seuls bagages, sans mesurer préalablement ses forces ni se soucier de la possibilité de réalisation de son programme.

Aujourd'hui l'utopiste est en prison : mon devoir de bon musulman et de militant de la cause indigène m'interdit de voir en lui autre chose qu'une victime des lois d'exception. J'ai déjà malgré les différences d'opinions qui nous séparent, protesté contre son arrestation arbitraire, je continuerai à le faire avec la même énergie et la même fermeté jusqu'à ce que soit enfin réparée l'injustice qui le frappe.

A LA VEILLE DE LA RENTREE DES CHAMBRES OU VONT SE JOUER VOS DESTINEES, IL IMPORTE, ELECTEURS QUE, PAR UN CHOIX JUDICIEUX ET ECLAIRE DE VOS FUTURS REPRESENTANTS, VOUS EXPRIMIEZ VOTRE FERME VOLONTE DE ROMPRE AVEC L'HUMILIANT STATU-QUO ET D'ACCEDER A LA QUALITE DE CITOYEN LIBRE QUI VOUS EST DUE.

Que ceu... polémique se désabus... mis le pou... didature n'... l'électeur d... libre dans ... pas moi, c... contre les ... qui ferai q... ver la liber...

Ma cand... destinée à ... sulmanes ... gramme d... rien, tous ... lonté qui ... dernier sc...

Le Cong... militants n... zons polit... débile de... différents ... voirs et c... chacun él... lusément ... tout vain... tion.

Il y va ... électeurs ... pourquoi ... vos suffra... je représ...

ELECT...

Ne... les pro... professi...

الملحق رقم: 19 La Défense: N°166, 22 Oct 1937. ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة

Nos revendications

Un Etat Algérien ?

Après avoir annoncé comme certain et immédiat le départ de M. Le Beau et son emplacement soit par M. Violette, soit par M. Albert Sarraut, les grands quotidiens, qui ne parlent que par ordre et ne se taisent que par ordre, ont fait le silence complet autour de cette question si importante.

Notons en passant que ce n'est pas le départ d'un fonctionnaire, si haut placé soit-il, qui nous réjouirait et que nous jugerions comme un remède efficace aux nombreux et terribles maux dont nous souffrons depuis des décades.

Lorsque M. Carde fut limogé et qu'on lui donna comme successeur M. Georges Le Beau, les plus pessimistes d'entre nous crurent voir dans le geste du Gouvernement central la ferme volonté de changer radicalement sa politique algérienne et de modifier sa ligne de conduite à l'égard des Indigènes musulmans.

Or, il y a deux ans que M. Le Beau gouverne l'Algérie et pendant ces deux ans nous n'avons constaté aucune différence entre sa politique et ses méthodes administratives et celles de son prédécesseur.

Les mêmes abus, les mêmes injustices se commettent journellement, ouvertement et impunément, le même silence méprisant est la seule réponse à toutes nos protestations et à toutes nos de-

qui aurait à sa tête M. Albert Sarraut lequel serait l'inspirateur et le principal partisan de cette réforme.

Que vaut la réforme envisagée ? Nous ne pouvons le dire pour le moment puisque nous ignorons totalement la forme qu'on se proposerait de donner au nouvel Etat et surtout la situation qui y serait faite aux Musulmans algériens.

Comme on le sait, notre position est bien nette : Il importe peu pour nous que l'on fasse de l'Algérie un Dominion, une simple colonie ou une province française. Ce que nous demandons, et que nous avons demandé en toute circonstance, ce pourquoi nous luttons et nous lutterons toujours avec la dernière énergie, c'est l'établissement dans ce pays d'un régime absolument égalitaire comportant l'octroi au Musulman qui remplit les mêmes devoirs que les autres, l'intégralité des droits et des libertés dont jouissent les Français proprement dits, les Juifs citoyens et même les étrangers francisés de fraîche date.

Ce que nous demandons aussi, et ce pourquoi nous lutterons avec la même énergie, c'est le maintien de notre statut personnel auquel nous ne renoncerons jamais, l'entière liberté d'enseignement de notre langue maternelle et de l'exercice de notre culte tout en jouissant paisiblement des droits politiques

tement et impunément, le même silence méprisant est la seule réponse à toutes nos protestations et à toutes nos doléances.

Même sous le Gouvernement du Front populaire ce triste état de choses continue au grand désappointement de nos amis et défenseurs qui ont donné toute leur confiance aux vainqueurs du 3 Mai.

Est-ce à-dire que le Gouvernement Blum ait oublié ses promesses et qu'il faille se préparer à une de ces déceptions amères auxquelles les gouvernements précédents nous ont habitués ?

Nous ne le croyons pas.

Nous sommes même en mesure d'affirmer que ceux qui reçurent notre délégation à Paris avec la bienveillance et la courtoisie que l'on sait, préparent un ensemble de réformes susceptibles de nous donner satisfaction sur les points essentiels de notre cahier de revendications.

Mais c'est au sein même du Cabinet que nous avons des adversaires irréductibles, intransigeants sur certaines questions comme celle de l'octroi de la citoyenneté dans le statut.

Il nous revient en effet que certains ministres radicaux persistent à penser que la France disparaîtrait de la carte de l'Europe si elle venait à admettre parmi ses nationaux des hommes ayant le droit d'épouser deux femmes...

Nos revendications se heurtent donc à de grosses difficultés qui, heureusement, comme nous l'ont assuré certains de nos amis, sont loin de décourager M. Léon Blum.

Ce dernier, nous dit-on, songerait à l'heure actuelle à faire de l'Algérie un Etat autonome, une sorte de Dominion ment de notre langue maternelle et de l'exercice de notre culte tout en jouissant paisiblement des droits politiques dont nous sommes actuellement frustrés et pour lesquels les nôtres ont versé leur sang sur les champs de bataille.

Si ce beau résultat ne peut être obtenu que par la transformation de l'Algérie en Dominion, ou par son rattachement pur et simple à la France, qu'on n'hésite pas un seul instant à prendre les mesures qui s'imposent.

Et si quelques arabophobes incorrigibles nous jugeant sur notre programme de réformes, nous taxent de nationalisme, cela ne nous laissera indifférents.

Les mots ne nous effrayent pas, seules les réalités comptent pour nous.

Lamine LAMOUDI.

Nos Oulemas à Paris

Le hasard a souvent les avantages d'un livre de raison. Ainsi, la présence à Paris, en Juillet dernier, de la délégation issue du Congrès d'Alger, a permis aux hommes clairvoyants et généreux, qui dirigent le mouvement des Oulémas, de constater l'état de délabrement moral et de précarité matérielle, dans lequel patauge notre colonie ouvrière. Que ce soit dans les faubourgs lépreux de l'immense capitale ou au cœur des cités désolées d'une banlieue infernale, nos malheureux prolétaires mènent une existence sans consistance et sans joie. Traînant derrière eux l'implacable anathème qui pèse cruellement sur le sort de toutes les races colonisées, ils constituent une proie facile pour les charlatans de toutes les obédiences.

Un redressement prometteur vient d'être amorcé avec succès par les deux délégués des Oulémas à Paris : les cheikhs Fodil et Saïd. Depuis le mois d'Août, avec une patience émouvante, imprégnée de cet amour du peuple qui est l'apanage des élites réelles, ils se sont penchés, jour par jour, sur une situation de plus en plus angoissante.

الملحق رقم: **20** **La Défense: N°129, 18 Déc 1936** ميكروفيلم **M73** من المكتبة الوطنية بالحامة

ET MAINTENANT AU TRAVAIL !

La lutte électorale s'est terminée par l'élection de dix candidats de la liste Tamzali et deux de la liste Chekiken.

Nous donnons d'autre part les noms des candidats élus et le nombre de voix obtenues par chacun d'eux.

Nous avons dit à plusieurs reprises notre façon de penser des nouveaux élus dont sept sont des conseillers sortants, un a déja siégé il y a quelques années au sein de l'Assemblée communale, et quatre seulement sont investis pour la première fois de la confiance du collège électoral.

Ces derniers sont tous des intellectuels et si l'on craint qu'ils ne manquent un peu d'expérience politique, on a du moins la certitude qu'ils ne manquent ni d'intelligence, ni de savoir.

C'est en somme une bonne équipe que les électeurs musulmans ont choisie pour les représenter au conseil municipal de la capitale de l'Afrique du Nord.

Nos édiles (anciens et nouveaux) paraissent donc posséder toutes les qualités requises pour faire figure de représentants capables et dignes de la population musulmane algéroise.

Une seule chose pourrait leur faire défaut : L'UNION.

Nous craignons en effet qu'après une lutte des plus ardentes nos élus qui n'appartiennent pas tous au même clan, ne gardent le souvenir des regrettables polémiques qui ont marqué la campagne électorale et consacrent leur temps et leurs efforts à se venger de leurs adversaires de la veille.

Aussi avons-nous pour devoir d'adjurer tous nos conseillers, sans exception, ni distinction, d'oublier tout le passé et de ne songer qu'à l'exercice honnête de leur mandat et à l'accomplissement intégral de leurs devoirs d'élus.

Que nos douze élus fassent bloc et agissent comme un seul homme chaque fois qu'il faudra défendre les droits et intérêts de leurs mandants.

Qu'ils laissent leurs querelles et leurs haines personnelles à la porte

Et rien de tout cela, nous ne cesserons jamais de le répéter, ne peut être obtenu sans L'UNION indispensable des cœurs, des initiatives et des efforts.

Nous avons à peine besoin de rappeler à nos conseillers sortants — et réélus — que leur attitude et leur manière de remplir leur mandat n'ont pas été au-dessus de toute critique.

Mais, ne voulant aujourd'hui faire le procès de personne et devant nous borner à donner des indications et des conseils pour l'avenir, nous les engageons tout simplement à tout faire pour rattraper le temps perdu, réparer les fautes commises et mériter plus qu'au cours des six dernières années, la confiance de l'électeur.

D'ailleurs nous les verrons à l'œuvre et nous ne nous ferons pas faute de les rappeler, chaque fois que la nécessité s'en fera sentir, à une plus juste compréhension de leurs devoirs.

Lamine LAMOUDI.

Appel aux musulmans d'Alger

Vous venez de traverser une période des plus troublées. Votre sang-froid et votre patience ont été soumis à une rude épreuve.

Les élections au conseil municipal, succédant à trois mois d'intervalle, à la consultation électorale pour les délégations financières, ont réveillé certaines haines et certains ressentiments qui ont été habilement exploités par des courtiers électoraux plus soucieux de remplir leurs poches que d'assurer le succès des candidats les plus compétents et les plus dévoués à votre cause.

Des heurts et des frictions sont d'ailleurs inévitables en pareille période ; mais ils ne doivent durer qu'autant que durent les opérations électorales qui les ont provoqués.

Ils doivent être considérés simplement comme un nuage qui passe et qui n'obscurcit pas l'horizon.

ger de leurs adversaires de la veille.

Aussi avons-nous pour devoir d'adjurer tous nos conseillers, sans exception, ni distinction, d'oublier tout le passé et de ne songer qu'à l'exercice honnête de leur mandat et à l'accomplissement intégral de leurs devoirs d'élus.

Que nos douze élus fassent bloc et agissent comme un seul homme chaque fois qu'il faudra défendre les droits et intérêts de leurs mandants.

Qu'ils laissent leurs querelles et leurs haines personnelles à la porte de l'hôtel de ville !

Nous faisons appel à leur bon sens, nous leur affirmons que le premier et le plus grand service à rendre à leurs électeurs est de passer l'éponge sur le passé et de réaliser immédiatement, dans l'intérêt du peuple, l'union sans laquelle rien d'utile, rien de sérieux, rien de durable, ne pourrait être fait, ni même tenté.

Et nous n'hésitons pas à leur dire que dans les circonstances exceptionnellement graves que nous traversons RESTER DIVISES C'EST MARCHER A GRANDS PAS VERS LA TRAHISON !

La population musulmane est lassée des dissensions et des luttes fratricides qui ont jusqu'ici paralysé son essor, entravé son évolution, et favorisé les intrigues et les manœuvres de ses pires ennemis.

Elle veut maintenant des hommes d'action, des hommes qui briguent ses suffrages, pour la servir et la défendre et non pour mieux soigner leurs propres intérêts ou faire fructifier davantage leurs affaires personnelles.

⁂

Il y avait — on le sait — deux listes en présence. Les électeurs ont choisi sur chaque liste les noms qui leur ont plu. Tout le monde doit non seulement s'incliner de bonne grâce devant le verdict populaire, mais encore tenir le plus grand compte de sa vraie signification.

Le peuple désire la paix, le travail fécond, les réalisations susceptibles d'améliorer son sort et d'atténuer ses misères et ses souffrances.

qui ont été habilement exploités par des courtiers électoraux plus soucieux de remplir leurs poches que d'assurer le succès des candidats les plus compétents et les plus dévoués à votre cause.

Des heurts et des frictions sont d'ailleurs inévitables en pareille période ; mais ils ne doivent durer qu'autant que durent les opérations électorales qui les ont provoqués.

Ils doivent être considérés simplement comme un nuage qui passe et qui n'obscurcit pas l'horizon.

Vous avez choisi vos représentants

Votre verdict ne satisfait pas tout le monde, c'est entendu, mais il a été favorablement accueilli par tous ceux qui jugent sainement et impartialement les choses.

En tout cas tout le monde doit l'accepter et s'y soumettre.

Les nouveaux conseillers ne doivent pas se considérer comme les élus de tel ou tel parti, de tel ou tel clan.

Ils sont et ils ne peuvent être que les élus de TOUTE LA POPULATION MUSULMANE.

Vous avez donc tous le droit de surveiller, de contrôler leurs actes et de leur demander compte de leur mandat.

Nous vous conseillons d'oublier les chicanes et les querelles, de mettre fin aux discussions oiseuses et aux palabres stériles, de reprendre immédiatement les relations cordiales qui ne devraient jamais être interrompues entre gens de même race et de même religion.

Nous sommes menacés dans notre existence même.

Nous sommes sans doute au plus dangereux tournant de notre histoire.

Pour éviter une catastrophe presque imminente il est indispensable que nos élus s'unissent et s'entendent.

Et pour que nos élus s'unissent et s'entendent IL FAUT QUE VOUS LEUR EN DONNIEZ L'EXEMPLE et que vous leur en IMPOSIEZ L'OBLIGATION.

Musulmans, vous êtes avertis. Et un homme averti en vaut mille.

LA « DEFENSE ».

الملحق رقم: 21 La Défense: N°64, 01 Oct 1937. ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة

Union, malheureuse union, que de crimes on commet en ton nom !

Ce que nous aurions voulu, après la destitution du Dr. Bendjelloul de la présidence du Congrès, c'est que le bouillant délégué financier de Constantine ne s'occupât plus d'un organisme dont il a nié jusqu'à l'existence, se consacrât à l'exercice de ses nombreux mandats, et laissât ceux dont il a sans raison repoussé la collaboration continuer la si belle et si utile action entreprise en faveur du peuple musulman algérien.

Combien nous aurions été heureux de n'avoir plus à parler de cette douloureuse affaire qu'est la défection de l'ex-président du Congrès qui, en pleine bataille, sans motif et sans but défini, a non seulement abandonné ses compagnons d'armes, mais, ce qui est plus grave, s'est mis à les combattre ouvertement à la grande joie de nos terribles ennemis de toujours et au grand désappointement de tous nos amis.

Lorsque la sanction disciplinaire a été prise contre lui par le Comité exécutif Bendjelloul était déjà condamné par l'immense majorité de l'opinion musulmane. Nous l'avons donc considéré comme politiquement et moralement mort et, n'étant pas de ceux qui piétinent les cadavres, nous avons dit, sans trop regretter sa mort : Paix à ses cen- qu'il la mène au nom de l'union et de la concorde.

L'union ! Mais c'est vous, Docteur, qui l'avez rompue sans tenir compte ni des efforts et des sacrifices de ceux qui l'avaient péniblement réalisée, ni des graves conséquences que votre geste pouvait et devait avoir.

Et pourtant, nous avons tout tenté pour empêcher cette rupture. Nous vous avons prié, supplié, de prendre contact et de vous expliquer avec vos collègues. Nous vous avons tendu la perche en vous suggérant le moyen de dissiper le malentendu que vous aviez délibérément créé. Nous vous avons offert, non pas une conciliation hypocrite et passagère, mais la reprise immédiate, moyennant un simple démenti de vos mémorables interviews, d'une collaboration loyale et sincère.

Nous avons fait intervenir auprès de vous tous vos amis ou prétendus tels pour vous faire sortir de votre mutisme et vous rappeler à une plus intelligente conception de votre devoir de militant et de votre rôle de chef.

Vous n'avez rien voulu savoir. Vous êtes resté sur votre « position », jusqu'au jour où, à bout de patience, vos compagnons de lutte, dont vous avez toujours méconnu la valeur, ont cru de-

Mais Bendjelloul ne veut reconnaître ni sa mort morale et politique, ni même la sanction qu'il a encourue.

Il entreprend une croisade contre ceux qu'il a mis dans l'obligation de sévir contre lui et il emploie ou fait employer par certains amis fidèles et... désintéressés, tous les moyens pour être replacé à la tête du Comité, uniquement dans le but d'achever la honteuse œuvre de sabotage déjà commencée. Ce faisant se rend-il compte de l'immense préjudice qu'il cause aux intérêts de ce peuple qui, il y a à peine quatre mois, lui donnait toute sa confiance en le choisissant comme chef et en mettant à sa disposition et sous son autorité incontestée toute une armée de vaillants militants ?

Croit-il sérieusement pouvoir un jour reconquérir une partie, si infime soit-elle, de ce prestige qu'il a si bêtement perdu ?

Si j'avais un conseil à donner à notre « *leader* », je l'engagerais simplement à tout faire pour oublier et faire oublier les incidents douloureux qui ont marqué sa déchéance et travailler sans bruit et dans une sphère restreinte pour conserver le ou les mandats qu'il a jusqu'ici si consciencieusement remplis.

Je n'aurais pas la cruauté de lui rappeler cette cinglante apostrophe de la reine de Grenade à son malheureux fils Boabdil : « Pleure comme une femme ce que tu n'as pas su défendre en homme ! »

∴

Ce qu'il y a de plus dangereux dans l'action actuelle de Bendjelloul c'est seulement, que vous avez inondé les quotidiens qui vous ont ouvert complaisamment leurs colonnes, de ces curieuses mises au point dans lesquelles vous vous êtes d'ailleurs borné à contester l'autorité, voire l'existence de l'organisme qui vous a condamné.

Lamine LAMOUDI.

(*Suite page 2*).

Aux Membres du Congrès Musulman Algérien

La Défense *du 9 octobre* 1936, *nous apprend l'exécution du Dr Bendjelloul, en tant que président de notre Congrès.*

Cela ne m'étonne pas, car son allure n'a jamais été bien franche dans le cours de sa présidence et de ses démarches.

Ceci je l'ai remarqué moi-même à la réunion préparatoire du Congrès, à Alger, où il louvoyait *déjà.*

Je suis navré qu'une si belle manifestation du peuple algérien soit tournée en dérision par la faute d'une individualité quelle qu'elle soit.

Le moins qu'on puisse dire, c'est que la conduite du Dr Bendjelloul a été incohérente et équivoque...

Je ne comprendrais donc pas que les membres élus politiques *de ce Congrès endossent une si lourde responsabilité pour les destinées du peuple indigène algérien, en suivant le Dr Bendjelloul dans ses... évolutions.*

J'espère que ces élus réagiront, ceci dans leur propre intérêt et dans celui de la cause du peuple algérien.

V. SPIELMANN.

الملحق رقم:22 **La Défense: N°126, 13 Nov 1936.** **ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة**



الشهيد محمد الأمين العمودي رفقة شباب المؤتمر الإسلامي– مدينة الأغواط سنة 1937

الملحق رقم 23

محمد الأخضر عبد القادر السائحي: محمد الأمين العمودي الشخصية المتعددة الجوانب، ط2، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 56.

Jeunesse du Congrès

UNE CIRCULAIRE
DU COMITE CENTRAL

Alger, le 5 Décembre 1937.

Monsieur le Président, et Cher Collègue,

Nous venons par la présente porter à votre connaissance les faits suivants:

Notre Assemblée générale, réunie le 26 Novembre, a élu un nouveau Comité Central composé comme suit :

Présidents d'honneur :

Les Cheikhs Abdelhamid Benbadis, Taïeb El Okbi, Bachir Brahimi, et Foudil El-Ourtilani.

Président : Lamine Lamoudi.

Vice-Présidents : Labsi Youssef, et Boughida Djelloul.

Secrétaire général : Hamouda Ahmed.

Secrétaires-adjoints : Nait Kaci Abdelkader, Hangou Ahmed, Bourouis Boualem, et Tolgui Mohamed.

Trésorier général : Kartoubi Rachid.

Trésoriers adjoints : Meziane Mohamed, Djaadoun Boualem, et Yousfi Ali.

Contrôleurs : Zoubiri Mustapha, et Omar Aïchoun.

Délégués à la Propagande : Hamida Satour, Khelifa Allaoua, Abada M'Hamed, Abderrahim, et Bourghese Mohamed.

Archivistes : Tobbi Boualem et Amerouch Bachir.

Comme vous le voyez, notre nouveau Comité ne comprend que des militants éprouvés dont le dévouement à la Chose publique a toujours, et en toutes circonstances, été unanimement reconnu.

Notre seul souci, et le vôtre, à l'heure actuelle, est de renforcer notre Organisation et d'intensifier notre Propagande et notre action afin de pouvoir arriver à une rapide et efficace application de notre programme.

Qu'est-ce au juste, que ce programme ? Il suffit de lire nos statuts pour le connaître.

S'inspirant entièrement de la Charte revendicative du Congrès du 7 Juin, il se résume en cette formule : Poursuivre l'Education sociale et politique de nos masses dans le cadre de notre Religion, de nos traditions et de la stricte légalité d'une part, et d'autre part participer activement et effectivement au mouvement revendicatif tendant à obtenir pour notre Peuple l'intégralité des Droits de l'Homme et du Citoyen, avec

Le Pélerinage

M. Foudil répond

Nos lecteurs se souviennent des campagnes que nous avons menées pendant les trois dernières années contre ce que nous appelions à juste titre les « Scandales du Pèlerinage ».

Nous avons signalé tous les abus, tous le incidents, toutes les anomalies dont nous avions eu connaissance et nous avons demandé aux Pouvoirs Publics de prendre les mesures les plus énergiques pour prévenir le retour des faits scandaleux dont nous avons pu vérifier la rigoureuse exactitude.

L'année dernière notre ami M. Foudil fut un de ceux à qui nous nous étions adressés pour lui demander son avis sur certaines questions se rapportant à l'entreprise du pèlerinage et qui nous donna, sous forme d'interview, les renseignements les plus intéressants.

Cette année c'est M. Foudil lui-même qui a été déclaré adjudicataire de l'entreprise. Il nous a déclaré dès le premier jour qu'il est fermement résolu « à faire tout ce qui est humainement possible pour effacer jusqu'à la dernière trace du douloureux souvenir des derniers pèlerinages ».

Avons-nous le droit de mettre en doute la parole de M. Foudil dont nul ne conteste l'honorabilité et la compétence ? Certainement non.

En tous cas, nous avons pour devoir

Nous publions les déclarations q Foudil.

Et dans nos pro donnerons le résu personnelle.

Voici ce que n

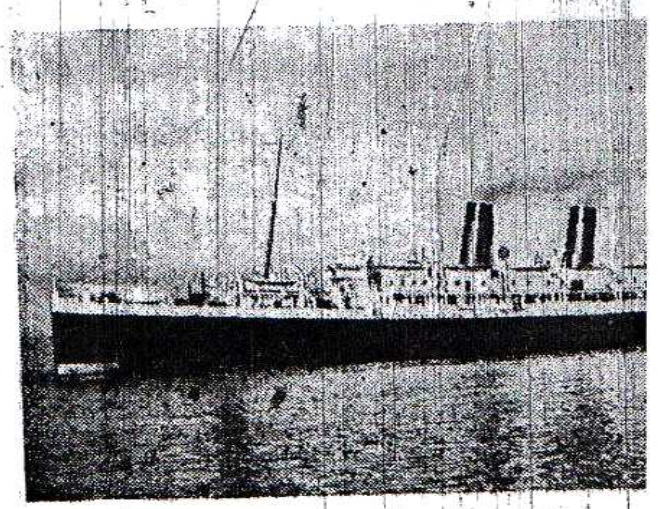
Je suis victime trueuse, mais con je ne suis nullem

Voilà ce qui avant d'adjudica de 1938-1939 et l

Je fus très viv entrer dans un p exploiter au mi effet mes concurr pensaient ne pré ment Général qu comportant des transport des pè bien été forcé d'

Je refusai éne ciper à une par à la vérité, je la dangereuse, et j sionner seul, so et avec des navi Transatlantique, pu obtenir une

Après examen la commission Octobre et const



Le paquebot « BRETAGNE

d'ajouter foi à sa parole qui est un engagement de sa part. Et un homme d'honneur doit savoir tenir son enga-

offrait le paque prix suivants :

Premières

Secondes

me ? Il suffit de lire nos statuts pour le connaître.

S'inspirant entièrement de la Charte revendicative du Congrès du 7 Juin, il se résume en cette formule : Poursuivre l'Education sociale et politique de nos masses dans le cadre de notre Religion, de nos traditions et de la stricte légalité d'une part, et d'autre part participer activement et effectivement au mouvement revendicatif tendant à obtenir pour notre Peuple l'intégralité des Droits de l'Homme et du Citoyen, avec le maintien total et absolu de son statut personnel.

La tâche est noble et belle. Mais sa réalisation demande des efforts et des sacrifices qu'on ne peut attendre que de vous, jeunes et ardents enfants de l'Algérie musulmane, qui savez répondre : « présent ! » chaque fois qu'un peuple qui souffre et espère fait appel à votre courage, à votre générosité, à vos sentiments d'hommes décidés à tout faire, à tout tenter, à tout risquer, pour défendre leurs droits, leur Liberté, leur Honneur et leur Dignité.

Vous avez dû remarquer que tous les Musulmans de ce Pays, depuis le plus petit cireur jusqu'au plus gros capitaliste (si tant est que le Colonialisme vorace ait laissé chez nous de gros capitalistes), depuis l'homme de la rue le plus ignorant jusqu'au plus réputé de nos « Oulamas », sont conscients de l'humiliante condition et de la dégradante situation dans lesquelles ils végètent, et ont pris la ferme et unanime résolution d'en sortir.

Mais, pour en sortir, il faut agir et, seuls, les jeunes qui militent pour notre cause uniquement parce qu'elle est juste ; les jeunes dont les qualités dominantes sont la sincérité et le désintéressement, sont capables d'entreprendre l'action dont notre Peuple attend le Salut. Sur vous, et sur vous seuls, le Peuple fonde ses derniers espoirs : « NE LE DECEVEZ PAS ! »

Qu'il nous soit permis maintenant de vous donner quelques directives :

Bannissez de votre esprit, de vos discussions et de vos actes toutes questions personnelles.

L'égoïsme, la haine et l'ambition doivent être considérés par vous comme les pires ennemis que vous combattrez avec le même acharnement que l'injustice, l'arbitraire et la félonie des agents du Colonialisme.

Méprisez les attaques et les critiques des adversaires de mauvaise foi qui ne cherchent en réalité qu'à vous détourner de votre devoir et à vous faire perdre votre temps en chicanes et en vaines répliques.



Le paquebot « BRETAGNE

d'ajouter foi à sa parole qui est un engagement de sa part. Et un homme d'honneur doit savoir tenir son engagement.

Au surplus nous ne sommes plus au temps où l'on peut impunément renier ses promesses ou se soustraire aux obligations auxquelles on a souscrit délibérément.

Depuis quelques jours des bruits étranges circulent à Alger au sujet des deux navires affectés au transport des pèlerins.

Les quotidiens ont reproduit certaines informations selon lesquelles des parlementaires — qui ne sont pas précisément connus pour leurs sentiments arabophiles — sont intervenus dans cette question et ont émis des reflexions pour le moins désobligeantes et des critiques assez sévères sur l'organisation du convoi du pèlerinage 1938.

Nous avons tenu à connaître et à faire connaître à nos lecteurs toute la vérité sur cette affaire, et nous avons commencé naturellement par demander au principal intéressé des détails et des éclaircissements sur les faits exposés par certains députés à la Commission de l'Algérie.

Ne vous combattez jamais entre vous ; soyez indulgents les uns envers les autres, et basez tous vos rapports PUBLICS et PRIVES sur la fraternité islamique.

En aucun cas et en aucune circonstance vous n'avez le droit d'oublier que vous êtes AVANT TOUT des Musulmans Algériens.

Soyez en contact permanent avec le Comité Central et autant que possible avec les autres sections, afin que ne cesse d'être entretenu entre tous nos vaillants militants cet esprit de Solidarité et de Discipline qui fait la force de toutes les Organisations, ce qui nous amène à vous engager à avoir désormais pour devise : « UNION, SOLIDARITE, DISCIPLINE ».

Salutations fraternelles.

Pour le Comité Central,
Le Président :
Lamine LAMOUDI.

offrait le paquebo
prix suivants :
Premières
Secondes
Troisièmes
Quatrièmes
et que mon Entr
quebots « BRET
JONNART » ave
Premières
Secondes
Troisièmes
Quatrièmes
Les caractéri
étaient les suiva
« BRETAGN
Longueur
Tonnage
« SINAIA »
Longueur
Tonnage
Je fus donc
adjudicataire. I
autrement.
Aussitôt mes
surpris, clamère
créer des enn
avec impudence
et me forcerai
main.
En Algérie et
rent bien enten
partirent à PAR
parlementaires
des histoires eff
rire tous les ge
Un des parl
mais vu le « BR
la Commission
encore commet
grand paquebo
vait transporté
Sur quoi se b
pas sur les me
et « MENDOZA
tits que le « BR
venus des mes
pèlerins.
Un autre po
raison celui-là,
des Charges
pliqué, ce que
dons tous, et
Tout cela
indifférent, ca
que l'on est e

الملحق رقم:24 La Défense: N°171, 17 Déc 1937 ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة

HEBDOMADAIRE DES DROITS ET INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGÉRIENS
Directeur, Rédacteur en chef : LAMINE LAMOUDI

DERNIER AVERTISSEMENT au « Nationaliste » Messali et Appel au P.P.A.

Nous sommes navrés de constater que tous nos appels à l'union, toutes nos concessions, tous les sacrifices que nous avons faits pour l'apaisement et l'entente, ont été considérés par de pseudo-nationalistes, agents provocateurs notoires et pêcheurs en eau trouble, comme des signes de faiblesse et comme la preuve de notre lâcheté et de notre veulerie.

Il y a déjà assez longtemps que nous sommes fixés sur les intentions, le programme et l'action du « grrr...and chef » Messali qui, pour avoir passé quelques semaines à la Santé, se pose en martyr de la cause algérienne. Il y a longtemps que nous avons jugé l'homme, mais aujourd'hui seulement nous avons pris la décision irrévocable de le clouer au pilori.

Puisqu'il s'est démasqué lui-même, avons nous désormais le droit d'avoir pitié de lui ?

Bien entendu, nous n'avons pas la prétention de faire en un seul article de journal, le procès de celui qui, pendant plusieurs années, réussit, par la démagogie, le chantage et le bourrage de crâne, à tromper, à pervertir une notable fraction de notre jeunesse et à créer une sorte de « maraboutisme politique » qui devient pour lui et pour une bande d'arrivistes quasi-analphabètes, le seul et unique moyen d'existence.

Pour étaler au grand jour et dans leurs menus détails, tous les méfaits de cet individu et de certains de ses acolytes, il faudrait des volumes. L'exiguïté de nos colonnes nous oblige donc à n'en citer que les plus malpropres, les plus répugnants, les plus nocifs. C'est ce que nous ferons dans nos prochains numéros.

Pour aujourd'hui, bornons-nous à dire qu'il reste le seul obstacle que nous rencontrons sur notre chemin chaque fois que nous réalisons ou que nous sommes sur le point de réaliser quelque chose de positif, d'utile, de substantiel.

Et, étrange coïncidence, nous l'avons belle, la plus grandiose, la plus réconfortante manifestation de vitalité et d'énergie de notre peuple : le Congrès Musulman Algérien, qui se réunit au Majestic le 7 juin.

Les gros colons et l'Administration à leur dévotion, effrayés par ce réveil brusque de la conscience et des forces d'un peuple décidé à conquérir son droit à la vie, jurèrent de tuer ce mouvement par tous les moyens en leur pouvoir.

Habituellement, ils recouraient à leurs valets attitrés, les marabouts, et les Beni-oui-oui, pour combattre tout geste, toute réaction contre leur abominable oppression et leur abjecte tyrannie.

Mais ils savent maintenant que ces larbins sont à jamais discrédités et que leur concours serait plus nuisible qu'utile à ceux qui voudraient le solliciter. Et c'est alors qu'ils innovent, qu'ils emploient des instruments nouveaux pour réaliser le même but, pour arriver aux mêmes fins.

Ils savent que la population musulmane, opprimée, affamée, arrivée à l'extrême limite de la patience, aime les formules qui font naître ou renforcer en elle l'espoir de voir un jour le déplorable état de choses actuel céder la place à une situation meilleure.

Ils savent également qu'il existe, à Paris, une officine de « nationalisme algérien » dirigée par des hommes qui n'ont qu'un seul métier : le sabotage. Ils s'adressent à leur chef, Messali Hadj, que nous avons nous-même défendu vigoureusement parce que nous le croyions victime de l'arbitraire impérialiste et qui n'est en réalité que l'agent le plus servile et le plus dangereux de l'impérialisme.

Un pacte est signé et voilà notre « héros national » parti en guerre contre le Congrès Musulman pour des raisons que la raison ignore.

Que reproche-t-il au Congrès ? Nous n'avons jamais pu le savoir, mais il pa- [...] dans une aventure dont nul ne saurait prévoir les conséquences.

Quant au rattachement, il signifie exactement la suppression totale du régime d'exception — du Gouvernement général, aux pouvoirs de police conférés aux petits potentats des bureaux arabes — sous lequel notre malheureux peuple gémit depuis plus d'un siècle.

Et nous concevons très difficilement que Messali, qui demande la suppression des Affaires indigènes, l'abolition du Code de l'Indigénat et du décret Régnier, l'octroi des droits politiques à ses compatriotes, l'application des lois sociales en Algérie, ait le sommeil troublé par un mot qui résume admirablement toutes ces revendications qui sont nôtres.

Autre exemple : Il y a quelques mois, le Gouvernement a soumis aux délibérations du Parlement un projet désormais connu sous le nom de « Projet Viollette » sur l'électorat indigène. Ce projet a été *unanimement* approuvé par le peuple musulman et combattu *unanimement* par ses adversaires : les gros colons et l'Administration.

Une seule voix a jeté une note discordante dans ce concert unanime d'un peuple qui voit dans le projet gouvernemental un commencement de réalisations après plusieurs décades d'attente.

Toute l'élite musulmane (Oulamas, gardiens fidèles et vigilants de la tradition musulmane, intellectuels sortis des Universités et restés attachés à leur Statut familial et religieux, militants de toutes classes et de toutes nuances, marabouts, etc.) se sont ralliés au projet Viollette parce qu'il nous préserve précisément de cette *assimilation* que nous avons toujours combattue, étant donné qu'il consacre le principe de l'octroi des droits politiques avec maintien du Statut personnel, c'est-à-dire sans exiger la naturalisation, ce hideux instrument de division et de discorde entre Musulmans.

Par contre, toutes les forces colonia-

...ormes ... musulman

...tomatiquement comme par le pas..., un budget comportant une aussi ...agrante inégalité de charges.

Et c'est au sein de cet aréopage, si ...anifestement égoïste que s'élaborent ...s destinées économiques et politi...ues du pays. Tout y est prévu, calcu..., dosé pour assurer les huit cent mil... européens d'Algérie d'un maximum ...e bien-être et les grosses entreprises ...oloniales du meilleur rendement pos...ble.

Voilà le secret du statu-quo !

⁂

Or, nos revendications, du moins cel...s d'entre elles sur lesquelles les élus, ... presse et tous les dirigeants de l'o...inion restent unanimes, comportent ...eux catégories : des revendications po...iques et des réformes sociales. Il ...nvient de placer sous la première ...iquette toutes les revendications ...ant trait à l'octroi des droits du ci...yen aux musulmans algériens et à ...extension des libertés républicaines ... tous les éléments ethniques du pays ...us la seconde nous placerons les ré...rmes à caractère urgent, immédiat, ...nt le but est d'améliorer la situation ... l'indigène au point de vue social : ...seignement, lois sociales, assistance ... hygiène publiques, égalisation des ...laires et traitements etc...

Les premières constituent à notre ...ns un programme à plus ou moins ...ngue échéance que, seule la Métro...le est en mesure de réaliser.

Quant aux secondes, elles sont d'or...e local et, en dernière analyse c'est

Une statue au Vaincu ?

Sous ce titre le célèbre écrivain Henry de Montherlant a écrit dans « Marianne » deux articles qui ont eu un certain retentissement. Dans le premier il demande aux lecteurs du grand hebdomadaire leur avis et dans le second il donne le sien, sur la question de l'érection à Alger d'une « statue au vaincu », c'est-à-dire au peuple Musulman d'Algérie qui a vaillamment défendu son pays et qui a finalement succombé après plusieurs années de lutte héroïque.

Sa conclusion est claire et catégorique : il ne pense pas que l'érection d'un tel monument soit souhaitable..

Nous sommes de l'avis de l'auteur Pas peut-être pour les mêmes raisons

Nous estimons, nous, qu'au moment où tout le monde est à la recherche d'une formule d'apaisement et de réconciliation entre les divers éléments qui peuplent l'Algérie, il serait imprudent de rappeler même les termes malsonnants de « vainqueur » et de « vaincu ».

En outre, nous ne sommes pas prêts, nous Arabes d'Algérie, à reconnaître qu'en 1830 nous avons été vaincus par les armes comme l'ont été les Italiens à Adoua en 1896 ou les Russes, en 1904 à Port-Arthur.

Notre pays a été conquis par les Français. C'est entendu. Nous sommes aujourd'hui les « sujets » d'une nation européenne qui s'est installée chez nous depuis plus d'un siècle. C'est incontestable.

Mais est-ce là l'effet seulement d'une guerre loyale entre deux peuples de force inégale certes, mais qui ont pu employer et épuiser tous leurs moyens de combat jusqu'au moment où — lo-

des Délégations Financières que l'on doit en attendre l'aboutissement.

Or, on risque d'attendre encore bien longtemps. La plupart de ces revendications tendent à realiser au point de vue social l'égalité entre europeens et indigènes, et, partant, à supprimer ou tout au moins à atténuer les privilèges excessifs des grandes entreprises industrielles et terriennes dont les Délégations Financières sont la trop exclusive émanation. Et c'est de ces mêmes Délégations que nous voulons attendre une pareille initiative, puisque ces réformes doivent se traduire dans tous les cas par un élargissement ou une nouvelle affectation de Crédit.

Cette voie est sans issue !

Et dès lors, si nous comprenons que dans une profession de foi destinée à donner au collège électoral un aperçu analytique de ce que l'on se propose de revendiquer pour lui, l'on formule des revendications de détail où chaque corporation puisse trouver aisément la satisfaction qui devra déterminer son choix ; il n'est plus possible que l'on s'y cantonne, que l'on se borne, après une expérience de cinquante années de piétinements sur place à reprendre les mêmes revendications sans envisager les moyens susceptibles d'en amener un prompt aboutissement.

Ces moyens se ramènent pratiquement à un seul : la réforme des délégations financières.

Ce que nous devons donc exiger avant tout, c'est le renforcement de notre représentation dans cette assemblée, non pas même dans le sens d'une représentation proportionnelle mais tout au moins d'une représentation égale.

Cette revendication est capitale puisque toutes les autres en dépendent. C'est mon humble avis.

***

yalement — *le faible a été écrasé par le fort ?*

N'est-ce pas plutôt le résultat d'une de ces guerres, dites coloniales, dont l'heureuse issue est plus souvent due aux défections et aux trahisons des conquis qu'à la puissance et à l'héroïsme des conquérants ?

Nous sommes certains que pour la conquête de l'Algérie la France est plus redevable à certains chefs indigènes, dits fils de grandes tentes, et, à certains marabouts, dits grands chefs religieux, *qu'à ses illustres généraux dont on rencontre les noms à chaque centre de colonisation, à chaque jardin public, à chaque rue.*

Nous aurions trop à dire sur ce douloureux chapitre, mais nous préférons sincèrement être dispensés de dire ce que nous savons.

Un mot pour finir : Si un jour un monument devait être élevé par le « vainqueur » au « vaincu » il ne devrait et ne pourrait l'être qu'à la mémoire de ces célèbres caïds et chefs de confréries dont nous connaissons les noms, les exploits et la.... descendance, et qui ont donné à la France républicaine cette superbe Algérie qui constitue le plus beau fleuron de sa couronne impériale.

En émettant cette idée nous ne méconnaissons nullement la valeur et la portée de celle d'Henry de Montherlant qui dit : « Ce que cette statue voulait dire, dans mon esprit, c'est ceci : « Nous vous avons subjugués et nous savons que nous ne sommes pas dans notre droit, et que vous êtes dans le vôtre. C'est à votre droit que nous rendons cet hommage ».

Ce n'est pas d'ailleurs sans plaisir que nous reproduisons le second article d'Henry de Montherlant.

Lamine LAMOUDI.

(Lire en 2ème page l'article en question)

الملحق رقم:26 La Défense: N°81, 25 Oct 1935. ميكروفيلم M73 من المكتبة الوطنية بالحامة.

LA QUESTION RELIGIEUSE

Par Lamine LAMOUDI.

II

Comme nous l'avons dit dans notre dernier article (*Défense* du 14 mai, la Cultuelle musulmane, présidée par M. Bensiam, n'ayant jamais été dissoute et ne pouvant l'être que par jugement du Tribunal civil à la requête du Procureur de la République, existe toujours et est toujours le seul et unique organisme qualifié pour gérer les édifices religieux et désigner le personnel du culte.

Lorsque cette Cultuelle jouissait, comme le veulent la loi et la logique, de la plénitude de ses prérogatives, les fonctionnaires et agents de tout grade du culte musulman étaient nommés par son Conseil d'administration qui suivait à peu près les règles ci-après :

Le Conseil se réunissait sur convocation du président, examinait les différentes demandes et les dossiers y afférents et arrêtait son choix sur le candidat qui lui paraissait le plus digne et qui offrait le plus de garanties morales et professionnelles.

Mais comme tous les fonctionnaires religieux émargent au budget de la Colonie qui les paye sur les revenus des Habous, la candidature agréée par la Cultuelle était soumise à la ratification de l'administration.

C'était d'ailleurs là une simple formalité et l'administration ne pouvait qu'approuver la proposition des dirigeants de l'Association compétente et responsable.

Comment procède-t-on à l'heure actuelle après l'odieux coup de force un communiqué paru dans les quotidiens et dans lequel « Sidna » annonçait que tous les candidats qui avaient subi avec succès les épreuves possédaient des connaissances suffisantes en matière religieuse pour remplir, à la satisfaction des fidèles, les emplois qu'ils postulaient.

Nous avons énergiquement protesté contre tout ce qu'il y avait d'odieux et de ridicule dans ce communiqué et nous avons appelé l'attention des Pouvoirs publics sur cette nouvelle atteinte à la dignité des Musulmans.

Mais, comme toujours, nous n'avons reçu, en guise de réponse, que de vagues promesses.

Pendant longtemps, beaucoup de nos amis de la Métropole s'étaient refusés à croire que dans un pays soumis aux lois de la République, pareilles ignominies pussent se commettre. Mais tout le monde aujourd'hui est édifié sur l'état de choses que nous subissons depuis des années et tout le monde est d'accord pour proclamer que c'est intolérable.

Le Gouverneur général lui-même, reconnut, au cours d'une audience accordée à une délégation du Congrès Musulman, au mois de juillet dernier, qu'il y avait quelque chose d'anormal et qu'il était décidé à mettre fin aux errements de ses subordonnés.

Mais M. Le Beau n'a rien fait. Nous disons bien : il n'a rien fait, car le remplacement de M. Michel par M. Benzekri n'apporte aucune solution à la grave question religieuse qui est une des principales causes du malaise al-

tuelle, après l'odieux coup de force dont l'ancien préfet Atger se rendit coupable avec la complicité de son secrétaire général Michel ?

Oh ! c'est bien simple, mais c'est vraiment scandaleux.

Nous avons déjà dit que l'on avait créé une « Commission consultative du culte musulman », à la tête de laquelle on avait placé ce même Michel qui avait tout manœuvré pour devenir le « Grand Pontife de l'Islam ». C'était en réalité lui qui dirigeait tout, les autres membres de la fameuse Commission n'étant là que pour la forme.

Nous avons toujours ignoré la composition de la Commission du culte, présidée par le citoyen Michel. Mais ce que nous savons, ce que nous pouvons affirmer sans crainte d'être démenti, c'est que ce citoyen, aussi honorable qu'intègre, nommait et révoquait nos imams, nos muphtis, nos hazzabs, nos moueddens, etc...

Il avait les pouvoirs les plus étendus et il savait en user.

Mais il s'est défendu, paraît-il, d'en avoir abusé...

Or, d'après les renseignements puisés aux sources les moins suspectes, le « Cheikh-El-Islam ». Frédéric Michel, ne quitta pas sa « Commission », comme l'incorruptible Jean Mirante s'éloigna de ses « Affaires », *plus pauvre que le jour où il y était entré.*

Si on écoutait les mauvaises langues...

Tout cela n'est d'ailleurs que détails insignifiants.

L'essentiel pour nous, le fait patent, incontestable, c'est que pendant quatre années entières et consécutives, notre chef spirituel à nous, Musulmans, fut un chrétien, imposé par la violence et l'arbitraire de ses chefs.

On a beaucoup parlé d'un examen institué par « Sidna » Michel. Nous avons nous-même parlé de ce simulacre d'examen et nous avons même reproduit dans un de nos numéros de 1934 des principales causes du malaise algérien.

Dans notre prochain article, nous indiquerons la seule solution susceptible, à notre avis, de nous donner satisfaction.

(A suivre).

De l'aveu même de M. Le Beau l'administration algérienne est désespérément inerte

---

Dans le long discours qu'il a prononcé à l'ouverture des Délégations Financières et dans lequel il a plaidé la cause de son administration « injustement *accusée d'inertie », M. Le Beau a cru devoir donner le bilan exact de l'activité de la Caisse des prêts agricoles et de la Caisse algérienne dans le domaine de la consolidation.*

« Prêts de consolidation aux fellahs détenteurs de terres francisées, 83.633.000 frs, DONT 21.282.000 FRS DEJA MANDATES.

Vingt et un millions *sur huit cents millions affectés voilà déjà deux ans à la consolidation de l'agriculture, voilà qui est bien mince comme résultat et qui justifie pleinement toutes les critiques que l'on adresse à l'administration de M. Le Beau.*

Nous parlions dernièrement d'une centaine de millions accordée aux agriculteurs menacés de vente et nous trouvions que c'était déjà trop insuffisant. Nous ne savions pas alors qu'il n'y eût que quatre-vingt-trois millions, sur lesquels vingt et un seulement ont été effectivement mandatés. Nous remercions M. le Gouverneur général de nous avoir donné ces importantes précisions qui mettent plus que jamais en relief la désespérante inertie de son administration. Celle-ci a mis deux ans pour accorder le 40° du crédit affecté sous forme « de secours urgent à l'agriculture en détresse » ; *à ce rythme il faudra exactement quatre-vingts ans pour distribuer les huit cents millions.*

En attendant, *on meurt de faim dans les campagnes et on vend à tour de bras au* **Palais.**

A.

En attendant

la Méditerranée n'oublient pas que la France est la « fille aînée de l'Eglise ».

Notre confrère la *Presse Libre* publiait tout récemment, sous la signature du trop célèbre Claude-Maurice Robert, un article parfaitement édifiant à cet égard.

Plusieurs journaux réactionnaires de la Métropole préconisent, en termes non équivoques, l'évangélisation des masses indigènes, affirmant que c'est le seul moyen de les rattacher réellement et définitivement à la France.

Le prétexte invoqué par le Préfet d'Alger pour justifier la main-mise administrative sur les édifices religieux, à savoir que les « Ulémas » y faisaient une propagande politique antifrançaise, n'a convaincu personne.

Tout le monde sait, en effet, que les Musulmans font eux-mêmes et savent faire mieux que quiconque la police de leurs mosquées : qu'ils ne tolèrent en aucun cas et sous aucun prétexte, que l'on s'y livre à un acte qui n'entre pas dans le cadre des cérémonies du culte et de l'enseignement exclusivement religieux.

D'autre part, l'accès des mosquées étant ouvert à tous les Musulmans, *sans exception*, il était très facile à l'Administration de se faire renseigner par ses innombrables espions officiels et officieux, *presque tous des Musulmans*, sur tout ce qui se passait à l'intérieur de ces édifices ; ce qui lui rendait également faciles le contrôle de l'action du personnel du culte et des prédicateurs, et, si besoin était, la répression de tout acte pouvant nuire à l'ordre public ou à la sécurité de l'Etat.

Enfin, la présence même du président Bensiam à la tête de la Cultuelle et son affirmation que tout se passait normalement au sein des mosquées n'étaient-elles pas une garantie suffisante et n'étaient-elles pas de nature à calmer les appréhensions de l'Administration ?

Nous ne croyons pas, quant à nous, que celle-ci ait pu douter un seul instant du loyalisme de M. Bensiam envers qui elle a été aussi injuste qu'ingrate.

Nous savons, depuis l'affaire de la Cultuelle, comment l'Administration

...que nous publierons les faits qui nous sont signalés. Nous ne demanderons pas qu'ils soient réprimés, car il n'est pas dans nos habitudes de demander l'impossible. Et nous sommes de ceux qui croient qu'il sera impossible d'empêcher le renouvellement de pareils faits tant que nos affaires religieuses seront gérées par un Comité catholico-administratif ayant à sa tête des fonctionnaires plus soucieux de plaire à leurs chefs que de respecter les croyances et les traditions de tout un peuple.

Nous donnerons, dans notre prochain et dernier article, en même temps que notre point de vue sur la solution du problème toutes précisions à cet égard.

Lamine LAMOUDI.

A suivre.

(Voir *Défense* des 14 et 28 mai.)

...damnés p... Gouvernem... de dégager... où on les ... entraves d... antérieurs...

Nous avo... tes les div... Parti du P... nos concep... qui s'est ac... niers temp... nous sépar... met plus à... gie et indi... qui le frap... ses plus ac...

Zakaria...

pour un dé... Et si vra... faire quelq... mence d'ab... portée de c... sion.

La Fête du



Une vue de la salle du Cercle Nadi El Ettahdi... le sympathique Cheikh Foudhil El Ourtilan...

الملحق رقم: 27 La Défense: N°151, 28 Mai 1937 ميكروفيلمM73 من المكتبة الوطنية بالحامة.

قائمة المصادر والمرجع

I- المصادر:

أ- **باللغة العربية:**

* **المصادر المطبوعة:**

- إبراهيم العوامر: الصروف في تاريخ الصحراء و سوف، تعليق الجيلاني العوامر، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.

- **المجلات والدوريات:**

1- الإصلاح: عدد 14، 25 سبتمبر 1930.

2- البصائر: ع 95 ، السنة الثالثة، 12 ذي القعدة 1356- 14 جانفي 1938.

3- // : عدد 127، قسنطينة، 19 أوت 1938.

4- الشهاب: ج10، م 5، نوفمبر 1929.

5- // : ج12،م11، غرة ذي الحجة، 1354هـ/ مارس 1936م، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت 1421هـ/2001م.

6- // : ج1، م12، أفريل 1936.

7- // : المجلد العاشر، السنة العاشرة، ربيع الأول 5513- 1936-1937م، ص 377.

8- // : ج4، م13، 11 جوان 1937.

9- // : ج1، م14، عدد مارس 1938.

10- مجلة اللغة العربية، العدد 21، 1966.

11- المنار: العدد 04، الجزائر، السنة الأولى 1951.

12- // : العدد 4/7،الجزائر، السنة الثالثة 1953، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

- **لقاءات:**

لقاء مع الأستاذ المحاسب محمد الطاهر العمودي بحضرة الأستاذ علي غنابزية في يوم 20 جوان 2008.

ب– باللغة الفرنسية:

* المصادر المطبوعة:

1- Augustin Bernard: L'Algerie dans histoire des colonies francaise et l'expansion de la France dans le monde ,societé de l'histoire national, paris.

2- Louis Rinn : marabouts et khouans, Adolphe jourdan, libraire-éditeur, Alger, 1884.

– المجلات والدوريات:

1- A.Berque: Les Intellectuels Algeriens, Reve Africaine Publiée par la Soiciété Historique Algerainne 1947, Les Ulémas.

2- مقالات العمودي في جريدة الدفاع(La Défense)

Notre programme	N°01 (26 Jan 1934)
Procédés d'un autre âge	N°02 (02 Fév 1934)
La maraboutisme aux abois(1)	N°03 (09 Fév 1934)
L'ouvres de nos Oulémas	N°03 (09 Fév 1934)
Le maraboutisme aux abois(2)	N°04 (14 Fév 1934)
Apropos de la libérté du culte	N°04 (14 Fév 1934)
Le maraboutisme aux abois(3)	N°05 (23 Fév 1934)
Crise et malaise	N°06 (02 Mar 1934)
Nous sommes mal gouvernés	N°07 (09 Mar 1934)
Simple mise au point (1)	N°08 (16 Mar 1934)
Simple mise au point (2)	N°09 (23 Mar 1934)
Miraute et son clérgé	N°09 (23 Mar 1934)
Le devoir de l'heure (1)	N°10 (30 Mar 1934)
Le devoir de l'heure (2)	N°11 (06 Avr 1934)
Pour nos pélerins	N°11 (06 Avr 1934)
Le devoir de l'heure (3)	N°12 (13 Avr 1934)
Qui se veut morveux	N°12 (13 Avr 1934)
Le grand problème (1)	N°14 (27 Avr 1934)
Le grand problème (2)	N°16 (11 Mai 1934)
Le grand problème (3)	N°17 (18 Mai 1934)
L'abominable attentat	N°18 (25 Mai 1934)
Le crime est consommé	N° éd Spéc 1934

Casse-cou	N°19 (01 Jui 1934)
Le grand problème (4)	N°20 (08 Jui 1934)
Homme et méthodes	N°22 (22 Jui 1934)
La défense à Mostaghanéme	N°23 (29 Jui 1934)
Dans le monde musulman	N°23 (29 Jui 1934)
Hier et aujourd'hui (1)	N°25 (13 Juil 1934)
Hier et aujourd'hui (2)	N°27 (27 Juil 1934)
La tragédie constantinoise (1)	N°29 (24 Juil 1934)
La tragédie constantinoise (2)	N°30 (14 Sep 1934)
La tragédie constantinoise (3)	N°31 (28 Sep 1934)
La tragédie constantinoise (4)	N°32 (05 Oct 1934)
La tragédie constantinoise (5)	N°33 (12 Oct 1934)
La tragédie constantinoise (6)	N°35 (26 Oct 1934)
La tragédie constantinoise (7)	N°36 (02 Nov 1934)
Conseil à nos élus.	N°37 (09 Nov 1934)
Concluons, à propos des évenements... de constantine.	N°41 (01 Déc 1934)
Propagande antifrancaise.	N°43 (21 Déc 1934)
Deuxième année de la défense.	N°45 (04 Jan 1935)
Acceptons-en l'augure.	N°46 (11 Jan 1935)
La comédie de notre représentation.	N°49 (01 Fév 1935)
C'est un désastre.	N°50 (08 Fév 1935)
Le sens d'une éléction.	N°51 (15 Fév 1935)
Fançais ou antifrancais.	N°54 (08 Mar 1935)
Lettre ouverte à M.Le ministre de l'interieur.	N°55 (15 Mar 1935)
Déséspérer ? Non.	N°58 (05 Avr 1935)
Jusqu'au bout.	N°59 (12 Avr 1935)
Après le grand débat.	N°60 (19 Avr 1935)
L'offensive continue.	N°61 (26 Avr 1935)
Et maintenant au travail.	N°64 (17 Mai 1935)
La nouvelle municipalité algéroise.	N°65 (24 Mai 1935)
Le Ministre de l'interieur.	N°66 (31 Mai 1935)
Electeurs et élus	N°67 (07 Jui 1935)
Apaisement; collaboration…Vains…mots.	N°68 (14 Jui 1935)
Enfin, ils sont parirs.	N°78 (04 Oct 1935)

Reparlons du malaise.	N°79 (11 Oct 1935)
Nos revendications.	N°80 (18 Oct 1935)
Une statue au vaincu.	N°81 (25 Oct 1935)
L'enseignement de la langue arabe.	N°85 (23 Nov 1935)
Le grand scandale éléctorale à Bougie	N°92 (31 Jan 1936)
A la mémoire de l'Emir Khaled.	N°93 (07 Fév 1936)
Le problème de chomage, problème éternel.	N°94 (14 Fév 1936)
En deux Mots.	N°95 (28 Fév 1936)
Profession de foi, appel a la lutte.	N°95 (28 Fév 1936)
L'œuvres des pênes blancs (1). Pères	N°95 (28 Fév 1936)
L'œuvres des pênes blancs (2). Pères	N°96 (07 Avr 1936)
Mise au point de l'étoile Nord-Africaine.	N°96 (07 Avr 1936)
Je m'explique.	N°101 (17 Avr 1936)

Le drame de Ain-Rich	N°112 (03 Juil 1936)
Après le congrés, la séance continue.	N°117 (28 Aout 1936)
Lettre ouverte a M.Le Gouverneur général.	N°118 (11 Sept 1936)
Union, Malheureuse union.	N°126 (13 Nov 1936)
Un Etat algérien ?	N°129 (18 Déc 1936)
Ultime appel, pour l'union sacré.	N°131 (01 Jun 1937)
Une mise au point de l'Etoile Nord-Africaine.	N°131 (01 Jun 1937)
Discours de Lamine lamoudi.	N°134 (29 Jun 1937)
Les Oulémas et la politique.	N°137 (19 Fév 1937)
Naturalisation et nauralisés.	N°140 (12 Mars 1937)
Trop de crime, trop des sang.	N°141 (19 Mars 1937)
Contre l'alccolisme et la débauche…pour le relévement et la protéction de la… joune fille algérienne.	N°143 (02 Avr 1937)
Le scandale éléctoral de biskra	N°145 (16 Avr 1937)
La mort du Dr Moussa… crime ou… accident ?	N°147 (30 Avr 1937)
Les éléction municipales d'alger.	N°148 (07 Mai 1937)
La question réligieuse (1).	N°149 (14 Mai 1937)
La question réligieuse (2).	N°151 (28 Mai 1937)

La question réligieuse (3).	N°154 (18 Jui 1937)
Pourquoi et comment ma condidateure… a été posé?	N°156 (02 Juil 1937)
Le dernier avertissement au nationalité… Messali et appel au P.P.A	N°158 (16 Juil 1937)
Précision, un dérnier mot a Messali	N°160 (30 Juil 1937)
Où en sommes nous ?(1)	N°164 (01 Oct 1937)
Où en sommes nous ?(2)	N°165 (15 Oct 1937)
Mes chèrs coréligionnaires.	N°166 (22 Oct 1937)
Explication nécéssaires.	N°167 (29 Oct 1937)
Que ce passe-t-il dans l'aures.	N°168 (05 Nov 1937)
Où en sommes nous ?(3)	N°169 (19 Nov 1937)
Où en sommes nous ?(4)	N°170 (03 Déc 1937)
Jeunesse du congrés.	N°171 (17 Déc 1937)
Le front populaire et nous.	N°172 (24 Déc 1937)
Pour évité la castastrophe.	N°174 (12 Jun 1938)
Accepté-en l'augure.	N°175 (19 Jun 1938)
Le ministre chautemps et la…question algérienne.	N°176 (02 Fév 1938)
Nos Oulémas à l'honneur.	N°176 (02 Fév 1938)
Amis et énnemis de la France	N°177 (09 Fév 1938)
Sine die…	N°181 (10 Mars 1938)
Et maitennant aux actes.	N°182 (16 Mars 1938)
La tragédie tunisienne (1).	N°187 (20 Avr 1938)
Le président Daladier et la question.. indigéne.	N°189 (04 Mai 1938)
La tragédie tunisienne (2).	N°189 (04 Mai 1938)
Poursuites..perquisitions.	N°192 (08 Jui 1938)
Est-ce une nouvelle manœuvre ?	N°193 (15 Jui 1938)
Du nouveau sur le vieux "rocher"	N°196 (06 Juil 1938)
M.Le beau, homme de bien	N°199 (17 Aout 1938)
Chez le Oulémes	N°201 (28 Sep 1938)
Après l'orage	N°202 (19 Oct 1938)
Le "père de turcs" est mort.	N°204 (23 Nov 1938)
Les visées italiennes sur la Tunisie.	N°205 (07 Déc 1938)
Rira bien qui rira le dernier.	N°208 (18 Jun 1939)

Une voix autorisée (a propos de …l'enseignement de l'arabe).	N°210 (15 Fév 1939)
Au ralliement.	N°211 (01 Mars 1939)
La représentation indigéne.	Ed. Spéciale (28 Avr 1939)
Election départementale du 23 avril …1939 Candidature de L.Lamoudi.	N°214 (17 Avr 1939)
La séance continue	N°217 (07 Jui 1939)
Le préstige de la France est en jeu	N°218 (20 Jui 1939)
Kahoul et les Oulémas	N°218 (20 Jui 1939)
Non, M. Le procureur.	N°221 (19 Juil 1939)
L'affaire de fiancée mise en vente.	N°222 (10 Juil 1939).

II- المراجع:

أ- **باللغة العربية:**

* **الكتب المطبوعة:**

1- أجيرون شارل روبير: "تاريخ الجزائر المعاصرة" ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

2- أمين سمير: المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، ط2، دار الحداثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

3- الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

4- بلغيث محمد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصرة دراسات ووثائق، ط1، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، دار بن كثير بيروت، 1422هـ-2001 م.

5- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج1، دار المعارف، الجزائر، 2006.

6- بن عتيق محمد الصالح: أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب ، الجزائر .

7- بن قينة عمر: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام وقضايا ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

8- بن موسى موسى: "إرهاصات الحركة الإصلاحية بوادي سوف في مطلع القرن العشرين- قمار نموذجا"، من كتاب العلامة المصلح محمد الطاهر التليلي، تقديم أبو القاسم سعد الله، مطبعة مزوار، الوادي، 2006.

9- بلاسي نبيل أحمد : الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990.

10- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1968، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 253.

11- بو الصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر.

12- بو الصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

13- بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996

14- تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

15- جغلول عبد القادر: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت.

16- جوليان شارل أندري ، إفريقيا الشمالية تسيير، ترجمة المنجي سليم، ط3، الدار التونسية للنشر، 1976.

17- حسنين محمد: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

18- حمزة عبد اللطيف: أدب المقالة الصحفية في مصر، دار المفكر العربي، مصر، 1964.

19- خرفي صالح: الشعر الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970.

20- الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

21- دبوز محمد علي:نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر ، 1391-1971.

22- دبوز محمد علي: أعلام الإصلاح في الجزائر،ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

23- دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001.

24- رياض زاهر: استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1965 م.

25- زبادية عبد القادر: الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء دراسات ونصوص، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

26- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

27- زكرياء مفدي: تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، جمع وتحقيق أحمد حمدي مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر .2003

28- زوزو عبد الحميد: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، ط 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

29- زوزو عبد الحميد: تاريخ الأوراس أبان فترة الاستعمار 1837-1937، ج2، دار هومة للنشر، الجزائر.

30- السائحي محمد الأخضر عبد القادر: محمد الأمين العمودي الشخصية المتعددة الجوانب، ط2، دار هومة، الجزائر، 2001.

31- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط1، دار الآداب، بيروت، مارس.1969

32- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ، ج3، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975.

33- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

34- سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.3

35- سعيدوني ناصر الدين: منطلقات وآفاق مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
36- السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
37- سيف الإسلام الزبير: تاريخ الصحافة في الجزائر، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985.
38- شريط الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.
39- صاري أحمد: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، .2004
40- صاري الجيلاني و قداش محفوظ: المقاومة السياسية (1900-1954)، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .1987
41- الصديق محمد الصالح: الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس من آراءه ومواقفه، دار البعث، قسنطينة، دت.
42- عباس فرحات: ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال.
43- العسيلي بسام: عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1403هـ-1983م.
44- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.
45- العقاد صلاح: الجزائر المعاصرة (محاضرات ألقاها سنة 1963-1964)، مطبعة الرسالة.
46- العمامرة سعد و العوامر الجيلاني ، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، دت.
47- العمامرة سعد بن بشير و منصوري أحمد بن الطاهر: أعلام من سوف في الفقه والثقافة والأدب، مطبعة مزوار، الوادي، .2007
48- غلسبي جوان : الجزائر الثائرة، تعريب ختيري حماد، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت .1961
49- فضلاء محمد الطاهر: دعائم النهضة الوطنية ، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.

50- فضلاء محمد الطاهر: مقال الشيخ الرئيس الإمام عبد الحميد بن باديس، دار البعث، قسنطينة، 1968.

51- فضلاء محمد الطاهر: التحريف والتزييف في كتاب حياة كفاح، ط1، نشر دار البعث، قسنطينة، 1402هـ/1982م.

52- فيلالي مختار الطاهر: نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة.

53- قصير حفناوي: الأستاذ الأمين العمودي حياته ونشاطاته المختلفة، ط1،م مزوار، الوادي،2008.

54- كلود هنري وآخرون: الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت.

55- لهلالي أسعد: الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر 1902-1993، رسالة ماجستير، تحت إشراف عبد الكريم بو الصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1426-1427هـ/ 2005-2006م.

56- المدني أحمد توفيق: حياة كفاح(مذكرات) في الجزائر 1925-1954،ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977.

57- مراد علي: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925إلى1940، ترجمة محمد عيتاني، ط1، دار الحكمة، 2007.

58- فوزي مصمودي: تاريخ الصحافة والصحافيين في بسكرة وإقليمها من 1900إلى 1956، تصدير أبو القاسم سعد الله، ط1، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2006.

59- المودودي أبو الأعلى: الإسلام والجاهلية، دار الشهاب، باتنة، .1988

60- مجموعة من المؤلفين: (أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست: الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984).

61- مناصرية يوسف: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، .1988

62- الميلي محمد: ابن باديس وعروبة الجزائر،ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، .1980

63- ناصر محمد: الصحف العربية الجزائرية 1847-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
64- ناصر محمد: المقالة الصحفية الجزائرية(نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931)، م2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1978.
65- عمار هلال: الطرق الصوفية ونشر الإسلام و الثقافة العربة في غرب إفريقيا السمراء، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
66- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1983.

* **الرسائل الجامعية:**

1- بن حسين كريمة: الحياة السياسية في قسنطينة، 1930-1945، رسالة ماجستير، تحت إشراف: حماد حسين، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ جامعة قسنطينة، قسنطينة.
2- بن موسى موسى: الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها (1900-1939)، ماجستير تحت إشراف: أحمد صاري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2005./2006
3- ثنيو نور الدين: قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينيات، رسالة ماجستير تحت إشراف أحمد صاري، معهد الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1996-1997.
4- ثنيو نور الدين: جمعية العلماء الجزائريين، فهرس موضوعي تحليلي للوثائق المتعلقة بجمعية العلماء في الدوريات والأرشيف المحفوظ في مركز أرشيف ولاية قسنطينة، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي للمكتبيين، إشراف الأستاذ عبد الكريم بجاجة المدير العام لمركز الأرشيف الوطني، 1994.
5- حباطي عايدة: التجنس ومواقف الجزائريين منه 1919-1939، رسالة ماجستير، تحت إشراف أحمد صاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، السنة الجامعية 2003-2004.
6- حشلاف علي: المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931-1939، رسالة ماجستير، تحت إشراف زهير احدادن، معهد الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1414هـ/1994م.

7- ديلمي عزوز: الصحافة الاستعمارية في عمالة قسنطينة خلال الفترة ما بين الحربين 1919-1939، رسالة ماجستير، تحت إشراف مصطفى حداد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2002/2001.

* **مقالات في المجلات والدوريات:**

1- إحدادن زهير: "مساهمة الصحافة في كتابة التاريخ"، مجلة التاريخ، يصدرها المركز الوطني للدراسات التاريخية عدد 23، الجزائر، النصف الأول من سنة .1987

2- برو توفيق: "جنون الاستعمار وجرائمه"جلة سيرتا: العدد 7/6، قسنطينة، السنة الرابعة رمضان 1402 جويلية .1982

3- بركات أنيسة: "الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر"مجلة التاريخ، يصدرها معهد التاريخ، الجزائر، النصف الثاني من سنة .1980

4- بو الصفصاف عبد الكريم: "الثورة الجزائرية ودورها في إزالة الاستعمار من القارة الإفريقية"، مجلة سيرتا، ع 7/6، السنة الرابعة، رمضان 1402هـ/ جويلية 1982، قسنطينة.

5- بوكوشة حمزة: "شخصيات منسية"، مجلة الثقافة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر عدد 6، الجزائر، ذو القعدة، 1391 هـ، جانفي.1972

6- تركي رابح: "وضعية النساء والفتيات الجزائريات في التعليم في عهد الاحتلال وبعد الاستقلال "، مجلة الثقافة، العدد 84، السنة 14

7- جويلي نصر:"جمعية العلماء المسلمين بالجزائر بين الدين والدولة"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 49-50، تونس، جوان .1988

8- حاطوم نور الدين:"أصالة الثورة الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 84، الجزائر، السنة .14

9- ذياب أحمد:"جوانب نضالية من حياة الشهيد محمد الأمين العمودي"، مجلة الثقافة ، العدد 86 ، الجزائر، .1985

10- رمضان محمد الصالح:" الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته "، الثقافة،عدد 43، الجزائر، السنة الثامنة، صفر- ربيع الأول 1398هـ- فبراير-مارس 1978 م.

11- سلامي مليكة: "الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال"، مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1986، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

12- غنابزية علي:"مساهمات علماء سوف في الحركة الصحفية الوطنية مابين 1920-1938"، مجلة البحوث والدراسات، المركز الجامعي بالوادي، العدد الأول، ربيع الأول 1425 هـــ أفريل 2004م.

13- كرليل عبد القادر: "نشأة الصحافة في الجزائر"، المصادر، ع11، السداسي الأول، 2005.

14- مرتاض عبد المالك:"أسلوب الصحافة العربية في الجزائر"، الثقافة، عدد34، الجزائر، أوت-سبتمبر 1976.

15- مرتاض عبد الملك: "نضال الصحافة العربية في الجزائر قبل الثورة"، الثقافة، العدد 39، الجزائر، السنة السابعة، جمادي الثانية ، رجب 1397 ه يونيو يوليو .1977

16- أحمد مسعود: "الحركة الوطنية الجزائرية بين النضال القيادي والنضال الجماهيري"، المصادر، ع11، الجزائر، السداسي الأول .2005

17- محمد ناصر: "الشعر الجزائري قبل سنة 1925"، مجلة الثقافة، العدد 48، السنة الثامنة، ذو الحجة-محرم، 1398-1399هـــ- ديسمبر 1978.

* **المدونـــات:**

1- بن قارة خليفة: "الصحفي الذي لم يمت محمد الأمين العمودي 46 عاما بين التناسي والنسيان "، مدونة الندوة الفكرية 16 محمد الأمين العمودي ، الوادي أيام 08، 09، 10 أكتوبر .2003

2- ثنيو نور الدين: "محمد الأمين العمودي والإصلاح الوطني مظاهر من جهوده الإصلاحية"، الندوة الفكرية الرابعة محمد الأمين العمودي، الوادي، 30 أفريل- 03 ماي .1991

3- العمودي محمد عبد السلام: " مدونة محاضرة تخص محمد الأمين العمودي"، الجزائر ، 6 أكتوبر 1997.

4- فضلاء محمد الطاهر:"محمد الأمين العمودي الكاتب الشاعر الأديب والخطيب السياسي البارع"، الندوة الفكرية الثالثة، الوادي، أيام 04،03،02 ماي 1990.

ب- باللغة الفرنسية:

- الكتب المطبوعة:

1- Ageron Charles Robert: Histoir de L'Algerie contemporaine 1871-1954, tome 2, 1 édition, presses universitaire de France, Paris, 1979.

2- Ageron Charles Robert: Histoire de L'algerie contemporaine 3éme édition, 1997 tome 2/1871-1954, parise, prenes universitaire.

3- Haddad Mostéfa: L'emergence de L"Algerie moderne,T1, 1ere édition, I.Guerfi Batna, 2001

4- Kaddach Mahfoud: Histoire du Nationalisme Algerien question Nationale et Politique Algerienne 1919-1951, Tome 1, Société national d'edition et diffusion, Alger 1980.

* **مقالات في المجالات والدوريات:**

1- Charles Robert Ageron:" Sur L'année Politique Algérienne 1936 ، المجلة التاريخية المغربية، العدد 16/15، السنة6، جويلية 1979، ص ص 20-33.

2 - A. Nadir: "Le Mouvement reformiste Algerien et la guerre de libration nationale" المجلة التاريخية المغربية ، عدد04، جويلية 1975، تونس.

3- By B. Saadallah, The Algerian Ulamas, 1919-1931، المجلة التاريخية المغربية: العدد 2، تونس، جويلية 1974 .

الفهارس

فهرس الموضوعات

تصحيــــــح الأخطــــــــاء

الخطــــــأ	تصحيحـــــــه	الصفحـــــة
آخرين من عائلة العمودي	وآخرون من عائلة العمودي	المقدمة – ث –
على الجزائر	على الجزائريين	10
سيابة	سياسة	13
لم يبقى	لم يبق	14
أنشأت جمعية	أنشأت الجمعية	18
فخورين	فخورون	18
توجهه	توجه	21
لم يرضى	لم يرض	21
اعتباره	اختياره	22
(وبين أصحاب ....الأهالي)	تحذف	22
(هل يمكن .... الشؤون الأهلية)	تحذف	22
(حل .... إليه)	تحذف	22
كنت	كانت	27
التهذيي	التهذيبي	30
أوراق	أسواق	37
وزاع	وازع	38
يبدوا	يبدو	42
العقابات	العقبات	52
شاهدتها – الزاهي – عان	شهدتها – الزاهري – عانى	53
أهممها	أهمها	65
ضاع	ذاع	75
على	علنا	88

ممارستها – بناء	مارستها – بنا	105
لم أنسى	لم انس	117
العرب	العربة الجزائرية	117
نحن قادرين	نحن قادرون	121
منحى	منح	123
لم يكتفى	لم يكتف	124
تضمنت	تضمن	132
لم يخفي	لم يخف	132
الحقيقيين	الحقيقيون	132
يدعوا	يدعو	135
التمثيل البياني	التمثيل النيابي	136
في مقالا	في مقال	152
الإيرادات	الإرادات	154
العدالة	العادلة	155
إقطاع	إخضاع	156
لم يكتفي – ذالك	لم يكتف – ذلك	162
وقف	وقفت	163
أم	أما	164
المرأة الإصلاحية	المرأة العربية	170
هو	هما	170
تنموا	تنمو	172
عرقلة	عرقلت	176
تأيد	تؤيد	176